

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإسلامية / كلية الآداب
الدراسات العليا

توجيه علل النحو في كتاب المغني في النحو لابن فلاح اليمني (ت 680هـ)

أطروحة مقدمة
إلى مجلس كلية الآداب في الجامعة الإسلامية ـ بغداد
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
تخصص (نحو)

من الطالب
باسم رشيد زوبع

بإشراف الدكتور
رافع اسعد عبد الحليم

1429هـ
2008م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)

صدق

الله العظيم

سورة التوبة / 105

الإهداء

إلى ..

والـدي الكـريمين ـ أمـد الله فـي عمرهمـا ـ إجـلالا واعترافـا بفضلهما ...

إلى ..

أستاذي والمشرف الأول على هذه الاطروحـة الأستاذ الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي جعل الله مسكنه في عليين .

إلى ..

رفيقة دربي زوجتي الفاضلة التي كانت عونا لي وسكنا .

إلى ..

افلاذ كبدي وقرة عيني (زينب وعبد الله وزهراء وزبيدة) .

باسم

شكر وتقدير

وبعد انجاز هذه الأطروحة لابد من الاعتراف بالجميل والفضل وردهما إلى أهلهما وذويهما .. ولزاما عليَّ ووفاءاً أن أقدم الشكر لأستاذي الدكتور رشد عبد الرحمن العبيدي تغمده الله في عليين الذي وضع اللمسات الأولى والخطوط العريضة لهذه الاطروحة حتى بانت لدى القراء .

وأتوجه بالشكر لأستاذي الدكتور رافع اسعد بقبوله الإشراف على هذه الأطروحة فقد منحني من وقته ومن ملاحظاته القيمة وتواضعه وإخلاصه حتى خرجت بهذا المستوى وأتوجه بشكري لأساتذتي الأفاضل في كلية الآداب / الجامعة الإسلامية ..

وخالص شكري أقدمه لأستاذي الدكتور محمد على حمزة رحمه الله ورفعه درجات .

وأتقدم بالشكر الجزيل للأخ والرفيق الدكتور سلمان عباس .

وانتم يا أساتذتي رئيس وأعضاء لجنة المناقشة فلكم خالص شكري وعظيم امتناني لتفضلكم بقبول مناقشة هذه الأطروحة ، ولما ستبدونه من ملاحظات وتوجيهات تسمو بالأطروحة ، وَتُقَوَّم محاولاتي المتواضعة ، ولما ستهدونه لي من مقترحات نافعة ، وتوصيات ناجعة ، سأضعها ـ بإذن الله تعالى ـ نصب عيني آخذا بها في تهذيب ما جاء في محتوى البحث وتمحيصه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين وآل بيته الطيبين الطاهرين ، وصحابته الغر الميامين ، ومن اهتدى بهديهم الى يوم الدين
وبعد :

فان الدرس النحوي ليس بالسهل فهو وعر الطريق بعيد الغور ولاسيما في مسائل العلة النحوية التي هي اخطر ظاهرة نحوية في تأريخ اللغة العربية اذ ظهرت في القرن الرابع الهجري الذي كان غزير العلوم في النتاج الفكري والعلمي ، وكان ابن فلاح من بين العلماء الذين ادلوا بدلوهم في هذا المضمار ألا إذ تناول مسألة التعليل فألف كتابه (المغني في النحو) مبينا فيه وشارحا لاصول النحو ومفسرا كل حالة رآها قد تستغلق على دارسيها او متلقيها ، وليزيل اللبس ، بما اورده من الشواهد النحوية ، والامثلة المتنوعة ، مبتغياً في ذلك تسهيل تعلم النحو على الدارسين ، ومن خلال دراستنا الكتاب ـ اعني المغني في النحو ـ رأينا فيه الشيء الكثير والمعنى الجليل ، فقد اشبع الظواهر النحوية تعليلاً وبحثاً وتمحيصاً . ولما للتعليل من اهمية في بيان علة كل ظاهرة من ظواهر النحو التي ربما اشكلت على المعلمين او الدارسين ، واحيناً قد تشكل على المتعلمين انفسهم . وقع اختيارنا على هذا السفر الخالد لهذا العالم الجليل من اجل فهمها وافهامها تلاميذنا لادراك النحو بصورة جيدة ، التي كثير من معلمي النحو العربي لا يدركونها عند تدريسهم مادة النحو العربي وعلى الرغم من هذا وذاك فتعلم هذه الظاهرة هو خدمة للغة القرآن العظيم ، ولقد سمينا بحثنا هذا بـ (توجيه علل النحو في كتاب المغني في النحو لابن فلاح اليمني) وقد انصب عملنا هذا على اجزائه الثلاثة وان شاء الله سنكمل ما تبقى منه عند اكمال تحقيقه من قبل الدكتور عبد الرزاق اسعد السعدي .

ولا ننكر الصعوبات التي واجهتنا لاخراج هذا العمل ومن هذه الصعوبات هو عدم القدرة على الوصول الى المكتبات لصعوبة الظرف الذي يمر به بلدنا العزيز ، إلا اننا اخرجنا بحثنا على قدر المستطاع وعلى قدر ما توافر لدينا من مصادر ومراجع ، ككتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، وعلل النحو لابن الوراق واللباب في علل البناء والاعراب للعكبري ، واسرار العربية لابي البركات الانباري ، والجمل في النحو للزجاجي ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، والايضاح في علل النحو للزجاجي وغيرها ، ولما يتطلبه منهج البحث جاءت اطروحتي في مقدمة ـ وهي التي بين يدي القاريء ـ وأربعة فصول :

فالفصل الاول قسمته على سبعة مباحث ففي المبحث الاول : تناولت تعريف العلة والدوافع التي كانت وراء ظهور التعليل النحوي ، وكان نصيب المبحث الثاني : التعليل النحوي نشأته وتطوره والمراحل التي مر بها ، وفي المبحث الثاث : اوجزت القول في خصائص التعليل في مرحلة النمو والارتقاء ، ثم تحدثت في المبحث الرابع عن مرحلة النضج والازدهار واخترت بعض الشخصيات النحوية موجزاً الكلام عليها ، اما نصيب المبحث الخامس فقد كان سمات التعليل في مرحلة الازدهار وحوى المبحث السادس مرحلة الاستقراء والتقعيد . ثم اوجزت القول عن حياة ابن فلاح ، ومذهبه في التعليل في المبحث السابع

اما الفصل الثاني : فقد تناولت مسائل التعليل في الاسماء ووزعته على ستة مباحث وشرحت فيه كل ما يقع تحت مسمى الاسم في مسائل النحو موجزاً الشرح في كل مسألة .

وكان نصيب الفصل الثالث : باب الافعال وذكرت فيه كل ما يقع تحت مسمى الفعل ، وتناولته شارحاً مسالة بعد مسألة حتى استوفيته .

والفصل الرابع كان نصيبه باب الحروف فتناولته شارحا وموجزاً كل ما يقع تحت مسمى الحرف .

وبعد فانني قد بذلت فيه غاية الجهد ، وعشت فيه واحسب أنني ارضيت ربي ثم نفسي ولست ادعي الكمال لله سبحانه وحده فان اكن قد اصبت فمن الله تعالى ، وان اكن قد اخطأت فمن عند نفسي وحسبي الله ونعم الوكيل والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ، إنه نعمَ المولى ونعم النصير ، واسأل الله ان يهديني سواء السبيل وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه انيب .

الفصل الأول

المبحث الأول : تعريف العلة

العلة لغةً: ((التعليل، تفعيل من الفعل ((علَّلَ)) معناه السَّقْيُ بعد السقي، وجَنْـيُ الثمرة مرة بعد أخرى، والعِلةُ ـ بالكسر ـ المرضُ، والحدثُ يشغل صاحبه عن حاجتـهِ، كأَنَّ تلك العلةَ صارت شغلاً ثانياً منعَهُ عن شَغلهِ الأوّل))[1].

العلـةُ اصطلاحاً: ((التعليلُ فـي عمومـهِ بيـانَ علـة الشـيء، وتقرير ثبوت المُؤثر لإثبات الأَثر، ويطلق علـى مـا يُستدلَّ فيـه مـن العلـةِ علـى المعلـول))[2]. اذن فمعناها الاصطلاحي مبني على معناها اللغوي وهو السبب فقال الجرجاني (ت 816هـ) : ((هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه)) [3] ، وعرفها الدكتور مازن المبارك ، فقال : ((هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في أخذ الحكم)) [4].

فالتعليل في النحو تفسير لعلل الإعراب والبناء ؛ لِأنَّ التفسيرَ هو ((الكشف عن المراد من اللفظ (نحويَّاً) سواء كان ذلك ظاهراً في المراد، أو غير ظاهر)).[5] فمِن الظاهر تعليل رفع كلمة ((زيد)) في جملة: ((جاءَ زيدٌ)) بأَنها فاعل، ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم ((أنْ)) المخففة الناصبة للمضارع، مع أنَّ الأصل النظري لعملها الجزم، بأَنها شابهت ((أَنَّ)) الناصبة للاسم ، فنصبت. ((لَمَّا شابهت نواصب الاسم نصبت))، ولولا ذلك لكان حقها أَن تجزم، وقد حكى بعض العرب الجزم بـ ((أَنْ)) .[6]

إذن فالعلة هي تفسير لأطراد القاعدة النحوية :

ومن هذا الفهم للتفسير يتضح لنا أَن لعملية التعليل ركنين: العِلة، والمعلول. فالعلـةُ دليل[7] يقترن بالمعلول لتفسيره نحوياً، ويُسميها النحاة سَبَباً، أو وجهاً.[8]

الدوافع للتعليل النحوي:

من البديهي الإقرار أَنَّ النحو العربي نشأ من مجموعة من الدوافع التي دعت إلى ولادتهِ، ونضجهِ، ومن أبرز الظواهر على تلك الدوافع التي كانت وراءَ بزوغ النحو العربي هو ظاهرة ((التعليل النحوي)).

ويمكن تحديد أبرز المعالم لظواهر التعليل وهي:

1 ـ فطرة العقل البشري:

---

[1] اللسان, مادة «علل» 467/11 , وينظر : القاموس المحيط ـ مادة «علل».
[2] الكليات ـ 439 ـ 440, موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ـ 498/1.
[3] التعريفات للجرجاني / 130 .
[4] النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها / 90 .
[5] شرح المفصل ـ 23/1.
[6] الجنيُ الداني في حروف المعاني ـ 26.
[7] ينظر: الكليات ـ 621.
[8] ينظر: شرح التسهيل ـ 148/1, 149, 52, والجنيُ الداني في حروف المعاني ـ 26.

من طبيعة العقل الإنساني أَن يسأَلَ عن الأسباب الكامنة وراءَ أيِّ ظاهرة ، مهما كان نوعها، فيطمع في تفسيرها، وإخضاعها للأحكام التي يدركها.[1]

وذلك أن العقل يربط الأشياء في اللغةِ على وفق مبادئ ضرورية حددها الفلاسفة في بابين: **الأول:** مبدأ الهُويَّة، أي: ما هو هو، أو الشيء هو ذاتُهُ. وينقسم على مبدأين: 1- مبدأ عدم التناقض ، 2- ومبدأ التضاد. **والثاني:** 1- مبدأ السبب الكافي، القائل بأَنَّ لكُلِّ حادثٍ قانوناً يوضحُ حدوثَهُ، وهو ينشعب على مبدأين آخرين: 1- مبدأ السَّببية، 2- ومبدأ الغائية. **الأول** يقول: لكلِّ معلولٍ علة من جنسهِ، **والثاني** يقول: إنَّ الكائنات الحادثة تسير كلها نحو غايات معينة.[2]

فلا سبيل إلى الفهم إلا عن طريق العقل، قولاً يُؤدي به - الإنسان - عقله إلى المطلق الذي يريدُهُ، المهم أَنهُ مدفوع سليقياً - بحوافز مختلفة - إلى الفهم.[3]

والنفس البشرية كالعقل تأنس بثبوت الحكم لعلةٍ: ((فلا ينبغي أَن يزولَ ذلك الأنس)).[4]

---

[1] ينظر: تجديد النحو العربي - 159, أَثر القرآن في اصول مدرسة البصرة - 187.

[2] ينظر: فلسفة اللغة - 231 - 232.

[3] ينظر: المصدر نفسه - 441.

[4] التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين - 189.

2 ـ أسرار الحكمة للواضع:

وجد دارسو النحو العربي الأوائل أن النحو العربي يَسيرُ على منهجٍ علمي معرفي منضبط يؤكد وجود قدراتٍ عقلية ناضجة وقفت وراءَهُ في تأسيس نظرية علمية نحوية، فلم يتأتّ للعرب مراعاة رفع كل فاعل، ونصب كل مفعول، وجر كل مضاف إليهِ عفواً من غير قَصْدٍ مقصود، وحكمة مبتغاة.[1]

((لذلكَ فإنَّ مهمة النحوي الحكيم لا ينبغي أن تقتصر على الوقوف عند الظواهر بغية تقعيدها، بل تمتد إلى ما في الظواهر، وما بينها من حكمةٍ هدفت إليها)).[2]

3 ـ ميزة النحو العقلية:

سلكَ النحو العربي في تأسيسه على مسارين، حتى بلغَ ذروة النضج والاكتمال، إذ تشكل على أساسين: الوصف ثم التفسير. وقد تمثل الوصف بتجريد قواعد من استقراءِ نصوص الاحتجاج المقبولة. أما التفسير فهو إجتهاد من النحوي في تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف يُفسِّرُها وفق مُؤثرات مختلفة، منها قدرتُهُ العقلية، وثقافتُهُ، ومذهبُهُ الديني، وخبرتُهُ اللغوية. وقد دفع النحاة إلى التعليل أن القاعدة النحوية مبنية على استقراء جزئي. فالتعليل تعويض عن نقص الاستقراء من جهةٍ، وبرهنة على صحة القاعدة من جهةٍ أخرى؛ لأن لبعض القواعد سمة القواعد الرياضية من حيث التلازم في الترتيب، كضرورة تأخر الفاعل عن فعله، أو التلازم في الاحتياج، كاحتياج المبتدأ إلى خبره ِ، وحروف الجر إلى المجرور بهِ.[3]

فالنحو يسير في خطين، خط الثبات، ويمثلُهُ الوصف، وخط التَّغير، ويُمثلَهُ التعليل.[4]

وقد أشار الخليل (ت هـ) إلى هذه الثنائية في النحو بقوله: ((... فإن سنح لغيري علَّة لما عَلّلَتُهُ من النحو هو أليقُ مِمَّا ذكرتُهُ بالمعلول، فَليأتِ بها)).[5]

وقد بنى ابن جني (ت هـ) على هذه القاعدة: ((وهذا أَصلُ يدعو إلى البحث عن عللِ ما استكرهوا عليه. نعم، ويأخذ بيدكَ إلى ما وراءِ ذلكَ، فَتستضيءُ بِهِ، وتستمدَّ التَّنبُّه على الأَسباب المطلوبات منه))[6].

ثم ينتهي إلى مبدأ عام يُؤكد باب الاجتهاد، إذ قال: ((للإِنسان أن يرتجلَ من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلوِ بنَصٍّ، أو ينتهك حرمة شرع)).[7]

يتضح لنا أَنَّ النحو انتقل إلى حقبة العلم المنهجي المضبوط: ((وظيفة العالِم تفسير الظاهرة لا الوقوف عند وصفها)).[8]

4 ـ المنهج التعليمي للنحو:

---

[1] ينظر: الخصائص ـ 239/1.

[2] تاريخ النحو العربي حتى نهاية القرن الثاني الهجري ـ 115.

[3] ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ـ 99.

[4] ينظر: المصدر نفسه ـ 99.

[5] الإيضاح في علل النحو ـ 66.

[6] الخصائص ـ 54/1 ـ 55.

[7] الخصائص ـ 190/1.

[8] أبحاث في اللغة ـ 10.

لا ريب مِنْ أنَّ النحو حين انتقل من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التعليم كان التعليم دافعاً بارزاً لظهور التعليل؛ لأنَّ التعليم يرتبط بمعيارين: الأول ـ صورة مجردة للتراكيب والأبنية، وهي ما تسمى بالقاعدة، يصوغُ المعلمُ على نسقِها أَبنيةً، وتراكيبَ من إنشائهِ.

والثاني: اعتماد القاعدة مقياساً من مقاييس الصواب يستند إليها المُعَلِّم[1].

---

[1] ينظر نظرية التعليل في النحو العربي - 100 - 101.

المبحث الثاني

التعليل النحوي: نشأتُهُ وتطوره

إِنَّ التعليل النحوي نَما وتطورَ تطوراً تدريجياً، تبعاً لتطور النحو العربي، ولا يمكنُ الفصلُ بين قولنا: إنَّ النحو سببٌ لتطور التعليل. أو إنَّ التعليلَ سببٌ لتطور النحو، نظراً لتداخلهما تداخلاً جدلياً ومعرفياً. إذا إنَّ ((التراث النحوي مختلط بطبيعتهِ، تتداخل فيه المسائل والقضايا، وتتشابك فيه الاتجاهات والأصول، ويعسرُ معَهُ لذلك كُل العُسر أَن يُحاول باحثٌ التماس أُسسه التي تنبني عليها قواعدَهُ التفصيلية، وبلورة عناصره الجوهرية التي تنتظم جزيئاته))[1] .

(وذلك حين نطلع على مباحث اصول النحو العربي نجد انها ترتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا ، وان فهم أي موضوع فيها فهماً صحيحاً لا يتم إلاَّ بفهم سائر اجزاء هذه النظرية ، والعلة على الخصوص متشعبة تشعباً كبيراً جعلها ترتبط باكثر مباحث النظرية النحوية ، فهي ترتبط بالمسموح لأنها تسعى الى تفسير اوضاعه ، وترتبط بالقياس ـ الحمل ـ لانه محتاج اليها باعتبارها ركناً يسوغ حمل المقيس على المقيس عليه ، وهي ترتبط بالاصول المستصحبة لأنها تبين سبب خروج الشواذ عنها ، وقد تعلل العلة الاصول نفسها ، وهي ترتبط بالقواعد لأنها ـ في بعض معانيها ـ القرائن والعلامات التي يجب توفرها لاعطاء المحكوم عليه حكمه ، وهي مرتبطة بالاطراد لأنها لابد من أن تطرد في كل امثلة الباب المعلل ، ومرتبطة بالاستحسان لأن علته ضعيفة ، والعلة بعد ذلك ترتبط بكل ادلة النحو من حيث ان ادلة النحو تصلح كلها أن تكون عللاً حقيقية تفسر لنا سبب وضع النحاة للمصطلحات والقواعد النحوية على هذه الصورة التي وصلتنا منهم) [2]

إ ذن فالتعليل النحوي لا يمكن فهمه إلا بربط العلة باجزاء النظرية النحوية ككل ولا يمكن فصل احدهما عن الآخر للارتباط الوثيق بينهما .

وقد مَرَّ التعليل النحوي بمراحل عدة، ولكل مرحلة سماتُها المميزة التي تحددُ إطارها الزمني.[3]

هذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: النشوء والتكوين.

تبدأ ملامح هذهِ المرحلة من بدايات نشأة النحو العربي، حتى ظهور الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ).

فقد بدأت إرهاصات التعليل النحوي من بدايات وضع النحو العربي التي تُشير إلى إِحساسٍ علمي معرفي في تقنين علمِ النحو العربي لمسايرة الركب الحضاري، ولتأصيل العلوم الشرعية، ولدفع "اللحن" الذي بدأ يخرق السليقة العربية بسبب اختلاط العرب بالأَعاجم. في ضرورة ((استنباط قوانين مطردة شبه الكليات والقواعد، يقيس

---

[1] الظواهر اللغوية 323.

[2] التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث / 14 .

[3] ينظر: موقف المحدثين العرب من العلة النحوية 90/1 , وينظر : نظرية التعليل في النحو العربي / 35.

الناشيء ـ ولا سيما غير العرب ـ عليها سائرَ أنواع الكلام، ويُلحقونَ الأَشباه بالأَشباه)).[1]

ويُعد عبد الله بن أبي إسحاق (ت 117 هـ) المُؤسس الحقيقي للتعليل النحوي، إذ قيل عنهُ ((أَوَّل مَن بَعَجَ النحوَ، ومَدَّ القياسَ والعلل)).[2] وقيل: ((وَمَدَّ القياسَ وشرحَ العللَ)).[3]

مرحلة النمو والارتقاء:

تتمثل هذه المرحلة بما وصل إلينا من آثار نحويّة من عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفَّى في حدود سنة 175هـ[4]، حتّى نهاية القرن الثالث الهجريّ.

التعليل النحوي في كتاب سيبويه:

يتّخذ كتاب سيبويه المتوفّى في سنة 180 هـ[5] شكلَ البحث الميدانيّ المعتمد على الاستقراء ، ففيه نماذجُ من الاستقراء، ووصفٌ للمستقرأ، وتقعيد له، وتعليل للوصف والتقعيد.

فمن تعليلات الوصف أنّه كان يناظر بين النصوص، فيقرن بين النظير والنظير الذي يشبهه، ففي الكتاب [((ونظير لات)) في أنّه لا يكون إلاّ مضمراً فيه ((ليس)) و((لا يكون)) في الاستثناء إذا قلت: أتوني ليس زيداً، ولا يكون بِشراً][6] فتناظُر ((لات)) و ((ليس)) و((لا يكون)) في الاستثناء أتاح له تعليل إضمار اسم ((لات)).

وروى سيبويه عن الخليل تردُّدَ المنادى بين البناء والإعراب، فقال: ((زعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنّهم نصبوا المضاف نحو: يا عبدَ الله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا ((هو قبلَك، وهو بعدَك))، ورفعوا المفرد، كما رفعوا ((قبلُ وبعدُ)) ، موضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ، ويا عمرُو، تركوا التنوين في المفرد، كما تركوه في قبلُ))[7].

ففسر سيبويه عقْد الخليل تناظراً بين المنادى والظرف بقوله: ((فإنّما جعل الخليل ـ رحمه الله ـ المنادى بمنزلة ((قبل)) و((بعد))، وشبّهه بهما مضافين، إذا كان مضافاً؛ لأنّ المفرد في النداء في موضع نصب، كما أنّ ((قبل وبعد)) قد يكونانِ في موضع نصب وجرّ، ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددْتهما إلى الأصل، وكذلك نداء النكرة لمّا لحقها التنوين، وطالت، صارت بمنزلة المضاف)).[8]

---

[1] مقدمة ابن خلدون 470.
[2] طبقات ابن سلام 14/1.
[3] طبقات النحويين / 31.
[4] المصدر نفسه / 51. بغية الوعاة 56/1.
[5] ينظر: طبقات النحويين/72. نزهة الالباء / 58.
[6] الكتاب, 57/1.
[7] المصدر نفسه, 183/2.
[8] الكتاب 199/2.

وقـد أفـرز الاسـتقراء اختصـاص الجـزم بالأفعـال، والجـرّ بالأسـماء، وهـذا الاختصاص أتاح لسيبويه أن يقيم بينهما تناظراً يعلل كثيراً من أحكامهما، فقال: ((والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء)).[1]

وفي موضع آخر ((لا يجوز أن نقول: لم زيد يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها، يعني لم وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أنْ تفصل بين الحروف التي تجر، وبين الأسماء بالأفعال؛ لأنّ الجزم نظير الجر)).[2]

ولحماية هذا الأصل في التعليل ينبغي الحفاظ على اختصاص الأداة بما اختُصّت به، وهذا الذي أدّى إلى تقدير ((أن)) المصدريّة بعد الحروف المختصة بالجرّ، عندما تدخل على الفعل المضارع، فقال سيبويه في باب الحروف التي تضمر بعدها ((أنْ)): ((وذلك اللام)) التي في قولك جئتك لتفعلَ، و((حتى))، وذلك قولك: حتّى تفعلَ ذاك، فإنّما انتصب هذا بأنْ، وأنْ ههنا مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام مُحالاً، لأنّ اللام وحتّى إنّما يعملان في الأسماء، فَيُجرَّانِ، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت ((أنْ حَسُن الكلام، لأنّ ((أنْ تفعل)) بمنزلة اسم واحد)) .[3]

وتتمة لحماية المختصّ بما اختصّ به يلجأ سيبويه إلى تعليل الممتنع، كما في تعليل عدم جرّ الأفعال، وعدم جزم الأسماء؛ لكي ينفي احتمال الاشتراك نظريّاً بين الفعل والاسم في الجرّ والجزم، مما يحفظ حقّ كل حرف في الاختصاص بقبيله، كما في قوله: ((وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال)).[4]

فيكون التعليل في كتاب سيبويه أداة للربط بين نظامين نظامِ اللغة بنصوصها المتباينة، ونظامِ النّحو بتصوراته وأحكامه.

واللغة العربيّة التي ارتضاها سيبويه وشيوخه في الكتاب لغة طبيعيّة غير معزولة عن سياق الحال الذي استُعْمِلتْ فيه؛ لهذا تنبّه سيبويه في غير موضع إلى أثر المقام في المقال، واتخذ منه تعليلاً، كما في قوله: ((ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره أنْ ترى الرجل قد قدم من سفر، فتقول: ((خيرَ مقدم))، أو يقول الرجل: ((رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا)) ، فتقول: ((خيراً وما سرّ)) ، و((خيراً لنا وشرّاً لعدوّنا)). أمّا النصب فكأنّه بناه على قوله: قَدِمت، فقال: ((قدِمت خيرَ مقدم))، وإنْ لم يُسمع منه هذا اللفظ، فإنّ قدومه ورؤيته إيّاه بمنزلة قوله: قدِمت[5]))

وعلل سيبويه قول العرب ((أهلكَ والليلَ)) بقوله: ((وإنّما حذفوا الفعل حين (1) ثنّوا لكثرته في كلامهم، (2) واستغناء بما يرون من الحال، (3) وبما جرى من الذِّكْر)).[6]

---

(1) الكتاب 199/2.
(2) المصدر نفسه 11/3.
(3) المصدر نفسه 14/1.
(4) المصدر نفسه 5/3-6 .
(5) الكتاب 270/1 .
(6) المصدر نفسه 274/1 .

وعندما تتكرر نماذج الكلام تكرراً مطّرداً يمكن تجريد قاعدة منها تعلّلها الكثرة أو الاطّراد، فعلّل سيبويه حذف خبر المبتدأ بعد ((لولا)) بقوله: ((ولكن هذا ـ يعني الخبر ـ حُذف حين كثُر استعمالهم إيّاه في الكلام)).[1]

وكان سيبويه يجرّ إلى حيّز الظاهرة النحويّة ما يعلّل وجوهاً لا تنتمي إليها كما في تقعيد دخول الفاء على جواب الشرط في حالات محددة؛ إذ أجاز سيبويه أن نقول: ((الذي يأتيني فله درهمٌ، لأنّه في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره، كما تدخل في خبر الجزاء))[2] رعاية للمعنى.

فالتعليل في الكتاب منهجه التناظر، ومراعاة سياق الحال، وكثرة الاستعمال والمعنى.

التعليل النحويّ عند المبرِّد:

دقّق محمد بن يزيد المعروف بالمبرِّد المتوفَّى (سنة 285 هـ)[3] في الكتاب من جهة المادة المستقرأة، والأحكام المبنية عليها. والعلل الرابطة بينهما حتى جاء كتابه مراجعة مقتضبة لكتاب سيبويه.

فمن جهة المادة المستقرأة وجد المبرد أنّ الرواية قد تتعارض مع الرواية تعارضاً يدعو إلى ردّها، والاحتكام إلى منهج يقلّل خطر تعارض الروايات فقال: ((اعلمْ أنّ قوماً يقولون: أخذت الثلاثة دراهم يا فتى، وأخذت الخمسة عشر الدرهم وأخذت العشرين الدرهم التي تَعرف. وهذا خطأ فاحش، وعلّة من يَقول هذا الاعتلال الرواية، لا أنّه يصيب له في قياس العربيّة نظيراً، ومما يبطل هذا القول ـأنّ الرواية عن العرب الفصحاء خلافه، فرواية برواية، والقياس حاكم بعدُ: أنّه لا يضاف ما فيه الألف واللام)).[4]

فالتوافق مع أحكام النحو شرط في التوسّع في المعيار النّحويّ الذي يُقاس عليه، وإلا حُجِّم المعيار على قدِّه، وبقي ما يتعارض معه في منازل القلة والشذوذ، فلا يُقاس عليه[5].

ومن جهة الأحكام نزع المبرد إلى إقامة معايير ثابتة، عللها الربط العقلي بين الأحكام النحويّة والتّصور النظريّ، فربط بين النظرية النحويّة والحُكم النّحويّ بالعلل العقلية المناسبة من وجهة نظرهِ فقال... ((حق الأسماء أن تعرب جُمَع وتُصرف، فما

---

(1) المصدر نفسه 129/2 .

(2) المصدر نفسه 139/1-140 .

(3) نزهة الالباء /173.

(4) المقتضب 175/2 .

(5) بحث الأنباري المسألة ورجح رأي البصريين فيها, ومنهم المبَرد . ينظر: الإنصاف , 312/1-322

امتنع منها الصرف فلمضارعته الأفعال، وكلّ ما لا يعرب من الأسماء فمضارع به الحروف؛ لأنّه لا إعراب فيها))[1].

وقال: ((وكان حقّ كل مبنيّ أن يُسكَّن آخره، فحُرِّك هذا ـ يعني الفعل الماضي ـ لمضارعته المعربة وذلك أنه ينعت بهِ كما ينعتُ به ...)) وذكر وجوه المضارعة بين الفعل الماضي والفعل المضارع[2].

وقال: ((اعلمْ أنّ الأفعال إنّما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء، وذلك أنّ الأسماء هي المعربة))[3].

فالمضارعة (الشبه) تحقّق الانسجام بين النظريّة النحويّة وأحكام النحو، ولا تضيف أحكاماً جديدة، بل تؤكّد صحّة الحكم النحويّ في المستوى النظريّ منه، هذا المستوى الذي كان المبرد يَحرصُ كلّ الحِرص متّسقاً مع أحكام النّحو، بكلّ ما أوتي من قدرة على التعليل والاستدلال، ففي محاورته مع تلميذه ابن كيسان المتوفّى (سنة 299هـ)[4] يستفسر ابن كيسان عن علّة اختلاف أواخر المبنيات مع أنّ حكمها النظريّ واحد، وعن علة البناء فيها، وعن علة اختصاص كل مبنيّ على حركة بما اختصّ به، فيوضّح له المبرِّدُ التصور النظريّ للمبنيّ معلِّلاً كلَ خروج عنه بعلة مناسبة من وجهة نظره[5].

لكنّ ابن كيسان لا يقتنع بعلل المبرِّد، فيقول: ((والذي أذهب إليه أنّ البناء إنّما هو الأصل الذي يعمّ المعْرَب وغيره، وأن المعرب مخرج منه، فخرج عنه إلى إعراب الأسماءُ المتمكنة لحاجتهم إلى إعرابها للمعاني التي صرفوها، ومضارعتها الأفعال، فأدنيته منها ولم تلحق بها وقصرت عنها وتباعدت الحروف للمعاني فلزمت الأصل الذي بُنيت عليه))[6].

ورأيُ ابن كيسان فيه خروج عن تصوّر النحاة لأحكام البناء والإعراب في نظريّة النّحو العربي، يؤدي إلى تعليل أحكام البناء والإعراب تعليلاً مغايراً لما سلكه النحاة قبله، ولعلّه فعل ذلك في كتبه التي تدل عنواناتها على الاهتمام بالتعليل ككتاب (البرهان) وكتاب (الحقائق)[7]، وكتاب ((المسائل على مذهب النحويّين مما اختلف فيه الكوفيّون والبصريّون))[8]، وكتاب ((المختار في علل النّحو)) الذي قال عنه ياقوت الحمويّ: إنّه ((ثلاثة مجلدات أو أكثر))[9]. وكتاب ((علل النحو))[10].
وهي من الكتب المفقودة في حدود البحث.

---

(1) المقتضب 171/3 .
(2) المقتضب 2/2-3 و 81/4-82 .
(3) المصدر نفسه 1/2.
(4) نزهة الالباء /178.
(5) ينظر : مجالس العلماء /218 - 225.
(6) المصدر نفسه /226.
(7) ينظر: تاريخ العلماء / 51 ، الوافي /31/2 .
(8) ينظر: معجم الأدباء 2308/5 .
(9) المصدر نفسه 5 /2308.
(10) ينظر : البغية 19/1. وقد عدّ الدكتور محمد إبراهيم البنا كتاب «المختار» و«علل النحو». كتاباً واحداً. ينظر محمد إبراهيم البنا ـ ابن كيسان /75 و69 - 73.

المبحث الثالث :

خصائص التعليل في مرحلة النمّو والارتقاء:

أ ـ بناء التعليل على استقراء لكلام العرب:

ذلك أنّ النّحاة نظروا في كلام العرب، فوجدوه أشباهاً ونظائرَ، فصنفوه في أبواب نحويّة، ثمّ تبيّنوا علاقاتٍ خاصة بموقع الكلام ونمط التركيب تتكرّر في أبواب نحويّة مختلفة، فجعلوها عِللاً ، ففي انتصار ابن ولاّد لسيبويه على المبرِّد، طرح السؤال الآتي :

((خَبّرنا عن هذه العوامل التي جعلتها العربُ توجب وجوه الإعراب كالفعل وما يبنى منه، واشتّق، وشُبّه به، وإنّ، وأسماء العدَد وحروف الجرّ، وعوامل الأفعال الجازمة والناصبة من أين علم النّحويون علل هذه الضروب من الإعراب ؟ والعرب لم تخبرْنا عن ضمائرها، ولا أنبأتنا عن إرادتها ؟)) [1].

وصوّر ابن ولاّد المبرّد وهو يوضّح أصول ضروب الإعراب ((علمنا ذلك من جهة الاستقراء لكلامها ـ يعني العرب ـ والمراعاة لألفاظها، فلما رأيناها تأتي بعد كلّ عامل من هذه العوامل بنوع من الإعراب تُلزمه معه وجهاً واحداً، وصورة لا تتغير مع ذلك العامل، علمنا أنّه الموجب لذلك الضرب من الإعراب. وهذا من أكبر أصول النحويّين في استخراج العلل التي تجمع هذه الأشياء قطعة قطعة، وباباً باباً)) [2].

فقد أفرز الاستقراء أهمَّ أصول التعليل: اصلَ التناظر، وأصلَ التوافق مع كلام العرب بقاعدة مجردة مُوْصلة إليه ، وأصلَ اقتضاء العمل والتأثير. واصبح الاستقراء مرجعاً في تقويم علل النحاة قبولاً ورفضاً، والحُكم عليها صحة وفساداً.

ب ـ انتشار التعليل وشموله[3] ومحاولة بناء تفسير كليّ للنحو العربيّ:

فكل حُكم نحويّ يُعلَّل، إنْ لم يعلّله هذا النحوي علّله ذاك حتى غدا في النحو مجموعةٌ من العلل التي تهدف إلى محاولة تفسير أحكام النحو كلّها، لكنّ هذه المحاولة لم تنجح نجاحاً كاملاً؛ لأنّ بعض النحاة وقعوا في مزلق منهجيّ على ما يرى بعضهمْ عندما جعلوا العلة ((اجتهاداً)) من النّحويّ على وفق أصول تعارفوا عليها، كعدم مخالفة كلام العرب، أو أحكام النحو، فكثرت العلل، وأصبح من الصعب لمّها كلّها في مجموعة يسيرة من أصول التعليل وقوانينه، تمثّل في مجموعها نظريّات لتفسير الظواهر النّحويّة، فصدَق عليهم في هذا الاجتهاد قول الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة: ((يحتفظ النحويّون لأنفسهم بحريّة الرأي وانطلاق الفكر، فلا يعرفون الحجر على الآراء، ولا تقديس رأي الفرد مهما علَتْ منزلته))[4].

ولعلّ الخليل بن أحمد الفراهيدي[5] أوّل من جعل العلة اجتهاداً من النحويّ، فقد روى الزجّاجيّ عن بعض شيوخه ((أنّ الخليل بن أحمد رحمه الله، سِئل عن العِلل التي يُعتلَ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ

---

(1) ينظر: الانتصار /128.

(2) المصدر نفسه / 128.

(3) ينظر: أصول التفكير /172 - 175.

(4) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ـ القسم الأول 1 /14.

(5) مكانة الخليل / 87 - 104.

العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفتْ مواقع كلامها، وقام في عقولها علُله، وإنْ يُنقلْ ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه، فإن أكنْ أصبتُ العلّة فهو الذي التمست، وإن تكنْ هناك علة له، فمثلي في ذلك مِثلُ رجل حكيم، دخل داراً مُحكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّه كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أنْ يكون فعله لغير تلك العلّة، إلاّ أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإنْ سنح لغيري علّة لما علّلته من النّحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها))[1].

وقد حذا سيبويه حذو شيخه الخليل في إيمانه بعلة كلّ وجه من وجوه العربيّة، وترك الباب مفتوحاً للوصول إليه، فقال: ((وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً))[2] فبنى عليه ابن جنيّ قوله: ((وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه، نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضيء به، وتستمدّ التنبّه على الأسباب المطلوبات منه))[3].

ج ـ تميّز جماعة من النّحويّين بالتعليل:

فقد وُصِف الخليل بن أحمد الفراهيديّ بأنه ((الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النّحو وتعليله))[4]؛ إذ ((استنبط من علل النّحو ما لم يستنبطه أحدٌ قبله)) [5].

وكان علي بن المبارك الأحمر الكوفيّ (المتوفىّ سنة 194هـ) يقدَّم على الفراء (المتوفِّى سنة 207 هـ) بسبب ((تقدّمه في علل النّحو))[6]، وكان أحد مشاهير أصحاب الفراء، وهو محمد بن قادم (المتوفَّى سنة 251هـ)، يُوصَف بأنّه ((حسَن النظر في علل النّحو))[7].

ورافق تميّز جماعة من النّحويين بالتعليل في هذه المرحلة ظهور مؤلَّفات عمادُها التعليل، منها كتاب ((القياس في النحو))، ذكره بروكلمان، فقال: ((وقيل: إنّه ـ يعني يونس بن حبيب ـ صنّف القياس في النحو))[8]، وقد أنكر الدكتور حسين نصّار أن يكون ليونس (المتوفَّى سنة 182هـ) كتاب في النحو بهذا الاسم[9]، في حين لم يجد الدكتور عبد العال سالم مكرم مانعاً من قبول نسبة الكتاب ليونس بن حبيب[10].

---

(1) الإيضاح في علل النحو / 66.
(2) الكتاب 32/1.
(3) الخصائص 54/1 - 55.
(4) نزهة الالباء /45.
(5) طبقات النحويّين /47.
(6) نزهة الالباء /80.
(7) المصدر نفسه / 118 .
(8) تاريخ الأدب 130/2.
(9) نقلاً عن : عبد العال سالم مكرم ـ الحلقة المفقودة /359 .
(10) الحلقة المفقودة /359 .

والمعروف عن يونس أنّه كان له ((قياس في النحو، ومذاهب يتفرّد بها))[1]، لكنّ الكتاب مفقود في حدود البحث.

ومنها كتاب ((العلل في النحو))[2]، لمحمد بن المستنير المعروف بقُطْرب (المتوفَّى سنة 206هـ)، وهو مفقود[3]. لكنّ المشهور عن قطرب في التعليل أنّه الذاهب في تعليل دخول الإعراب الكلام إلى أنّه إنّما دخل الكلام للوصل[4].

ومنها كتاب ((المقاييس))[5] لأبي الحسن سعيد بن مسعَدة (المتوفّى سنة 210هـ[6]) المعروف بالأخفش الأوسط، ذكره ابن جني في أوّل خصائصه، وقال عنه إنّه ((قريب)) من كتابه الخصائص[7]، وقد كانت علل هذا الكتاب سبباً في الطعن فيه، ذلك أنّها دفعت ـ كما يقول ابن جنّي ـ: ((أقواماً نزرتْ من معرفة حقائق هذا العلم حظوظُهم، وتأخرت عن إدراكه أقدامُهم إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعِلَلَهِ))[8].

ومنها كتاب ((علل النّحو)) لبكر بن محمد المازنيّ (المتوفّى سنة 249هـ) ، روآه ياقوت الحمويّ (المتوفّى سنة 626هـ) ، ووصفه بأنه ((صغير))[9].

ومنها كتاب ((اختلاف النّحويّين)) لأبي العبّاس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (المتوفّى سنة 291هـ)[10].

ومنها كتب ابن كيسان محمد بن أحمد المتوفّى في حدود (سنة 299هـ)[11] مثل ((الحقائق))، ((البرهان))، و((المسائل))، ((علل النحو))، ((المختار في علل النحو)). إذ ((شارك ابن كيسان علماء عصره في الاهتمام بما يدور بين الدارسين من أساليب التعليل للمسائل النحويّة، ولظواهر اللغة))[12].

تشير هذه المؤلفات إلى أنّ التعليل أصبح منطلقاً من منطلقات التأليف في النحو، ينتهجهُ النحاة سواء منهم البصريّ والكوفيّ.

د ـ ارتباط التعليل بالتعليم:

((فقد تحوّل النّحو في هذه المرحلة من طابع البحث العلميّ بعد انتهاء عصر الاحتجاج إلى طابع التعليم))[13]، والتدريس على نطاق واسع نتيجة لامتداد الدولة العباسيّة على مساحة واسعة، فيها أمم مختلفة وشعوب متباينة، دخل كثير منها في دين الله أفواجاً يتعلمون القرآن ولغته العربيّة، فكان من المألوف أن يسأل طلاب العلم عن علّة حكم نحويّ سؤالاً يحثّ ذهن النحاة على التفكير بعلّة مناسبة مقنعة[14] يتخذون

---

(1) أخبار النّحويّين /51 .

(2) الفهرست /106 .

(3) ينظر: قطرب لمحمد عاشور/30 .

(4) ينظر: الإيضاح /70 .

(5) البغية 591/1 .

(6) في تحديد سنة وفاته خلاف. انظر: المصدر نفسه 591/1 .

(7) الخصائص 1 /3 .

(8) المصدر نفسه 3/1 .

(9) معجم الأدباء /763. وانظر : أبو عثمان المازني للدكتور رشيد العبيدي /182 - 183.

(10) معجم الأدباء 2 /552 , والإنباه 185/1.

(11) ينظر: البغية 19/1.

(12) اللغة والنحو , في (كتاب: حضارة العراق) للدكتورة خديجة الحديثي 7 /269 .

(13) أثر القرآن في اصول مدرسة البصرة / 190.

(14) ينظر: تجديد النحو /160 ، وأثر القرآن / 187.

منها وسيلة لشرح حكم نحويّ، أو تقريره، أو إقناع المتعلمين به، ولا سيّما أنّ المعيار النّحويّ يستمد شيئاً من قوته الإقناعيّة من العلل التي تسانده.

والذي نراه في هذا ان النحويين في هذ العصر كانوا نوعين : الاول نحاة ارادوا الدخول في معترك السجال العلمي والثقافي الذي كان فاشيا آنذاك ولم يكن في حسبانهم التعليم بل الاشتهار .

والثاني : رجال كتن همهم وقف تدهور العربية ووضع القواعد والاحكام التي تعصم اللسان من الزلل وهؤلاء كانوا نوعين : الاول كان عالما مشاركاً في الحركة العلمية آنذاك ، والثاني معلماً لاغير .

المبحث الرابع

مرحلة النضج والازدهار

بدأت تظهر منذ القرن الرابع الهجريّ محاولات لوضع أُطُر منهجيّة نظريّة لجوانب من نظريّة النحو العربيّ، بالاعتماد على استقراء مادّة النّحو العربيّ بأبوابه، وأحكامه، ومسائله، وجزئياته في الكتب الأولى، ولا سيّما كتاب سيبويه، للانتقال بالنظريّة النّحويّة من مرحلة الأعراف غير المكتوبة إلى مرحلة البنود المكتوبة شبه القانونية التي يترّسمها النّحاة في درسهم النّحويّ، وإنْ بقيت هذه البنود القليلة متشابكة مع المادّة النحويّة الضخمة في مُجْمل الأعمال النحويّة، فالنضج في هذه المرحلة نقْلَةٌ منهجيّة نحو التنظير، ينتهي بخفوت التنظير عند مُجْمل النحاة مع إطلالة القرن السابع الهجريّ.

التعليل النّحويّ عند ابن السرّاج:

نظر ابن السرّاج (المتوفَّى سنة 316هـ)[1] في اعتلالات النّحويّين، فوجدها على ضربين: ((ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلّ فاعل مرفوع. وضرب آخر يُسمّى علّة العلّة مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً؟ والمفعول به منصوباً؟ ولِمَ إذا تحركت الياء والواو، وكان ما قبلهما مفتوحاً قُلبتا ألفا؟ وهذا ليس يُكسبنا أنْ نتكلم كما تكلّمت العرب، وإنّما تُستخرج منه حكمتُها في الأصول التي وضعتها، وتُبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات))[2].

ويظهر أنّ ابن السرّاج جعل النّحو مستويين:

المستوى الأول: غايته انتحاء سَمْت العربِ في لغتهم تصريفاً وتركيباً، بتحقيق الصواب النحويّ المعلَّل بالعلّة الأولى المطّردة؛ لأنّها علة عمل أو حكم، كما في قوله: ((إعلم أنّ كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً، وأوّل عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول[3] الذي هو حديث عنه، نحو: ((قام زيدٌ))، ((ضُرِب عمروٌ))، وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك)[4].

وكلمةُ ((الأُوَل)) وصف للعلل المطّردة، لا تحديد لعدَدها، فقد تتعدد، فزَيدٌ في قولنا: ((جاء زيدٌ)) فاعل، لأنّه معمول للفعل العامل ((جاء))، وهو مرفوع؛ لأن كلّ فاعل مرفوع، ففيه علّتان: الفاعليّة والرفع، لهذا ذيَّل ابن السرّاج مصطلح ((العلل الأُول)) بقوله: ((وههنا علل ثوانٍ أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل))[5] إذ لا فرق بين تقديم علة الرفع على علة الفاعليّة أو علة الإسناد أو العكس، فمقياس العِلَل الأُوَل الاطراد، وإنْ تعددت وأصبحت ثواني أو ثوالث، وصفتُها المعياريّة؛ لأنّها تصلح للتصويب النّحويّ كما تصلح لتعليم النّحو.

---

(1) النزهة /187.
(2) الأصول35/1.
(3) يعني نائب الفاعل.
(4) الأصول 1 /54.
(5) المصدر نفسه 54/1.

أما المستوى الثاني: فيبحث في علّة العلّة متجاوزاً علة الصواب الأولى، لاكتشاف حكمة العرب في كلامها. وهذا المستوى من التعليل نظريّ، لم يستهدفه ابن السرّاج في أصوله، إذ قال: ((وغرضي في هذا الكتاب ذكرُ العلّة التي إذا اطّردت، وُصِل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشارع؛ لأنّه كتاب إيجاز))[1]. ولعله بسط الحديث في العلل في كتابه ((علل النّحو))[2].

التعليل النّحويّ عند الزّجاجيّ:

(نهض أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ المتوفّى سنة 337هـ)[3] بعبء استنباط نظريّة في التعليل النّحويّ استقاها من مصادر ثلاثة، فقال: ((اعلمْ أنّ العلل التي أودعها هذا الكتاب ـ يعني الإيضاح في علل النّحو ـ والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرُب: منها ما كان مسطّراً في كتب البصريين، والكوفيّين بألفاظ مستغلقة صعبة، فعبّرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب، فهذّبتها وسهّلت مراتبها، والوقوف عليها. وضرب منها مما استنبطه على أصول القوم واخترعته حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه، والقياس يطّرد عليه، وضرب منها مما أخذته من علمائنا الذين لقيتهم، وقرأت عليهم شفاهاً، مما لم يُسطَّر في كتاب ولا يكاد يوجد))[4].

فنظريّة التعليل نابعة من التراث النّحويّ، ومستنبطة منه، لأنّ العلل قبل الزجاجي كانت تذكر أحياناً ((بعقب القواعد))[5]، فتتشابك مع المادّة النّحويّة، فاستخلص الزجاجي منها ما استطاع في كتابه: ((الإيضاح في علل النّحو)) فبيّن أنواع العلل النحويّة، وحدودها، وطبيعتها. وقسّم علل النحو ثلاثة أنواع، هي:

أ ـ العلل التعليميّة:

((وهي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ لأنّا لم نسمع نحن، ولا غيرُنا كلَّ كلامها منها لفظاً، وإن سمعنا بعضه، فقِسْنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا لمّا سمعنا: قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقُلْنا: ذهب فهو ذاهب، وما أشبه ذلك... ومنه: إنّ زيداً قائمٌ: نُصِب زيد بإنّ، لأنّا عُلِّمناه كذلك، ونُعلِّمُه))[6].

وهذا النوع من العِلل يقوم على صوْغ نمط غير مسموع من نمط مسموع، وتمييزه باسم اصطلاحيّ خاص به، فيكون ما قِيس على كلام العرب من كلام العرب.

ب ـ العلل القياسيّة:

((وهي التي تُعَلِّلُ حمْلَ الكلام بعضه على بعض لشبه لفظيّ أو معنويّ، كما في تعليل نصب اسم إنّ بأنّها ضارعت الفعل المتعدّي، فحُملتْ، وأُعملتْ عمله))[7].

---

[1] المصدر نفسه 36/1.

[2] انفرد الدكتور عبد الحسين الفتلي محقّق كتاب الأصول بنسبة هذا الكتاب لابن السرّاج اعتماداً على الإنباه للقطفي, لكنّ القطفي لم يذكر لابن السرّاج كتاباً في هذا الاسم في النسخة المطبوعة. انظر : الأصول, 19/1 من مقدمة المحقق. والإنباه 3 /145 - 149 .

[3] طبقات النّحويين, للزبيدي /119.

[4] الإيضاح /78.

[5] المصدر نفسه / 38. وينظر :الجمل للزجاجي /78.

[6] المصدر نفسه / 64.

[7] المصدر نفسه /64.

وهذا النوع من العلل جامع بين المقيس والمقيس عليه في عمليّة القياس النحويّ الشكليّ.

ج ـ العلل الجدَليّة النظريّة:

((وهي كلّ علة بعد العلة القياسيّة كالبحث في وجه الشبه بين إنّ والفعل، ونوع الأفعال المشبَّه بها، وزمنها وسبب تقديم المنصوب على المرفوع ...إلخ))[1].

فالعلة التعليميّة تفسِّر الشبه في الباب النحويّ الواحد، كتفسير رفع كل فاعل بأنّه فاعل، وإنْ لم يسمع كل فاعل، أمّا العلة القياسيّة فتفسِّر الشبه بين بابين نحويين أو أكثر كتشابه اسم إنّ والمفعول به في النصب، ممّا يعني تساوي المؤثرين: ((إنّ)) والفعل المتعدي في العمل، وفُسِّر هذا التساوي بحمل إنّ على الفعل المتعدي، في حين تأتي العلة الجَدلية النظريّة بحثاً نظريّاً يقبل الجَدل عن أوجه الشبه.

فالعلة التعليميّة تستند إلى الملفوظ الفعليّ في حين تستند العلة القياسية والجدليّة إلى الملحوظ العقليّ بين تراكيب الكلام. وقد سلك الزجّاجيّ في سعيه لبناء نظريّة للتعليل النحويّ أربعة مسالك متداخلة ومتكاملة.

المسلك الأوّل: خصّصه لعلل الأحكام النحويّة، فبيّن فيه مواطن التعليل، وحدوده التي ينبغي أن يقف عندها، فرأى أنّ ((كل اسم رأيته معرباً فهو على أصله، لا سؤال فيه، وكلّ اسم رأيته مبنيّاً، فهو خارج عن أصله، لعلّة لحقته، فأزالته عن أصله، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتّى تعرفها))[2]؛ لهذا بيّن علل بناء الأسماء[3]، ورأى أنّ ((كلّ فعل رأيته معرباً فهو على أصله، لا سؤال فيه، وكلّ فعل رأيته مبنياً، فقد خرج عن أصله لعلة لحقته، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتّى تعرفها. وأمّا الحروف أعني حروف المعاني فكلّها غيرُ معرب، لأنّه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصلها))[4].

فالزجّاجيّ يوجب تعليل كلّ حكم نحويّ يخرج عن اصله، فأصل العمل للفعل، لهذا يعلِّل عمل المصدر، واسم الفاعل، وإنّ وأخواتها، وما الحجازيّة[5]. ويتوقّف التعليل عند انطباق التصوّر النظري للحكم النحويّ على الكلمة المعلّلة به تعليلاً تعليميّاً أو قياسياً.

المسلك الثاني: تعليل الظواهر النّحوية مثل ظاهرة الإعراب، ظاهرة التنوين، وظاهرة الاشتقاق. وحدود التعليل لهذه الظواهر تتجاذبها ثلاثة معايير:

تمييز المعاني، والأصل التاريخيّ، والتصوّر النظريّ المجرّد[6]، وهي معايير قابلة للجدل والنقاش، لهذا تنتمي إلى العلل النظرية الجدليّة.

المسلك الثالث: التعليل الوظيفيّ للأدوات النحويّة أسماءً وأفعالاً وحروفاً، فقد تبيّن الزجّاجيّ وجود اسماء واسماء افعال وحروف تنقل المعاني وتصيّرها من معنى إلى معنى آخر حسب مقتضى المقال، والمقام، مثل ((كان)) و((لم)) و((اللام))

---

[1] الإيضاح /65.
[2] الجمل/260.
[3] ينظر : الإيضاح/77 - 82. والجمل/262 - 264.
[4] الجمل/260 - 261.
[5] ينظر: الإيضاح /135.
[6] ينظر: المصدر نفسه/56 - 63, 67 - 71, 97 - 99.

و((كيف)) و((رويداً))، و((غفرانك))، و((لا جرَم))[1]، فاستجلى الوجوه التي تأتي عليها في السياقات المختلفة، مُمِّهداً الطريق لدراسة حروف المعاني.

أما المسلك الرابع: فتعليل الحدود النحويّة، وهي ظاهرة لافتة للدراسة من حيث نشوئها وتطورُها، وشروطُها، واتجاهاتُها ومناهجُها، وآثارها الإيجابيّة، والسلبيّة، وقد اشار الزجاجيّ إلى أهميتها حين عرّض لحدّ الاسم، وحدّ الفعل، وحدّ الحرف، ورأى أنّ الحدّ النحويّ هو الذي ينطبق على محدوده انطباقاً تامّا، فيكون جامعاً مانعاً، سواءً أكان هذا الحدّ من كلام النحويّن أم كلام المنطقيّين، فانطباق الحدّ النحويّ على محدوده غاية، يمكن أن تتحقق بوسائل عدة ؛ لهذا شاعت المصطلحات الفلسفيّة المنطقيّة في النّحو، لأنّها وسيلة من وسائل انضواء المحدود تحت راية الحدّ، يمكن ردّها إنْ لم تحقّق غايتها، كما رد الزجّاجي حدّ ابن كيسان للاسم: بأنّه ما أبان عن الأشخاص وتضمّن معناها نحو رجل وفرَس، لأنّ من الأسماء ما لا تقع على الأشخاص وهي المصادر كلّها، فهذا الحدّ الذي ورد في كتاب ((المختار في علل النحو)) حدٌّ منطقيّ لكنّ سبب ردّه عدم الانطباق على محدوده لا مصطلحات المنطقيّين[2].

ويبدو أنّ الزجّاجيّ كان يرى أنّ تعليل الظواهر النحويّة، وعمل حروف المعاني ومعانيها والحدود النحويّة تعليلٌ مفتوح، يمكن أن يتطوّر إلى البحث عن العلة الجدَليّة النظريّة، في حين يبدو أنه كان يرى أنّ تعليل الأحكام النحويّة كالبناء والإعراب تعليل مغلق يتوقف عند رَأْبِ العلة التعليمية والقياسيّة البونَ بين حالة الكلمة وحكمها.

الزجّاجيّ بحثه في طبيعة العلة النحويّة بقوله: ((أقول أوّلاً: إنّ علل النّحو ليست موجبة، وإنّما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق))[3] فعِلل النّحو مستنبطة من استقراء كلام العرب بعد وجوده، وليست سبباً حقيقيّاً في إيجاد كلام العرب على تلك الصورة تصريفاً وتركيباً، فمنهج النحويين في استنباط العلل يقوم على جعل الدليل أمارة على المدلول عليه، ويُعبَّر عن هذه الأمارة بالعلة، وهي في حقيقتها دليل تابع لما هو مقرّر موجود في كلام العرب، فمجيء الفاعل مرفوعاً بعد كلّ فعل يدل على أنّ الفعل أمارة على رفع الفاعل، كأنّه أحدث الرفع، ويُعبر عن هذا التلازم الشكليّ بالعمل الذي يصبح فيه الفعل العامل علة للفاعل المعمول.

وليس هذا المنهج في استنباط العلل كمنهج أهل المنطق الذين يجعلون العلّة سبباً حقيقيّاً في إيجاد المعلول، ينتفي المعلول بانتفائها، كما في جعل النار علّة للحرق، ينتفي الحرق إن لم توجد النار.

وعلل النحو ليست موجبة بهذا المفهوم المنطقي كما يرى الزجّاجيّ لكنها موجبة في المفهوم النحويّ ما سيتضح عند ابن جنّي[4].

---

[1] حروف المعاني /6,8,40 - 46, 59, 9, 22, 72.

[2] الإيضاح /50.

[3] المصدر نفسه / 64.

[4] ينظر : مبحث التعليل النحوي عند ابن جني من الاطروحة / 30-33 .

التعليل النّحويّ عند السيرافيّ:

أصاب الدّكتور عبد الحميد علي الفلاح حين وصف شرح أبي سعيد الحسن ابن عبد الله السيرافيّ (المتوفّى سنة 368هـ)[1] على كتاب سيبويه بأنّه ((يمثّل مصدراً أساسيّاً من مصادر دراسة العلة النحويّة عند النحاة حتّى النصف الثاني من القرن الرابع الهجريّ))[2]؛ لأنّه شرَح عللَ الكتاب، وفرّعها، وأضاف إليها علل اللاحقين، غير ما استنبطه هو من العلل، مناقشاً ومرجّحاً حتّى مدّ قلمه إلى ما لم يتناوله سيبويه، فبحثه وعلّله مستفيداً من تمكّنه من أساليب الجدَل والقياس. فشرح علّة الطول الموجبة لنصب المنادى النكرة عند الخليل بقوله: ((وأنكر بعض الناس قول الخليل في نصب المنكور لطوله ، فقال : طول الاسم لا يغيّر حكمه في باب النداء، كما لا يغيّر في ((قرعبلانة)) وجود بدانة، وإنما قال الخليل ذلك لأنّ التنوين زائد في الاسم بعد مبناه على ما بنى عليه للمعنى الذي أوجب زيادته، وطول الاسم هو زيادة التنوين فيه، لا كثرة حروفه))[3].

وظهر جليّاً في شرحه الكتابَ أنّ اختلاف النحويين في العلل أكثر من اختلافهم في وصف المعلول، ففي باب النداء، قال: ((وقد تكلمت في المنادى وما يتفرّع منه بما انتهى النحويّون إلى استعماله اللفظ الذي استعملتْه العربُ، واختلفوا في علّته، فأمّا سيبويه... إلخ)) وذكر خمس علل من بينها علّة استنبطها هو[4].

ويتابع السّيرافي سيبويه في مُجاوزة تعليل المستعمل من كلام العرب إلى تعليل المهمل، فبعد أنْ علّل امتناع جزم الاسم افترض دخول الجزم عليه، وأورد خلافاً في علامة الجزم حينذاك ، أهي حذف التنوين والحركة؟ أم حذف التنوين وحدَه؟ ورجّح أنّ الجزم لو دخل الاسم لحذف التنوين والحركة معاً لوجهين:

أحدهما: أنّ التنوين لو حذفه الجزم لالتبس ما ينصرف بما لا ينصرف.

والوجه الثاني: أنّ التنوين شيء يصحب الحركات كلّها، والعوامل إنّما تغيّر الحركات التي تختلف بها الكلم و...إلخ.

ثمّ ولّد رأياً ثالثاً فحواه حذفُ الجازِم التنوينَ من المنصرف، والحركةَ من الممنوع من الصرف، وعلّل هذا الافتراض[5].

وهذا الضرب من البحث النّحويّ لا يُضيف شيئاً جديداً عمليّاً، ولكنّه يشير إلى أنّ نظريّات النّحو مثل العمل، والاختصاص والإعراب، والأصل. وغيرها أصبحت أدوات منهجيّةً قادرة على التنبؤ النظريّ بما يمكن أن يؤول إليه النّحو لو حصل كذا أو كذا.

ويمكن أن يُعدّ شرح السّيرافيّ للكتاب منجماً للعلل النحويّة على اختلافها وتباينها، بأسلوب عقليّ يعتمد مقدّمات النّحو الكليّة للوصول إلى تعليل أحكام مسائل جزئية، فبنى السيرافيُّ تعليله كثرة حذف الهاء من العلَم المؤنث في النداء على مقدّمتين

---

(1) النزهة /229.

(2) نهج السيرافيّ , لعبد الحميد فلاح /564.

(3) ينظر : الكتاب المطبوع , للسيرافي 5/ 40.

(4) ينظر : المصدر نفسه 38/5 - 39.

(5) ينظر: شرح الكتاب, المطبوع 71/1 - 72.

كلّيّتين: الأولى أنّ هاء التأنيث ليست من بنية الاسم لأنّ التذكير هو الأصل. والثانية أنّ تاء التأنيث تبدل هاءً في الوقف من غير أن ينخرم المعنى، فاللبس مُجتنب[1].

وهذا الأسلوب العقليّ هو الذيّ عبّر عنه السّيرافي بقوله: ((النّحو منطق ولكنّه مسلوخ عن العربيّة))[2]، فالأصول النحويّة الكليّة لها قوّة المقدّمات المنطقيّة.

التعليل النّحويّ عند الرُّمّانيّ:

إن منهج الرّمانيّ (ت 384هـ) في كتبه النّحويّة منهج تعليليّ يبدأ بالبحث عن العلة، وينتهي بتوضيحها بالوصف أو المعنى أو الوظيفة، ففي شرحه كتاب سيبويه يفتتح شرح كلّ باب بتحديد الغرض منه، ثمّ يحدِّد مسائل في مجموعة من الأسئلة، يغلب عليها طابع السؤال عن العلّة إثارة لذهن المتلقّي، ثمّ يُجيب عن هذه الأسئلة بإسهاب. فقال في أوّل باب التثنية: ((الغرض فيه: أن يُبيّن ما يجوز في التثنية مما لا يجوز. مسائل هذا الباب: ما الذي يجوز في التثنية؟ وما الذي لا يجوز؟ ولمَ ذلك؟ ولمَ لا يجوز أن يثنّى إلاّ الاسم دون الفعل والحرف؟.... وما علامة التثنية؟ ولِمَ استوت في المؤنث والمذكَّر؟ ولِمَ لزمت النون علامة التثنية؟... ولِمَ وجب أن يستوي النصب والجر في الياء))[3].

وإجابات هذه الأسئلة تصدر عن تصوُّر دقيق للعلّة النحويّة، لم يُعْنَ الرّمانيّ بتجليته، إذ انصرفت همته إلى جعل العلّة نماذج تطبيقيّة في دراسة النّحو باستثناء شذرات قليلة كانت تتفلت منه عدا نُتَفٍ عن العلل في آخر كتابه ((الحدود))[4].

ويبدو أنّ العلّة عند الرّمّانيّ نوعان:

أ ـ العلة القياسيّة:

(وهي التي يطّرد الحكم بها في النظائر نحو علّة الرفع في الاسم، وهي ذكر الاسم على جهة معتمد الكلام، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام، وعلة الجرّ ذكره على جهة الإضافة) ، فإذا كانت علامة الحكم المطّرد أصلية، تُوصف العلّةُ بأنّها ((ضروريّة)) (يجب بها الحكم بمتحرك من غير جعل جاعل) كرفع الفاعل بالضمة. وإن كانت علامة الحكم فرعيّة توصف العلة بأنّها ((وضعية)) يجب بها الحكم بجعل جاعل نحو وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن يكون ساكناً في التصوّر النظريّ له، كما في تحريك آخر فعل الأمر الصحيح الآخر لالتقاء الساكنين نحو: احترم النّاس.

ب ـ العلة الحكْميّة:

وهي التي تدعو إليها الحِكمَة، نحو: جعل الرفع للفاعل لأنّه أوّلُ للأوّل، وذلك تشاكل حسن، ولأنّه أحقّ بالحركة القويّة؛ لأنها تُرى بضمّ الشفتين من غير صوت،

---

[1] ينظر: المصدر نفسه 66/5 - 67.

[2] الإمتاع والمؤانسة 115/1.

[3] شرح الكتاب , للرماني ، المطبوع 272/1 - 273.

[4] ينظر: الحدود/84 - 85 .

ويمكن أن يعتمد بها، فتُسمع، والمضاف إليه * أحق بالحركة الثقيلة من المفعول؛ لأنّه واحد، والمفعولات كثيرة[1].

فالعلّة القياسيّة علة استحقاق عند الرّمّانيّ، والعلة الحكْميّة على اختصاص، فالفاعل مثلاً يستحقّ علامة رفع مناسبة له في أحواله كلِّها، فكل علة تدور في فلك الاستحقاق علة قياسيّة، لكنّ البحث في علة اختصاص الفاعل بالعلامة التي استحقّها بحث عن العلّة الحكميّة التي دفعت ـ فيما يظهر ـ أبا حيّان الأندلسيّ إلى التحذير من علل الرّمانيّ فقال: ((إيّاكم وعلل الرّماني))[2].

والعلة القياسيّة وسيلة تعليمية رآها الرّمانيّ مناسبة لعصره في شرح الكتاب، كما في تعليله أحكام صفة اسم لا النافية للجنس بقوله: ((الذي يجوز في النفي الذي يوصف به المنفي إجراء الصفة على ثلاثة أوجه: النصب بالتنوين، وهو الأجود، ثمّ النصب بغير تنوين، ثمّ الرفع بالتنوين. وإنّما كان النصب بالتنوين أجود، لأنّه أشكل بالموصوف، وأجرى في الباب، وأشبه بالنظير في النّداء، وأبعد من الكُلفة بفكّ الاسم من ((لا)) ثمّ بنائه مع الصفة. وإنّما جاز النصب من غير تنوين مع تكلّف فكّ من ((لا)) طلباً للنظير الأثر من بناء اسم مع اسم من نحو ((خمسة عشر))، وجاز الرفع بالتنوين حملاً على الموضع، إذ كانت ((لا)) مع الاسم بمنزلة اسم واحد موضعه رفع))[3].

وهذه العلل إقناعيّة التمسها الرّمانيّ من قوانين النّحو وأحكامه توضيحاً لما علّل به سيبويه أحكام صفة اسم لا النافية للجنس[4].

وتظهر شخصية الرمّاني في التعليل في تمحيصه آراء النحاة، والموازنة بينها، إذ كان يُتبع العلة في كثير من المواضع وصفاً تقييمياً لها، حتّى إنّه كان يسمّى وصف العلّة علّة، فيقول: العلة الصحيحة[5]، أو العلة الفاسدة[6] أو العلّة اللازمة[7] أو العلة النادرة[8] أو العلة الموجبة[9] أو العلة المجوزة[10]، فبعد أن أجاز في النسب إلى ((راية)) ثلاثة وجوه هي: ((رائيّ)) و ((رايىّ)) و((رايّ)) وعلّلها بعلل مختلفة، قال: ((وكل ذلك على ما تقتضيه العلل الصحيحة))[11].

---

* لعل الصواب والفاعل .

(1) ينظر : الحدود /84 - 85.

(2) منهج السالك /230, نقلاً عن الدكتورة خديجة الحديثي ابو حيان النحوي /393.

(3) شرح الكتاب , للرماني ، مخطوط , نقلاً عن: الفارسيّ - التعليقة 35/2 , من الهامش.

(4) ينظر تعليل سيبويه في: الكتاب 2/ 274 و 288 - 289.

(5) ينظر : شرح الكتاب , للرماني ، المطبوع 135,373/1.

(6) ينظر : المصدر نفسه 246/1, 314, 379.

(7) ينظر : المصدر نفسه 200/1.

(8) شرح الكتاب للرماني 56/1, 67.

(9) المصدر نفسه 242/1, 282, 310, 318, 332.

(10) المصدر نفسه 242/1, 252.

(11) المصدر نفسه 134/1 - 135.

والرّمانيّ لا يجعل اتحاد العلة جامعاً بين المقيس والمقيس عليه في القياس، لأنّه يرى أنّ الأصل في القياس النّحويّ اتحاد الحُكم لا العلّة، فعندما قاس ((رُبّ وكم)) على ((لا)) النافية للجنس قال: ((ونظير ((لا)) في أنّها لا تعمل إلاّ في نكرة ((رُبّ وكمْ))، وإن اختلفت العِلل، فقد استوت في الحكم بأنّها لا تعمل إلاّ في نكرة، فعلّة ((ربّ)) تقليل جملة يدل عليها واحد منكور، إذ كل واحد من الجملة له مثل رسمه، هذا شرط النكرة، وعلَّة ((كمْ)) تكثير جملة يدل عليها واحد منكور))[1].

((وهذا قياس نحويّ شكليّ يتوسّل العلّة لتفسير الحكم النحويّ خلافاً لنمط من القياس المذهبيّ الذي جاء صدىً لمذهب الرّمّانيّ الاعتزاليّ، فعندما قاس كلمة ((سَحَرَ)) على المبنيات لم يجد فيها ما يوجب البناء، وعندما قاسها على المعربات وجدها على حالة واحدة لا تنفكّ عنها، فعدّها لا مبنية، ولا معربة)) [2] على منهج المعتزلة بالقول بالمنزلة بين المنزلتين.

ولم يهمل الرّمّانيّ المعنى في تعليلاته، فقد أدرك أنّ للألفاظ المعربة والمبنيّة، لاسيما حروفَ المعاني، أثراً وظيفيّاً في الكلام يتكئ على المعنى، فقال: ((ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب، وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب، لتكون قد ميّزت فيما تجيزه أو تمتنع منه صواب الكلام من خطئه، فإنّ صناعة النّحو مبنيّة على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح))[3].

وقد برزت هذه المواءَمة في التعليل بين اللفظ والمعنى في اثنين من مؤلفاته:

الأوّل: كتاب الألغاز النحويّة[4]، فقد أعرب قول الشاعر:

وبي زفرات من هواك ولوعة   أحس على الاحشاء منها توهج

((توجيه إعرابه: أنّه جعل (على) فعلاً ماضياً من (علا يعلو)، و (الأحشاء) مفعول به، و (توهّج) الفاعل. و (أحسّ) معلّق عن العمل، لأنّه من أفعال القلوب، لأنّه من (أحسّ وأظنّ)، فجاز أن تعمل في مواضيع الجمل، فتقول (أحسّ قام زيدٌ) كما تقول (حيث قام زيدٌ) و (أظن قام بكرٌ) فتكون الجملة في موضع نصب، وقد سدّت الجملة مسدّ المفعولين، وإن شئت أضمرت ضمير الشأن، والقصة، فجعلته هو المفعول الأوّل، وجعلت الجملة في موضع المفعول الثاني مفسرّة له))[5].

وأما الثاني فهو كتاب ((معاني الحروف))؛ إذ قسّم حروف المعاني على عوامل وهوامل نظراً إلى اختصاصها، أو اشتراكها، أو اتحادها مع مدخولها، فكلّ حرف اختصّ بأحد القبيلين دون الآخر، ولم يُصَغْ معه حتّى يصير كأحد أجزائه عمل في مدخوله[6] فالاختصاص علة عمل حروف المعاني، أمّا معانيها فتتضافر قرائن المقام والمقال في تحديدها، لأنّ حروف المعاني قد يتعدّد معناها، ورأى أنّ اختلاف العمل موجب لاختلاف المعنى وإنْ كان لفظ العامل واحداً، فلام الجرّ ولام الأمر الجازمة

---

(1) التعليقة 2/ 21, من هامش المحقّق.
(2) الأشباه والنظائر , 2/ 371 - 372.
(3) شرح الكتاب للرماني , مخطوط, 2/623 - 624. نقلاً عن المتولي رمضان - شرح الكتاب, الدراسة, ص119.
(4) مخطوط دار الكتب المصريّة رقم (30 نحوش), كما ذكر أحمد محمد الشيخ في دراسته كتب الألغاز.
(5) الألغاز النحويّة للرماني , مخطوط, ورقة 4. نقلاً عن: أحمد محمد الشيخ - كتب الألغاز/260.
(6) ينظر: حروف المعاني للرماني /36, 42.

متغايرتان، وإن اتفق لفظهما، لأنّ معنى لام الأمر الطلب وعملها الجزم، أمّا لام الجرّ فمعناها الملك ، أو الاختصاص ، أو التعليل... إلخ وعملها الجر[1].

التعليل النّحويّ عند ابن جنيّ:

عُني أبو الفتح عثمان بن جنيّ المتوفْى سنة 392هـ[2] في كتابه ((الخصائص)) بإقامة هيكل نظريّ للنحو العربيّ، يتجاوز توضيح حالات الرفع والنصب والجر والجزم إلى اكتشاف ما وراء هذه الحالات من أوضاع ومبادئ[3]، فالخصائص بحث فيما وراء النحو يستهدف الوصول إلى الأصل العميق لتناسق أحكام النّحو العربيّ مع بعضها بعضاً على هيئة نظام فائق الدقة، يستثير قرائح المشتغلين به، ولاسيّما النحاة إلى محاولة كشف أسراره، وسبر أغواره؛ لهذا انتهج ابن جنيّ منهج الفقهاء في استنباط العلل، إذ وقع في استقرائه النحو العربيّ على إشارات متناثرة في كتب النحاة، جمع بعضها إلى بعض بما أوتي من دقة في النظر النحويّ، وثقافة كلاميّة فقهيّة.

فقال عقب تحريره فصولاً في العلة النحويّة: ((واعلمْ أنّ هذه المواضع التي ضممتها، وعقدت العلة على مجموعها، قد أرادها أصحابنا وعنوها، وإن لم يكونوا جاؤوا بها مقدمة محروسة، فإنهم لها ارادوا واياها نووا .

وقد رأى ان علل النحو على ضربين :

الضرب الأول: العلل التي تؤدي إلى إيجاب حكم نحويّ ثبت بالسماع المطّرد عن العرب، كعلل رفع الفاعل، أو نصب المفعول، أو جرّ المضاف إليه، لأنّ هذه العلل ـ أيّا كانت ـ لن تؤدي إلاّ إلى إيجاب رفع الفاعل ونصب المفعول، وجر المضاف إليه. ومن ثمّ فهي علل موجبة بالاستنباط لا بالسبق الوجوديّ على المعلول، وهذا هو المفهوم النحويّ للعلل الموجبة[4].

أمّا **الضرب الثاني:** فهي العِلل التي تؤدي إلى التخيير بين حكمين نحويين أو أكثر، وتجيز الوجهين أو الثلاثة، فهي مجوزة لوجه، غير نافيه لغيره، كما في قول ابن جنيّ: ((ومن عِلل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتمّ الكلام بها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذ مخيراً في جعلك النكرة إن شئت حالاً، وإنْ شئت بدلاً، فتقول على هذا: ((مررت بزيد رجلٍ صالحٍ))، على البدل، وان شئت قلت : ((مررت بزيد رجلاً صالحاً))، على الحال))[5]، ويسمي ابن جني العلّة المجوزة سبباً. فالعلة هي التي توجب الحكم النحويّ، وتنفي غيره، والسبب هو الذي يجيز الحكم النحويّ، ولا ينفي غيره. لكنّ النحاة في عمومهم يدخلونه في دائرة العلّة، ويجعلونه مرادفاً لمصطلح العلة.

ويرى ابن جنّيّ أنّ العلة النحويّة ليست مطلقة بل هي مقيدة بالوصف أو التخصيص، وإلاّ تخلّفت في بعض المواضع عن معلولها، وقصرت عن الجري معه

---

(1) المصدر نفسه /55.

(2) النزهة / 246.

(3) ينظر: الخصائص 163/1.

(4) المصدر نفسه 1/ 96, 146, 165.

(5) ينظر : المصدر نفسه 145/1 - 146.

علـى نهـج واحـد[1]، فالاحتيـاط أو التقييـد فـي العلـة بالوصـف أو التخصـيص يطـوي الحالات النائية عن العلة تحت جناحها، كما في عدّ الفاعلية علة الرفع إذ تخرج عن هذه العلة الأسماء المبنية، والجمل المصدريّة، لأنّها ليست مرفوعة حقيقة؛ لهذا ينبغي تقييد علة الفاعليّة بأنّها علة رفع الفاعل حقيقة نحو: جاء زيدٌ، أو محلاً نحو: جاء هذا، أو تقديراً نحو: يشرفني أنني تلميذك. وكلما تعددت جهات نقض العلة احتاجت إلى التقييد.

ويرى ابن جنيّ أنّ إهمال تقييد العلّة يؤدي إلى القدْح بها، وردِّها، لأن مجموع ما يورده المعترض علـى العلـة لا يخرج عن عدم استتباب حدّها مع معلولها، أو عدم انطباق وصفها على المعلول بها[2].

فالخلاف النحويّ في وجه من وجوهه ناتج عن عدم تقييد العلّة، فعِلل النحاة على اختلافهم متقاربـة فـي المسألة الواحدة، لكنّ ورود شواهد مسموعة عن العرب عن بعضـها أشعل الخلاف بينهم، وغذّاه، فاحتيج إلى رأب صدع الخلاف بتقييد العلّـة، فالخلاف بين النحاة أعمّ منه بين العرب لأنّهم ((اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه، وكلٌ ذهب مذهباً، وإن كان بعضه قويّاً، وبعضُه ضعيفاً))[3].

ووصف العلة أو تخصيصها في مواضع محددة تتميم لها، وليس من قبيل تعليل العلّة، لأنّ العلّة ـ كما يرى ابن جني ـ لا تُعلَّل، فما سمّاه ابن السرّاج بعلة العلّة يعدّه ابن جنيّ تتميماً للعلة وشرحاً لها لا تعليلاً للعلّة[4] مع إقرار ابن جنيّ بأن العلّة قد تتعدّد بتعددّ جهات تعليل المعلول.

وتعدُّدُ العلل له صورتان:

الأولى: الحكم الواحد تتجاذبه علتان أو أكثر، مثل الاختلاف في رفع المبتدأ[5]، أو رفع خبر إنّ[6]، ممّا يتجاذب الخلاف في عِلله، والحكمُ واحد[7].

والثانيـة: (منهمـا الحكمـان فـي الشـيء الواحـد المختلفـان، دعـت إليهمـا علّتـان مختلفتان وذلك كإعمال أهل الحجاز ما النافية للحال، وترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إياها مجرى هل ونحوها مما لا يعمل فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما أو نافية للحال نفيها اياها اجروها في الرفع والنصب مجراها اذا اجتمع فيها الشبهان بها وكأن بني تميم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيها، كقولك: ما زيد أخوك، وما قام زيد، أجروها مجرى ((هل)) ؛ ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول ((هل)) عليها للاستفهام، ولذلك كانت عند سيبويه لغةُ التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيّين))[8].

---

[1] ينظر : الخصائص 145/1 - 146.
[2] ينظر : المصدر نفسه 152/1.
[3] المصدر نفسه 169/1.
[4] الخصائص 174/1 - 175.
[5] ينظر: الإنصاف 44/1 - 51.
[6] ينظر: المصدر نفسه 176/1 - 185.
[7] الخصائص 167/1.
[8] المصدر نفسه 168/1.

ثم راح ابن جنيّ يبحث عن مكان لعلل النحويين بين علل المتكلمين، وعلل الفقهاء، ورأى أنّ علل النّحو ليست كعلل الفقهاء[1] مبنية على النّص ووجه المصلحة. وليست كعلل المتكلمين التي تُبَرْهن عقليّاً[2]، بل هي أقرب إلى علل المتكلمين[3]، إذ هي مستنبطة من ملاحظة كلام العرب في اطّراده وسياقه وتركيبه.

ولعلّ سبب بحث ابن جنيّ عن مكان لعلل النحو بين علل الفقهاء، وعلل المتكلمين يعود إلى ما طبع الدراسات المختلفة في العصر الإسلاميّ من أنّ للمعرفة ـ أيّا كانت ـ منهجين: منهجاً يقوم على استنباط الأصول من المسائل والجزئيات ويسمّى بمنهج الفقهاء، ومنهجاً يقوم على بناء كليّات ثم تطبيقها على الجزئيات والمسائل ويسمّى بمنهج المتكلمين.

التعليل النحويّ عند عبد القاهر الجرجانيّ:

نتج عن تعارف النحاة أنّ كلّ علة وافقت وجهاً من القياس عِلَّةٌ مقبولة تضخّمُ النحو العربيّ بعلله تضخّماً كبيراً، جعل العلة باب مهاجمة النحو وانتقاصه حتّى قيل في عهد عبد القاهر الجرجانيّ (المتوفّى سنة 471هـ)[4]: إنّ ((ما زاد من النحو على معرفة الرفع والنصب، وما يتّصل بذلك مما تجده في المبادىء فهو فَضْل لا يجدي نفعاً، ولا تحصل منه على فائدة))[5].

لهذا اقترح عبد القاهر خطّة لإعادة تنظيم النحو العربيّ، بتقسيم النحو على ثلاثة مستويات:

المستوى الأوّل: يُعنى فيه بتقرير المبادىء والأحكام العامة كرفع المبتدأ والفاعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف إليه، وما إليه من غير بحث في مسائل التقدير والمحل[6].

المستوى الثاني: توسيع المبادئ العامة بمعرفة صور المبتدأ وأنواع الخبر واحكامهما، وإعراب مواضع الجمل والتوابع، وما إليها، من غير بحث في عللها[7].

المستوى الثالث: يتجاوز الكلام على الأحكام والمبادئ إلى الكلام على أغراض واضع اللغة، وعلى وجه الحكمة في الأوضاع، وتقرير المقاييس التي اطّردت عليها، وذكْر العلل التي اقتضت أن تجري على ما أُجريت عليه[8].

فهذا المستوى ((يبحث فيما وراء القاعدة النحويّة))[9] ؛ لهذا لا يصلح مدخلاً لتعليم النحو. ولعل من تطبيقات المستوى الأوّل كتاب ((العوامل المائة))[10]، ومن

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 49/1 و 53 - 54.

(2) ينظر: المصدر نفسه 89/1.

(3) ينظر: المصدر نفسه 54/1.

(4) البغية 2/ 106.

(5) دلائل الاعجاز /6. وينظر: العلل النحويّة لعلي العمايري (بحث) /304 - 305.

(6) ينظر: الدلائل نفسه /6.

(7) ينظر : المصدر نفسه /25 - 26.

(8) الدلائل /24.

(9) فلسفة عبد القاهر لفؤاد علي /121.

(10) ينظر : العوامل لعبد القاهر الجرجاني /306 - 311.

تطبيقات المستوى الثاني كتاب ((المقتصد في شرح الإيضاح))[1]، أمّا المستوى الثالث فيمثله كتاب ((المغني في شرح الإيضاح))، على أنّ كل مستوى يتضمّن المستوى الذي قبله كاملاً.

ويحمد لعبد القاهر الجرجاني دراستُه النحوَ في إطار منظومة علوم اللغة العربيّة، فليس كلّ تركيب يجيزه النحو يجوز استخدامه في السياق الكلامي، فجدّد مفهومين يضبطان تردّد التعليل بين منازل اللفظ ومواقع المعنى.

الأوّل مفهوم الصواب النحويّ، فيشترط في أي جملة عربيّة أن تكون على وجه من الوجوه الصحيحة نحويّاً.

و**الثاني** مفهوم الصواب السياقيّ، وهو الذي يحدّد الوجه النحويّ الأكثر ملاءمة للسياق الكلاميّ، فينحَلُّ الكلام إلى أربعة أقسام:

1. الصواب نحواً وسياقاً، وهو أعلى درجات الكلام القرآن الكريم والحديث الشريف وعموم شعر العرب الفصيح، وتندرج تحت هذا القسم علل الحذف والتقديم والتأخير وغيرها.
2. الصواب نحواً لا سياقاً، كأن يُقال: ((لا عفاك الله)) في سياق الدعاء بالخير؛ إذ تكون الجملة ملبسة بين الحمد والذم، والذي يُزيل اللبس أن يقال: لا، وعفاك الله. دعاءً بالخير، ومنه: ((سأحضر أمسِ)) فهو مُحال كما يسميه سيبويه[2].
3. الصواب سياقاً لا نحواً كأن يُقال: ((تكادُ تطلعُ الشمسُ)) فالمعنى يكون واضحاً معروفاً في سياق القول لكنّ تركيب الجملة غير صحيح نحويّاً فالفعل لا يدخل على الفعل، والصواب: تكاد الشمسُ تطلعُ.
4. الخطأ نحواً وسياقاً وهو ما لا تجيزه قوانين لغة العرب ولا تفهمه عقولها فيكون مردوداً لفظاً ومعنى

وبحث عبد القاهر الجرجانيّ علاقة وجوه الصواب النحويّ بعضها ببعض، فرأى أنّها علاقة نيابة عن الأصل العام لمعنى سياقيّ مخصوص، ولهذا فالأصل العام ((لا يُعلَّل))، وإن ذُكِرَ في تعليله شيء ((فلإبانة فرط الحكمة))[3].

ففي باب الجزاء تنوب أسماء الشرط عن ((إن الشرطيّة)) في العمل لضرب من معاني الاختصار أو التقريب[4].

فعبد القاهر طورّ علاقة الاستبدال التي تجيز تبادل أدوات الباب الواحد العمل إلى علاقة نيابة تُقَنِّن هذا التبادل بأصل، وتحكمه بمعنى مخصوص.

التعليل النحويّ عند الدينوريّ:

---

(1) المقتصد / 737

(2) ينظر: الكتاب 25/1.

(3) المقتصد 737/2.

(4) ينظر: المصدر نفسه 2/ 1108.

ترجع مكانة الحسين بن موسى الدينوريّ المعروف بالجليس النحويّ (المتوفّى في سنة 490هـ)[1] في التعليل إلى أنّ كتابه ((ثمار الصناعة في علم العربيّة)) واحد من المصنّفات القليلة في المكتبة العربيّة التي عُنيت بالعلل النحويّة، وبيّنت أقسامها، وعدّدت أنواعها))[2].

وقد ذكر الدينوريّ أنّ اعتلالات النحويّين صنْفان:[3].

أ- علة تطّرد على كلّ كلام العرب، وتساق إلى قانون لغتهم.

ب- علة تظهر حِكْمتهم في أصوله، وتكشف عن صحّة أغراضهم، ومقاصدهم في موضوعاته.

وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشدّ تداولاً. وهي واسعةُ الشُّعب كثيرةُ الافتنان. إلاّ أنّ مدار الشهور منها في الجملة عند من عُني بجمعها، وصرْف الاهتمام إلى تتبّعها وحصْرها على ثلاثة وعشرين نوعاً، نثبت أسماءها وألقابها حسبُ... وهي:[4]

ت	العلة	مثالها	نوعها
1.	السماع	لا يقال رجل أثدى كما قيل للمرأة ثدياء لأنه هكذا ورد عن العرب	علة حكمية لأنها تجيب عن سبب الظاهرة ، ولو اراد أن يجعل علة هذه الظاهرة مطردة لقال هذه القاعدة المطردة كل ما كان على وزن أفعل فمؤنثة فعلاء ما عدا بعض الكلمات نحو ثدياء
2.	التشبيه	اعراب الفعل المضارع لمشابهته اسم الفاعل	علة حكمية ، وأما علتها المطردة فهي : كل فعل مضارع معرب ما لم تتصل به نون التوكيد ونون النسوة .
3.	الاستغناء	استغني عن الماضي ((ودع)) بـ ((ترك))	علة حكمية ، وعلتها المطردة هي كل فعل مضارع له ماضٍ عدا بعضها نحو ((يدع))
4.	الاستثقال	حذف الواو في ((يعدُ)) لوقوعها بين ياء وكسرة	علة حكمية ، وعلتها المطردة هي كل واو تقع بين ياء وكسرة تحذف .
5.	الفرق	رفع الفاعل ليفرق بينه وبين المفعول به المنصوب	علة حكمية ، وعلتها المطردة : كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول به منصوب .
6.	التوكيد	تدخل نون التوكيد الخفيفة والثقيلة فعل الامر لتأكيد	علة حكمية ن وعلتها المطردة : تدخل نون التوكيد فعل الامر خفيفة

(1) غاية النهاية لابن الجزري 253/1.
(2) ثمار الصناعة /11 من مقدمة المحقّق.
(3) المصدر نفسه / 34.
(4) التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث / 135-139 .

		ايقاعه	كانت او ثقيلة .
7.	التعويض	تعويض حرف النداء بالميم في ((اللهم))	علة مطردة ، وضيغتها : إذا حذفت يا في مناداة لفظ الجلالة عوضت بالميم المشددة آخره .
8.	علة النظير	كسر احد الساكنين اذا التقيا لأن السكون علامة الجزم الذي هو من خصائص الافعال وحدها كما ان الجر من خصائص الاسماء ، فحمل السكون على الجر لأنه نظيره في المعنى إذ إنّ كلا منهما يدل على تمييز ما يدخل عليه .	علة حكمية ، وأما علتها المطردة فهي أن يقول : إذا التقى ساكنان كسر احدهما .
9.	علة النقيض	نصب اسم لا النافية للجنس على المحل حملاً على اسم إنَّ التوكيدية ؛ لأنها نقيضتها في المعنى لكون الاولى نافية والثانية مثبتة مؤكدة .	علة حكمية ، وعلتها المطردة هي : ينصب اسم لا النافية للجنس على المحل .
.10	الحمل على المعنى	تذكير فعل الموعظة في قوله عز وجل في الآية (275) من سورة البقرة ((فمن جاءه موعظة ...)) حملا لها على الوعظ	علة مطردة ، لانها قرينة تقول : يجوز تذكير فعل المؤنث او تأنيث فعل المذكر اذا حمل على غير جنسه في اللفظ او المعنى .
.11	المشاكلة	صرف صيغة منتهى الجموع "سلاسلاً " لمشاكلتها "اغلالا " في سورة الانسان الآية 4	علة مطردة ، وصيغتها : يصح ما لا ينصرف اذا شاكل غيره في جملة
.12	المعادلة	سلب ما لا ينصرف من الكسرة واعطاءه الفتحة بدلا منها ، ثم اعطوا الجر حقه حين سلبوا من جمع المؤنث السالم الفتحة في حالة النصب فاعطوه الكسرة بدلا منها فعادلوا بينها .	علة حكمية ، فاذا اردناها ان تكون مطردة قلنا : يجر الممنوع من الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة
.13	المجاورة	جر " خرب " في قولهم " جحر ضب خربٍ " رغم	علة مطردة ، وصيغتها : كل اسم يجوز ان يجر اذا جاور اسما

		انه صفة للجحر المرفوع لا للضب ؛ وذلك للمجاورة	مجرورا .
14.	الوجوب	رفع الفاعل	علة مطردة لانها قرينة ترى انه انه "يجب رفع الفاعل " ولا تعلل ظاهرة رفع الفاعل تعليلا حقيقيا
15.	الجواز	امالة الالف بنطقها بين الالف والياء وامالة الفتحة الى الكسرة	علة مطردة ؛ لانها قاعدة ترى جواز امالة الالف او الفتحة
16.	الاختصار	ترخيم الاسم المنادى نحو " اصاحِ " أي ياصاحبُ	علة حكمية ؛ لانها تبين سبب الترخيم الحقيقي وهو رغبة العربي في اختصار الكلام لحاجته الى استجابة المنادى في اسرع وقت ، ولو اردنا تحويلها الى علة مطردة قلنا : يصح ترخيم الاسم المنادى اذا انطبقت عليه شروط الترخيم .
17.	التخفيف	الادغام نحو ادعام النون في الميم قصر ان ميما واحدة مشددة " مما تحبون"	علة حكمية ، وعلتها المطردة هي : يصح ادغام الحرفين المتحاملين او المتماثلين في المتخرج بحيث يدرج احدهما في الاخر فيصيران في النطق حرفا واحدا مشددا سواء أكانا في كلمة واحدة ام في كلمتين .
18.	التغليب	تغليب الذكر على الانثى نحو قوله تعالى واصفا مريم بنت عمران في الاية 12 من سورة التحريم "وكانت من القانتين "	علة مطردة ، لانها قرينة تقول يغلَّب الذكر على الانثى في العربية
19.	الاصل	صرف ما لا ينصرف	علة حكمية تقول جواز صرف ما لا ينصرف لأن الأصل في الاسماء الصرف ، وعلتها المطردة هي : يجوز صرف الممنوع من الصرف للضرورة

.20	الأَوْلى	الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول به	على مطردة ، وعلتها الحكمية ان يقال الفاعل اولى بالتقديم من المفعول به لانه هو الصانع والمؤثر في المفعول به فلا بد أن يوجد في الطبيعة قبل المفعول به
.21	علة دلالة الحال	كقولك حين ترى الهلال " الهلالُ " أي هذا الهلال فحذفت المبتدأ لدلالة المقام عليه	علة مطردة تقول : يصح حذف اكثر الكلمات اذا دل الحال او المقام عليها
.22	الإشعار	فتح ما قبل واو الجمع المذكر السالم اذا كان مقروه اسما مقصورا نحو " موسون " اشعارا بان المحذوف الف	علة حكمية ، وعلتها المطردة تكتفي بالقول كل اسم مقصور جمع جمعا مذكرا سالما فتح ما قبل واو جمعه
.23	التضاد	اذا اكدت افعال القلوب المتصرفة بمصدر او بضميرها وتقدمت على معموليها لم يصح الغاء عملها ؛ لان تأكيدها مناف للالغاء ، ونحو ذلك : علمت الخبر صحيحا علماً	علة حكمية ، وكان يكفي في القرينة او العلة المطردة أن يقال : اذا تقدمت افعال القلوبوأكِّدتْ بالمصدر او بضميرها لم يصح الغاء عملها
.24	التحليل (وهو نفسه السبر والتقسيم في رأيي)	الاستدلال بان " كيف " اسم بالقول لا تخرج الكلمة عن كونها اسما او فعلا او حرفا فاذا علمنا انها ليست حرفاً لامكان اسنادها الى المبتدأ وليست فعلا لمجاورتها الفعل بلا فاصل ، فما بقي الا ان تكون اسما ؛ لانَّ شبهة كونها فعلا او حرفا قد تحللت بهذا التحليل او السبر والتقسيم	علة مطردة لانها تقول : لكل صنف من الكلم علاماته التي يعرف بها ، ولو اردنا ان نجعلها علة حكمية أي جوابا لسؤال : لماذا تختلف اصناف الكلِم بعضها عن بعض ؟ ؛ لقلنا : لأن أي كلام لابد له من افادة ولا تتحقق الافادة الا بتنوع اركان الاسناد ليكمل بعضها معنى الفائدة .

وقد تنبه المحقّق الدكتور حنّا جميل حّداد إلى أنّ السيوطيّ زاد عليها ((علّة الجواز))[1]، وهي زيادة غير مَرْضيّ عنها، لأنّ جميع العلل المذكورة موجبة، وعلّة الجواز مجوِّزة، وتسمَّى سبباً لا علّة عند حذّاق المعلِّلين كابن جنّي[2].
أمّا الذي عُني بجمع العلل، وصرف الاهتمام إلى تتبّعها وحصرها، فهو على الراجح الغالب على الظنّ عليّ بن إبراهيم الحوفيّ المتوفَّى سنة 430هـ[3]؛ لأنّ الدينوريّ اطّلع على كتابه ((الموضَّح)) وذكره[4]، وهو كتاب كبير استوفى فيه الحوفيّ العلل والأصول، لأنّه كان قيّماً بعلل العربيّة أتمّ قيام، فعُني به النحويّون[5] والدينوريّ حَذِر في ذِكر العلل في كتابه، فلا يفوته أن يقيّدها بالوصف، ويقيّمها بالحُكم عليها قوّة، وضعفاً، وجودة إنْ تعددت واختلفت[6].
وقد أثار مشكلة انعكاس العلّة، وعدّها قدحاً في قوّتها، فمن علل رفع الفاعل ونصب المفعول تحقيقُ الفرق بينهما، وهذه العلّة منعكسة، فيمكن أنْ يتحقّق الفرق لو نُصِب الفاعل ورُفِع المفعول[7].

التعليل النحويّ عند الأنباريّ:

حاول أبو البركات كمال الدين المعروف بالأنباريّ (المتوفَّى سنة 577هـ)[8].
تحديد منهج العلّة النحويّة ، على وفق منهج اصول الفقه لان النحو معقول من منقول كما أنّ الفقه معقول من منقول[9] ضمن ما سماه (بعلم أصول النحو)[10]، وعدم التعليل دليل صحّة الحكم النحويّ، فقال: ((وفائدته ـ يعني علم أصول النحو ـ التعويل في إثبات الحكم على الحجّة والتعليل))[11].
وقد عُني الأنباريّ بتقوية العلّة النحويّة ضدَّ جهات نقضها، وهي: (فساد الوضع، أو معارضة العلّة للعلّة، ــأو احتياجها للتخصيص، أو معارضة القياس لها)[12] (بالمطالبة بتصحيح العلّة بشيئين: التأثير وشهادة الأصول)[13] لأنّ ((العلل النحويّة مشبّهة بالعلل الحسيّة))[14].

---

(1) ينظر : ثمارُ الصناعة /34. هامش التحقيق ، وينظر : الإصباح /227, 229.
(2) ينظر: ابن جنيّ ـ الخصائص 166/1.
(3) الإنباه 211/2.
(4) ينظر: ثمار الصناعة/92.
(5) الإنباه 219/2 - 220.
(6) ينظر: المصدر نفسه/92 - 93.
(7) ينظر: ثمار الصناعة/93.
(8) السيوطيّ ـ البغية 88/2.
(9) ينظر : النزهة/76.
(10) المصدر نفسه/76.
(11) لمع الأدلة/80.
(12) الإعراب في جدل الاعراب /55 - 62.
(13) لمع الأدلة/80 .
(14) المصدر نفسه / 80 .

واقترح الأنباريّ حلاً لمشكلة انعكاس العلّة التي أثارها الدينوريّ، فرأى أنّ ((السؤال لا يلزم))[1] مؤصّلاً أنّ من طبيعة العلة النحويّة تعليل ما تكلمت به العرب من وجوه الكلام، لا ما يمكن أن تتكلم به، لئلا تنخرم ضوابط الكلام.

وقد ألحق الأنباريّ القياس النحويّ بالقياس الفقهيّ، فجعل اتّحاد العلّة طريقاً لاتّحاد الحكم النحويّ، ويتضّح هذا النمط من القياس في كتابه ((أسرار العربيّة))، فقد رتّب فيه أحكام العربيّة على الأسباب والعلل، وعدّها أسراراً للعربيّة تستأهل بذل الجهد في تحصيلها فقال: ((وصحّحتُ ما ذهبْتُ إليه منها ـ يعني مذاهب النحويّين ـ بما يحصل به شفاء الغليل، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت في ذلك كلّه إلى الدليل))[2].

وقد بنى الأنباريّ كتابه على أسلوب النقلة مُكثراً من سؤال التعليل ((لِمَ))، فإن قيل له: لِمَ حُمِل النصب على الجرّ دون الرفع في المثنى وجمع المذكّر، قال: ((لخمسة أوجهٍ:

- أنّ الجرّ ألزم للأسماء من الرفع.
- أنّهما يقعان في الكلام فَضْلة.
- أنّهما يشتركان في الكتابة نحو: رأيتك، ومررْتُ بك.
- أنّهما يشتركان في المعنى نحو: مررت بزيد، تساوي: جزتُ زيداً.
- أنّ الجرّ أخفّ من الرفع، فالحمل على الأخفّ أَوْلى))[3].

فالأنباريّ يجعل الحكم ناتجاً عن العلة، كأنّه لاحق بها، ولا يجعل الحكم دليلاً على العلة كما هو الحال عند المتكلمين مثل الرّمّانيّ وابن جنيّ إلحاقاً للقياس النّحويّ بالقياس الفقهيّ الذي يتخذ من اشتراك العلة بين المقيس والمقيس عليه طريقاً لتوحيد الحكم بينهما.

وفي كتاب ((الإنصاف في مسائل الخلاف)) اتخذ الأنباريّ العلل ركائز في إبراز الخلاف بين النحاة، وفي تفضيل الآراء وترجيحها في كل المسائل التي ناقشها [4].

التعليل النحويّ عند العكبريّ:

تابع أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ المتوفَّى سنة (616هـ)[5] الأنباريّ في إلحاق القياس النحويّ بالقياس الفقهيّ، فرفض أن تحمل ((كم)) الخبريّة على ((رُبَّ)) بعلة النقيض لأنّ اتحاد العلة شرط عنده في القياس، فقال: ((ومعظم النحويّين يقول: حملت على نقيضتها، وهي ((رُبّ)) والحقّ ما خبرتك به، وهو أنّ الجامع بينهما الغاية في طرفي العَدد لأنّهم لا يعنون أنّ حكم الشيئين واحد لعلّة تضادهما، بل بين الضدين معنىً يشتركان فيه))[6].

---

(1) لمع الادلة / 80 .
(2) أسرار العربية /27.
(3) المصدر نفسه /66.
(4) ينظر: الانصاف .
(5) البغية 29/2.
(6) اللباب 314/1.

وهذا إلحاق للقياس النحوي بالقياس الفقهيّ، لأنّ الرمّاني كان واضحاً في كلامه حين قرّر أن استواء الحكم هو الأساس في القياس لا استواء العلل[1]؛ لأنّ الحكم في القياس النحويّ هو المعلوم، والعلة هي المجهولة أمّا القياس الفقهي فالحكم هو المجهول والعلة هي المعلولة، لهذا تسمّى جامعاً.

والعكبريّ مولع بإيراد العلل، لأنّ ((النفوس تأنس بثبوت الحكم لعلّة فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس))[2]، لهذا لم يكد يغادر كبيرة ولا صغيرة في النحو إلاّ عَلّلها، فجاءت دراساته النحويّة ممارسة تطبيقيّة لما استُنْبِط من الأسباب والعلل، تتخلّلها إشارات نظريّة منهجيّة، كتوضيحه المفهومَ النحويّ لدوران العلّة مع المعلول، وهو أنّ العلّة إذا ثبتت في موضع اطّرد حكمها في كلّ المواضع، وإن لم تكن موجودة، طرداً للباب، كما في عدّ الفرق علّة رفع الفاعل ونصب المفعول، فيمكن أن يقطع بينهما بالفرق من طريق المعنى نحو: ((شربَ محمدٌ الماءَ))، لكن هذا لا يقدح في جعل الفرق علة رفع الفاعل ونصب المفعول[3] لئلا تنخرم القواعد، وتفسد الصناعة.

وقد صاغ العكبريّ النحو العربيّ على وفق منهج التعليل في كتابه ((اللباب في علل البناء والإعراب)) فتناول أبواب النحو العربيّ كلّها تقريباً، كل باب بقدر ما فيه من العلل، إذ يوضح حدّ الباب[4]، ثم يعلّله جزءاً جزءاً[5] ويشرع في توضيح أحكام الباب التفصيلية، فيتبع كلّ حكمٍ ما يتعلق به من العلل، فإن لم يكن في الباب ما يحتاج إلى التعليل اقتضبه اقتضاباً شديداً، فباب ((المفعول له)) لم يتجاوز اثني عشر سطراً[6] في حين جاء باب لا النافية للجنس في عشرين صفحة[7] لاحتشاد العلل في أحكامها[8].

والكتاب يبدأ بمقدمة عامة عن حدّ النّحو، وأقسام الكلام، وعلل تسمية كل قسم، وحدّ الإعراب وعلله، وعلاماته وعللها استعمالاً وامتناعاً، وحدّ البناء وعلله، والإعراب بالعلامات الفرعيّة وعللها، ثمّ يبدأ بأبواب الاسم، فيبحث المرفوعات كالمبتدأ والفاعل ونحوهما، ثم المنصوبات كالمفعول به والحال، ونحوهما، ثم الجرّ بأحرف الجرّ المختلفة والإضافة، ثم يتحدث عن التوابع مُلحقاً بها حديثاً عن التعريف والتنكير جعله توطئة لحديثه عن الممنوع من الصرف، ثمّ درس الفعل المضارع نصباً وجزماً، ثم الظروف والصلة والاستفهام والحكاية والنسب والتصغير، بعد ذلك ذيّل بكتاب التصريف ويشمل الأبنية، والزيادة، والإبدال، والتمارين غير العملية، ومخارج الحروف، والإدغام، ثمّ مسائل متفرقة.

واللافت في كتاب ((اللُّباب)) أمران: أولهما: أنّ الكتاب ليس حديثاً نظريّاً عن العلّة بل هو تطبيق عمليّ للعلل على أحكام النّحو. أمّا الثاني فهو أنّ الكتاب لا يختلف لا

---

(1) ينظر: مبحث التعليل النحوي عند الرماني / 23-28 .
(2) التبيين /189.
(3) المصدر نفسه /188 و 402.
(4) ينظر : اللباب 178/2.
(5) ينظر: المصدر نفسه 178/2.
(6) ينظر : المصدر نفسه 277/1 - 278.
(7) ينظر: المصدر نفسه 226/1 - 247.
(8) اللباب, مقدمة التحقيق 27/1.

في تخطيطه العامّ، ولا في عنايته بالعلل عن كتاب علل النّحو لابن الورّاق كما وصفه الدكتور عبد القادر المهيريّ في بحثه[1]، فهل اقتفى العكبريّ آثار ابن الورَّاق في علله، وإن لم يُصرح باسمه؟! لأنّه اعتاد السكوت عن مصادره، ربّما بسبب العمى[2]؟.

---

[1] ينظر: بحث علل النحو لعبد القادر المهيريّ / 50 - 51.
[2] ينظر: اللباب, مقدمة التحقيق 1 / 24 - 26.

المبحث الخامس

سمات التعليل في مرحلة الازدهار

أ ـ ظهور محاولات تنظيريّة في التعليل:

بدأت هذه المحاولات بنظرات جزئيّة في اعتلالات النحويّين، كتصنيف ابن السرّاج علل النحويّين إلى صنفين، ثم جاء الزجّاجيّ، فجعل علل النحو ثلاثة أصناف، لكن أقدم محاولة تنظيريّة في التعليل شبه متكاملة هي محاولة ابن جنيّ في الخصائص عندما بيّن طبيعة العلة، ودوافعها، وشروطها، وأهميتها، وعدّها أقرب إلى علل المتكلمين، حتّى جاء الأنباريّ فألحقها بعلل الفقهاء.

وهذه المحاولات متباينة المشارب الثقافية والفكريّة، فقد استقى ابن السرّاج تصنيفه من ملاحظة علل النحويّين في مؤلفاتهم، في حين تأثّر الزجّاجيّ بالمنطق، فناقش صياغة حدود النحو على حدّ حدود المنطق في أوّل ((الإيضاح))[1] أمّا ابن جنيّ والأنباريّ، فبحثا عن تنظير للعلة النحويّة خارج النحو، فالتمسها ابن جنّيّ في علم الكلام، والتمسها الأنباريّ في علم أصول الفقه.

فأصبح في الدرس النحويّ خليط من العلل، فيه علل نحوية خالصة، وفيه علل كلاميّة، وفيه علل فقهيّة؛ لأنّ المنطلقات الفكريّة للنحاة مختلفة، ففيهم الفقهاء كالسيرافي والأنباريّ، وفيهم المتكلمون كالرّماني وعبد القاهر الجرجانيّ، وكثير منهم من المعتزلة كأبي علي الفارسيّ، وفيهم فقهاء أهل الظاهر كابن مضاء الأندلسيّ.

واختلاف المشارب الفكريّة والثقافيّة صورة مميزة لتفاعل العلوم والثقافات في ذلك العصر، أغنى البحث في العلل، لكنّه لم يؤدِ إلى فصْل نظريّة النحو العربيّ بكل أنحائها عن النحو، بل ظلّت عالقة فيه، تختلط الخيوط النظريّة بالممارسة التطبيقيّة لها، ولم ينجح النحاة في فصل النحو عن نظريّته، كما نجح الفقهاء في فصل أصول الفقه عن الفقه نظريّاً بسبب اختلاف المنطلقات الثقافية والفكريّة للنحاة، عدا طبيعة النحو الاجتهاديّة وما تمسّك به النحاة من حريّة في النظر ما داموا يستطيعون أن يلتمسوا الشواهد النقليّة والعقليّة على ما يقولون.

ب ـ بروز المنهج التعليلي في صياغة النّحو:

فقد صاغ بعض النحاة النّحو العربيّ بأبوابه وأحكامه صياغة تعليليّة تقوم على توضيح حدّ الباب وعلله، ثمّ شرْح أحكامه وعللها، وتقليب الوجوه المحتملة لكل تركيب في بابه، مع تعليل كل وجه مستعمل أو مهمَل كما في كتاب ((اللباب في علل البناء والإعراب)) للعكبريّ.

وقد يكون هذا المنهج منهج مجموعة من المؤلّفات المفقودة في علل النحو، مثل:

---

[1] ينظر : الإيضاح للزجاجي /48 - 55.

1. كتاب ((علل النحو)) لأبي عليّ الحسن بن عبد الله الأصفهانيّ المعروف بلُكْذَة، ويقال لُغْذَة، بالغين، المتوفّى سنة 310هـ[1].

2. ((النحو المجموع على العلل)) لأبي بكر محمد بن علي العسكريّ المعروف بَمبْرَمان المتوفّى سنة 345هـ[2].

3. ((أسرار النحو)) لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتويه المتوفّى 347 هـ[3]، وقد اشتهر بالغوص على علل النحو، ولا سيّما علل الكتاب، وعَلّل أبي عليّ القاليّ وعلّة العلّة[4]، وله كتاب((الردّ على ثعلب في اختلاف النحويّين))[5].

4.

5. كتاب ((العلل)) لإسماعيل بن محمد القسيّ، وقيل القميّ[6].

6. ((الشافي في علل النحو)) ليونس بن أحمد الوفراونديّ، وسمّاه القفطيّ ((الكافي))[7].

7. ((تقسيمات العوامل وعللها)) لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقيّ المتوفّى سنة 391هـ[8].

8. ((شرح علل النّحو)) لأبي العبّاس أحمد بن محمد المهلبيّ، مقيم بمصر على عهد ابن النديم، وقد نبّه على أنّ هناك نحويَّيْن في مصر يحملان الاسم نفسه أحدهما ابن ولاّد والآخر الرجائيّ، أو البرجانيّ كما سمّاه القفطيّ[9]، ولعلّه شرح لعلل ابن كيسان أو لغذة.

ورافق ظهور هذا المنهج، وهذه الكتب أن تميّز عدد من النحاة بالغوص في العلل واستنباطها، فقد وُصِف أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق (المتوفّى سنة 381هـ)[10] بأنّه ((جيّد التعليل في النّحو))[11] حتى إنّه ألف كتاباً سمّاه ((علل النّحو))[12]

---

(1) معجم الأدباء 874/2. والبغية 509/1.

(2) ينظر: الفهرست /122. البلغة /238. وطبقات النحاة, القسم الأوّل /194 ، و معجم الأدباء2474/6 . وفي اسم الكتاب خلاف والراجح ما أُثبتَ موافقة لابن النديم, لأنّه الأقدم.

(3) إشارة التعيين/162.

(4) طبقات النحويين/185.

(5) الفهرست/127.

(6) ينظر: الفهرست/168. والبغية 456/1 , ولم أهتد إلى تحديد سنة وفاته.

(7) ينظر: الفهرست/171. والإنباه 73/4, ولم أهتد إلى تحديد سنة وفاته, لكنّ ابن النديم يجعله متأخراً مما يعني أنّه من القرن الرابع على الأرجح.

(8) معجم الأدباء 3/ 1367. والبغية 584/1.

(9) الفهرست /167. و الإنباه 164/1.

(10) البغية 130/1.

(11) النزهة /247.

(12) الفهرست /172. والنزهة /247. والبغية 130/1.

راج واشتُهر بين النّاس، وحذّر منه أبو حيّان، فقال: ((إيّاكم وعلل ابن الورّاق))[1]. وَوُصِف عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمريّ المتوفى في القرن الرابع[2] بأنّه ((أحسن التعليل على مذهب ابي حيان))[3] في كتابه التبصرة، كما كان الحوفي (المتوفّى 430هـ) قيماً بعلل العربيّة أتمّ قيام[4]، وكان يوسف بن علي المغربي(المتوفى بعد 458هـ) عارفاً[5] بالعلل، وقيل عن عبد الله بن بريّ المتوفّى سنة 581هـ إنه عالم بكتاب سيبويه وعلله[6]، كما قيل عن السّهيلي عبد الرحمن بن عبد الله المتوفّى سنة 581هـ إنّه صاحب اختراعات واستنباطات[7] وأودع كتابه ((نتائج الفكر في علل النحو))[8] مجموعة من ((علل النحو اللطيفة))[9].

واللافت أنّ أئمة النحو في هذه المرحلة كابن السرّاج، والزجاجيّ والسيرافيّ، والرّمانيّ، وابن جنيّ، وغيرهم لم يوصفوا بالتميّز في التعليل، مع أنّهم راسخو القدم في التعليل كما يبدو واضحاً في كتبهم، فالتعليل هو الظاهرة التي قد تكون هي الأبرز في شرح السيرافيّ على كتاب سيبويه، وقد جمع من العلل أضعاف ما يوجد في كتاب التبصرة للصيمريّ.

قد يكون السبب أن أئمة النحو لم يغالوا في الاتكاء على العلل؛ لأنّ هذه المرحلة نفسها هي التي ازدهرت فيها معارضة الإسراف في استعمال العلل النحويّة.

ج - بروز اتجاه معارض في استعمال العلل النحويّة:

يبدو من المألوف بروز معارضة في استعمال العلل النحويّة لأنّ التعليل غيرُ النحو بأبوابه وأحكامه، فهو من وسائل الدرس النحوي.

لهذا لم يرتضه النحاة الذين لم يجدوا فيه وسيلة ناجحة في الدرس النحويّ، فاستضعفوا بعض العلل وأبطلوها، فابن الطراوة والسهيلي رفضا علل الممنوع من الصرف[10].

---

(1) منهج السالك لابي حيان /230. نقلاً عن خديجة الحديثي - أبو حيان النحوي /393.
(2) لا يُعرف تاريخ وفاته بدقة. راجع كتابه: التبصرة والتذكرة, مقدمة المحقّق.
(3) الإنباه 123/2.
(4) المصدر نفسه 219/2 - 220.
(5) البغية 359/2.
(6) الإنباه 111/2.
(7) إشارة التعيين182 / - 183.
(8) هو الاسم الثاني لكتابه نتائج الفكر في النحو. ينظر: نتائج الفكر للسهيلي /19 من دراسة المحقق.
(9) نتائج الفكر /35.
(10) ينظر: رسالة الإفصاح لابن الطراوة /97 ، وأمالي السهيلي /19 - 39.

المبحث السادس : المرحلة الرابعة : مرحلة الاستقرار والتقليد:

تمتد هذه المرحلة بين ابن الحاجب النحوي (ت 646هـ)ومرورا بابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، وانتهاءً بالسيوطي (ت 911هـ) وما بعدَهُ.

تميزت هذه المرحلة باتجاهين: أحدهما جمع ما يستطيع النحاة من العلل، والترجيح بينها في مطولات نحوية عامة، كشرح المفصل، وشرح الكافية، وهمع الهوامع، والثاني: هو اختيار علة مناسبة، أو أكثر، والسكوت عن العلل الأخرى كما في المختصرات.

إذ تلاحظ الاستقرار والركون إلى مؤلفات مَن سبقهم، فتناولوها بالشرح والاختصار والتهذيب. فقد أخذ النحاة يجمعون تراثَ مَن سبقهم في العلة، ويذكرون الآراء المختلفة، فيوازنون بينها، ويكثرون من الشواهد[1].

التعليل عند ابن هشام:

سلكَ ابن هشام منهجين من التعليل:

1.جمع العلل ومناقشتها، ثم الترجيح، أو رفضها، فمثلاً ذكر في مسألة ((بناء اسم لا النافية للجنس)). إذ قال: ((إنَّ جمهور النحاة اتفقوا على بناء اسم لا النافية للجنس لكنهم اختلفوا في العلة، فقيل: بني لتضمن معنى ((من)) وذلك لأنَّ نحو ((لا رجلَ)) جوابٌ لِمَن قال: هل من رجلٍ؟. فالأصل: لا من رجلٍ، فتضمن الاسم معنى ((من)) فبني، وقيل: لأنهم ركبوا ((لا)) مع الاسم تركيب خمسة عشر، ورجح الأول، لأنَّ بناء الاسم لتضمن معنى الحرف مألوف معروف بخلاف بِنائهِ لتركيبه مع الحرف))[2].

يتضح أن ابن هشام بنى موقفَهُ من العلة على أساس تقسيم النحو على مستويين:

1. تقرير الأحكام النحوية بشواهد، أو أمثلة يتجنب فيها التعليل ما أمكن، وهو نحو المتعلمين المُوجَّه إلى المبتدئين كما في ((قطر الندى)).
2. تعليل الأحكام النحوية، ومناقشة العلل، والترجيح بينها، وهو الموجه إلى الذين أصابوا معرفةً جيدة بأحكام النحو، كما في ((شرح اللمحة البدرية))[3] و((المغني))[4].

---

[1] ينظر: العلة النحوية ـ تاريخ وتطور / 123.
[2] ينظر : شرح اللمحة البدرية 68/2 - 69.
[3] ينظر : شرح اللمحة البدرية 68/2-69 .
[4] ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي ـ 86.

المبحث السابع : ابن فلاح

حياته وآثاره :

ابن فلاح : هو الشيخ منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني النحوي . اشتهر بابن فلاح كنيته (أبو الخير) إلا انه لم يشتهر بها [1].

وكانت وفاته سنة (680هـ) على ما ذهب إليه المحققون ولم يكن هناك خلاف فيما بينهم إلا أني لم أجد اليوم والشهر الذي توفى فيه ولا تأريخ ولادته [2].

ذكرت لنا كتب التراجم ثلاثة كتب مما ألفه ابن فلاح وهي (الكافي في العربية ، وشرح الكافية ، والمغني في النحو) [3]

1. الكافي في النحو :

ذكره السيوطي بقوله : (له مؤلفات في العربية منها الكافي في جزء في غاية الحسن يدل على معرفته بأصول الفقه) [4]

وقد أكد محقق كتاب المغني نسبة الكافي لابن فلاح بقوله (وما يوثِّق نسبة الكافي إلى ابن فلاح نقل العلماء عنه منسوبا إلى مؤلفه ، فقد نقل عنه العلامة محمد ابن عبد الرحمن الشهير بابن الضائع الحنفي النحوي المتوفى سنة (773هـ) في كتابه (الوضع الباهر في رفع الظاهر) [5]. ونقل عنه ايضاً الشيخ ياس بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي الشهير بالعليمي المتوفى سنة (1061هـ) وذلك في حاشيته على التصريح [6]

---

[1] ينظر : بغية الوعاة للسيوطي 302/2 ، وكشف الظنون لحاجي خليفة 1751/2 ، والأعلام للزركلي 303/7 ، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة 19/13 ، وينظر : المغني في النحو مقدمة المحقق 12/1 .

[2] مقدمة محقق كتاب المغني 12/1 نقلا عن كشف الظنون لحاجي خليفة 1751/2 ،

[3] ينظر : المغني في النحو مقدمة المحقق 13/1 .

[4] بغية الوعاة 302/2 .

[5] ينظر : المغني في النحو ، مقدمة المحقق 14/1 نقلا عن بغية الوعاة 155/1 .

[6] ينظر : المغني في النحو 14/1 .

2. شرح الكافية :

كتاب الكافية ، معروف مشهور للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر معروف بابن الحاجب النحوي المالكي ، المتوفي سنة (646هـ) ولم أجد من ذكر من بين شروحها شرحاً لابن فلاح سوى ما وجدته مدوناً على الورقات الأُولى من النسخة المخطوطة للكتاب والموجودة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (جامعة الرياض سابقا) في الرياض تحت رقم (2607) نحو عشر وهي مكونة من مائة وثماني وأربعين لوحة وكل لوحة من صفحتين تضم ستة وثلاثين سطرا والسطر يحتوي على ثماني عشرة كلمة تقريبا ، وعلى هذا فالشرح غير كامل لأنه ينتهي عند أول مبحث المبني وذلك يمثل شرح نصف الكافية .

وقد كتب على اللوحة الثالثة النص الآتي :

(كتاب شرح الكافية في النحو ، مما عني بجمعه وتأليفه الشيخ الإمام العلامة الأوحد تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمني رحمه الله تعالى وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه تسليما آمين) [1]

مما يؤكد لنا نسبة هذا الشرح لابن فلاح ما ذهب إليه المحقق عند كلامه على أسلوب هذا الشرح بقوله (أما أسلوب الشرح من الناحية الموضوعية والمنهجية فهو متطابق إلى حد كبير مع كتاب المغني مما يشعرك إنهما لمؤلف واحد وأنهما كتاب واحد في نسختين سوى ما كان من اختلاف في ترتيب الأبواب والفصول فان هذا الشرح مرتبط في ترتيب موضوعاته بكتاب الكافية أما المغني فله نسق آخر لأنه كتاب مستقل)[2]

3. المغني في النحو :

كتب التراجم والذين كتبوا عن ابن فلاح أكدوا ان هذا الكتاب هو لابن فلاح إذ نجد مؤلفيها يصرحون بزمن تأليف الكتاب وعدد مجلداته مثبتين نصوصاً وعبارات من أوله [3] . ومن خلال اطلاعنا على الكتاب نجد أن من العلماء من نقل كثيراً من آراء ابن فلاح في المغني ، ومن هؤلاء العلماء الشيخ رضي الدين الاستربادي (ت 686هـ) في شرح الكافية ، وكثيراً ما تجده يصرح باسمه او يقول (صاحب المغني) [4].

ومن العلماء الذين نقلوا عن ابن فلاح السيوطي في الهمع [5] .

وممن نقل عن المغني الشيخ ياسين في حاشيته على التصريح [6] ، وكذلك نقل عنه العلامة الشيخ محمد بن علي الصبان (ت 1206هـ) في حاشيته على شرح الألفية للاشموني[7] .

---

[1] كلام محقق المغني عبد الرزاق اسعد / 15 .

[2] كلام محقق المغني 16/1 .

[3] ينظر كلام محقق المغني نقلا عن بغية الوعاة للسيوطي 302/2 ، كشف الظنون لحاجي خليفة 1751/20 ، هدية العارفين للبغدادي 474/2 ، الاعلام للزركلي 303/7 ، معجم المؤلفين لعمر كحالة 19/13 .

[4] ينظر : شرح الكافية في النحو للاستربادي 32/1 ، 48/2 ، 73/2 ، 105/2 ، 117/2 ، 220/2 ، 226/2 ، 230/2 ، 378/2 .

[5] ينظر : الهمع 48/1، 172 ، 178 .

[6] ينظر : شرح التصريح 377/2 .

[7] ينظر : حاشية الصبان 100/1 .

زمن تأليف ابن فلاح للمغني :

فرغ ابن فلاح من تأليف كتابه المغني في شهر المحرم من سنة 672 اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة كما ذكر ذلك حاجي خليفة [1].

التعليل عند ابن فلاح

ظهرت العلة بعد أن وضع النحاة الأوائل قواعدَهم النحوية ، فالعلةُ تفسير لإَطراد القاعدة النحوية، وقد تطورت العلةُ النحوية في ضوء تقدم ونضج القواعد النحوية.

فحيث تَمَّ الاستقراء والتقعيد للغة في الكتاب وقف النحاة أمام الكتاب الذي لم يترك صغيرةً ولا كبيرةً إلا قَنَّنها وعللها، فلم يعد التقعيد عملهم إذ كفاهم سيبويه مَؤنة ذلك، فاتجهوا إلى التعليل يُعدلون في ضوئهِ التقعيد. فصار التعليل محور البحث النحوي[2].

لذلكَ نجدُ أَنَّ ابن فلاح حاول الجمع بين القاعدة النحوية، وما يدور حولها من تعليلات لتقوية تلك القواعد.

ويمكن بيان خصائص التعليل عنده كما يأتي:

1 - تعدد العلل:

إنَّ التعليل في عصر ابن فلاح قطع شوطاً كبيراً، لذلك نجد ابن فلاح يُعلل أحياناً بأكثر من علةٍ، مع أَنَّ النحاة اختلفوا في جواز تعدد العلل.

أ- ذهب قومٌ إلى أنه لا يجوز تعليل الحكم بعلتين فصاعداً، ومنعوا تعدد العلل النحوية[3] وذلكَ لأَنَّهم يرونَ أَن جميع صفات العلة العقلية تلقى على العلة النحوية، وهذا ما يراه الأصوليون إذ إن كُلَّ شيء عندهم يتولد من علة واحدة، وقد ذهبوا إلى منع تعليل الحكم بعلتين، لأَنه إذا كان للحكم أكثر من علةٍ لم يَؤد انتفاء العلة إلى انتفاء الحكم، بل قد تنتفي العلة، ويوجد الحكم لافتراض وجود علة أخرى[4].

ب- وذهب قومٌ إلى جواز التعليل بعلتين فصاعداً[5]. وكان ابن جنيّ من دعاة هذا الاتجاه إذ قال: ((فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين))[6].

مثال ذلك قول ابن فلاح : ((لِمَ انحصرت الكلمة في ثلاثة؟...))[7].

فيجيب بأكثر من علة كما ياتي :

1. إن انحصارها في ثلاثة بالاستقراء.
2. إنا نُعبرُ عما يخطر في أنفسنا بهذه الثلاثة، فلو كانت أكثر من ذلك لبقي في أنفسنا من المعاني ما لا يمكن العبارةُ عنه.
3. إن المعبِّر عنهُ لا يخلو إمّا أَن يكونَ ذاتاً، أو حدثاً من ذات، أَو رابطاً بين الذات والحدث . فالذات الاسم ، والحدث الفعل ، والرابط الحرف ،واما

---

[1] ينظر : كشف الظنون 1751/2 .

[2] ينظر: تقويم الفكر النحوي /90.

[3] ينظر: الاقتراح / 54.

[4] ينظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام / 89.

[5] ينظر: لمع الأدلة / 117, الاقتراح / 77.

[6] الخصائص 101/1.

[7] المغني في النحو 80/1.

المصادر فتدخل في الافعال ، لكونها مدلولا بها ، ولهذا ربما سماها سيبويه الافعال .

4. إنَّ الملفوظ به إما أَن يدل على معنى في نفسه، أولاً. الثاني: الحرف ، والأول: إما أن يدل مع الاقتران، أولاً، الثاني: الاسم وقد حصل بهذا التقسيم حد كل واحد منهما لان كل واحد انما يتميز عن قسيمه ويفصله [1].

ولا يقف ابن فلاح عند هذا الحد، بل يفترضُ مسألةً عقليةً، إذ يقول: ((واعلم أَن القسمة العقلية تقتضي قِسماً رابعاً، وذلك أَنَّ الاسمَ يُخبرُ بهِ وعنهُ، ونقيضةُ الحرف، لا يُخبَرُ بهِ ولا عنهُ، والفعلُ يُخبرُ بهِ، لا عنهُ، ونقيضهُ يُخبرُ عنهُ، لا بِهِ))[2].

كما يعلل ابن فلاح علة تقديم الاسم على الفعل بأكثر من علةٍ كما يأتي:

1. إن الفعلَ عرضٌ، لا بد له من ذاتٍ يُحَلّ فيها، والذات هي الاسم، فوجب تقديمُه كما يتقدم المَحلُّ على الحال عقلاً.
2. إن الاسمَ يُخبرُ بِهِ وعنهُ. فلذلك قُدِّمَ، والفعل يُخبرُ بهِ، لا عنهُ فلذلك وُسِّطَ.
3. إن الفعل مشتق من الاسم، والمشتق منهُ أَسبقُ وضعاً من المشتق فَقُدِّمَ لِسَبقهِ.
4. إنَّ الاسم يَستقلُّ بالإفادة من غير فعلٍ، وأما الفعل فيفتقرُ إلى الاسم في الإفادة، فَقُدِمَ الاسمُ، لاستقلاله، وأخر الفعل، لتوقفه على الاسم في الإفادة.
5. إن مدلول الاسم أشرف من مدلول الفعل، فَقُدِّم لشرفهِ بشرفِ مدلولهِ[3].

وهكذا يتضح لدينا أَنَّ ابن فلاح كان يجمع أكثر من علةٍ لمسألةٍ ما، إذ إِنهُ يَسردُ العلل بدءاً من سيبويه وصولاً إلى عصره، ومن ثم فهو يستطردُ في ذكر العلل، ولا يرجحُ بينها، وإنما يكتفي بذكرها.

2 - العناية بالعلل الثواني:

إن مصطلح العلل الثواني مصطلح نحوي قديم، إذ ذكره ابن السراج بقوله: ((فهو منصوب ونصبَهُ لأَنَّ الكلام قد تمَّ قبل مجيئه، وفيه دليل عليه، وهذي العلل التي ذكرناها هاهنا هي العلل الأول، وهاهما علل ثوانٍ أقرب منها))[4].

لذلك نرى أن ابن فلاح كان مولعاً بذكر العلل الثواني، منها تعليله اختيار حرفين لجمع المؤنث السالم، وحرف واحد لجمع المذكر إذ يقول: ((فإن قيل ـ تفريقاً على الاصح ـ لِمَ كان لهذا الجمع حرفان ولجمع المذكر حرف واحد؟ ولِمَ اختاروا الألف والتاءَ لهذا الجمع؟ قلنا: لأن ههنا معنيين فرعيين: الجمع والتأنيث، فجُعل بإزاء كل فرعٍ حرفٌ، وأما جمعُ المذكر فليس فيه فرعٌ غير الجمع، لأَنَّ التذكير ليس بفرع، فلذلك جُعلَ بإزائهِ حرفٌ واحدٌ وانما اختاروا هذا الجمع الالف والتاء لانهما قد يدلان على الجمع والتانيث فذلك جعلا لهما بيانه : انه الف رجال يدل على الجمع ، والف حبلى

---

[1] ينظر: المغني في النحو 80/1 - 81.
[2] المصدر نفسه 81/1, وينظر: الأصول في النحو 39/1, المرتجل / 5.
[3] ينظر: المغني في النحو 82/1 - 38, شرح الكافيه 26/1.
[4] الأصول في النحو 54/1.

على التأنيث ، وتاء قائمة تدل على التانيث ، وتاء رجالة وحمارة تدل على الجمع وقد اجتمع في التاء ثلاث صفات حسنت جعلها هذا الجمع))[1].

ومنها أيضاً ذكرَهُ علل بناء الماضي، إذ قال: ((احدهما- لِمَ بُنيَ؟ والثاني - ولِمَ بُنِيَ على حركةٍ؟ والثالث - لم كانت الحركة فتحةً؟.

1. جواب الأول أن أصل الأفعال البناء ؛ لأنها تدل على المعاني المختلفة بصيغ مختلفة، فأغنى اختلاف صيغها عن إعرابها.
2. جواب الثاني - أنه بُني على حركةٍ تفضيلاً له على فعل الأمر؛ ولِوقوعه موقع المضارع في أربعة مواضع لا يقع فيها فعل الأمر، وهي : الخبر وما يتفرع عليه ، والصفة، والصلة ، وبعد حرف الشرط ، فلما أشبهَهُ من هذه الوجوهِ بُني على حركةٍ؛ إظهاراً لفضلهِ على فعل الأمر الذي ليس له هذه المشابهة [2].
3. جواب الثالث من ثلاثة أوجه:

أ- أن الفتح أخف الحركات.

ب- أن من الأفعال ما لامُهُ ياء، نحو: رَمَي، فلو بُني على الكسر أو الضم لأفضى إلى الثِّقل المفرط على حرف العلة خصوصا وهو لازم .

ت- أنهُ قد يُحذف ضمير الجمع ويُجترأ بالضمة دليلاً على الواو فكان يؤدي الى المفرد بالجمع ، ولو بني على الضم ؛ ولأنه يؤدي الى توالي ضمتين في فعل او الخروج من كسر لازم الى ضم لازم فعل والى توالي كسرتين في فعل والخروج من ضم لازم الى كسر لازم في فعل فلذلك بني على الفتح .

3 - الاستثناءات على تعليلات عقلية:

إن النظر في اللغة هو محاولة تفسير ظواهرها وأحكامها، استناداً الى طبيعة اللغة ذاتها، وإن النظر في اللغة يدخل ضمن حدود القياس المعروفة إذ يحمل شيء على شيء آخر، وتولد صيغة من صيغ اللغة قياساً على ما هو موجود من الصيغ الأخرى، ويدخل ضمن هذا أيضاً السماع.

لكن نرى أن النحاة المعللين لم يكتفوا بهذا النوع من النظر في اللغة، لأنهم لم يقفوا عند الظاهر منها، بل قد ذهبوا بعيداً واستعملوا خيالهم لاقتناص العلل والإكثار منها، وقد يكون خيالهم يتناول مسائل جانبية غير متحصلة في اللغة، إذ أخذوا يعللون لماذا لم تثنَّ الأفعال ولا تجمع؟ ولماذا لم يجعل الجدر للأفعال والجزم للأسماء؟. وهكذا من أسئلةٍ افتراضية لا وجود لها في اللغة وإنما تستند إلى افتراض نظر عقلي، فيقبلها العقل، إلا أنها لا تقنع مَن يرى أن اللغة منطقا خاصاً لا يتناسب مع الافتراضات العقلية[3].

---

[1] المغني في النحو 106/2 - 107.

[2] ينظر: المصدر نفسه 143/1 - 145.

[3] ينظر: المغني في النحو / 239-240 .

ولو رجعنا إلى ابن فلاح لوجدناهُ يحب الغوص في هذه التساؤلات الافتراضية العقلية.

منها عدم اجتماع التنوين مع لام التعريف، أو يعلل عدم اجتماعهم لعلتين:

1. أَنَّ التنوين زيدَ على النكرة دليلاً على خفتهِ، ولام التعريف يُكسبُهُ ثقلاً فتنافياً.
2. أن التنوين للتنكير في غير الإعلام، واللام للتعريف فتنافيا[1].

وكذلك اختصاص نون التثنية بالكسر، إذ يبين أن، النون خصت بالكسر لثلاثة أوجهٍ:

اولهما : أَنَّ التثنية أخفُّ من الجمع، والكسرة أثقل من الفتحة، فَخُصَّ الأَخفُّ بالأَثقل،والأَثقلُ بالأَخف طلباً للتعادل.

الثاني : إنَّنون التثنية تقع بعد أَلفٍ أو ياءٍ مفتوح ما قبلها، فلم يثقل فيها الكسر، وأما نون الجمع فتقع بعد واوٍ مضمومٍ ما قبلها ، أو ياءٍ مكسورٍ ما قبلها، فيؤدي كسرها الى توالي ثقل الافعال مع الياء أو ثقلِ الخروج من ضَمٍّ مع الواو إلى كسرٍ.

الثالث : أن التثنية سابقة على الجمع، والأصلُ في حركة التقاء الساكنين الكسر فسبقت إلى الأصل فأَخذتْهُ، ثم حُرِّكَ الجمعُ بالفتح لأنه أَخفُّ من الضَمِّ.[2]

ومنها أيضاً يقول: ((وفي)) اكلوني البراغيثُ شذوذان:

أحدهما ـ جعلُهُم الواو لما لا يُعقل.

الثاني ـ تَسميةُ القَرْصِ أَكلاً، وكأَنَّهم لمَّا آذَتْهم نزَّلوها منزلة العقلاء[3].

---

[1] ينظر: المغني في النحو 239/1 - 240.

[2] ينظر: المغني في النحو 61/2.

[3] ينظر: المصدر نفسه 147/2.

الفصل الثاني
الأسماء

المبحث الأول : علة تسمية الاسم:

حين نرجعُ إلى سيبويه نجدهُ لم يضع حداً للاسم وانما اكتفى بقوله: «فالاسمُ: رَجُلٍ وفرسٍ وحائط»[1].

ومن قال في حدهِ : «الاسمُ ما دلَّ على معنى في نفسهِ دلالةً مجردةً عن الاقتران»[2] ، وهذا هو تعريف الزمخشري في المفصل.

وقد اعترض ابن فلاح على هذا التعريف بقولِه ((فَحدَّ غيرُ مانعٍ، لدخول العَقدِ والإشارة والخطِّ فيه. وإنما حصل فيه الخلل من لفظة ((ما)) فإنَّها تشملُ كلَّ دالٍ من لفظٍ وغيره، والاسم المحدود من قبيل الألفاظ))[3].

ويرى ابن فلاح أَنَّ أقربَ تعريف للاسم هو: ((كُلُّ كلمةٍ دَلَّت على معنى في نَفسِها غير مقترنٍ بزمانٍ معينٍ))[4].

وأوضح علة استعمال لفظة ((كلمة)) دون ((لفظٍ)) لأن اللفظَ جنسُ الكلمةِ، والكلمةُ جنس الاسم، فهي الجنس الأقرب[5].

قال : فان قيل تخرج من قيد ((معنى في نفسهِ)) وهي:

1 ـ المصادر. إذ إنها تدل على معنى في الفاعل.

2 ـ الأسماء. المتضمنة لمعاني الحروف: إذ إنها تدل على معنى في غيرها[6].

---

[1] الكتاب 12/1.

[2] شرح المفصل 48/1 , ينظر : المقتضب 3/1,وشرح الجمل 96/1. والأصول في النحو 38/1, وينظر: التوطئة / 113,

[3] المغني في النحو 87/1. الغرة المخفية 70/1. وينظر حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الاجرومية /19

[4] المصدر نفسه 88/1 . وينظر شرح العلامة الكفراوي / 14 .

[5] ينظر: المصدر نفسه 1 / 88.

[6] ينظر: المصدر نفسه 88/1.

فيردُّ على هذهِ الافتراضات بقوله: ((المصدر يدل على معنى في نفسهِ، وهو الفعل الحقيقي، إلاَّ أنهُ لما كان عَرَضاً لا يقومُ بنفسهِ احتاجَ إلى ذاتٍ يَحُلُّ فيها، وتلك الذات ليست من مدلول المصدر، وإنما مدلول المصدر حالٌ في تلك الذات))[1].

وقال أيضاً رَدّاً على الاسماء المتضمنة لمعنى الحروف: ((أَنَّ دلالتها على معنى في غيرها عارضةٌ، لأَجل التَّضمُّنِ، ولو زال عنها التَّضمُّن لم تَدُلَّ إلا على المُسمَّى فقط))[2].

كما يفترض أَنَّ هناكَ ألفاظاً غير مقترنة بزمنٍ، مع أنها ليست أسماء وهي:

1 ـ الأفعال غير المتصرفة، فهي تدل على معنى من غير اقترانٍ بزمانٍ.

2 ـ فعل الأمر للمخاطب فلا يقترن بزمان.

3 ـ المصدر، واسم الفاعل، واسم الفعل ((هيهات))، وألفاظ ((الصبوح))[3] و((الغَبُوق))[4] و ((مَضربُ الشَّولِ))[5].

فأجابَ قائلاً: ((وأما الأفعال التي لا تتصرف فإنهُ لما ثبتَ فعليَّتُها عند البصريين بالخصائص يجب تقديرُ دلالتها على الزمن في أَصلِ الوضع، ثم تجريدها عن الزمن، لغرض دلالتها على الإنشاء، والشيء إذا خرجَ عن دلالتهِ الأصلية لغرضٍ لا يُخرجُهُ ذلك عن أصلٍ وضعه))[6].

وقال في الأمر: ((وأما صيغة الأمر فإنها مخصوصةٌ بالاستقبال، فقد دَلَّت على معنى مقترنٍ بزمانٍ، لا يُقال: بأنهُ عرف دلالتُها على الاستقبال بالعقل لا بالوضع من حيث إن الامر هوَ طلبٌ للفعل على سبيل الاستعلاء... لا نُسلمُ أنهُ بالعقل، بل بالوَضع بدليل: ظهور القرائن الدالة على الوضع نحو: ((لِيَقُم زيدٌ))[7].

أمَا المصدر فيقول: ((وأما المصدر فدلالتُهُ على الزمن التزاميَّة؛ لأنهُ يدلُّ بجوهر لفظهِ على الحدث، وينتقل الذهن من الملزوم، وهو الحدث إلى لازمهِ، وليس فيه قرينةٌ زائدة على جوهر اللفظ حتى يدل على الزمن المعين))[8]. وهذا ابن يعيش يقول : (والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ وإنما الزمان من لوازمها وضروراتها ، وهذه الدلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التحرز عنها ألا ترى أن جميع الأفعال لابد من وقوعها في مكان ولا قائل أن الفعل دال على المكان كما يقال انه دال على الزمن)[9] .

وأجاب ابن فلاح عن اسم الفاعل بقوله : ((وأما دلالة اسم الفاعل المنون على الحال والاستقبال فجوابه من وجهين : أحدهما ـ أن التنوين هو الدال على خصوصية الزَّمن، لا جوهَرُ اللفظ. بدليل: أنهُ إذا أضيف لم يدل على زمن معين البتة.

---

[1] المغني في النحو 89/1 , ينظر : شرح المفصل 23/1.
[2] المصدر نفسه 89/1 , ينظر: شرح المفصل 22/1.
[3] الصبوح ـ الشرب في أول النهار ـ جمهرة اللغة 223/1.
[4] الغبوق ـ الشرب في العشي ـ جمهرة اللغة 318/1.
[5] شالت الناقة بذنبها ـ رفعته ـ لسان العرب 374/11.
[6] المغني في النحو 93/1.
[7] المصدر نفسه 94/1.
[8] المغني في النحو 91/1.
[9] شرح المفصل 50/1 .

والثاني: أن دلالتهُ على الزمن عارضةٌ، وهو في أصل وضعهِ لا يدل على زمن بدليل قولك: زيدٌ ضاربٌ، فإنه لا يدل على زمنٍ، ولو كان موضوعاً له لم ينفكَّ عنه قياساً على الفعل، وإذا ثبتَ أَنَّ دلالتَهُ على الزمن عارضةٌ فلا أثر للعارضِ ، بدليل: ((لم يَقُمْ)) فإنك تحكم بأنه مضارع وإن كان ماضياً في المعنى وإن قمت قمت فانك تحكم بأنّه فعل ماضٍ وان كان مستقبلاً في المعنى))[1].

أما ((هيهات)) فيقول: ((وأما هيهات وما أَشبهَهُ من أسماءِ الأفعال فإنَهُ يدلُّ على ((بَعُدَ)) و ((بَعُدَ)) يدل على الزمان الماضي، والدال على الدال على الشيء دالٌّ على ذلك الشيء فإنا نقول: لا نُسَلِمُ دلالة ((هيهات)) على الزمن الماضي، لأَنَّ صيغتَهُ ليست موضوعةً للماضي. وشرط الدلالة على الزمن صيغة من صيغ الفعل، وإنما ((بَعُدَ)) مُسَمَّاهُ بالدلالة عليه كدلالة كل اسم على مسماه))[2].

أما ألفاظ ((الصبوح)) و ((الغَبُوق)) و ((مضرب الشولِ)) و ((خُفوق النجم)).

فيقول فيها ((وأما الصبوح والغبوق فيدلان على الشرب والزمان بجوهر اللفظ، ولذلك كانت دلالتهما على الزمان تَضمُّناً، وهي عقليَّةٌ لا وضعيَّةٌ))[3].

وقال ابن يعيش (وأمّا خفوق النجم فالمراد وقت خفوق النجم فالزمن مستفاد من الوقت المحذوف لا من الخفوق نفسه على انا نقول المضرب والمقدم . زمن الضراب والقدوم وإنما بين بإضافته إلى الحاج والشول وذلك الزمن معلوم بالعرف لا مفهوم من اللفظ ألا ترى إنك لو خليته من الإضافة فقلت أتيتُ مقدماً لم يفهم من ذلك زمان فعلمت إن هذه الألفاظ مجردة من الاقتران أنفسها)[4].

وقيل أيضا في حد الاسم : ((كل ما دل عل معنى مفرد تحتهُ ، غير مقترن بزمانٍ محصل فهو اسم كقوله : رجل ، وفرس ، وما أشبه ذلك ، ألا ترى أن هذه اللفظة دالة على شخص مجرد من شيءٍ سواه))[5].

وذهب ابن عصفور إلى أنه ((لفظ يدُلُّ على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيتهِ لزمانٍ ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من اجزاء معناهُ ، نحو (زيد) ، الا ترى أن الزاي جزء منه ولا تدل على بعضهِ لذلك ، فإنْ وجد من الاسماء ما يدل على زمانٍ (كأمسِ) و (غدٍ) فبذاتهِ لا ببنيته ، الا ترى ان بنيتيهما لا تتغيران للزمانِ)) [6].

ومن الحدود التي حد فيها الاسم هو (ما حَسُنَ فيه حرف من حروف الجر او كان عبارة عن شخص ، فحرف الجر ، نحو (قولك : منْ زيدٍ ، وإلى عمروٍ) ، وكونه عبارة عن شخص نحو قولك : هذا رجُلٌ وهذهِ المراةُ) [7]

وقال ابن السراج (الاسم ما دل على معنى مفرد ، وذلك ، المعنى يكون شخصاً وغير شخص)[8]

---

[1] المغني في النحو 91/1 - 92.
[2] المصدر نفسه 92/1 - 93.
[3] المغني في النحو 90/1 - 91.
[4] شرح الفصل لابن يعيش 50/1.
[5] علل النحو / 189 ، يعني بـ (كقوله قول سيبويه) ص 56 من الاطروحة ، وينظر : همع الهوامع 22/1.
[6] المقرب لابن عصفور / 45.
[7] توجيه اللمع / 62.
[8] الأصول 36/1 ، ينظر : اللباب 45/1 .

وقيل فيه أيضاً (الأسم لفظ يدل على معنى في نفسهِ غير مقترن بزمان محصل)[1] وقد أوضح كلمة (زمان محصل) إذ قال : وقولهم (محصل) احترازاً من المصدر واسم الفاعل وما جرى مجراهما من الأسماء الدالة على معنى مقترن بزمان وأزمنه هذهِ مبهمة غير معينة ولا محصلة [2]

وهذا ما ذكره ابن فلاح عند كلامه على المصدر و اسم الفاعل وغيرها . وقد ذهب ابو البركات بقولهِ ان النحاة ذكروا في حد الاسم حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً ثم قال : (واحصرها ان نقول : كل لفظ دل على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسهِ وحده من غير ان يدل ببنيتهِ ، لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى وهذا الحد احصر وغير اخصر) [3] ثم قال (ومنهم من قال : لاحد فيه . ولهذا لم يحدهُ سيبويه وإنما اكتفى فيه بالمثال فقال : الاسم رجلٌ وفرس) [4]

---

[1] المرتجل / 7 ، وينظر : أسرار العربية / 33 .
[2] المصدر نفسه /8 ، وينظر: اللباب 45/1.
[3] أسرار العربية 43/33 .
[4] المصدر نفسه /34 .

الإعراب حقيقتُه ـ علاماتُهُ:

تناول النحاة حقيقة الاعراب وحده ، فهذا ابن جني يحد الاعراب بقولِه: ((هو الإبانةُ عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أَنَّكَ إذا سَمِعتَ ـ أَكرمَ سعيدٌ أباه ـ، و ـ شكر سعيداً أَبوهُ ـ علمت برفع أَحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلامُ نوعا واحداً لاستبهمَ أَحدهما من صاحبيه))[1].

لذلك اختلف النحاة في حقيقة الإعراب على مذهبين:

أولاً ـ مذهب الجمهور أَن الإعرابَ لفظيٌّ، فهو أَثَرٌ يجلبُهُ العامل، ظاهراً أو مقدراً، قيل : او معنوي وخص المقدر بما الفه منقلبه ، والمعنوي بغيره . إذ ذهب إليه ابن خرّوف ، والشلوبين (ت 945هـ) ، وابن مالك (ت 672 هـ) وابن الحاجب (ت 646 هـ)، وسائر المتاخرين. وحَدُّهُ على هذا المعنى: أَثر ظاهر أو مقدر يجلبُهُ العامل في محل الإعراب. والمراد بالأَثر: الحركة، والحرف، والسكون، والحذف، وبـ ((المقدر)) ما كان في المقصور[2].

وحدَه ابن مالك بقوله: ((ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ أو حرفٍ، أو سكون، أو حذف))[3].

وقد رجَّحَهُ ابن يعيش: ((ولو كان الإعراب نفس الحركات لكان من إضافة الشيء إلى نفسِه وذلك ممتنع))[4].

ثانياً ـ ((أن الإعراب معنوي، والحركات إنما هي دلائل عليه، هو ظاهر قول سيبويه))[5]، واختيار الأعلم، وجماعة من المغاربة ورجحه ابو حيان . وقد حدُّوه ((اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً))[6]. يعني بها اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل ، لأنه يبين المعاني [7]

وقال ابن فلاح : ((وذهب قومٌ إلى أن الإعرابَ عبارةٌ عن الحركات، وهو الحق لوجهين:

أحدهما: إن الاختلافَ أمرٌ لا يُعقل إلا بعد التعدد، فلو جُعل الاختلافُ إعراباً لكانت الكلمة في أول أحوالها مبينةُ لعدم الاختلاف.

الثاني ـ أنه يقال: أنواع الإعراب: رفعٌ، ونصبٌ، وجَرٌّ، وجزمٌ))[8].

وقد رَدَّ على أدلة الجمهور بما يأتي:

1 ـ ان الإضافة هي من باب إضافة الأعَمِّ إلى الأَخص للبيان، كقولنا: كُلُّ الدراهم.

2 ـ أنهُ لا يدل وجود الحركات في المبني على أَنَّها حركات إعراب؛ لأنَّ الحركة إنْ حدثت بعاملٍ فهي للإعراب. وإلا فهي للبناء[9].

---

[1] الخصائص 36/1.

[2] ينظر: وشرح الكافية 52/1 ، والجامع الصغير لابن هشام / 11, همع الهوامع 53/1, والتوطئة ـ 116, , شرح المفصل 97/1 و 140 - 141 . وينظر : معاني النحو 1/ 23 .

[3] التسهيل /7.

[4] شرح المفصل 141/1.

[5] ينظر : الكتاب 13/1 ، واسرار العربية / 19 .

[6] ينظر: الأشباه والنظائر 73/1. ينظر : المقرب لابن عصفور / 47 .

[7] ينظر : توجيه اللمع / 67- 68 .

[8] المغني في النحو 219/1 .

[9] ينظر: المصدر نفسه 219/1.

كما وقف ابن فلاح عند الفرق بين حركات الإعراب وعلامات البناء، مبيناً أن النحاة اختلفوا على مذهبين:

الاول ـ إذ ذهب قومٌ إلى أصالة حركات الإعراب، وفرعية حركات البناء، وذهب قومٌ إلى العكس.

وقد احتج للمذهب الأول بدليلين:

1 ـ أَنَّ حركات الإعراب تدلُّ على معانٍ حادثةٍ معلولةٍ، فهي معلولةٌ لمعانيها، بخلاف حركات البناء، وما ثبتَ بعلَّةٍ أَصلٌ لغيره.

2 ـ أن حركات الإعراب في الأَصل للأسماء، وهي أصلٌ فكانت حركاتُها أصلاً[1].

أما حجة المذهب الثاني:

1 ـ أن حركات البناء ثابتة، فهي أحقُّ بالأَصالة من المتنقِّل.

2 ـ أَن البناء ثابتٌ على أصلِ موضوعهِ، فكانت حركاتُهُ على وضعها لم تتغيَّر فهي أحقَّ بالأَصالةِ مما تغيَّر عن أَصلِ وضعهِ[2].

بعد أن ذكر ابن فلاح هذا الخلاف نراهُ لم يُرجح بين المذهبين، أما العُكبري فقد ضعف حُجَّة المذهب الثاني بقوله: ((وهذا ضعيف؛ لأَنَّ نقلَ حركاتِ الإعراب كان لمعنى، ولزوم حركة البناء لغير معنى))[3]. وهذا ما ذهب اليه شيخنا ابن فلاح بقوله :

((احدهما : .... الاعراب يبين معنى الكلمة ...

والثاني : ان مشتق من قولهم : غربت معدة الفصيل اذا فسدت وأعربتها اذا اصلحتها والهمزة للسلب .

والثالث : انه مشتق من عربت معدة الفصيل اذا فسدت ، وأعربتها اذا افسدتها فالهمزة للتعدية لا للسلب .

والرابع : انه منقول من التحبب ، ومنه امرأة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها ...

والخامس : إنه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية))[4]

وذكر السيوطي خمساً لمعاني الاعراب هي

(الابانة : يقال : اعرب الرجل عن حاجته : ابان عنها .

والاجالة : عربت الدابة جالت في مرعاها .

والتحسين : اعربتُ الشيء حسنته .

والتغيير : عربت المعدة ، واعربها الله : غيرها .

ازال الفساد : اعربت الشيء : ازالتُ عربه أي فساده .

ويتعدى في الاول بعن ، والباقي بالهمزة .

وياتي اعربَ لازما بمعنى تكلم بالعربية ، او صارت له خيل عراب ، او ولد له ولد عَربيّ اللون ، او تكلم بالفحش ، او اعطى العربون .

---

[1] ينظر: المصدر نفسه 225/1-226.

[2] ينظر: المصدر نفسه 226/1.

[3] اللباب 58/1.

[4] المغني في النحو 212/1 .

فهذه عشرة معانٍ . والمناسب للمعنى الاصطلاحي منها هو الاول ، اذ القصد به ابانة المعاني المختلفة)) [1]

وذكر الانباري في الاعراب ثلاثة أوجه :

((اولها : أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني ، مأخوذ من قولهم : أعرب الرجلُ عن حجته ، أذ بينها ومنه قولهُ ρ : (الثيب يُعربُ عنها لسانها)[2] أي يبين ويوضح ، فلما كان الإعراب يبين المعاني سُمّيَ إعراباً [3]

وثانيها : أن يكون سمي إعراباً لأنه تغير يلحق أواخر الكلم في قولهم : عربت معدت الفصيل ، اذا تغيرت ....

وثالثها : أن يكون سُمِّيَ إعراباً لان المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابهِ من قولهم امرأةٌ عروب . إذا كانت متحببة إلى زوجها . قال الله تعالى (**عُرُباً أَتْرَاباً**) [4] ، أي متحببات إلى أزواجهنَّ . فلما كان المعربُ للكلام كأنهُ يتحبب إلى السامع بإعرابهِ سميَّ إعراباً)[5] .

وقال ابن يعيش (الإعراب إنما يؤدي بهِ للفرق بين المعاني فإذا كان وحده كان كصوت تصوت بهِ فإن ركبتهُ مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك : زيدٌ منطلق وقام بكرٌ . فحينئذٍ يستحق الإعراب لإخباركَ عنهُ) [6] ، وهذا ما اكده ابن فلاح في السبب . للاعراب فقال :((وفيه وجهان :

احدهما : ان الاسم لمّا كان يدل على المعاني المختلفة كالفاعلية ، والمفعولية ، والاضافية ، وصيغته واحدة ـ احتيج الى الاعراب ؛ لازالة اللبس ، بدليل :" ما احْسَنَ زيدا " فان نصب زيد ، وفتح نون أحسن يدل على التعجب ، ورفع نون احسن وجر زيد يدل على الاستفهام ، وفتح نون احسن ورفع زيد يدل على نفي الاحسان ... فإن قيل " فازالة اللبس ترتفع بتقديم بعض الالفاظ على بعض ولا حاجة الى الزيادة على الكلمة ، قلنا : من المواضع مالا يمكن فيه تقديم المفعول على الفاعل ، كالتعجب ، وكما اذا اتصل ضمير المفعول بالفاعل ، ولان في ذلك تضييقا في الشعر والسجع .

والوجه الثاني : أنَّ الاسمُ وضع للمسمى دون ما يعرض له فلابد من زيادة تدل على ما يعرض له وتلك الزيادة هي الاعراب [7]

ومن هذا نستنتج أن النحاة جعلوا هذه الحركات التي في آخر الكلم دلائل على سائر المعاني ليتسعوا في كلامهم وقدموا الفاعل اذا أرادوا ذلك او المفعول عند الحاجة إلى تقدمهُ وتكون الحركات دالة على المعاني . هذا ما أتفق عليه النحاة . [8]

---

[1] همع الهوامع 53/1 .
[2] سنن الإمام أحمد 92/4 .
[3] اسرار العربية /40-41 ، وينظر: الخصائص 35/1-36 ، و الإيضاح في علل النحو / 91، وشرح جمل الزجاجي /361/1 ، وشرح الرضي على الكافية 55/1 ، وهمع الهوامع 13/1 ، وشرح الاشموني 47/1-48 .
[4] سورة الواقعة / 37
[5] اسرار العربية / 40-41 .
[6] شرح المفصل لابن يعيش 97/1 .
[7] المغي في النحو 196/1-198 .
[8] ينظر : الإيضاح في علل النحو 69 وما بعدها.

إلا إننا نجد قطرباً عاب على النحاة هذا الاعتلال وقال : ((لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض ... وإنما أعربت العرب كلامها لان الاسم في حال يلزمه السكون للوقوف فلو جعلوا وصلهُ السكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الدرج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ...)) [1]

وقد ظهر في المحدثين من يؤيد مذهب قطرب ومن هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس إذ يقول : ((يظهر والله أعلم أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعراً أو نثراً فإذا وقف المتكلم أو أختتم لم يحتج إلى تلك الحركات بل يقف على السكون . كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون وان المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة شعرية))[2]

ثم ذكر في موطن آخر (لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض) [3]

ويذكر لنا الدكتور إبراهيم السامرائي انه لو لم يكن الإعراب علما على المعاني وكانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام لما ألتزمته العرب هذا الالتزام .[4]

ويؤيد ذلك الدكتور فاضل السامرائي في معرض ردهِ على من أنكر ظاهرة الإعراب بقوله ((ومن يستطيع أن ينكر أن قوله تعالى (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء) [5] لوا بدلت فيه حركة (الله) إلى الرفع وحركة (العلماء) إلى النصب لاختل المعنى وتغير إلى العكس تماماً ؟ وإن الجهة التالية _ مثلاً _ إذا كانت غفلاً احتملت معاني عدة فان شكلت نعت على معنى واحد .

أكرمَ الناسْ أحمد

أكرمَ الناسُ أحمدَ

أكرمَ الناسَ أحمدُ

أكرمْ الناسِ أحمدُ

اكرمِ الناسَ أحمدُ

وهو من الواضح بمكان)) .[6]

علة تقسيم الكلام على ثلاثة أَقسام:

قسم سيبويه الكلام على ثلاثة أَقسام ((فالكلمُ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ))[7].

---

[1] الإيضاح في علل النحو 69 وما بعدها

[2] من أسرار اللغة / 142 .

[3] المصدر نفسه / 158 .

[4] ينظر : دراسات في اللغة / 47 .

[5] سورة فاطر / 28 .

[6] معاني النحو 25/1 - 26 .

[7] الكتاب 12/1.

ويُحلل الأنباري علة أقسام الكلام بقوله: ((فإن قيل: فَلِمَ قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؛ قيل: لأنا وجدنا هذهِ الأقسام يُعبَّرُ بها عن جميع ما يخطرُ بالبال، ويُتوهم في الخيال، ولو كان ها هنا قسمٌ رابع لبقي في النفس شيءٌ لا يمكن التعبيرُ عنهُ بإزاءِ ما سقط؟ فلما عَبَّر بهذهِ الأقسام عن جميع الأشياء دلَّ على أَنهُ ليس إلا هذهِ الأقسام الثلاثة))[1].

أَما العكبري فقد علَّلَ تقسيم الكلام من وجهين:

1 - إنَّ الكلامَ وُضع للتعبير عن المعاني، والمعاني ثلاثة: معنى يُخبرُ بهِ، ومعنى يُخبرُ عنهُ، ومعنى يربط أحدهما بالآخر.

2 - إنهم وجدوا هذهِ الأقسام تُعبر عن كل معنى يخطر في النفس، ولو كان هناك قسمٌ آخر لم يُوقف عليه، لكان له معنى لا يمكن التعبير عنه[2].

وقد تابع ابن فلاح النحاة في هذا التقسيم إذ قال: ((الكلمة... جنسٌ تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف، لأنها تشترك في حقيقة كلية، وهي لفظ الكلمة))[3].

ومن المحدثين من اعترض على هذا التقسيم اذ قال : ((التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة نظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى))[4].

ومنهم من يرى ما يأتي:

1 - حين قسم النحاة الكلام اتبعوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان والمناطقة من أَنَّ أجزاءَ الكلام ثلاثة، وهذا يعني أنهم اخضعوا اللغة لأحكام الفلسفة والمنطق.

2 - إن طائفة النحاة اضطربوا في تقسيم الكلام، وفي وضع مفهوم محدد للاسم والفعل والحرف، فقد اختلفوا في تعريفها.

3 - لقد ربطوا بين صيغ الأفعال، أو دلالتُهُ على الزمن، وهذا أمرٌ لا يُبررُهُ واقع اللغة ولا تقرُه أساليبها المستعملة[5].

ويُعد إبراهيم أنيس من أوائل المحدثين الذين اعترضوا على تقسيم الكلام، إذ وضع أسساً لتقسيم الكلام وهذه الأسس هي:

1 - المعنى.

2 - الصيغة.

3 - وظيفة اللفظ[6].

وقد أغلق الباب الدكتور تمام حسان في هذهِ القضية حين قسم الكلام على الأقسام الآتية:

1 - الاسم، 2 - فعل، 3 - صفة، 4 - ضمير، 5 - خالفة، 6 - ظرف، أوأداة[7].

---

[1] أسرار العربية / 28 - 29.

[2] ينظر: اللباب 43/1.

[3] المغني في النحو 67/1.

[4] اللغة العربية معناها ومبناها / 88.

[5] ينظر: أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة / 108.

[6] ينظر: من أسرار اللغة / 261.

[7] ينظر: اللغة العربية معناها وحبناها / 90.

وهـذا الكــلام فيــه خلــط كبيــر، إذ إنَّ تقســيم المحــدثين يــؤدي إلـــى التعقيــد والتشعيب.وهذا الذي جاء به المحدثون يفرح له اعداء الامة والمتربصون بها لدفع كل فضيلة عن العرب ولاسيما العلوم .

يقول الزجاجي ((والمدعي أن للكلام قسماً رابعاً، أو أكثر منهُ مُخمِّنٌ أَو شاكٌّ))[1].

---

[1] الإيضاح في علل النحو/ 43.

علة تقديم الاسم على الفعل: (من القيمة الاعتبارية)

سيبويه لا يعطِ أيَّ تعليل للابتداء بالاسم، بينما قال ابن السراج: ((أَن يبنى عليه اسمٌ، ويتألفُ باحتماعهما الكلامُ ويتمُّ، ويُفقدان العوامل من غيرهما نحو قولك: ((عبدُ اللهِ أخوك). مرتفعٌ بأَنَّهُ أول مبتدأ فاقد العوامل ابتداتُهُ لتبنى عليهِ ما يكون حديثاً عنهُ... و (أخوك) مرتفعٌ بأَنَهُ الحديث المبني على الاسم الأول المبتدأ))[1].

أما الأنباري فقد علل التقديم: ((إنما قُدِّم الاسمُ على الفعل، لأَنهُ الأصلُ، ويستغني بنفسهِ عن الفعل، نحو قولك: زيدٌ قائمٌ، وأُخِّر الفعلُ عن الأسم لانه فرع عليه ولا يستغنى عنهُ فلما كان الاسم هو الأصل ، ويستغني عن الفعل ، والفعل فرعٌ عليه ومفتقر إليه، كان الاسمُ مُقدماً عليه)[2].

وعلل العُكبري تقديم الاسم على الفعل ((إنما بَدئ بالأسماء لوجهين: أحدهما: أنها أصول الأفعال. والثاني: أَنَّ إعرابها أصلٌ لإعراب الأفعال))[3].

وذكر ابن الخباز علة البدء بالاسم بقولهِ (... والبداءَةُ بالاسم لانهُ يقوم بنفسهِ في التأليف مِنْ حيث أنهُ يسندُ إليهِ . [4]

وقال الكفراوي (وبدا بهِ لشرفهِ على الفعل والحرف)[5] .

وَجَّهَ ابنُ فلاحٍ علةَ تقديم الاسم على الفعل من خَمسَةِ أوجهٍ:

احدهما : أَنَّ الفِعلَ عَرَضٌ لا بُدَّ لَهُ من ذاتٍ يَحُلُّ فيها، والذات هي الاسم، فوجبَ تقديمُهُ كما يتقدمُ المحلُّ على الحال عَقلاً.

الثاني : أَنَّ الاسمَ يُخَبَرُ بهِ وعنهُ، فلذلك قُدِّمَ، والفعلُ يُخبرُ بهِ، لا عنهُ فلذلكَ وُسِّطَ، والحرف لا يُخبَرُ عنهُ، ولا بهِ، فلذلكَ أُخِّرَ.

الثالث : أَنَّ الفعلَ مشتقٌّ من الاسم على رأي البصريين[6]، والمشتق منهُ أسبقُ وضعاً من المشتق فقُدِّمَ لِسبقهِ.

الرابع : أَنَّ الاسمَ يَستقلَّ بالإفادةِ من غير فعلٍ، وأَما الفعلُ فيفتقرُ إلى الاسم في الإفادةِ، فقَدم الاسمُ لاستقلالِهِ، وأُخِّرَ الفعل، لتوقفهِ على الاسم في الإفادة) [7].

وقد بين ذلك ابن يعيش إذ يقول : (فالإسناد وصف دال على أن المسند إليه أسم إذ كان ذلك مختصاً به ؛ لأنَّ الفعل والحرف لا يكون منهما إسناد ؛ وذلك لأن الفعل خبر وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تفد المخاطب شيئا ، إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف نحو قام زيدٌ وقعد بكر والفعل نكرة ؛ لانه موضوع للخبر وحقيقة الخبر أن يكون نكرة ؛ لأنه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه

---

[1] الأصول في النحو 52/1.

[2] أسرار العربية / 39.

[3] اللباب 124/1.

[4] الغرة المخفية لابن الخباز 70/1 .

[5] شرح متن الاجرومية للكفراوي / 14 .

[6] ينظر: الكتاب 20/1, الخصائص 121/1, الأصول في النحو 42/1, شرح الكافية 191/2, الإنصاف مسألة / 28.

[7] ينظر: المغني في النحو 82/1 - 83 . وينظر : شرح العلامة الكفراوي على متن الاجرومية / 14 .

للمخاطب فائدة ؛ لأن حد الكلام أن تبتديء بالاسم الذي يعرفه المخاطب ، كما تعرفه أنت ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمهُ يستفيده ولا يصح ان يسند إلى الحرف أيضاً شيء ؛ لأنَّ الحرف لا معنى له في نفسه فلم يفد الإسناد إليه ولا إسناده إلى غيره فلذلك أختص الإسناد إليه بالاسم وحده)[1]

5 ـ أنَّ مدلول ـ الاسم أشرفُ من مدلول الفعل، فقُدم لشرفِه بشرف مدلولهِ[2].

---

[1] شرح المفصل 1/ .

[2] ينظر: المغني في النحو 1/ 83 .

المبحث الثاني :

الاختلاف في أصالة الفاعل والمبتدأ:

بين ابن فلاح علة الاختلاف في أصالة المبتدأ والفاعل. فقد ذهبَ الخليل إلى أَنَّ الفاعلَ هو الأصل، والمبتدأ محمولٌ عليهِ [1]. وذهب سيبويه إلى أَنَّ المبتدأ هو الأصل، والفاعل محمولٌ عليهِ بقولهِ: ((واعلم أن الاسم أول احوالهِ الابتداء)) [2]، وذهب الأخفش وابن السَّراج إلى أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما أَصلٌ بنفسهِ[3].ثم ذكر ابن فلاح حجج الخليل فقال :

احتج الخليل بأربعة أدلة:

احدها ـ إن الإعراب جيئَ بهِ للفَرْق، والفاعل أَحوجُ إلى الفَرق إذ لا يمتاز الفاعل عن المفعول إلا بالإعراب، وأمّا المبتدأ والخبر فإنَّه يتميز المبتدأ عن الخبر من غير إعراب، لأَنكَ لو قلتَ: زيدٌ قائمٌ عُلمَ أَنَّ الذاتَ هي المبتدأ، والصفةُ الخبر [4].

الثاني ـ إنَّ عامل الفاعل لفظيٌّ، وعامل المبتدأ معنويٌّ، واللفظيُّ أقوى من المعنويِّ فَدَلَّت قوةُ العامل على قوة معمولهِ، وضعفُهُ على ضَعفِ معمولهِ[5].

الثالثـإن خبرَ الفاعلِ أصلٌ في باب الإخبار فيجب أَن يكونَ المُخبَرُ عنه بهِ أصلاً في بابهِ[6].

الرابع ـ إنهُ لو وضع الرفع أَوّلاً للمبتدأ والخبر يَوضع لإفادة أَمرٍ مجهول، وذلكَ الأَمر إما ذاتَ المبتدأ، أَو ذات الخبر، أو وصفُ كونِ المبتدأ مبتدأً، والخبر خبراً، والأول باطلٌ؛ لأَنَّ لكُلِّ واحدٍ منهما لفظا مفرداً، والثاني ـ وهو دلالته على وصفهما ـ باطلٌ أيضاً؛ لأنَّ الرفعَ حركةٌ مشتركة فيهما، والمشترك لا يمكن أَن يُجعل دليلاً على غير المشترك، فثبتَ أَنَّ الرفع للفاعل، ورفع المبتدأ لمشابهتهِ للفاعل من جهة الإسناد[7].

((وذكر ابن فلاح حجة سيبويه بقولهِ :

احدها ـ إن عامل المبتدأ معنوي غير ظاهر في اللفظ، والمبتدأ متصدر من غير ظهور مُؤثر فاقتضَى ذلك قوته على ما ظهر مؤثرَهُ.

الثاني ـ أن الجملة الاسمية مقدمة على الفعلية لتقدم ما تتركب منهُ، فما تفتقرُ إليه الجملة الاسمية من الإعراب يكون مقدماً على ما تفتقرُ إليه الجملة الفعلية.

الثالث ـ أن الفاعل قد ينقلب إلى المبتدأ عند تقدمِه على فعلهِ، وأما المبتدأ فثابتٌ على أصلهِ فكان أقوى من المتزلزل فناسب ذلك أَصالتَهُ)) [8].

ويرى الأنباري أصالة المبتدأ بقوله (ان الفاعل يشبه المبتدأ، والمبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبههُ. ووجه الشبه بينهما ان الفاعل يكون هو والفعل جملة، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة، فلما ثبت للمبتدأ الرفع حُمِلَ الفاعل عليه)[9].

---

[1] المغني في النحو 125/2 - 126.

[2] الكتاب 23/1 .

[3] ينظر: المغني في النحو 126/2 ، وينظر : الاصول في النحو 63/1 .

[4] المغني في النحو 126/2.

[5] المصدر نفسه 126/2.

[6] المصدر نفسه 126/2 - 127.

[7] المصدر نفسه 2/ 127.

[8] ينظر: المغني في النحو 127/2. ينظر : همع الهوامع 1/ 307 .

[9] أسرار العربية /88.

ويفهم من كلام أبن يعيش إن الفاعل هو الأصل بقوله : (اعلم انه قدم الكلام في الإعراب على المرفوعات لأنها اللوازم للجملة والعمدة فيها والتي لا تخلو منها ، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها ثم قدم الكلام على الفاعل لأنه الأصل في استحقاق الرفع وما عداهُ محمولٌ عليهِ)[1]

وما ذهب إليه العكبري قبلةً يؤصل لنا ما ذهب إليه ابن فلاح في أن المبتدأ هو الأصل بقوله ((وإنما بدأ من بدأ بالمبتدأ قبل الفاعل لوجهين:

أحدهما: أنهُ اسمٌ تُصَدَّرُ الجملةُ بهِ، والفاعل يتأخر عن الصدرِ.

والثاني: أن المبتدأ لا يبطل كونهُ مبتدأ بتأخيرهِ، والفاعل إذا تقدم على الفعلِ صار مبتدأ، لا غير))[2].

وقد ذكر ابن الوراق أن الفاعل محمول على المبتدأ فقال (ووجهٌ آخر: وهو أن الفاعل قد بينا أنهُ مشبه للمبتدأ، إذ كان هو والفعل جملة، فحسن عليها السكوتُ، كما أن المبتدأ والخبر جملة يحسن عليها السكوتُ، فلما وجب للمبتدأ أن يكون مرفوعاً، حمل الفاعل عليه)[3].

ويفهم من قول ابن الوراق ان الفاعل اصل وان المبتدأ اصل محمول عليه اذ يقول (ووجه آخر : وهو أن المبتدأ محدث عنه ، كما أن الفاعل محدث عنه ، فلما استحق الفاعل الرفع .. حمل المبتدأ عليه) [4]

ورجح الزمخشري مذهب الخليل في أن الفاعل هو الأصل، والمبتدأ محمولٌ عليه[5] وتابعه ابن يعيش [6].

ويفهم من كلام أبن الخباز أنه يعطي الأصالة للفاعل على المبتدأ بقولهِ (وانما رفعا لانهما أشبها الفاعل فشبه المبتدأ بهِ إنهُ مسند إليه ، وشبه الخبر به إنه الجزء الثاني من الجملة) [7]

وقال أبن الخباز (من الناس من يرى تقدم الفاعل على سائر المرفوعات ، قال شيخنا _ ويقصد بهِ ابن جني رحمه الله _ لأنَّ عاملهُ لفظي وهو فِعلٌ أكثرهم يرى تقديم المبتدأ ، لان المبتدأ أول الجملة والفاعل ثاني الجملة) [8]

قال السيوطي (اختلف في أصل المرفوعات ، فقيل : المبتدأ ، والفاعل فرعٌ عنهُ ، وعزي إلى سيبويه ووجهه أنه مبدوءٌ به في الكلام . وإنه ُ لايزول عن كونهِ مبتدأ ، وإن تأخر . والفاعل تزول فاعليتهُ إذا تقدم . وأنهُ عاملٌ معمولٌ . والفاعل معمولٌ لاغيرُ .

وقيل الفاعل أصل والمبدأ فرعٌ عنهُ . وعزي للخليل . ووجههُ : أن عاملهُ لفظي ، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي ، فإنهُ إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش 1/ 144 .
[2] اللباب 124/1.
[3] علل النحو /376, وانظر: المقتصد 215/1 - 216, وخزانة الأدب 172/10.
[4] المصدر نفسه / 369 .
[5] ينظر: شرح المفصل 70/1 - 74, شرح الكافية 161/1-162 .
[6] المصدر نفسه 70/1-74 .
[7] الغرة المخفية 397/1 .
[8] توجيه اللمع / 104 .

المبتدأ . كذلك . والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني . وقيل كلاهما أصلان وليس أحدهما بمحمولٍ على الآخر ولا فرعٌ عنهُ ...) [1]

ومما تقدم من الاراء لم نجد رأيا لان فلاح سوى انه يسرد أراء المتقدمين الا اننا نستشف من كلامهِ انه يتابع سيبويه .

---

[1] همع الهوامع 1/ 307 .

العامل في المبتدأ:

اختلف النحاة في عامل المبتدأ، إذ ذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ. فالعامل في المبتدأ معنوي ـ وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها ـ واحترز بغير الزائدة من مثل ((بحَسبكَ درهمٌ)) فبحسبك: مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة، فإن الباءَ الداخلة عليه زائدة، واحترز ((بشبهها)) من مثل ((رُبَّ رجلٍ قائمٌ)) فرجل: مبتدأ، وقائم: خبره، ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه، نحو ((رُبَّ رجلٍ قائمٌ وامرأةٌ)).

والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ ، وهذا هو مذهب سيبويه الذي مضمونه (فاما الذي يبنى عليه شيء هو فان المبني يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء) [1].

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنويٌّ ونسب هذا القول الى الاخفش والرماني [2] ، والزمخشري والجزولي[3] ، واختاره الانباري في اسرار العربية [4] ، ونسبه السيوطي لابن السراج [5].

وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ[6].

وقيل: ترافعا، ومعناه أَنَّ الخبر رفعَ المبتدأ، وأَن المبتدأ رفع الخبر [7].

وأعدلُ هذه المذاهب مذهب سيبويه (وهو الأول)، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه[8].

((فذهب الكوفيون)) ـ يقصد الكسائي والفراء ـ إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعانِ قالوا وإنما قلنا ذلك لأنا وجدنا المبتدأ لابدَّ لهُ من خبر والخبر لا بدَّ له من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقتضي صاحبهُ عمل كل واحد منهما في صاحبهِ مثل عمل صاحبه فيه قالوا ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملاً ومعمولاً في حالٍ واحدة))[9].

(وضعفَ بأن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو : القائمُ أبوهُ ضاحكٌ ، فلو كان رافعاً للخبر لأدى إلى إعمال واحدٍ رفعينِ ، ولا نظير لهُ) [10]

وهذا الكلام ردٌّ على ما قرره سيبويه والجمهور إنَّ رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء لانه بُنِيَ عليه ورافع الخبر المبتدأ لانه مبني عليه .

((وقد رد ابن يعيش رأي الكوفيين بقوله: ((وهو فاسد لأنه يُؤدي إلى محال وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمول وإذا قلنا أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولاً وآخراً في حالٍ

---

(1) الكتاب 126/2 ، وينظر : شفاء العليل 272/1 .

(2) ينظر : همع الهوامع 311/1 .

(3) ينظر : شرح الرضي على الكافية / 87 .

(4) ينظر : اسرار العربية / 76 .

(5) ينظر: همع الهوامع 311/1 ، والاصول في النحو 158/1 .

(6) ينظر: علل النحو /371-372 ، والانصاف 1/مسألة (5)

(7) ينظر : المغني في النحو 254/2 ، والانصاف مسألة (5) ، وشرح التصريح 189/1 ، والهمع 311/1 .

(8) ينظر : شرح ابن عقيل 188/1-189 .

(9) شرح المفصل 84/1 ينظر : المسائل الخلافية النحوية في اوضح المسالك لابن هشام / 35-36 .

(10) همع الهوامع 1/ 311 .

واحدة ، : ((ومما يؤيد فساد ما ذهبوا إليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو : كان زيدٌ اخاك ، وإن زيداً أخوك ، وظننتُ زيداً أخاك فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيرهُ)) [1]

وقال ابن يعيش (واما العامل في الخبر فذهب قوم الى انه يرتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ...) والذي اراه ((هو الابتداء وحدهُ على ما ذكر كما كان عاملاً في المبتدأ إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ اثر في العمل إلا أنه كالشرط في عملهِ كما لو وضعت ماء في قدرة ووضعتها على النار فان النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بهما فكذلك هنا .) [2]

((فإن قيل: فَلِمَ جعلتم التعري عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل: لأن العوامل اللفظية ليست مُؤثرة في المعمول حقيقةً، وإنما هي أمارات وعلامات، وإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، لكنتَ تصبغ أحدهما مثلاً وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فَتبيَّنَ بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجودهِ، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً) [3].

بَيَّنَ ابنُ فلاح عاملَ المبتدأ، في شرحِهِ لعلة عامل المبتدأ، إذ ذكر سبعة أَقوال:

احدها - إنَّ عاملَ المبتدأ الابتداء، وهو مذهب الجمهور من البصريين[4].

يوضح ابنُ فلاح أَنَّ هذهِ العلة ((مُركَّبةٌ من ثلاثة أوصاف، وهي: التجرد من العوامل اللفظية، لفظاً أو تقديراً والتعرض لدخولها، والإسناد)) [5].

أشار((إلى أنَّ العوامل اللفظية هي: كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وظننتُ وأخواتها، والباء ، ومن في: بِحَسبكَ، و(**هَل لَّنَا مِنَ الأَمْرِ مِن شَيْءٍ**) [6]. فـ((من)) الثانية زائدة ، والعوامل اللفظية ، كان واخواتها ، وإن واخواتها ، وظننت واخواتها ، والباء ومنّ...

وهذه العلة وصف معنوي قائم فيه ، فاثر فيه كما تؤثر الحركة في محلها.))[7].وما ذكره ابن فلاح هو تكرار للاراء السابقة .

والقول الثاني - إن الابتداءَ عبارةٌ عن وصفَين، وهما التجرُّد والإسناد؛ ليَدخُلَ في ذلكَ ما تَضَمَّنَ معنى الشرط والاستفهام؛ نحو: أَيُّهُم يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ، وأَيُّهُم عِندَكَ؟ لِبُطلان تَعريضه للعوامل؛ لامتناع دخولها عليه[8].

---

[1] شرح المفصل 1/ 163 .
[2] المصدر نفسه 165/1 .
[3] أسرار العربية / 84 - 85.
[4] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف / مسألة 5 , وشرح المفصل / 163/1, وشرح الكافية 199/1-200 , وشرح ابن عقيل 188/1 – 189. وشرح التصريح 1/ 159 ، وحاشية ياسين 198/1-199 .
[5] ينظر: المغني في النحو 252/2.
[6] آل عمران / 54.
[7] ينظر: المغني في النحو 252/2 - 253.
[8] ينظر: شرح المفصل 84/1.

والقول الثالث - إنَّ العلةَ العاملة هي التجرُّد؛ لأنَّهُ الملازم للمبتدأ فيغلُبُ على الظنِّ أنَّهُ العامل، قياساً على الألفاظ الملازمة. وهو رأي المبرد[1] الذي يقول : (هذا باب المسند والمسند اليه وهو ما لا يستغني كل واحد من صاحبه ... فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ومعنى الابتداء التنبه والتعرية عن العوامل وغيره وهو اول الكلام وانما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر) [2].
والقول الرابع - إنَّهُ يرتفع بما في النَّفس من معنى الإخبار عنهُ[3].
وهذا ما نقله لنا ابن الوراق عن ابي إسحاق الزجاج إذ يقول عنهُ (فكان ان يحصل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الأخبار ، قال : لان الاسم لما كان لابد لهُ من حديث يحدث عنهُ ، صار هذا هو المعنى الرافع للمبتدأ) [4]
وقد رد ابن الوراق على هذا فقال (والصحيح ما بدأنا بهِ لأنهُ لو كان الأمر كما رتبهُ أبو إسحاق لما جاز أن ينتصب الاسم بدخول عاملٍ عليهِ ، لان دخول العامل لا يغير معنى الحديث عن الاسم فلو كان ذلك المعنى عاملاً ، لما جاز أن يدخل عامل وهو باقٍ وأما العلة الاولى فلا يلزم عليها هذا السؤال ، لان العامل في المبتدأ على ما رأيناهُ تعريتهِ من العوامل اللفظية فمعنى دخل عامل لفظي على المبتدأ زال العامل الذي هو التعرية ، فلم يدخل عامل على عامل) . [5]
والقول الخامس - ((إنهُ يرتفع بإسناد الخَبَر إليه قياساً على ارتفاع الفاعل بإسناد خبره إليه، وذلك أَن الارتفاع والإسنادَ حصل ودارَ مع كُلِّ واحدٍ منهما وجوداً وعدماً، والدوران دليل العلية، فيغلب على الظن ان الارتفاع إنَّما كان للاسناد [6] اما الأنباري في الإنصاف فقد رد على الكوفيين بترافع العاملين فقال :
((والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنه لا ينفكُّ عنهُ ورتبتُهُ أن لا يقع إلا بعدَهُ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا بِه، كما أن النارَ تُسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأنَّ التسخين إنما حصل بالنارَ وحدها، فكذلك ها هنا، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه، لأنهُ اسمٌ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل)[7].
و رد على من قال: ((الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر، فقالوا: إنما قلنا أن الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء، لأن الابتداء عامل معنوي والعامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي))[8].
ثم قال ايضاً : ((وهذا أيضاً ضعيف؛ لأنه متى وجب كونه عاملاً في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره؛ لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في

[1] ينظر: المغني في النحو 252/2 ، وشرح المفصل 1/
[2] المقتضب 126/4 .
[3] ينظر: المغني في النحو 253/2 .
[4] علل النحو /369 .
[5] علل النحو / 369 ، وينظر : الحلل في إصلاح الخلل في كتاب الجمل / 146 .
[6] المغني في النحو 254/1 .
[7] الإنصاف 46/1-47 .
[8] الإنصاف 47/1.

المعنى... فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، أو منزل منزلتُه تنزل منزلةَ الوصف، لأن الوصف في المعنى هو الموصوف... لهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعاً للمبتدأ في الرفع، كما تتبع الصفة الموصوف))[1].

وقد رد الأنباري على الكوفيين: **الجواب من وجهين:**

(أحدهما: ما ذكرتموه يؤدي إلى محال، وذلك لأن العامل سبيلَهُ أن يُقَدَّرَ قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال.

والثاني: أن العامل في شيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيرهُ؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل، فلما جاز القول: ((كان زيدٌ أخاك)) و ((إنَّ زيداً أخوك ، وظننت زيدا اخاك)) بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر)[2].

وقال ابن الوراق : (فإن قال قائلٌ : لِمَ استحق المبتدأ الرفع ، وبأي شيء يرتفع ؟
فالجواب في ذلك : أن الرافع لهُ التعرية ، وليست بلفظ .
فالجواب في ذلك : ان العوامل اللفظية إنما جعلت علامات للعمل إلا إنها تعمل شيئاً، فإذا كان معنى العامل اللفظي إنما هو علامة فالعلامة قد تكون حدوث الشيء وعدمهُ) [3]

وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني (الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع بهِ ، وصفة المبتدأ ان يكون معرى عن العوامل الظاهرة ، واسند إليهِ شيء ، مثال ذلك : زيدٌ منطلق .. فزيدٌ ارتفع بتعريهِ من العوامل الظاهرة نحو . إن وكأن وظننتُ...)[4]

والقول السادس ـ للكسائي والفراء ـ انهما يترافعان ، كلّ واحدِ منهما يرفع صاحبه ، ولا ينكر ترافعهما بدليل قوله تعالى ((أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى)) [5] ، فإنَّ ((أيّا)) منصوبة يتدعوا ، وهو مجزوم بها .

والقول السابع ـ لبعض الكوفيين ـ ان الرافع للمبتدأ هو العائد من الخبر ؛ لانه يشترط عندهم تَحَمُّلُهُ للضمير ، وبيانه : انك اذا قلت : زيدٌ ضربته ، فالهاء مانعة للفعل من العمل في زيد ، فكأنَّها هي العاملة .

وبعد كل هذه الاقوال التي ذكرها ابن فلاح لم نجده يرجح أي قول من هذه الاقوال الا اننا نجده يرد على هذه الاقوال ويقدم الاعتراضات عليها [6].

---

[1] المصدر نفسه 47/1.
[2] المصدر نفسه 47/1-48.
[3] علل النحو / 368.
[4] المقتصد 213/1 . وينظر : الغرة المخفية 397/1 . وينظر شرح المفصل لابن يعيش 163/1.
[5] سورة الاسراء ، آية /110 .
[6] المغني في النحو 254/2-262 .

ـ وجوب إعراب الاسم المرفوع بعد ((لولا)) وعلة ذلك .

بين ابن فلاح أَنَّ المرفوع بعد لولا له ثلاثة أوجه:

احدها ـ للبصريين أنهُ يرتفع بالابتداء، والخبر محذوف لازمٌ حذفه لوجود الشرطين هما: الدلالة على خُصُوصيتِه بما في ((لولا)) من معنى الوجود، فصار وضعها المقتضي للوجود مُغنياً عن جواب الخبر، ووقوع لفظٍ موقعهُ لا يصحُّ أَن يكون خبراً لعدم الرابط وهو جواب لولا))[1].

والثاني ـ ((للفراء أَنَّها رافعة للاسم)) [2]. إذ اِحتجَ أَنَّ ((لولا)) مختصة بالاسم، فَعَمِلت فيه قياساً على كلِّ مختصٍ عاملٍ[3]. وقد ذكر السيوطي ما ذهب إليه الفراء مؤيداً ذلك (إلى أن الواقع بعد ((لولا)) ليس مبتدأ ، بل مرفوع بها لاستغنائه بها ، كما يرتفع بالفعل الفاعل ورد بانها لو كانت عاملة لكان الجر أولى بها من الرفع ، لاختصاصها بالاسم)[4]

والثالث ـ للكسائي أنهُ يرتفع بعدها بإضمار فعلٍ، وهو مذهب الكسائي، وقد احتجَّ بالشواهد الشعرية للكسائي وهي:

أَلاَ زَعَمَتْ أَسماءُ أَنْ لا أُحِبُّها ... فقلتُ: بَلَى لَولا يُنازِعُني شغلي[5]

وقول الآخر:

لا دَرَّ دَرُّكَ إني قد رَمَيتُهُمُ ... لولا حُدِدْتُ وما عُذرى لِمَحدودِ[6]

إذ الشاهد في البيتين وقوع الفعل بعد ((لولا)): لولا يُنازعني، ولولا حُدِدْتُ[7].

وقد رَدَّ ابن فلاح رأي الكسائي بأَن الحكمَ مَنوطٌ بالأَعم الأَغلب، وهو عدم وقوعه بعدها[8].

وقد بَين الأنباري رأي الكوفيين إذ قال: ((ترفع الاسم بعدها لأَنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأنَّ التقديرَ في قولك: لولا زيدٌ لأَكرمتُكَ: لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامكَ لأَكرَمتُكَ، إلا أَنَّهم حذفوا الفعلَ تخفيفاً، وزادوا ((لا)) على ((لو)) فصارا بمنزلة حرف واحد))[9].

واما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنهُ يرتفع بالابتداء دون ((لولا)) وذلك لأَنَّ الحرفَ إنما يعمل إذا كان مختصاً، ولولا لا تختصُّ بالاسم دون الفِعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم[10].

---

(1) المغني في النحو /352 - 354.

(2)

(3) ينظر: المصدر نفسه - 352/2.

(4) الهمع 338/1.

(5) لابي ذؤيب الهذلي ديوان الهذليين 34/1 ينظر: شرح المفصل 146/8, ومغني اللبيب / 364, والخزانة للبغدادي 498/4 , وشرح الكافية 476/4، والهمع 338/1.

(6) ينظر: جموح الظفري في خزانة الادب 462/1 ، وشرح المفصل 95/1, 146/8, والإنصاف / 73 – 76, وشرح الكافية 104/1، وجمهرة اللغة /692 . .

(7) المغني في النحو 352/2 - 353.

(8) ينظر: المصدر نفسه 354/2.

(9) الإنصاف 71/1.

(10) ينظر: المصدر نفسه 78/1.

رَدَّ ابن الأنباري على البصريين؛ ((نُسلمُ أَن الحرفَ لا يعمل إلا إذا كان مختصّاً، ولكن لا نُسلِم أَنَّ لولا غير مختص))[1].

وقال العكبري أَنَّ المرفوعَ بعد لولا مبتدأ من وجهين:
1 - أَنَّ ((لولا)) تقتضي اسمين، الثاني منهما خبر بدليلِ جواز ظهوره في اللفظ، وإن لم يستعمل، ولو كانت ((لولا)) عاملة، أو العامل مقدَّراً بعدها لم يصح ذلك.
2 - أَنَّ ((لولا)) لا تختص بالأسماء، بل تدخلُ عليها، وعلى الأفعال[2].

وبعد كل هذه الآراء فقد تفرد ابن الطراوة في ذلك اذ ذهب الى ان ما بعد (لولا) مبتدأ مرفوع وخبر ، جواب (لولا) ففي قولنا : لولا زيد لاكرمتك ، فاكرمتك ، هو الخبر [3] . وذهب اكثر البصريين الى أن ما بعد (لولا) مبتدأ خبره محذوف وجوباً لعدم الحاجة اليه والاستفادة بمعرفته [4] فلحنوا ابا العلا المعري بقوله [5]:

يذيبُ الرعبَ منه كل عضبٍ فلولا الغمدُ يمسكهُ لسالا

وهذا ما ذهب اليه ابن الطراوة مردود بانتفاء الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر [6]

علة حذف المبتدأ بعد ((لا)) عند سيبويه وعدم إظهاره:

ذكر ابن فلاح في وجوب حذف خبر لا النافية فقال: (وإنما لزم حذفه عند سيبويه، لوجهينِ:
أحدهما – أنَّ (لا) بمنزلَة العِوض عن إظهارهِ بمنزلَة قولهم: (لاَ هَا الله ذا) في كون الواو لَمْ تظهر مع (هَا) لكونها عوضاً عنها[7].
وهذا ما ذكرهُ سيبويه قبلهُ إذ قال (ألا ترى أنك لا تقول: هذانِ لا سواء، فجاز هذا كما جاز – لا ها الله ذا – حين عاقبت ولم يجز ذكر الواو)[8].
وقال أيضاً: (وإنما دخلت لا هنا، لأنها عاقبت ما ارتفعت عليهِ (سواءٌ) ألا ترى أنك لا تقول: هذانِ لا سواءٌ)[9].
(الثاني: أنَّ (لا) بمعنى (غير) يقتضي التكريرَ كقولك: زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ، فلزم حذف المبتدأ، ليُناسِبَ في اللفظ (لا) التي بمعنى لَيْسَ؛ لأنها تقع غيرَ مكرَّرة) .[10]
ثم قال: ((وإنما لزم حذفهُ عند من قَدَّرَ المبتدأ بعد (لا) لِكونِهِ معرفةً غير مكررة لأن المعرفة إذا وقعت بعد لا وجب تكريرها، فاختُزِلَ، لِتَكُونَ في اللفظ داخلة على غير معرفة)) [1].

---

[1] المصدر نفسه 79/1.
[2] ينظر: اللباب 132/1.
[3] ينظر : مغني اللبيب /360 .
[4] المسائل الخلافية النحوية في اوضح المسالك لابن هشام الانصاري /37 ، وينظر : الانصاف 70/1 ، والجنى الداني /541 .
[5] ديوان المعري (سقط الزند) /14 ، والجني الداني /600 ، والمقرب 84/1 .
[6] ينظر : مغني اللبيب /360 ، وينظر : بحث المسائل الخلافية النحوية /39 .
[7] المغني في النحو – 341/2.
[8] الكتاب 302/2.
[9] المصدر نفسهُ 302/2, ينظر: الهمع 336/1.
[10] المغني في النحو 342/2.

ويروى أن سيبويه تأول قولهم (لا سواءٌ) (على حذف المبتدأ ، أي هذان لا سواء ، أو ((لا هما سواءٌ)) . وهو واجب الحذف ، لان المعنى لا يستويان . وأجاز المبرد والسيرافي أظهاره)) [2]

علة إذا جاء المبتدأ والخبر معرفتين فأيهما أولى بالتقديم في قولنا (زيدٌ القائم):

(الأصل في المبتدأ ان يكون معرفة كما ان الاصل في الخبر ان يكون نكرة نحو : سعيد قائم ولكنهما يجيئان معرفتين نحو : سعيد القائد ، والقائم سعيد ، وابراهيم اخوك ، واخوك ابراهيم : فاي منهما هو المبتدأ وما دلالة التعريف)) وقد اختلف النحاة في ذلك . [3]

فقد ذكر ابن فلاح أنه يجوز تقديم الخبر عند البصريين في نحو (زيدٌ القائمٌ) اهتماماً بهِ – ليستفيد السامع الحُكم من أول وهْلَةٍ؛ لأنهُ لو قُدِّمَ المبتدأ لبقي ذهن السامع متردداً بين الأحكام الكثيرة قبل ذكر الحكم المقصود.[4]

وأما عند الكوفيين، والأخفش: فقالوا إنَّ ((الظاهر يَرتفع بهِ، وتبطل الخبرية، وحجتهم من وجهين:

أحدهما: أن المبتدأ ذاتٌ، والخبرُ صفةٌ، والذات قبل الصفةِ بالاستحقاق، فوجبَ أن يكونَ قبلَهُ في الذكرِ قياساً على التوابع، والجامع التبعية المعنوية.

الثاني : أن الخبرَ لا بد وأن يتضمن الضمير، فلو قُدَّمَ لأدى إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك غير جائزٍ؛ لأن الضمير هو اللفظ المشار بهِ إلى أمرٍ معلومٍ فقبل صيرورتهِ معلوماً كانت الإشارة مُحالاً، فكان الإضمارُ قبل الذكرِ مُحالاً) .[5]

وقال ابن الخباز: (والجيدُ أن تُخبِرَ بالأضعف تعريفاً عن الأقوى تعريفاً، فإذا اجتمع المضمرُ وغيرهُ؛ جعلت المبتدأ هو المضمر كقولك: أنتَ زيدٌ. وإذا اجتمع العلم وغيرهُ؛ جعلت المبتدأ هو العلم كقولك: زيدٌ أخوك، والأمرُ مسوق على هذا).[6]

وجاء في مغني اللبيب((يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل : احدهما أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو ، الله ربنا أو اختلفت نحو (زيدٌ الفاضلُ) و (الفاضلُ زيدٌ) ، هذا هو المشهور ، وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً ، وقيل ، المشتق خبر وان تقدم نحو : القائمُ زيدٌ ، والتحقيق ان المبتدأ ما كان اعرف كزيد في المثال أو كان هو المعلوم عند المخاطب ، كأن يقول : مَنْ القائم ؟ فنقول : زيدٌ القائمُ فإنَّ عملهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ)) [7]

---

[1] المصدر نفسُه 342/2.
[2] الهمع 336/1 .
[3] معاني النحو 181/1.
[4] ينظر: المغني – 334/2 – 335.
[5] المغني في النحو 334/2 – 335.
[6] توجيه اللمع/107.
[7] مغني اللبيب 2 / 451 .

وقال الزمخشري (وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً كقولك : زيدٌ المنطلق واللهُ إلهنا ومحمد نبينا ومنه قولك أنت أنت .... ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ).[1]

ثم قال أبن يعيش معلقاً على ذلك (وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لانه مما يشكل ويلتبس إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبر ومخبراً عنهُ فأيهما قدمت كان المبتدأ ، ...) [2]

وقيل أن المعنى يختلف باختلاف الغرض (فإذا عرف السامع زيداً بعينه ولا يعرف المخاطب اتصافه بانه أخو المخاطب ، وأردت أن تعرف ذلك قلت (زيدٌ أخوكَ) ولا يصح لك أن تقول : (أخوك زيدٌ) . وإذا عرف أخاً له ولا يعرفه على التعيين بأسمه ، وأردت أن تعيينهُ له عندهُ قلت (اخوك زيدٌ) ولا يصح لك أن تقول (زيدٌ اخوك)[3] ومما يؤيد ذلك ما ذهب إليه ابن الخباز بقولهِ (ان الفرق بين قولنا زيدٌ أخوك ، وأخوك زيدٌ من وجهين أحدهما : أن (زيدٌ أخوك) تعريف للاخوة و(أخوك زيدٌ) تعريف للاسم . والثاني أن (زيدٌ أخوك) لاينفي أن يكون لهُ أخٌ غيرهُ لانك أخبرت بالعام عن الخاص . و (أخوك زيدٌ) ينفي أن يكون له أخ غيره لانك أخبرت بالخاص عن العام وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم (زيدٌ صديقي و صديقي زيدٌ) [4] وما نلحظهُ ومما تقدم في هذا الباب أن تقديم إحدى المعرفتين على الأخرى ينبهُ اختلاف في المعنى فقولك (زيدٌ المنطلق) يختلف عن معنى (المنطلق زيدٌ .....) [5]

فإن كان – الخبر – معرفة: كان المبتدأ معرفة، لأن الخبر لا يكون معرفة والمبتدأ نكرة، وحينئذٍ لا يجوز تقديمهُ على المبتدأ، فإذا قلت: (زيدٌ أخوكَ) لم يجز أن تقول: (أخوك زيدٌ) معتقداً أنهَ خبر مبتدأ، مقدم لأنهُ صالح لأن يبتدأ بهِ من أجل التعريف ولو جعلتهُ خبراً لانقلب المعنى، فإن أَمِنَ اللبس جاز التقديم كقول الشاعرِ:

بَنُونَا بَنُو أبنَائِنَا وَبَنَاتُنا

بَنُوهُنَّ أبناءُ الرجَالِ الأباعدِ[6]

فالمعنى: بنو أبنائِنَا بنونا؛ لأن المعنى على جعل بَني بنيهم كبنيهم وتمام البيت يدل عليهِ.[7]

وقال ابو البركات الأنباري (فإن قيل: لماذا لا يكون المبتدأ في الأمرِ العام إلا معرفة؟ قيل لأن المبتدأ مخبرٌ عنهُ، والإخبار عمن لا يعرف لا فائدة فيه)[8].

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش 1 / 190 .

[2] شرح المفصل لابن يعيش 191/1 .

[3] شرح التصريح 1 / 171 - 172 .

[4] الأشباه والنظائر 2 / 236 .

[5] ينظر : معاني النحو 184/1 .

[6] البيت في مغني اللبيب /589 ، تحقيق د. مازن المبارك ورفيقاهُ , والخزانة 213/1, 444, وشرح المفصل 191/1-192 .

[7] توجيه اللمع/116 ، وينظر : شرح المفصل 191/1-192.

[8] أسرار العربية /80 , ينظر: اللباب 130/1.

إذن (فالخبرُ المفرد هو المبتدأ في المعنى، إذ لولا ذلك لم يكن بينهما علقةٌ تربطُ أحدهما بالآخر، ولهذا جاز أن يخلو من ضميرٍ يعود على المبتدأ، كقولك زيدٌ غلامك)[1].

وقال ابن يعيش: (فإذا كان الخبرُ مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزلتهُ)[2]، ومثال الأول: زيدٌ غلامكَ، لأن زيداً هو الغلام، ومثال الثاني: أي الخبر المنزل منزلةَ المبتدأ ما ذكرهُ ابن يعيش: (أبو يوسف أبو حنيفة، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، إنما سد مسدُه في العلمِ، وأغنى غناءهُ)[3].

قال ابن الحاجب : ((يرد على هذا أن الأخبار هي محط الفوائد ، وذلك لا يحصل إلا بما يجهله المخاطب ، أما إذا كان معرفةً فالاخبار به لا فائدة فيهِ إذ هو حاصل عندهُ ، والجواب أن الأخبار ههنا لم يقع بالحكم الذي هو القيام ، وإنما وقع بالذات وفائدتهُ اخبارهُ عما كان يجوز انه متعدد ، وأنهُ واحدٌ في الوجود ، وهذا إنما يكون إذا كان المخاطب قد عرف مسميين في ذهنهِ ، أو أحدهما في ذهنهِ ، والأخر في الوجود ، فيجوز أن يكونا متعددين ، فإذا أخبره المخبر بأحدهما عن الأخر كان فائدتهُ أنهما في الوجود ذاتٌ واحدة وهذا فيما كان متغايراً اللفظ نحو قولك : زيدٌ المنطلقُ وان كان لفظه لفظاً واحداً ، فلا يستقيم فيه هذا التقدير ، وإنما يستقيم فيه حذف مضاف)) .

ثم وجه ذلك السيوطي فقال : (وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال : أحدها: وعليه الفارسي ، وعليه ظاهر قول سيبويه : إنك بالخيار ، فما شئتَ منهما فأجعلهُ مبتدأ .

والثاني : أن الأعم هو الخبر نحو : زيدٌ صديقي ، إذا كان له أصدقاء غيرهُ

والثالث : انهُ بحسب المخاطب . فان علم فيه أنه في علمهِ أحدُ الأمرين ، أو يسأله عن أحدهما بقوله : من القائم ؟ فقيل في جوابه القائمُ زيدُ ، فالمجهول الخبر .

الرابع : أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ ، والمجهول الخبر .

والخامس : إذا اختلفت رتبتهما في التعريف ، فاعرفهما المبتدأ ، وإلا فالسابق

والسادس : إنَّ الاسم يتعين للابتداء ، والوصف متعين للخبر نحو : القائمُ زيدٌ)[4].

ومما نميل إليه في هذه المسألة هو قول الدكتور فاضل السامرائي (والتحقيق ان المبتدأ ما كان معلوماً عند المخاطب والمجهول هو الخبر ، فنأتي بالامر الذي يعلمهُ المخاطب فنجعلهُ مبتدأ ثم نأتي بالمجهول عنده فنجعلهُ خبراً عن المبتدأ . وذلك نحو أن يعرف المخاطب زيداً ولكنهُ يجهل أنهُ أخوك وأردتُ أن تعرفه بأنهُ أخوكَ قلت لهُ (زيدٌ أخي) ، وإذا عرف أن لك أخاً وعرف زيداً ولكنه يجهل أنه أخوكَ وأردت أن تعلمه بان أخاك هو زيد قلت لهُ (أخي زيد) فكان الأولى جواب عن سؤال ، من أخوك ؟ ونحو هذا قولك (زيدٌ القائمُ) (والقائمُ زيدٌ) فإذا رأى شخصٌ ما رجلاً قائماً ولكنه يجهل أنه زيد وهو يعرف زيداً في الاصل ، فأردت أن تعرف بأن القائم هو زيد قلت له : (القائمُ زيدٌ) ، وإذا كان لايعرف زيداً في الأصل ، وأردت أن تعرفه له قلت له بأنه هو القائم قلت لهُ : (زيدٌ القائمٌ) [5]

---

[1] اللباب 136/1.

[2] شرح المفصل 169/1.

[3] الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 1/ 201 .

[4] همع الهوامع 325/1 – 326 .

[5] معاني النحو 182/1 .

وقيل أنهُ إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف ، وعرف السامع اتصافه بأحدهما دون الأخرى فبأيهما كان يبحث يعرف السامع اتصاف الذات بهِ ، وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليهِ بالأخرى ، فيجب أن تقدم اللفظ الذي عليهِ ان تحكم بثبوتهِ للذات أو انتفائهِ عنهُ يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليهِ ، وتجعلهُ خبراً فإذا عرف السامع زيداً بعينهِ واسمهُ ولا يعرفهُ على التعيين ، وأردت أن تعينه عنده قلت :(أخوكَ زيدٌ) ولا يصح (زيدٌ اخوكَ) ويظهر ذلك في نحو قولنا : (رأيتُ اسوداً غابها الرماحُ) ولا يصح : رماحها الغاب) ؛ لأن الأسود لابد لها من الغاب فيكون معلوماً [1] .

---

[1] ينظر : حاشية الصبان 332/1 .

المبحث الثالث :

علة اختصاص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب:

وَجَّهَ ابنُ فلاح علةَ اختصاص الفاعل بالرفع لخمسةِ أوجُهٍ:

احدها : أَنَّهُ مُتحدّ، والمفاعيل تتعدَّد، فجُعل أَثقل الحركات بإزاء المُتحد، وأَخفُّها بإزاء المتعدِّد طلباً للتعادل في الخِفَّةِ والثَّقل.

والثاني : أَنَّ انتقالَ الذهنِ من الفعل إلى الفاعل قبل انتقالِه إلى المفعول، والرَّفع أَوَّلُ الحركات، لأَنَّها حركةُ ما لا يستقلُّ الكلامُ إلاَّ بهِ، فناسبَ أَن يُجعَلَ أَول الحركات لأَول الأسماء خطرناً بالبال .

والثالث : أَنَّ الفاعل يؤثِّر ولا يتأَثَّر، فهو أَقوى المراتب، والمفعول يتاثر ولا يؤثر فهو اضعف المراتب ، والمضاف يتأثر ويُؤثر فهو أوسط المراتب، فجُعل أَقوى الحركات – وهو الرفع – لأَقوى المعاني ، وهو الفاعل، وأَضعفها – وهو النصب – لأضعف المعاني وهو المفعول، واوسطها وهو الجرُّ لاوسط المعاني وهو المضاف.

الرابع : أَنَّ الفاعلَ هو المُعتَمِد، والضّمةُ تعتمد على الشّفة عند النطق بها، فَقُرنت بالفاعل، لمناسبتها في الاعتماد، وأما الفتحة فغير معتمدة على عضو ؛ لأَنها هوائية فَقُرنت بالمفعول لمناسبتها له في عدم الاعتماد.

الخامس : أَنهُ حمل المُظهر على المضمر المتكلم والمخاطب لشبههما بالفاعل والمفعول.[1]

وعلل الأنباري علة الرفع (إن الفاعل يُشبهُ المبتدأ، والمبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبهَهُ. ووجه الشبه بينهما أَنَّ الفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة. فلما ثبتَ للمبتدأ الرفع حُمِلَ الفاعل عليه)[2]

أما العكبري فقد علل الرفع بأربعة أوجهٍ:

1 – أَن الغرضَ الفرقُ بين الفاعل والمفعول، فبأي شيءٍ حصل جاز.

2 – الفاعلُ أقوى من المفعول، والضم أثقل من الفتح، فجعل الأثقل للأقل، والأخف للأكثر تعديلاً)[3] ، (والفعل لا يرفع به الا فاعلا واحداً ، وينصب به عدة مفاعيل كالمصدر والظرف والرفعُ للمستثقل اعراب ما قل والفتح المستخف اعراب ما كثر ...)[4].

3 – الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازماً لا يسوغ حذفهُ.

4 – الفاعل مثل المفعول لفظاً ومعنىً، لأن الفعل يصدر منهُ قبل وصولِه إلى المفعول، فجعل له أول الحركات، وهو الضمة.[5]

وذكر ابن الحاجب (وأراد ان ذلك لأمر يناسبهُ لا على أن تخبر بأنهُ مرفوعٌ، لأن ذلك قد عُلِمَ من أصل كلامهِ في المرفوعات : والوجه الثاني استحق به الرفع أنهُ لما أحتيج إلى الإعراب للمعاني الجارية على الأسماء وكان الفاعل متحداً غير متعدد

---

[1] المغني في النحو 136/2 – 137.

[2] أسرار العربية / 78 .

[3] اللباب152/1.

[4] شرح ملحمة الاعراب /28 ، وينظر : اثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الاحكام /69 .

[5] ينظر: اللباب 152/1 , وعلل النحو لابن الوراق / 376 – 377 , وشرح المفصل 75/1.

وغيره متعدد كان المفرد أولى بالحركة المستثقلة ليقلَّ الثقلُ ، والمتعدد أولى بالحركة الخفيفة لذلك ، وقيل لأنهُ الأول فأعطى الأثقل قبل الكلام بما بعدهُ ...) [1]

وذكر ابن جني في معرض تعليقه على قول ابن السراج (علة العلة) اذ يقول: ((باب في العلة وعلة العلة : ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ، ومثّل منه برفع الفاعل ... فإذا قيل : ولِمَ صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علة العلة . وهذا موضع ينبغي ان نعلم منه ان هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوّز في اللفظ ، فأما الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة ، ألا ترى أنه إذا قيل له : (فلم ارتفع الفاعل ؟ قال : لإسناد الفعل إليه ...) إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنيا عن قوله إنما ارتفع بفعله ... نعم ؛ ولو شاء لماطله فقال له : ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعاً ؟ فكان جوابه ان يقول : ان صاحب الحدث أقوى الاسماء ، والضمة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى ...) [2]

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل 1/ 158 _ 159 .

[2] الخصائص 174/1 ، وينظر : التعليل النحوي في الدرس اللغوي بين القديم والحديث /69 .

علة سبب تقديم الفعل على الفاعل :

وقد علل ابن فلاح في اشتراط تقدم الفعل على الفاعل فقال: (إنما اشتُرِطَ تقدم الفعل على الفاعل لأربعة أوجه:

أحدها: أن الفعل عِلَّة لتسمية ما أسند إليهِ فاعلاً. والعلة سابقة على المعلول.

والثاني: أن الشعور بالفعل في الذهن سابق على الشعور بالفاعل واللفظ مطابق لما في الذهن.

والثالث: أنهُ لو تقدم لتناوله عامل المبتدأ وَبَطَلَتْ الفاعلية لتجرُّدِهِ من العوامل.

الرابع: أنهُ عاملٌ، ورتبة العامل التقدم على المعمول، مع كونه كالجزءِ من الفعل، وجزء الشيء لا يتقدم عليهِ، وبهذا فارَقَ المفعول، إذ يجوز تقديمهُ لعدم الجزئية)[1].

وذكر الدكتور فاضل السامرائي أن نحاة الكوفة أثاروا (إشكالات متعددة في شأن تقديم الفاعل على الفعل منها أنهُ لو كان يصح تقديم الفاعل لصح أن تقول : المحمدان حضرَ و المحمدون حضر لأنَّ أصلهُ : حضر المحمدان و حضر المحمدون . ومنها أن الفاعل يكون مرفوعاً _ كما هو معلوم فقولنا (محمد حضرَ) فاعل على رأي الكوفيين فلو أدخلنا (إنَّ) لا تنصب الفاعل وقلنا (إن محمداً حضر) ثم إنَّ الاسم أصبح معمولاً ؛ لإنَّ وبقي الفعل بلا فاعل . ومنها إنك تقول (عبد الله قام) وليس في الفعل ضمير على رأي الكوفيين لان الاسم متقدم فاعله ثم تقول : (رأيتُ عبد الله قام) فيكون عبد الله مفعولاً بهِ فلا يكون للفعل (قامَ) فاعل ، وتضطر إلى تقدير الضمير فتعود إلى قول البصريين . منها أنّك تقول : (عبد الله هل قام) فلا يكون عبد الله فاعلاً لقام لأن الاستفهام يمنع أن يعمل ما بعدهُ فيما قبلهُ . إلى غير ذلك) [2]

قال الأنباري: (فإن قيل: فَلِمَ لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل؟ قيل: لأن الفاعل تنزل منزلة الجزءِ من الفعل، والدليلُ على ذلك من سبعة أوجه:

احدها : أنهم يسكنون لام الفعل: إذا اتصل بهِ ضمير الفاعلِ قال الله تعالى: (**وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**) [3] لئلا تتوالى أربع متحركات، إذ ليس في كلامهم توالي أربعة متحركات لوازم في كلمة واحدة إلا أن يحذف من الكلمةِ شيءٌ للتخفيف نحو: عُجلط وعُكَلِط وعُلبِط، فلو لم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سنخ الفعل، لما اسكنوا لامهُ، ألا ترى أن ضمير المفعول لا تسكن لهُ لام الفعل إذا اتصل بهِ، لأنه في نية الانفصال قال الله تعالى: (**وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا**) [4] فلم يسكن لام الفعل إذ كان في نية الانفصال، بخلاف قوله تعالى: {وإذ واعدنا موسى} لأنهُ في نية الاتصال.

والوجه الثاني: أنهم جعلوا النون في الخمسة الأمثلة علامة للرفع، وحذفها علامة للجزم والنصب، فلولا أنهم جعلوا هذهِ الضمائر التي هي: الألف والواو والياء في: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يامرأةُ بمنزلةِ حرف من سنخ الكلمة، وإلا لما جعلوا الإعراب بعدهُ.

---

[1] المغني في النحو 133/2 – 134.

[2] معاني النحو 465/2 .

[3] سورة البقرة /51 .

[4] سورة الأحزاب / 12 .

والوجه الثالث: أنهم قالوا: (قامت هند) فألحقوا التاء بالفعل، والفعل لا يؤنث، وإنما التأنيث للاسم، فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلةِ جزء من الفعل، وإلا لما جاز إلحاق علامة التأنيث بهِ.

والوجه الرابع: أنهم قالوا في النسب إلى كنتُ (كنتي) قال الشاعر[1]:

فأصبحتُ كنتياً وأصبحت عاجناً

وشر خصال المرءِ كنتُ وعاجنٌ

فأثبتوا التاء، ولو لم تتنزل منزلةَ حرفٍ من سنخ الكلمة، وإلا لما جاز إثباتها.

والوجه الخامس: أنهم قالوا حبذا وهي مركبة من فعل وفاعل، فجعلوهما بمنزلة اسم واحدٍ، وحكم على موضعهِ بالرفع على الابتداء.

والوجه السادس: أنهم قالوا (زيدٌ ظننتُ قائمٌ) فألغوها، والإلغاء إنما يكون للمفردات لا للجمل، فلو لم ينزل الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة، وإلا لما جاز الإلغاء.

والوجه السابع: أنهم قالوا للواحد "قفا" على التثنية، لأن المعنى: قف قف قال اللهُ تعالى: (**أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ**)[2] فثنى وإن كان الخطابُ لملكٍ واحد، لأن المراد بهِ ألقِ ألقِ، والتثنية ليست للأفعال وإنما هي للأسماء، فلو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل، وإلا لما جاز تثنيتهُ باعتبارهِ.

فإذا ثبتَ بهذهِ الأوجه أن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل لم يجز تقديمُه عليهِ).[3]

وذكر العكبري وجهاً ثامناً: (امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه).[4]

وكانت له وجوه أخرى فقال: (وإنما شرط فيه أن يتقدم الفعل عليه لأربعة أوجه:

احدها: أن الفاعل كجزء من الفعلِ،... ومحال تقدُّم جزء الشيء عليهِ.

والثاني: أن كونهُ فاعلاً لا يتصور حقيقةً إلا بعد صدور الفعل منهُ، كَكونهَ كاتباً وبانياً، فجعل من اللفظ كذلك.

والثالث: أن الاسم إذا تقدم على الفعل جاز أن يسند إلى غيرهِ، كقولك: زيدٌ قام أبوهُ، وليس كذلك إذا تقدم عليهِ.

والرابع: أن الفاعل لو جاز أن يتقدم على الفعل لم يحتج إلى ضمير تثنية ولا جمع، والضميرُ لازم لهُ، كقولك: الزيدانِ قاما، والزيدون قاموا وليس كذلك إذا تقدم.[5]

إذن إن: (حكم الفعل التأخير عن رافعهِ – وهو الفعل وشبههُ – نحو قام الزيدانِ، وزيدٌ قائمٌ غلاماهُ، وقام زيدٌ) ولا يجوز تقديمهُ على رافعهِ فلا تقول: (الزيدانِ قامَ)، ولا (زيدٌ غلاماهُ قائمٌ)، ولا (زيدٌ قامَ) على أن ، يكون (زيدٌ) فاعلٌ مقدماً بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعدهُ رافع لضميرٍ مستتر والتقديرُ (زيدٌ قام هو)، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كلهُ.[6]

فالفاعل هو (.... الذي بنيتهُ على الفعل الذي بني للفاعل. ويجعل الفعل حديثاً عنهُ مقدماً قبلهُ كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك: جاءَ زيدٌ، وماتَ عمرو، وما

---

[1] لم ينسبه احد لقائل معين ، وهو من شواهد شرح جمل الزجاجي 244/1 ، واللسان مادة عجن 277/13 .

[2] سورة ق : 24 .

[3] أسرار العربية/89-91, ينظر: اللباب 149/1 – 151.

[4] اللباب 150/1.

[5] اللباب 141/1 – 149.

[6] شرح ابن عقيل 422/1 – 423. ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك 266/1 – 267.

أشبه ذلك، ومعنى قولي: بنيتهُ على الفعل الذي بني للفاعل، أي: ذكر الفعل قبل الاسم، لأنكَ لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفعَ الاسم بالابتداء...)[1].

وذكر أيضاً: أنه (لا يجوز أن يتقدم على الفعل إذا قلت (قامَ زيدٌ) لا يجوز أن يتقدم الفاعل فتقول زيدٌ قامَ فترفع (زيداً) بقام ويكون (قام) فارغاً ، ولو جاز هذا لجاز أن تقول: "الزيدان قامَ، والزيدون قامَ" تريدُ (قام الزيدان، وقام الزيدون)...) [2]

وعلى الرغم مما قيل في علة عدم جواز تقديم الفاعل على عاملهِ ، وما كان فيه من خلاف بين نحاة المدرستين فقد قيل (وهذا خلاف في الأمور الاصطلاحية وفيما أرى كان ينبغي ان تبحث هذه المسألة على غير هذه الشاكلة ، وهو أن يبحث في الخلاف المعنوي بين هذين التعبيرين فيقال مثلاً : تقول العرب حضرَ سعيدٌ وسعيدٌ حضرَ فما الفرق بين هذين التعبيرين ولإيضاح ذلك نقول : إن الأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل فأن تقدم المسند إليهِ نظر في سبب ذلك فالأصل أن يقال نحو (حضرَ سعد) (وقدم خالد) فأن قيل (سعد حضرَ) و (خالد قدمَ) نظر في سبب تقديم المسند إليه . والفرق بين التعبيرين إنك إذا قلت : (حضر سعيدٌ) قلت ذلك والمخاطب خالي الذهن ليس في ذهنهِ شيء عن هذهِ المسألة فأخبرتهُ إخباراً ابتدائياً . واما إذا قلت (سعدٌ حضرَ) فقدمت الفاعل فلا يكون ذلك إلا لغرض...) [3]

(ويتضح الفرق بين التقديم والتأخير في النفي والاستفهام فلو قلت : مثلاً (ما سعى محمدٌ في حاجتكَ) لكنت نفيت السعي عن محمد ولم تثبتهُ لغيرهِ ، ولو قلت : (ما محمدٌ سعى في حاجتكَ) لكان المعنى إنك نفيت السعي عن محمد وأثبتهُ لغيرهِ أي ليس محمد هو الساعي في حاجتكَ ولكن الذي سعى غيرهُ ، ولذا لا يصح أن تقول : (ما محمدٌ سعى في حاجتك ولا غيرهُ) لأنه تناقص فإنك بقولك (ما محمدٌ سعى في حاجتكَ ولا غيرهُ ؟ بخلاف ما لو قلت : (ما سعى محمدٌ في حاجتكَ ولا غيرهُ) فانك نفيت السعي أصلاً) . [4]

---

[1] الأصول 72/1 – 73.
[2] المصدر نفسه 228/1.
[3] معاني النحو 465/2_ 466 .
[4] المصدر السابق 469/2 ، وينظر : البرهان 375/2 ، دلائل الإعجاز فيه تفصيل عن ذلك 86 _ 88 .

علة إقامة المفعول مقام الفاعل ورفعهِ فيما لم يسم فاعلهُ:

قال ابن فلاح (ولابد من تغييرها لئلا يلتبس المفعول بالفاعل ، لأنهُ لابد من رفع المفعول ، لوجهين :

أحدهما : لقيامه مقام الفاعل لان القائم مقام الشيء يُعطي إعراب ذلك الشيء كما في المضاف إليهِ .

والثاني : أنهُ لا يستَقِلُّ الكلام بغير مرفوع وإذا ارتفع المفعول بإسناد الفعل إليهِ فلو لم تغير الصيغة لم يُعلم بأنهُ مفعول ، لبقاء الصيغة الدالة على الفاعل ، نحو يُضْرَبُ زَيْدٌ) فإن قيل : فكيف يُقامُ المفعول مُقام الفاعل في نسبةِ الفعل إليهِ ، وهو ضده في المعنى ؟ ! قلنا : هذا شائع في الاستعمال بدليل ، مات زيدٌ وسقطُ الحائط ، فإن المسندَ إليهِ مفعول في المعنى)[1].

أشار سيبويه إلى هذا في قولهِ (واعلم أن المفعول الذي لم يتعدَّ إليهِ فعلُ فاعلٍ في التعدي والاقتصار بمنزلتهِ اذا تعدى إليهِ فعلُ الفاعلِ؛ لأنَّ معناهُ متعدياً إليهِ فعلُ الفاعلِ وغيرَ متعدٍ إليهِ فعلهُ سواءٌ. ألا ترى أنكَ تقول ضربتُ زيداً، فلا تجاوزُ هذا المفعولَ، وتقولُ ضُرِبَ زيدٌ، فلا يتعداهُ فعلهُ، لأن المعنى واحدٌ) .[2]

ثم أشار ابن السراج إلى (ارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت بهِ عنهُ كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتمُّ إلا بهِ ولا يستغني دونهُ، ولذلك قلتُ: إذا كان مبنياً على فعلٍ بني للمفعول أردت بهِ ما أردت في الفاعل من أن الكلام لا يتمُّ إلا بهِ وقلتُ ولم تذكر من فعل بهِ لأنكَ لو ذكرتَ الفاعل ما كان المفعول إلا نصباً،وإنما ارتفع لما زال الفاعل وقام مقامهُ) .[3]

وأوضح الأنباري علة رفع النائب عن الفاعل إذ قال: (فإن قيل: ولِمَ كان ما لم يسم فاعلهُ مرفوعاً؟ قيل: لأنهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامهُ، فارتفع بإسناد الفعل إليهِ كما كان يرتفع الفاعل.[4]

ثم أوضح علة إقامة المفعول دون غيرهِ مقام ما لم يسم فاعلهُ إذ يقول: (فإن قيل: فَلِمَ إذا حذف الفاعل وجب أن يقام اسم آخر مقامهُ؟ قيل : لأنَّ الفعل لا بد لهُ من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثاً عن غير محدِّثٍ عنهُ، فلمَّا حذف الفاعل ههنا ، وجب أن يقام اسم آخر مقامهُ ليكون الفعل حديثاً عنهُ، وهو المفعول).

فإن قيل: كيف يقام المفعول مقام الفاعل وهو ضدهُ في المعنى؟ قيل: هذا غير غريب في الاستعمال، فإنهُ إذا جاز أن يقال: (ماتَ زيدٌ) ويسمى (زيد) فاعلاً ، ولم يحدث بنفسهِ الموتُ وهو مفعول في المعنى، جازَ أنْ يقام المفعول ههنا مقام الفاعل وإن كان مفعولاً في المعنى...).[5]

وهذا العكبري يوضح علة ذلك فقال: (وإنما أقيم المفعول مقام الفاعل ليكون الفعل حديثاً عنهُ، إن الفعل خبر، ولا بدَّ لهُ من مخبر عنهُ. ولمَّا أقيم مقامهُ في الإسناد إليه رفع كما رفع الرافع لهُ الفعل المسند إليه).[6]

---

[1] المغني في النحو 195/2 .

[2] الكتاب 42/1 ، وينظر : المسائل الخلافية النحوية في اوضح المسالك لابن هشام /46-48 .

[3] الأصول 77/1.

[4] أسرار العربية/95, ينظر: شرح بن عقيل 462/1.

[5]اسرار العربية /95.

[6] اللباب 158/1.

وقيل أنهُ: (قد يترك الفاعل إيجازاً واختصاراً ؛ لأن يكون غرض المتكلم الإخبار عن المفعول لا غير فترك الفاعل إيجازاً للاستغناء عنهُ، فإذا حذف الفاعل وجب رفع المفعول وإقامتهِ مقام الفاعل ، وذلك من قبل أن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقةً ، فإذا حذف فاعلهُ من اللفظ استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل فلهذا وجب أن يقام مقامهُ اسم آخر مرفوع ألا ترى أنهم قالوا مات زيدٌ وسقط الحائط فرفعوا هذين الاسمينِ ، وإن لم يكونا فاعلينِ في الحقيقة، وشيء آخر وهو أن المفعول إذا لم يذكر من فعل صار الفعلُ حديثاً عنه كما كان حديثاً عن الفاعل ألا ترى أنكَ إذا قلتَ ضربَ زيدٌ فالمحدث عنهُ هو المفعول كما أنكَ إذا قلتَ: قام زيدٌ، فالمحدث عنهُ هو الفاعل ؛ لاكتفاء الفعل بهما عن غيرهما فلما شارك هذا المفعول الفاعل في الحديث عنهُ رفع كما رفع ، ولا يلزم إذا حذف المفعول أن يقام غيرهُ مقامهُ ؛ لأنه فضلة لا يحوج انعقاد الكلام إليهِ).[1]

ونخلص مما تقدم من الآراء أنهُ (قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي كالعلم بهِ نحو (**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ**) [2] للعلم بأن فاعل ذلك هو الله ، أو الجهل بهِ ، كسُرِقَ المتاعُ ، أو تعظيم فيُصَانُ اسمهُ عن أن يقترن باسم المفعول كقولهِ : (مَنْ بُلِيَ منكم بهذهِ القاذُورات) [3] أو تحقيرهُ ، فيصان اسم المفعول عن مقارنتهِ كقولك : أُوذي فلان إذا عظم أو حقرّ من آذاهُ . أو خوف منهُ ، أو خوف عليهِ ، فيستر ذكرهُ . أو قصد إبهامهِ بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعينهِ نحو : **(فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ)**[4] ، **(وَإِذَا حُيِّيْتُم)**[5] (**إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا**) [6] أو اقامة وزن الشعر كقولهِ :

وإذا شَرِبْتُ فأنّني مُسْتَهْلِكٌ مَالِي ، وَعِرْضِي وافرٌ لَمْ يكلَمِ [7]

وإصلاح السجع نحو : (من طابت سريرتهُ ، حُمِدَتْ سيرتُهُ) أو قصد الإيجاز نحو : (**وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ**) [8] فينوب عنهُ المفعول بهِ فيما له من رفع ، وعُمدِّية ووجوب تأخير ، وأمتناع حذف وينزلُ منزلةَ الجزءِ . [9]

هذه مسألة اخرى تتعلق بالفعل المتعدي ضمن التركيب وكان في الكلام مفعول به او اكثر ، او ظرفاً ، او جار ومجرور ، او مصدر يصحُ وقوعه نائب فاعل عند بناء الفعل للمجهول فالاولى عند النحويين ان يحل المفعول به الموجود نائباً للفاعل . وجوز

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش 321/7-322 .

[2] سورة البقرة / 216

[3] لم يرد بهذا اللفظ في الموطأ للإمام مالك في كتاب الحدود ، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا ، حديث رقم 12) عن زيد بن أسلم : أن رجلاً أعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ρ فدعا لهُ رسول الله ρ بسوط ... وفيهِ : قال ρ ((أيها الناس ، قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله ، من أصاب بهذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر من الله .... الخ) وعلى هذه الراوية لا شاهد في هذا الحديث.

[4] سورة البقرة / 196 .

[5] سورة النساء / 86 .

[6] سورة المجادلة / 11

[7] ديوان عنترة ، ص 206 ، وفي الأغاني 9 / 212 .والشعر والشعراء 1/ 201 ، 259 .

[8] سورة الحج / 60

[9] همع الهوامع 1/ 518 - 519 . وينظر : الاشموني 414/1 ، وحاشية الصبان 93/2-94 ، ومعاني النحو 2/ 492- 493 .

اخرون ان يكون ما يصح وقوعه نائب فاعل ان ينوب عنه بشروط وهم الكوفيون [1])
أما ابن هشام فمنع ذلك اذا كان المفعول موجوداً وقد صرح بمنع جواز انابة غير المفعول مع وجوده فيقول : (ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده واجاز ذلك الكوفيين مطلقاً)[2]

---

[1] ينظر : اوضح المسالك 149/2 .
[2] أوضح المسالك 149/2 ، وينظر : المسائل الخلافية النحوية /48 .

المبحث الرابع :

علة تشبيه اسم كان بالفاعل وخبرها بالمفعول:

ذكر ابن فلاح علة ذلك فقال: (واسمُها مشبهُ بالفاعلِ: لإسنادِها إليهِ. وخبرها مُشَبَّهٌ بالمفعول لكونهِ منصوباً بعد مرفوع، وليس بفاعل ومفعول؛ لأنَّ أصلهما المبتدأ والخبر، فالثاني هو الأولُ، والفاعلُ غير المفعولِ، ووضعُها لتقرير الشيء على صفةٍ، فلا بُدَّ من ذِكر الشيءِ وصفتِه، فلذلك احتاجت إلى الجزأينِ)[1].

ذكر سيبويه: (فمن ثَمَّ ذُكِرَ على حدَّتهِ ولم يذكر مع الأول ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول، لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمَّةَ)[2].

وذكر ابن السراج اسم كان وخبرها فقال: (وهو المشبه بالفاعل في اللفظ: والمشبه بالفاعل على ضربين: ضرب منهُ ارتفع بِكَانَ وأخواتها وضرب آخر ارتفع بحروف شبهت (بكان) والفعل... فادخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول...) [3]

ووضح ابن يعيش المسألةَ فقال: (...فثبت بما قلناهُ أنها ليست أفعالاً حقيقةً إذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وإنما هي مشبهة بالأفعال لفظاً وإذا كانت أفعالاً من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفاعل ومنصوبها كالمفعول ويؤيد عندك أن مرفوعها ليس بفاعل ، وأن منصوبها ليس مفعولاً على الحقيقة ، أن الفاعل والمفعول قد يتغايرانِ نحو: ضربَ زيدٌ عمراً ، فزيدٌ غير عمرو ، والمرفوع في باب كان لا يكون إلا المنصوب في المعنى نحو: " كان زيدٌ قائماً " فالقائم ليس غير زيد فاعرفهُ).[4]

(فإن قال قائلٌ: لم وجب لهذهِ الأفعال أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، وليست بأفعال مؤثرة، وإنما يخبر عنهُ، بها عمّا مضى، ويخبرُ عما يستقبلُ، ولا يخبرُ أنهُ قد وقع فعل على مفعول، نحو قولكَ: كان زيدٌ قائماً؟

فالجواب في ذلك: إن هذهِ الأفعال لما كانت عبارة عن الجمل، وجب من حيث كانت أفعالاً أن يجري حكم ما بعدها كحكمهِ بعد الأفعال، ولو أبطلنا عملها لحصل بعدها اسمانِ مرفوعانِ من غيرِ عطفٍ ولا تثنيةٍ، وهذا لا يوجد لهُ نظير في الأفعال الحقيقية، فوجب أن ترفع أحد الاسمين، ليكون المرفوع كالفاعل، وتنصب الثاني ليكون كالمفعول، فلهذا وجب أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار)) .[5]

وقد ذكر الأنباري علة الشبه بقولِه: (فإن قيل: فهل يجوز تقديم اخبارِها على أسمائها؟ قيل: نعم يجوز (تقديم اخبارها على أسمائها، وإنما جاز ذلك لأنها لما كانت

---

[1] المغني في النحو 51/3 – 56. ينظر : الغرةُ المخفية لابن خباز 2/ 420 ، وأوضح المسالك 231/1 . اللمع في العربية / 95 _ 97 .

[2] الكتاب 45/1. ينظر المقتضب 97/3 – 101. وشرح اللمع لابن برهان /48 - 49 ، والأصول 89/1

[3] شرح المفصل لابن يعيش 385/7 ، وينظر : همع الهوامع 353/1 ، وشرح الكفراوي (الحاشية / 102 .

[4] ينظر :الاصول 82/1 .

[5] علل النحو/345.

أخبارها مشبهة بالمفعولِ، وأسماؤها مشبهةً بالفاعلِ، والمفعول يجوز تقديمهُ على الفاعل، فكذلك ما كان مشبهاً بهِ)[1].

ولخص العكبري ذلك (... وإنما رفعت ونصبت، لأنها تفتقر إلى اسم تستند إليهِ كسائر الأفعال، فما تسند إليهِ مشبَّه بالفاعل الحقيقي)) .[2]

وأما الخبر فمنصوبٌ بـ (كان) عند البصريين، وقال الكوفيون[3]: ينتصب على القطع، يعنون الحال. والدليل على انتصابهِ بـ (كان) أنهُ اسم بعد الفعل والفاعل، وليس بتابعٍ لهُ، فأشبه المفعول بهِ، ولا يصحُّ جعلهُ حالاً..)[4].

ومن ذهب الى تشبيه اسم كان بالفاعل الزمخشري كما يذكر عنه ابن الحاجب: (واسقاطه اسم كان من المشبهات بالفاعل حيث لم يذكره ههنا أَنَّ المعمولين في بابي كان وإنَّ يدلُّ على أنه مشبه بالفاعل ، فاما أن يكون اختار المذهب الاول وهو أَنَّهُ فاعل فلم يذكره ، واختار ههنا أنه مشبه بالفاعل ...) [5].

وقال ابن الخباز : (انما كان هذان القسمان مشبهان بالفاعل ولم يكونان فاعلين ـ يعني (كان ، وانّ) لان (كان) واخواتها ليست بأفعال حقيقية و (إنّ) واخواتها حروف ، فلذلك كان المرفوع بها مشبها بالفاعل ... وحال اسم (كان) وخبر (إن) كحال ما لم يسم فاعل في إنَّ لفظهُ لفظ الفاعل وهو في المعنى غير فاعل) [6]

علة عدم جواز تقديم خبر ما في اولهِ((ما)) من اخوات كان (مادام، مازال) عليهما :

قال ابن فلاح : ((ولا يجوز تقديم خبرها عليها اتفاقاً ، لأنها مصدرية والمصدر لا يتقدم عليه معمولهُ ، لأنه كالجزء منهُ وجزء الشيء لا يتقدم عليه)) [7]

ثم قال ابن فلاح (وإن كان في أوَّلِها ما فهو محلُّ النزاع، هكذا حكاهُ جماعةٌ. وبعضهم لا يتعرَّضُ للفرق بين حروف النفي) .[8]

وقد ذكر حجة المانعين من عدم جواز تقديم الخبر فقال: ((حُجةُ المانعينَ من جوازِ التقديم:

أن (ما) لها صدرُ الكلام إذ كانَت أصل حروف النفي، فلا يتقدَّم عليها ما في حَيِّزها، قياساً على الاستفهام).[9]

ثم ذكر علة عدم جواز تقديم أخبارها عليها فقال : ((ويجوز تقديم أخبارها على أسمائها إتفاقاً ، وأما عليها فأختلفَ في ذلك : فنقل بعضهم عن الكوفيين ، وابن كيسان ،

---

[1] الأسرار/139.

[2] اللباب 166/1.

[3] فصل ذلك أبو البقاء العكبري ذلك في كتابه التبيين 295 – 301, وينظر: همع الهمع 353/1.

[4] اللباب 167/1, وينظر : الهمع 353/1.

[5] الايضاح في شرح المفصل 379/1-380.

[6] توجيه اللمع /133 . الايضاح في شرح المفصل 379/1-380 .

[7] المغني في النحو 3 / 70 ، وينظر : شرح جهل الزجاجي لابن عصفور 388/1. والبهجة المرضية للسيوطي /114 .

[8] المغني في النحو 72/3.

[9] المصدر نفسهُ 72/3 – 73 , و ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 389/1.

جواز التقديم ، لأن الكوفيين يمنعون تقديم خبر كان ، لئلاّ يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر فكيف يقولون ! بالجواز ههنا وعلة المنع قائمة ؟!)). [1]

وقال السيوطي : (يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلاّ دام ، وليس ، والمنفي بـ((ما)) أما دام فحكي الاتفاق عليها ؛ لأنها مشروطة بدخول ((ما)) المصدرية الظرفية ، والحرف المصدري لايعمل ما بعدهُ فيما قبلهُ) . [2]

وذكر ابن الوراق (فإن قال قائلٌ: فهل يجوز تقديم الخبر على (مادام ومازال)؟.

قيل لهُ: لا يجوز ذلك عندي، فأما امتناعه في (مادام) فلأنه بمنزلةِ المصدر، وما تعلق بالمصدر فمن صلتِه، وما فيهِ الصلةِ لا يتقدم على بعض، فلم يجز تقديم خبر (مادام) (ومازال)، فـ (ما) الداخلة على (زال) للنفي، وما دخل في حكم النفي لا يتقدم عليهِ، لأن الموجب للنفي حرفٌ، والحروف ضعاف، وليس لها قوة الفعل، فلم يجز تقديم ما أوجبهُ حكمها عليها لضعفها ، فلهذا لم يتقدم الخبر على (مازال)، ولا على ما في أوله (ما) للنفي من سائر الأفعال)) .[3]

وقد جوز ابن فلاح وغيره التقديم مع غير (ما) من حروف النفي كـ (لا، ولن) وهذا ما ذكره إذ يقول (وأما التقديمُ مع غيرها من حروف النفي، فلأنَّ (ما) أقوى منها، ولهذا تُنفى بها الجملة الاسمية والفعلية فلا يلزم من منع التقديم على القوي منع التقديم على الضعيف؛ ولأن لم، ولن، مختصانِ بالفعلِ، فهما كالجزءِ منه لأنهما نقصا عن (ما) لعدم تلقي القسم بهما، وأما (لا) وإن شاركتها في تلقي القسم بها ودخولها على الاسمية والفعلية، فإن (ما) أقوى منها لعملها في المعرفة والنكرة و (لا) لا تعمل إلا في النكرة)[4] .

وقال ابن يعيش موضحاً المسألة : (... فإن كان النفي بما نحو (مازال ، وما أنفكَ ، ـ وما فتيءَ وما برح ، فمذهب سيبويه والبصريين أنهُ لا يجوز تقديم أخبارها عليها فلا يقال : ((قائماً مازال زيداً)) وإليهِ ذهب أبو زكريا يحيى ابن زياد الفراء ، وذلك أن ما للنفي وأنه يستأنف بها النفي ، ولذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى بأن واللام في الإيجاب ، فجرت في ذلك مجرى حرف الاستفهام ، فكان لهُ صدر الكلام وإنما صار الاستفهام صدر الكلام ؛ لأنهُ جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل ، فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما كما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كذلك هنا الا ترى إنك لو قلت في الاستفهام : زيداً أضربتَ لم يجز كذلك ها هنا لو قلت قائماً مازال زيد لم يجز لأنكَ تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليهِ ، ويجوز ذلك مع لم ولن ولا ...) [5]

وذهب ابن الوراق إلى عدم جواز ذلك إذ يقول: (فإن قال قائلٌ: فهل يجوز تقديم الخبر على (مادام ومازال)؟

---

[1] المصدر نفسه 72/3 ، وينظر : شرح الكافية للرضي مج199/4، والمساعد على التسهيل لابن عقيل 261/1.

[2] همع الهوامع 373/1 .

[3] علل النحو/357.

[4] المغني في النحو 74/3-75.

[5] شرح المفصل لابن يعيش 7/ 386 .

قيل لهُ: لا يجوز ذلك عندي، فأما امتناعهُ في (مادام) فلأنه بمنزلة المصدر، وما تعلق بالمصدر فمن صلته، وما فيه الصلةُ لا يتقدم على الموصول ؛ لأنهُ يجري منه مجرى بعض الاسم، وبعض الاسم لا يتقدم على بعض، فلم يجز تقديم خبر (مادام) (ومازال)، فـ (ما) الداخلة على (زال) للنفي، وما دخل في حكم النفي لا يتقدم عليهِ، لأن الموجب للنفي حرفٌ، والحروف ضِعاف، وليست لها قوة الفعل، فلم يجز تقديم ما أوجبهُ حكمها عليها لضعفها ، فلهذا لم يتقدم الخبر على (مازالَ)، ولا على ما في أوله (ما) للنفي من سائر الأفعال)[1].

ويرى الأنباري ما يراهُ غيرهُ ممن تقدمهُ من النحاة ، إذ يذهب مذهبهم في ان النفي (لهُ صدرُ الكلام كالاستفهام فكما أنَّ الاستفهام لا يعمل ما بعدهُ فيما قبلهُ، نحو: عمراً أضَرَبَ زيدٌ؟ فكذلك النفي لا يعمل ما بعدهُ فيما قبلهُ، نحو: قائماً ما زال زيدٌ؟ وقد ذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز تقديم خبر (مازال) عليها، وذلك لأن (ما) للنفي، و (زال) فيها معنى النفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، فإذا صار إيجاباً، صار قولك: ما زالَ زيدٌ بمنزلة: كان زيدٌ قائماً، وكما يجوز أن تقول: قائماً كان زيدٌ، فكذلك يجوز أن تقول: قائماً ما زال زيدٌ ، وأجمعوا على أنهُ لا يجوز تقديمُ خبر (مادام، عليها؛ وذلك لأن (ما) فيها مع الفعل بمنزلة المصدر، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه) [2].

ونقل ابن الخباز جواز التقديم عند الكوفيين فقال: (جواز التقديم؛ لأن معاني هذه الأفعال النفي قبل دخول (ما) فلما دخلت (ما) قلبت المعنى إيجاباً فصار مَازال زيدٌ قائماً بمنزلة: كأن زيدٌ قائماً، وثم يقدم الخبر فكذلك هنا. [3]

(وأما (مادام) فلا يجوز تقديم خبرها عليها؛ فلا تقول: أزورك مقيماً مَا دَامَ زيدٌ لأن (ما) في أولها مصدرية، وصلة المصدر لا تقدم عليهِ). [4]

والبصريون يمنعون ذلك جاء في الإنصاف: (ألا ترى أنك لو قلت في الاستفهام: (زيداً أضَرَبْتَ) لم يجز ؛ لأنكَ تقدم ما هو متعلقٌ بما بعد حرف الاستفهام عليهِ؛ فكذلك ها هنا؛ إذا قلت (قائماً مازال زيدٌ) ينبغي أن لا يجوز لأنكَ تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليهِ [5].

علة عدم جواز تقديم خبر ليس عليها:

قال ابن فلاح : (وأما عليها، فنقل أبو البقاء عن الكوفيين: جوازهُ.[6] وليس بصواب؛ لأنهم يمنعون تقديم خبر كان لئلا يؤدي إلى الإضمار قبلَ الذِّكر، وأصح النقل

---

[1] علل النحو /357 .

[2] اسرار العربية /136-137 .

[3] توجيه اللمع لابن الخباز 139، وينظر: الإنصاف 160/1-161، وشرح الكافية مج199/4 ، وحاشية الصبان 159/1 .

[4] ينظر : اللباب 168/1 .

[5] الانصاف 159/1 .

[6] ينظر: ارتشاف الضرب 87/2 ونسب اليه ابن يعيش التجويد في شرح المفصل 114/7 . .

عنهم: منع التقديم،[1] ووافقهم على ذلك المبرد[2] والسيرافي[3] وسيبويهُ [4]عبد القاهر[5]، وابن الأنباري[6].
وذهب قدماء البصريين الى جواز التقديم واختاره الشيخ ابو علي في الايضاح والزمخشري[7] .
قيل: (فإن قال قائلٌ: فلم جاز تقديم الخبر على هذهِ الأفعال، ولم يجز تقديم الاسم؟
قيل لهُ: إن الاسم المرفوع في هذهِ الأفعال مشبه بالفاعل، والخبر مشبه بالمفعول، ومن شرط المفعول أنهُ يجوز أن يتقدم على الفاعل والفعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل... فجوزنا تقديم الخبر على الفعل تشبيهاً بالمفعولات، وامتنعنا من تقديم الاسم، كما امتنعنا من تقديم الفاعل، فاعلمهُ).[8]
((ذهب الكوفيون الى انه لا يجوز تقديم خبر ((لَيْسَ)) عليها ، واليه ذهب ابو العباس المبرد من البصريين ، وزعم انه مذهب سيبويه، وليس بصحيح ، والصحيح انه ليس له في ذلك نص ، وذهب البصريون الى انه يجوز تقديم ((ليس)) عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها [9] وجاء في الهامش ((الذي ذكره النحاة ان القائلين بامتناع تقديم خبر ((ليس)) ليس عليها هم جمهور الكوفيين ، والمتاخرين من البصريين ، وقد اختار هذا الرأي ... ابن مالك في الخلاصة (الالفية) .(ومنع سبق خبر ليس اصطفي) وان الذين يجيزون تقديم خبر ليس عليها هم قدماء البصريين ، والفراء ، ويتبعهم ابن برهان ، والزمخشري ، والشلوبيين ، وابن عصفور ، وهم من المتأخرين الذين يؤيدون مذهب اهل البصرة غالباً .[10][11]
وذكر ابن فلاح حجة الكوفيين من وجهينِ:
أحدهما: أنها لا تتصرَّفُ في نفسها، فلم تتصرف في معمولها قياساً على فعل التعجب.
الثاني: أنها كالحرف؛ لجمودِها، فلم يتقدَّمْ منصوبها عليها، قياساً على (ما) وأما تقديمُ خبرها على اسمها ، فلأنها أقوى من ((ما))، وإن حُكِمَ بحرفيتها على قولٍ، ولذلك شبِّهت (ما) بها في العمل ، ولا يبطل عملُها بما يبطل بهِ عمل (ما)، وأضعفُ مَنْ كانَ، فأعطيت رُتبة ًبين الرتبتين.[12]
ثم ذكر حجة القائلين بالجواز من وجهينِ:

---

[1] المغني 79/3-80 .
[2] المقتضب 68/3-72 .
[3] الاصول 111/1.
[4] الكتاب 158/3
[5]ينظر: المقتصد 409/1 ، والانصاف مسالة /18
[6] ينظر: الإنصاف160/1 .
[7] المغني في النحو 80/3 .
[8] اللباب 355/1.
[9] الانصاف 160/1 ، وينظر : النكت 117/1 ، والمقتصد 409/1.
[10] الكتاب: 1/ 61 ، و ينظر: النكت 117/1, والمقتصد 409/1.
[11] المسائل الخلافية النحوية في اوضح المسالك /39-41 .
[12] المغني في النحو 80/3.

أحدهما: قولـه تعـالى: (**أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ**) [1]فيوم معمول لمصروف، والمعمولُ يقعُ حيث يقعُ العاملُ، لا يقالُ: بأنهُ منصوب بفعل مقدَّر، أي: يُلازِمُهُمْ العذابُ يومَ يأتيهم – لأن التقدير على خلاف الأصل، فلا يُصارُ إليه – ما أمكنَ الحَمْلُ على الموجودِ.

الثاني: قولهم: أزيداً لستَ مثلَهُ؟، فإنَّ الفعل المُفَسِّرَ يجوز أن يعملَ في معمولِ المُفَسَّرِ عند عدمِ الاشتغالِ عنهُ بمعمولٍ آخرَ، فلو حذف (مِثلَهُ) لَقُلْتَ: أَزيداً لستَ، أي: ألست زيداً؟

وأما القياسُ على فعلِ التعجب، وعلى ((ما)) قُلنا: قد حَصَلتْ المفارقَةُ بينهما في جواز تقديمِ المنصوب على المرفوع فيها لقوتها، ولم يَجُزْ فيهما فجاز عليها وإن لم يَجُزْ عليهما.[2]

وذكر ابن الوراق جواز تقديم الخبر وعدم تقديم الاسم عليها فقيل (فإن قال قائل: فلم جاز تقديم الخبر على هذهِ الأفعال، ولم يجز تقديم الاسم؟ قيل له : إن الاسم المرفوع في هذه الافعال مشبه بالمفعول ، ومن شرط المفعول أنهَّ يجوز ان يتقدم على الفاعل والفعل ، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ... فجوزنا تقديم الخبر على الفعل تشبيها بالمفعولات ، وامتنعنا من تقديم الاسم ، كما امتنعنا من تقديم الفاعل ، فاعلمه))[3]

وقد ذهب سيبويه هي باب (ما اجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة اهل الحجاز ، ثم يصير الى اهله في جواز نصب الخبر اذا تقدم في باب كان وليس إذ يقول : (... ولكن ليس ، وكان يجوز النصب وإن قدمت الخبر ولم يكن ملتبساً لأنكَ لو ذكرتهما كان الخبر فيهما مقدماً مثله مؤخراً ، وذلك قولك : ما كان زيدٌ ذاهباً ، ولا قائماً عمرو))[4]

ويذهب ابن هشام الى منع تجويز تقديم الخبر على (ليس) ويحتج لرأيه بما احتج به النحاة قبلهُ [5]

---

[1] سورة هود: آية/8 .
[2] المغني 80/3.
[3] علل النحو /355 .
[4] الكتاب 61/1 ، وينظر : النكت 117/1 ، والمقتصد 409/1 .
[5] ينظر : شرح قطر الندى /133 ،و شذور الذهب /79-80 .

المبحث الخامس :

علة عدم وقوع الزمان خبراً عن الجثة .

قال ابن فلاح (وإنما امتنع وقوع ظروف الزمان خبراً عن الشخص ، لأن الزمان لا يختص بهِ بعض الأشخاص دون البعض ، بل يشترك فيهِ الجميع ، والخبر امرٌ يختص بهِ المبتدأ ، فإنْ وصِفَ ظرف الزمان جازَ وقوعهُ خبراً عن الشخص كقولِك : (زيدٌ في زمانٍ طيبٍ).

و إنَّما جازَ وقوع الزمان خبراً عن الأحداث لأنها تَحدُثُ في زمانٍ دُون زمان، فيختص بذلك الزمان الذي حدثتْ فيهِ ، فيحصل بذلك القطع على أحد الجائزين كما هو حقيقة الخبر) [1].

إذاً فالمشهور (ان ظرف الزمان لا يجوز الإخبار بهِ عن اسم عين فلا يقال : زيدٌ اليوم ، لعدم الفائدة ، سواء جئت بهِ منصوباً او مجروراً بـ(في) ، وان ما وردَ من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم : (اليومَ خمرٌ ، وغداً أمرٌ) ، أي شربُ خمرٍ ، والليلة الهلالُ) أي طلوعُهُ.... [2]

وقال ابن الحاجب (.... واتفقوا على انه لا يخبر بظرف الزمانِ عن الجثث لوضوحهِ فلا فائدة بخلاف ظرف المكانِ ، وبخلاف المعاني ، وقولهم : الليلة الهلالُ متأوّلٌ ، أي حدوث الهلالِ .) [3]

((فإن قيل: فَلِمَ إذا كان المبتدأ جثة جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان؟ قيل: إنما جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان، لأن في وقوع ظرف المكان خبراً عنهُ فائدة، وليس في وقوع ظرف الزمان خبراً عنه فائدة، ألا ترى أنك تقول في ظرف المكان: ((زيدٌ أمامك)) فيكون مفيداً، لأنه لا يجوز أن يكون أمامك، ولو قلت في ظرف الزمان: ((زيدٌ يوم الجمعة)) لم يكن مفيداً، لأنه لا يجوز أن يخلو عن يوم الجمعة، وحكم الخبرِ أن يكون مفيداً. فإن قيل: فكيف جاز الإخبارِ عنه بظرف الزمان في قولهم: ((الليلةَ الهلالُ)) قيل: إنما جاز لأن التقدير فيه ((الليلةَ حدوث الهلال أو طلوع الهلال)) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مَقامهُ، والحدوث والطلوع حدث، ويجوز أن يكون المبتدأ ظرف زمان إذا كان المبتدأ حدثاً كقولك: ((الصلح يوم الجمعة، والقتال يوم السبت)) وما أشبه ذلك، ذلك لأن في وقوعه خبراً عنه فائدة)) [4]

وقال ابن الوراق: ((واعلم أن المبتدأ إذا كان جثة لم يجز أن يكون خبرُهُ ظرفاً لزمانٍ، كقولك: زيدٌ يوم الجمعة، وإنما امتنع من ذلك لأن الغرض في الخبر إفادة المخاطَب، فلا يجوز أن يجهلَهُ، وقد علمنا أن زيداً وغيرَه من الأشخاص لا يخلو من الزمان، حيَّاً كان أو ميّتاً، فلما كان هذا الخبرُ يعلمه المخاطب، لم يستفد بهِ. فوجب أن يسقط التكلمُ بهِ، إذ لا فائدة فيه، وأما إذا كان المبتدأ غير جثة فظرفُ الزمان يكون

---

[1] المغني في النحو 312/2 -313 .

[2] همع الهوامع 322/1.

[3] الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 1/ 189 .

[4] اسرار العربية /84-85 ، وينظر : لا يقع الزمان خبراً للجثة : المقتضب 132/4، 172 ، 351 . ، والاصول 63/1 .

خبراً، كقولك: القتال يومُ الجمعة،وإنما صح ظرف الزمان أن يكون خبراً لما ليس بجثة للفائدة الواقعة في الخبر)) [1].

وعلل ابن يعيش: ((والعلة في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان فإذا أخبرت باستقرارها في بعض الأمكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره، وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان مثال ذلك قولك: زيدٌ خلفك، فخلفك خبر عن زيد وهو مكان معلوم.... وكذلك القتال أمامَك يجوز أن يقع في مكان غير ذلك.

وأما ظرف الزمان فإذا أخبرت بهِ عَنِ الحدث أفاد، لأن الأحداث ليست أموراً ثابتة موجودة في كل الأحيان، بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت. فإذا قلت: القتال اليوم، أو الخروج بعد غدٍ استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث، وأما الجثث فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان إذا كانت موجودة في جميع الأزمنة فإذا أخبرت وقلت زيد اليوم أو عمرو الساعة لم تُفد المخاطب شيئاً ليس عندهُ؛ لأن التقدير: زيدٌ حالٌّ أو مستقر في اليوم وذلك معلوم، لأنه لا يخلو أحدٌ من أهل عصرك من اليوم إذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون واحد))[2] .

وقيل: (إنما لم يجز الإخبار بالزمان عن الجثة لعدم الفائدة، إذ كانت الجثة غير مختصَّة بزمان دون زمان. ألا ترى أنَّ قولك: زيدٌ غداً إذا أردت: مستقرٌ غداً لا يفيد، إذ هو مستقرٌ في كل زمان وعلم السامع بذلك ثابت)[3].

وذهب المبرد إلى أنه لو قلت: (زيدٌ يوم الجمعةِ لم يصلح، لأن الزمان لا يخلو منه (زيدٌ) ولا غيرهُ. [4]

وقال السيوطي (ولا يكون اسمُ زمانٍ خبراً عن مبتدأ جثة فلا يقال (زيدٌ يوم الجمعة) ونلمس من كلامهِ اللاحق أنهُ يجوز الاخبار بالزمان إذا أفاد بقولهِ (وان يقع الاخبار بهِ بان كان المبتدأ عاماً أو الزمان خاصاً أو كان أسم الذات مثل اسم المعنى في وقوعهِ وقتاً دون وقت (فاخبرا) كـ (نحنُ في شهر كذا) و (الورد في أيار)[5]

وعلل العكبري ذلك فقال: (فلو قلت: يُقدَّرُ الخبر بما هو يختصُّ بهِ نحو قولك: حيٌّ أو غني أو قادم قيل: إنما يُضمر ما عليهِ دليل، ولا دليل على واحد من هذهِ بخلاف قولك: زيدٌ خلفكَ، والرحيل غداً، فإنَّ المحذوف منهُ الاستقرار والكون والحصول المطلق، والظرف يدلُّ عليه قطعاً) [6].

وقال ابن الخباز: ((ولا يجوز الإخبار عن الجثة بظرفِ الزمان فلا تقول: زيدٌ يومَ الجمعةِ؛ لأنَّهُ لا فائدة؛ وذلك لأن يوم الجمعة متى وجد لم يخلُ زيدٌ منه، فحاصل الفرق بين الزمان والمكان. أنّ الجثثَ لا تشترك في المكان الواحد، ولكن تشترك في الزمان الواحد، فلذلك أُخبر عنها بظرف المكان، ولم يُخبر بظرف الزمان، فأما قولهم: ((الليلةُ الهلالُ)) فوجه إيراده أنَّ الهلال جثَّة، وقد أخبر عنها بظرف الزمان، والقول

[1] علل النحو /267 ، وينظر : شرح ابن عقيل 201-200/1 .
[2] شرح المفصل 73/1 .
[3] اللباب 141-140/1 .
[4] المقتضب 132/4.
[5] البهجة المرضية ، 98 _ 99 .
[6] اللباب 141/1 .

في ذلك أنَّ التقدير: الليلةُ طلوع الهلالِ وحدوثُ الهلالِ، فالظرف مخبرٌ عن المصدر لا عن الجثة))[1].

علة وجوب تقديم الخبر المتضمن معنى الاستفهام:

ذهب ابن فلاح إلى القول في هذا الموضوع بقوله: (إنما وجب تقديم ما تضمن المعنى؛ لثلاثة أوجهٍ:

أولها: لُيْعَلَم مِنْ أيِّ قِسمٍ هو من أقسام الكلام؛ لأنه لو تأخر لبقي الذهن متردداً بين المعاني، ولا يحصل له القطعُ ببعضها لا يقالُ: بأنهُ يسري المعنى من آخر الكلام إلى أولِهِ، كما يسْري الشكُ في أوْ؛ لأنا نقول: نحنُ لا نمنع السراية، بدليل أنه يسري المعنى إلى المضاف من المضاف إليهِ. وإنما قلنا: لمْ يحصلُ القطع بذلك المعنى - مِنْ أوَّلِ وهلةٍ - الذي يزول بهِ تردَّد الذهن بين المعاني، على أنْ وضع (أو) ليقع بين شيئينِ. فإذا جاءت فكان الكلام متصِّدر بالشك، وليس لسائر ذوات المعاني ذلك، فلا تحصلُ معها السرايةِ لجواز أن يكون من كلام آخر.

والوجه الثاني: إنَّ الاستفهام طلبُ ماهيةٍ معينةٍ، وطلبُ الماهيةِ المعينةِ إضافة مخصوصة بين الذهن وذلك المطلوب، فالذهنُ ينتقل من تلك الإضافة إلى المضاف، والمنتقل عنه متقدم على المنتقل إليه، فاللفظ الدَّال على طلب تلكَ الماهية لا بدَّ وأن يكون متقدماً عليها، وكذا حُكم جميع المعاني، يساق بها مساق المعنى الذي يقتضيه[2].

والوجه الثالث : أن المعاني تشتمل على ما في حَيِّزها ، فلا يتقدم عليها ، ولذلك إذا لم يكن الشيء داخلاً في حيزها جاز تقديمهُ عليها ، كحروف الجر فإنها تتقدم على ما تضمن المعاني ، لان المعاني إنما تتعلق بالأسماء والأفعال دون الحروف ، وكذلك المضاف يتقدم عليها لنيابتهِ مناب الحرف فلا يتصور فيهِ المعاني ، إلا على طريق الاكتساب من المضاف إليهِ ...) [3]

ويذكر ذلك أبن عصفور إلا إنهُ لا يذكر وجوب التقديم إذ يقول (قسم يلزم فيهِ تقديم الخبر وهو أن يكون الخبر أسم استفهام ...) [4]

وتقديم الخبر إذا تضمن الاستفهام لازماً إذ قيل: (فإن كان الخبر استفهاماً لزم تقديمهُ، لأن الاستفهام لهُ صدر الكلامِ، إذ كان معناهُ فيما بعدهُ. ولو قدَّمتَ المستفهم عنه على الاستفهام لعكس المعنى. فأمّا قولهم: صنعت ماذا ؟ فـ (ما) غير معمولة لـ (صنعتُ) هذهِ، والتقدير: أصنعتَ؟ ثم حذفت همزة الاستفهامِ، ثم اتيت بـ (ما) دالةً عليها، و (ما) منصوبة بفعل آخر استغني عنهُ بالذكر)[5].

قال ابن الحاجب : (وفي قولهم : "أين زيدٌ ؟ ، وكيف عمروٌ ؟ ، ومتى القتالُ؟" هذا مما التزم فيهِ تقديم الخبر على المبتدأ ولا يكون إلا مقدماً ، ولا يكون إلا خبراً ، وإنما كانت مقدمةً ، لانهُ قسم من أقسام الكلام ، وكل باب من أبواب الكلام ، فالقياس أن يتقدم أولهُ ما يدل عليهِ كحرف الشرط والإستفهام والنفي والتمني والترجي والعرض

---

[1] توجيه اللمع /113 .

[2] المغني في النحو 333/2-334 .

[3] المصدر نفسه 334/2. وينظر : البهجة المرضية / 105

[4] المقرب / 92 .

[5] اللباب 144/1 .

والتنبيهِ والدعاء ، والنداء ، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا تبيين القسم المقصود بالتعبير عنهُ ليعلمهُ السامع من أول الأمرِ ، ليتفرغ فهمهُ لما عداهُ ، لانهُ لو كان مؤخراً لجوز السامع عِنْدَ سماعهِ أوَّل كلمةٍ أن يكون ذلك من كل واحدٍ من أقسام الكلام فبقي في حيرةٍ واشتغال خاطرٍ ، وانما كانت خبراً ، لانكَ اما ان تجعل (اين) مبتدأ وزيداً خبر أو لا ؟ باطل أن تكون هي وامثالها مبتدأ ، لأن المبتدأ والخبر شيءٌ واحد ، والمبتدأ يكون مرفوعاً ، ومحالُ أن تكون الاينيَّة هي زيدٌ ، وزيدٌ هو الاينيةُ، وإذا ثبتَ ذلك فلا يجوز إلا أن يكون خبراً ، وإذا كان خبراً كان ظرفاً متعلقاً بمحذوفٍ ، وذلك المحذوف هو في المعنى ذلك المبتدأ المذكور) [1].

[1] الايضاح في شرح المفصل 192/1-193 .

ـ علة احتياج الجملة الخبرية إلى ضمير يربطها بما قبلها.

قال ابن فلاح: (وإذا وقعت الجملة خبراً لمبتدأ، أو صفةً لموصوف، أو صلةً لموصول، فلا بد فيها من ضميرٍ يَعودُ إلى السابق. وأمَّا الحالية فالضمير، أو الواو. وإنما كان كذلك؛ لأن الجُملَ تستقل بنفسها، فيبقى الأول كأنهُ اجنبي منها، والضمير يربطها بما قبلها، إذ لا بُدَّ من عودِهِ على شيءٍ، إذْ لا يستقل بالمفعوليه، وهو يُنَزَّل الجملة منزلةَ المفرد المشتق لاشتراكِهِما في عود الضمير)[1]. وذكر أيضاً في هذا الربط (أنهُ يجب مطابقته وللمبتدأ في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والإعراب، إلا إذا كان بفعل السبب بأنه لا يشترط مطابقتهُ إلا في الإعراب) [2].

وقيل (وإنما وجب أن يكون في كل واحدةٍ من الجملتين ضمير يعود على المبتدأ؛ لأن الجملة مستقلة بنفسها فلولا الضمير لم ترتبط بالمبتدأ، وأما المفرد فلا يفتقر إلى ضميرٍ؛ لأنهُ لا يستقل بنفسهِ فهو محتاج إلى المبتدأ ليرتبط بهِ؛ فإنْ كانَ مشتقاً كذاهب وجالس تضمن ضميراً يعود على المبتدأ، فإذا قلتَ: زيدٌ ذاهبٌ ففي ذاهب ضميرٌ مرتفع بهِ، والمشتق تضمن الضمير، لأنهُ اسم جارٍ مجرى الفعل، والفعل يتضمن الضمير، تقول في الاخبار بالجملة الفعلية: زيدٌ قامَ أخوهُ فالعائد إلى زيدٍ الهاء في أخُوهُ. وموضع الجملة مِنَ الإعراب الرفع، ورفعها المبتدأ في قولهِ)[3]، (وإنما وجب أن يكون في الجملة ضمير المبتدأ لأنَّ الخبر فيهما على التحقيق هو المبتدأ الأخير، والأول اجنبيٌّ منهُ. والضمير يربط الجملة بالأول حتى يصير لهُ بها تعلُّقٍ...) [4]

إذن (لا بد للجملةِ الاسمية من العائد كما لابد للجملة الفعلية منهُ ، فلا يجوز ان تقول (زيدٌ قام عمروٌ ، ولا زيدٌ عبدالله ذاهب لخلوها من العائد) إلى المبتدأ، فإذا جئتَ بعائد بعد لجملتينِ صحت المسألتانِ كقولِكَ: زيدٌ قامَ في دارِهِ، وزيدٌ عَبدُ اللهِ ذاهب إليهِ...)[5] .

قال ابن الحاجب ((ولابد في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ من ضميرٍ يعود إليهِ) ، وإنما كان كذلك ليحصل ربطٌ بين الخبر والمخبر عنهُ ، وإلا كان أجنبياً ، وقد يكون الضمير معلوماً لكثرة ذلك النوع من الكلامِ ، فينبني عن التصريح بهِ...)[6]

ـ علة ما يجوز ان يكون خبرا وما لا يجوز .:

ذكر ابن فلاح (أنه يمتنع وقوع الظرف الغير مختص خبراً في موضعين:

أحدهما: أن يُوغِلَ في الإبهام، ولا يتخصص، كقولك: زيدٌ مكاناً، والقتال زماناً، أو وقتاً، فلا يصحُّ الاخبارُ بهِ لعدم الفائدة فإن تخصص بالوصف، نحو زيدٌ في مكانٍ طيبٍ، والقتالُ في مكانٍ سهلٍ ـ صحَّ الاخبار بهِ.

الثاني : أنهُ يكون الظرف منقطعاً، فلا يُقالُ: زيدٌ خلفٌ، ولا أمامٌ[1]. وفي تعليلهِ وجهان:

---

[1] المغني في النحو 290/2 .

[2] ينظر:المغني في النحو 285/2و286 .

[3] توجيه اللمع /109 .

[4] اللباب 139/1 ، وينظر : شرح المفصل 91/1 .

[5] توجيه اللمع/110.

[6] الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 1 / 189 .

أحدهما: أنْ حذفَ معمولِهِ وعامِلِه يدل على نقصانِهِ ، وجعلهِ معتمدَ الفائدة يدل على كمالهِ، وذلك متناقِضٌ.
الثاني : أنهُ لما حُذِف ما يضاف إليه، صار مبهماً غير متخصص، فَضَعُفَ عن جعلهِ محط الفائدة لإبهامِهِ) [2]

وذكر سيبويه في باب: ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختصة شبهت بهِ ، إذ كانت تقع على الأماكن... وأما الوقت والساعة والأيام والشهور والسنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر فهو قولكَ: (القتالُ يوم الجمعة) إذا جعلتَ يوم الجمعة ظرفاً، و (الهلال الليلة). وإنما انتصبا لأنك جعلتهما ظرفاً وجعلت القتال في يوم الجمعة والهلال في الليلة)[3]. الليلة الهلالُ، واليوم القتالُ نصبتَ التقديم والتأخير في ذلك سواء .

فإذا وقع بعد (إذا) الظرفية جثةً، فلا بدَّ من تقدير مصدر مضاف إليه، أي: خرجتُ فإذا وجودُ أو حضورُ السبع: في قولك: (خرجتُ فإذا السبعُ)، لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة، كما في (الليلة الهلالُ).[4]

وقد ذكر النحاس أنهُ سأل أبا العباس محمد بن يزيد في أنه (كيف صارت (إذا) خبراً لجثةٍ، فقال: هي ههنا ظرف مكان، قال علي بن سليمان: وهو عندي بمعنى الحدوث)[5].

وجاء في المقتضب (هذا باب الظروف في الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها وتمكنها وامتناع ما يمتنع منها من التصرف ويقال في الصرف) [6] .

وذكر ابن السراج إلى (أنهُ لا يجوز أن تقول: زيدٌ يوم الخميس، ولا عمرو في شهر كذا، لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث، نحو الضربُ والحمدُ، وما أشبه ذلك، وعلة ذلك أنك لو قلت: زيدٌ اليومَ، لم تكن فيه فائدة، لأنهُ لا يخلو احد من أهل عصرك من اليومِ، إذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون الآخر والأماكن ينتقل عنها فيجوز أن تكون خبراً عن الجثث وغيرها كذلك) [7] .

وقيل: (واعلم أن المبتدأ إذا كان جثةً لم يجز أن يكون خبرهُ ظرفاً لزمان، كقولك: زيدٌ يوم الجمعة، وإنما امتنع من ذلك ؛ لأن الغرض في الخبر إفادة المخاطب، فلا يجوز أن يجهلهُ، وقد علمنا أن زيداً وغيره من الأشخاص لا يخلو من الزمان، حياً كان أو ميتاً، فلما كان هذا الخبر يعلمهُ المخاطب، لم يستفد به (...) فوجب أن يسقط التكلم بهِ، إذ لا فائدة فيهِ، وأما إذا كان المبتدأ غير جثة فظرف الزمان يكون خبراً، كقولك: القتال يومَ الجمعة، وإنما صح ظرف الزمان أن يكون خبراً لما ليس بجثة ـ

---

[1] المغني في النحو 310/2 ، وينظر : الكافية 96/1 .
[2] المصدر نفسه 310/2 ، 315 ، 349 ، 350 .
[3] الكتاب 418/1 ، وينظر في ذلك الاصول في النحو 63/1-64 .
[4] ينظر : المقتضب 57/2 ، 178/3 ، وشرح الكافية 103/1 ، ومغني اللبين /120 ، ومشكل اعراب القرآن لمكي بن ابي طالب القيسي 197/1 .
[5] إعراب القرآن للنحاس 629/1، ينظر الهمع 207/1.
[6] المقتضب 329/4.
[7] الاصول 63/1.

أعني المصادر ـ للفائدة الواقعة في الخبر ، إذ كان القتال قد يخلو من يوم الجمعة، فصار المخاطب مستقبلاً للخبر ، فلهذا صح الكلام. [1]

وقد ذهب العكبري إلى ما ذهب إليهِ من قبلهِ إذ قال: (إنما لم يجر الأخبار بالزمان عن الجثةِ لعدم الفائدة، إذ كانت الجثة غير مختصة بزمان دون زمان، ألا ترى أن قولك: زيدٌ غداً. إذا أردت: مستقرٌ غداً لا بعيد، إذ هو مستقرٌ في كل زمان، وعلم السامع بذلك ثابتٌ)[2].

وألمح سيبويه إلى انهُ لا يجوز ذلك فقال: (وأما الوقت والساعات، والأيام والشهورُ والسِّنونَ، وما أشبه ذلك من الأزمنةِ والأحيانِ التي تكون في الدهرِ، فهو قولك: ((القِتالُ يومَ الجمعةِ))، إذا جعلتَ يومَ الجمعةِ ظرفاً، و (الهلالُ الليلةَ). وإنما انتصبا لأنكَ جعلتها ظرفاً وجعلت القتالَ في يوم الجمعةِ، والهلالَ في الليلة).[3]

وأما ما ذهب إليه المبرد إذ يقول: (ولو قلت: زيدٌ يوم الجمعة لم يصح، لأن الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره) [4] .

وذكر ابن يعيش إن (كان المبتدأ جثة نحو زيد وعمرو وأردت الإخبار عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان نحو قولك زيدٌ عندك وعمرو خلفك... والعلة في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان فإذا أخبرت باستقرارها في بعض الأمكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره...)[5] .

وهذا ما تبناهُ من المحدثين عباس حسن إذ يقول: (وأما ظرف الزمان فيصلح أن يقع خبراً على المبتدأ المعنى فقط، بشرط أن تتحقق الإفادة؛ كان يكون الزمانُ خاصاً، لا عاماً، مثل: السفرُ صباحاً، والراحةُ ليلاً. بخلاف: السفرُ زماناً، والفضل دهراً، الأدب حيناً، لعدم الإفادة.

وهو لا يصلحُ أن يكون خبراً عن الجثةِ إلا قليلاً وذلك حين يفيد أيضاً؛ فلا يصح: الشجرةُ يوماً – البيتُ غداً؛ لعدم الإفادة. ويصحُ: القطنُ صيفاً. القمحُ شتاءاً، لتحقيق الفائدة؛ إذ المراد: ظهور القطن صيفاً، وظهور القمح شتاءاً. ومنهُ قولهم: الهلالُ الليلةَ، والرطبُ شهري ربيع[6].

ومما نخلص إليه من هذهِ المسألة هو (أن ظرف المكان يصلح ـ في الغالب ـ خبراً للمبتدأ بنوعيهِ المعنى والجثة، وإن ظرف الزمان في الغالب خبراً للمبتدأ المعنى دون الجثة، إلا إن أفاد؛ وهذه الإفادة تتحقق في الظرف بنوعيه ـ حين يكون خاصاً لا عاماً. فالمعول عليه في الإخبارِ بالظرفِ هو الإفادة)[7] .

(ولا يجوز الإخبار عن الجثة بظرف الزمان فلا تقول: زيدٌ يَومَ الجمعةِ، لأنه لا فائدة فيه، وذلك لأن يوم الجمعة متى وجد لم يخلُ زيدٌ منه، فحاصل الفرق بين الزمان والمكان: أن الجثث لا تشترك في المكان الواحد، ولكن تشترك في الزمان الواحد،

---

(1) علل النحو/374.
(2) اللباب 140/1- 141.
(3) الكتاب 418/1.
(4) المقتضب 132/4.
(5) شرح المفصل لابن يعيش 172/1 – 173 .
(6) النحو الوافي 434/1-435.
(7) شرح المفصل 435/1.

فلذلك أخبر عنها بظرف المكان ، ولم يخبر عنها بظرف الزمان، فأما قولهم: (الليلة الهلال) فوجه إيراده أنَّ الهلال جثةٌ، وقد أخبر عنها بظرف الزمان ، والقول في ذلك أن التقدير: الليلة طلوع الهلال وحدوث الهلال، فالظرف خبر عن المصدر لا عن الجثة)[1] .

علة عدم تقديم خبر كان على اسمها

ذكر ابن فلاح أنه لا يجوز تقديم خبر كان على اسمها إذ قال: (لئلاَّ يلبَس اسم كان بالفاعل وإذا لم يتقدَّمْ الخبر لم يتقدَّمْ معموله؛ لأن المعمول يقع حيث يقع العاملُ. ـ لأنَّا نقول: تقديم الخبر ههنا لا يمتنع ، وإذا تقدم فيحتمل ينوى بالحُمَّى التقديم،في معرض تعليقه على قولهم كانت زيدا الحمى تاخذ ـ وفي قولك(كانت زيداً الحمى تأكلهُ، لأنهُ اسم كان ويحتمل أن يكون فاعلاً، وفيها ضمير، وفيها ضمير الشأن[2].

وذهب العكبري في جواز ذلك ـ أعني تقديم الخبر على الاسم ـ بقولهِ (وإنما جاز تقديم أخبارها على أسمائها لتصرفها)[3] .

وذهب أبو البركات إلى جواز ذلك بقولهِ: (فإن قيل : فهل يجوز تقديم أخبارها على أسمائها؟ قيل: نعم، يجوز تقديم أخبارها على أسمائها؛ وإنما جاز ذلك ؛ لأنها لمّا كانت أخبارها مشبهةً بالمفعول ، وأسمائها مشبهَ بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمهُ على الفاعلِ ، فكذلك ما كان مشبهاً بهِ)[4].

وهذا خلاف ما ذهب إليهِ ابن درستويه، وابن معطِ. إذ ذهبوا إلى عدم جواز ذلك)[5].

وقد ذهب ابن الخباز إلى جواز تقديم أخبارها على أسمائها. إذ يقول: (ويجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها لأنها أخبار، والأخبار مشبهات بالمفعول، فكما يجوز تقديم [المفعول] على الفاعل يجوز تقديم الخبر على الاسم قال اللهُ تعالى:(**أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا**)[6] وقال: (**وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ**)[7]) [8] وهذا لا يبتعد عمّا ذهب إليهِ ابن جني في اللمع[9] من قبلهِ.

وقال الانباري في جواز تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها: (وكذلك اجمعنا على جواز تقديم خبر (كان) على اسمها، نحو (كان قائماً زيدٌ) وإن كان قد قدم فيه ضمير الاسم على ظاهرهِ، إلا أنهُ لما كان في تقدير التأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير، ألا ترى أنهُ لا يجوز (ضَرَبَ غُلامُهُ زيداً) إذا جعلت غلامهُ فاعلاً وزيداً مفعولاً؛ لأن التقدير إنما يخالف اللفظ إذا عدل بالشيء عن الموضع الذي

---

[1] توجيه اللمع /113، ينظر: علل النحو 374/373، والمقتصد 275/1، والأصول لابن السراج 63/1.
[2] المغني 3/ 28 _ 30 .
[3] اللباب 167/1 ، وينظر : التبيين /302-307 .
[4] الاسرار /135 ، وينظر : الانصاف 164/1 .
[5] أوضح المسالك 242/1.
[6]سورة يونس /2
[7] سورة الروم /47.
[8] توجيه اللمع /138-139 .
[9] ينظر: المصدر نفسه /137 .

يستحقهُ، فأما إذا وقع في الموضع الذي يستحقهُ فمحالٌ أن يقال أن النية بهِ غير ذلك...) [1]

وفي ذلك أغنى تقديم الخبر على الاسم يقول الدكتور فاضل السامرائي (الأصل في هذا الباب إنا نأتي بالفعل الناقص فأسمهُ فخبرهُ فنقول مثلاً : ((كان محمدٌ قائماً)) بشأن الفعل والفاعل والمفعول بهِ . فإذا جاء على غير هذا التأليف كان ذلك السبب يقتضيهِ المقام وذلك كأن نقول : (محمدٌ كان قائماً) أو (كان قائماً محمدٌ) أو (قائماً كان محمدٌ) .

1. فاما قولنا (كان محمدٌ قائماً) فيكون إذا كان المخاطب خالي الذهن .
2. وأما قولنا (محمدٌ كان قائماً) فهو من باب تقديم المبتدأ على الخبر الفعلي للاختصاص والاهتمام وذلك كأن يظن المخاطب أن زيداً كان القائم لا محمداً فتردُّ عليهِ بقولك ((محمدٌ كان قائماً)) فالفرق بين قولنا (كان محمدٌ قائماً) و (محمدٌ كان قائماً)ان العبارة الأولى يكون إذا كان المخاطب خالي الذهن لا يعلم شيئاً عن هذا الامر فإذا كان يعلم أن شخصاً ما كان قائماً ولكن ظنهُ خالداً صححت لهُ وهمهُ بتقديم المبتدأ على الخبر الفعلي فتقول لهُ (محمدٌ كان قائماً)
3. وأما قولنا (كان قائماً محمدٌ) فهو في باب تقديم الخبر على الاسم للعناية بهِ والاهتمام ، وذلك كأن يكون محمد مريضاً لا يقوى على القيام لمدة ثم قام ، فتقدم الخبر على الاسم وتقول (كان قائماً محمدٌ) لأن الخبر ههنا أولى بالاهتمام من الاسم ونحوه ان تقول : (كان نائماً خالدٌ) وذلك إذا كان خالدٌ لم يتمكن من النوم مثلاً مدة المرض أو نحوه .

وهكذا تقدم الخبر على الاسم إذا كان المخاطب بهِ أعنى). [2]

---

[1] الانصاف 75/1.
[2] معاني النحو 1/ 266 .

المبحث السادس

ـ علـة لـزوم الفعـل علامـة التأنيـث إذا اسـند إلـى ظـاهرهِ ولـم يفصـل بينـهما.

ذهب ابن فلاح بقولـهِ (وإنما لزمت لوجهينِ:

أحدهما: إن التأنيث معنى لازم لاستحالة انقلاب الأنثى ذكراً، فناسب لُزُومُهُ لزومُ علامةٍ تدل عليه.

والآخر : إن العرب قد اتسعت في التسمية، فسمت المذكر بالمؤنث والمؤنث بالمذكر، قال: ـ في تسمية المذكر بالمؤنث ـ [1] :

تَجَاوَزْتُ هِنْداً رَغْبَةً عَنْ قِتالِهِ إلى مَالكٍ أعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ [2]

فسمى المذكر هِنْداً

وقال في تسمية المؤنث بالمذكَّر:

يا جعفَرٌ يا جعفَرٌ يا جعفَرٌ إن أكُ دحداحاً فأنتِ أقصُرُ

أو أكُ ذا شيبٍ فأنت أكبرُ غرَّكَ سِربَالٌ عليكِ أحْمِرُ

[ومقنعٌ من الحريرِ أصفرُ] [3].

فسمى المرأة جعفراً.

وكذلك سموا المذكر بما فيه علامة التأنيث نحو (حمزة وطلحة، وسموا المؤنث بما لا علامة فيه نحو: زينب وسُعادُ، وإذا حصل الاتساع في التسمية بطل الاعتماد على لفظ المؤنث؛ لجواز أن يكون قد سُمِّيَ به مذكر، فلزِمَتْ العلامة للدلالة على التأنيث خيفة اللبس) [4] .

وقد حكى سيبويه (رحمه الله) عن العرب (وقال بعض العرب: قال فلانة) [5]

وقال ابن فلاح معقباً (وأما إذا فَصِلَ بين الفعل وفاعلهِ فالأجودُ إثبات العلامةِ؛ لأن علَّة الإثبات موجودة، ويجوز إسقاطها...) [6]

ثم قال و (لنا: السماع والقياسُ: أما السَّماعُ يقول الشاعر

لقد وَلَدَ الاخيطلُ أمُّ سوءٍ على بابٍ استِهَا صُلُبٌ وشَامُ [7]

وأما القياس فمن ثلاثة أوجه:

احدها : أنَّ الفصل صار كالعوض عن تاء التأنيث ، فقام مقامها .

والثاني : أن ثبوتها لكون الفاعل كالجزء ، واذا وقع الفصل بطلت الجزئية .

---

(1) المغني في النحو 151/2 – 152. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش 504/5 .

(2) ورد هذا البيت: في شرح المفصل لابن يعيش: 505/5 ، واصلاح الخلل للبطليوسي، واوضح المسالك لابن هشام 343/4، واللسان لابن منظور: باب هلك 504/10، والعقد الفريد لابن عبد ربه 175/5، وشواهد العيني 558/4.

(3) ورد في اصلاح الخلل للبطليوسي /86-87 ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 287/1 .

(4) المغني في النحو 152/2- 153.

(5) الكتاب 38/2 – 45. وينظر: التصريح للازهري 279/1 .

(6) المغني في النحو 153/2، وينظر: المقتضب 148/2، وشرح المفصل 505/5 .

(7) ورد في المقتضب 148/2، والخصائص 416/2، والتوطئة لأبي علي الشلوبين /156 التبصرة والتذكرة للصميري 622، وهو هجاء جرير للاخطل سصف أن امة نصرانية ، والصلب ، جمع صليب ، والشام جمع الشامة واراد انه وعارف بذلك الموضع ، ينظر : شواهد العيني ، واللسان 277/13 .

والثالث : ان الفاعل لما بعد من الفعل ضعفت العناية به [1].
وقال الأنباري : (...أنهم قالوا: قامت هندٌ، فالحقوا التاء بالفعل، والفعل لا يؤنث، وإنما التأنيث للاسم، فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزءٍ من الفعل وإلا لما جاز إلحاق علامة التأنيث به.
و (أنهم قالوا في النسب إلى (كُنتَ) كنتي، قال الشاعر:

فأصْبَحْتَ كُنْتِياً وأصْبَحْتُ عَاجِناً وَشَرُ خِصَالِ المَرْءِ كُنتُ وعاجِنُ [2]

فاثبتوا التاء، ولو لم تتنزل منزلةِ حرفٍ من سنخ الكلمة وإلا لما جاز إثباتها. [3]
وقال السيوطي : (ولولا جعلهم الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل لهُ. ومثل ذلك لا يعمل) [4].
وذهب ابن الخباز إلى وجوب إلحاق تاء التأنيث بالفعل الماضي المسند إليهِ، كقولك: قامتْ هندٌ وقعدتْ هندٌ . وأن كان الفعل مضارعاً وجب مجيء التاءِ في أولهِ، كقولكَ: تقومُ هندٌ وتقعدُ جُمَلٌ، وأصل إلحاق التاء إرادة الدلالة على تأنيث الفاعل، وعلة وجوبها: كون التأنيث حقيقياً غير زائل. وسألت شيخنا (رحمه الله) فقلتُ لهُ: هلاّ اكتفوا بتأنيث الفاعل؟ فقال: هذا لا يستقيمُ؛ لأن المذكر قد يسمى بالمؤنَّثِ [5].
وما نجده عند ابن يعيش اوضح ما قيل في هذه المسألة إذ قال : (واعلم أن التأنيث الحقيقي أقوى من التأنيث اللفظي ، لأن المؤنث يكون تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوله مؤنثاً وغير الحقيقي شيءٌ يختص باللفظ من غير ان يدل على معنى مؤنث تحته فكان التأنيث المعنوي أقوى لما ذكرناه ويلزم فعله علامة التأنيث من نحو : قامت المرأة ، وذهبت الجارية فتلحق التاء الفعل للايذان بان فاعله مؤنث كما تلحقه علامة التثنية والجمع في نحو : قاما اخواك ، وقاموا اخوتك ، للايذان بعدد الفاعلين .
فان قيل : الاختيار : أقائم اخواك ، وقام اخوتك فما بالك توجب الحاق العلامة في المؤنث نحو : قامت هند فالجواب أن الفرق بينهما أن التأنيث لازم لايصح انتقاله عنه الى غيره وليس كذلك التثنية والجمع فإنهما غير لازمين إذ الاثنان قد يفارق احدهما الآخر فيصيرُ تثنية وليس التأنيث كذلك فللزوم معنى التأنيث لزمت علامة ولعدم لزوم معنى التثنية والجمع لم تلزم علامتهما ، فان فصل بينهما فاصل من مفعول او ظرف او جارٍ ومجرور جاز سقوط علم التأنيث نحو قولهم : حضر القاضي اليوم إمرأة ، لما فصل بالظرف والمفعول حَسَن ترك العلامة ؛ لان الفصل سد مسد علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث [6]

---

[1] المغني في النحو 154/2-155 . والكنني الشيخ الكبير : الذي يعتمد على ظهر اصابع يده عند قيامه من الكبر .
[2] من شواهد سر صناعة الاعراب 224/1، وشرح الملوكي/326، والمساعد 352/3.
[3] الاسرار /90، وينظر: علل النحو /382، وشرح جمل الزجاجي 311/2. واللباب 150/1.
[4] الاشباه والنظائر 91/2.
[5] توجيه اللمع 124/ - 125، وينظر: الكامل 56/1، وقواعد المطارحة /20، والمحصول81/1.
[6] شرح المفصل 504/5 .

ـ علة وجوب تقديم خبر (أنَّ) المفتوحة الهمزة عليها .
راح ابن فلاح يعلل ذلك إذ قال: (وكذلك إذا وقعتْ أن المفتوحة مبتدأةً وجب تقديم خبرها، كقولك: عندي ان زيداً منطلقٌ، لوجهين:
أحدهما: لئلا يلتبس بأنَّ التي بمعنى (لعلَّ)، فإنها تكون مصدرةً.
والثاني: لئلا يدخل عليها إن فيؤدِّي إلى اجتماع حرفينِ مؤكدَينِ لمعنى. [1]
قال ابن يعيش (...فموضع أن وما بعدها رفعٌ بأنه فاعل كأنكَ قلت بلغني قيام زيدٍ ومثالُ كونها مفعولةً قولك كرهتُ أنكَ خارجٌ أي خروجكَ ومثال كونها مبتدأ قولك: عندي أنكَ خارجٌ، أي: عندي خروجكَ كما تقول عندي غلامكَ وتقول في المجرورة عجبتُ من أنكَ قادمٌ، أي: من قدومكَ فلذلك قال تعاملها معاملةَ المصدرِ حيث توقعها فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها) [2]
وقولهُ: لا تصدر بها الجملة، أي مجيء أنَّ المفتوحة مصدرةً بها الجملة قال: (يريدُ أنها إذا وقعت مبتدأة فلا بد من تقديم الخبر عليها ولا تصدر بالمبتدأة على قاعدة المبتدءات فلا تقول أنكَ منطلقٌ عندي وكذلك لو كانت مفعولة فإنكَ لا تقدمها لا تقول أنكَ منطلقٌ عرفت تريدُ؛ عرفت أنكَ منطلقٌ وان كان يجوز انطلاقكَ عرفت وإنما لم تصدر بها الجملة لأمرين:
أحدهما: لأن ((إن)) المكسورة و ((أن)) المفتوحةِ مجراهما في التأكيد واحد إلا أن المفتوحة تكون عاملة ومعمولاً فيها فأخرت للإيذان بتعلقها بما قبلها ومفارقتها المكسورة التي هي عاملة غير المعمول فيها وجوزوا تقديم المكسورة لأنها تتنزل عندهم منزلةَ الفعل الملغى نحو: أشهدُ لزيدٌ قائمٌ، واعلمُ لمحمدٌ منطلقٌ.
والأمر الآخر: انها إذا تقدمت كانت مبتدأةً والمبتدأ معرض لدخول أن عليهِ وكان يلزم أن تقول: إن أن زيداً قائمٌ بلغني فتجمع بين حرفينِ مؤكدينِ وإذا كانوا منعوا من الجمع بين اللام وإن لكونهما بمعنى واحد كان ذلك أولى) [3] .
قال ابن السراج: (فهي لا تكون مبتدأ ولا بد من أن تكون قد عمل فيها عاملٌ أو تكون مبنيةً على قبلها، ولا تريد بها الابتداء، تقول: بلغني أنكَ منطلقٌ، ((فأن)) في موضع اسم مرفوع، كأنكَ قلت: بلغني انطلاقكَ، وتقول: قد عرفت أنكَ قادمٌ ، ((فأن)) في موضع اسم مخفوض كأنك قلت: جئتك لكرمك، و (أن) إذا كانت مكسورة بمنزلةِ الفعل. وإذا كانت مفتوحة بمنزلةِ الاسم، والفعل لا يعمل في الفعل، فلذلك لا يعمل الفعل في ((إنَّ)) المكسورة، ويعمل في (أن) المفتوحة لما صارت بمعنى المصدر، والمصدر اسم)[4] .
وقال سيبويه : (واعلم أنهُ ليس يحسن لأنَّ أن تلي إنَّ، كما قبحُ ابتداؤك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداؤك الخفيفة؛ لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء والثقيلة تزول فتبدأهُ... واعلم أنهُ ليس يحسنُ أن تلي إن أنَّ ولا أنَّ إنَّ. ألا ترى أنك لا تقول إنّ إنكَ ذاهبٌ في الكتابِ، ولا تقول قد عرفت أنَّ إنَّكَ منطلقٌ في الكتاب، ألا ترى أنهُ قبح أن

---

[1] المغني في النحو 331/2-332 .
[2] شرح المفصل 555/8 -556 .
[3] المصدر نفسه 59/8- 60.
[4] الاصول 265/1.

تقول: أنكَ منطلق بلغني أو عرفت لأن الكلام بعد أن وإن غير مستغنٍ كما أن المبتدأ غير مستغنٍ، وإنما كرهوا ابتداء (أن) لئلا يشبهونها بالأسماء التي تعمل فيها (إن) ولئلا يشبهوها بأن الخفيفة، لأن أن والفعل بمنزلةِ مصدر فعلهُ الذي ينصبهُ والمصادر تعمل فيها إن، وأن)[1] .

وقال ابن السراج : ((وأنا استقبح ذلك ـ اعني التقديم في قول سيبويه: أنكَ منطلقٌ بلغني ذلك ـ وان أردت تقديم الفعل لامتناعهم ـ من الابتداء بأن المفتوحة لأنها إنما هي بمنزلةِ ((أنْ)) الخفيفة التي هي مع الفعل بمعنى المصدر. وما كان بمنزلةِ الشيء فليس هو ذلك الشيء بعينهِ، فلا يجوز أن يتصرف تصرف (أن) الخفيفة الناصبة للفعل في جميع أحوالها)) [2] .

---

(1) الكتاب 124/3.
(2) الاصول 266/1.

ـ علة أحقية المصدر المؤول في الاسمية في باب كان إذا تساويا (الاسم والخبر) في التعريف وجاءت بينهما (الا) .

ذهب ابن فلاح إلى ذلك فقال : (فان والفعل أحقُّ بالاسم لثلاثة أوجهٍ:

احدهما: أن الواقع بعدها أخصُّ مما قبلها؛ لأنهُ إيجابٌ بعدَ النفي والأخص أحقُّ بالاسم والأعمُّ أحقُّ بالخبرِ.

الثاني: أن ما بعد ((الا)) مثبت وما قبلها منفي والنفي يتناول الخبر ، وكان ما قبلها الخبر .

الثالث : أنَّ (أنْ) و (الفعل)بتأويل المصدر فشابَها المضمرَ في البناء وفي عدمِ الوَصفِ، وفي الافتقارِ إلى مفَسِّرٍ، لأنَّهما يفسَّرانِ بالمصدرِ، والمصدر،والمُضمرُ يفسَّرُ بالظاهرِ، فكانا لذلك أحق بالاسمِ كالمضمَرِ [1] .

قال ابن يعيش : (وقد يجوز أن يكون الاسم والخبر معرفتينِ) نحو قولك: ((كان زيدٌ أخاك)) وإن شئت قلت: كان أخوك زيداً أنت في ذلك مخير وعليه قوله تعالى: **(فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا)** [2] **(وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إلاَّ أَن قَالُواْ)** [3] وان شئت رفعت الأول وإذا نصبت الأول كان ((أن)) مع الفعل في تأويل اسم مرفوع وإذا رفعتَ الأول كان في تأويل اسم منصوب لأن أن والفعل في تأويل معرفة أو (أن والفعل) في تأويل مصدر مضاف إلى فاعل ذلك الفعل والتقديرُ: (إلا قولهم) ولذلك يحسن الابتداء بهِ فتقول: إن ذهبتَ خير لك على معنى ذهابكَ خيرٌ لك ومثلهُ قولهُ:

لَقَدْ عَلِمَ الأقْوَامُ ما كانَ داءَها بِشهلانَ إلا الخِزْيَ مِمَّنْ يَقُودُهَا [4]

لك في الخزي الرفع والنصب على ما تقدم ومما يدلك على أن (أن والفعل) مصدر معرفة امتناع دخو ل لام التعريف عليه) [5].

ذكر السيوطي في المصدر المؤول بقولِهِ (وإلا إن كان أحدهما (أنْ)، وأنَّ المفتوحتينِ، فإن الاختيار جعلها الاسم والآخر الخبر، ولهذا قرأ أكثر القراء: **(فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا)** [6] بنصب ((جواب)) لشبههما بالمضمرِ من حيثُ أنهما لا يوصفانِ، كما لا يوصف، فعومِلا معاملتهُ إذا اجتمع مع معرفةٍ غيرهُ، فإن الاختيار جَعْلُهُ الاسم لأنهُ اعرف) [7]

وقال في موطن آخر: (وإن كان أحدهما ((أنْ أو أنَّ)) المصدريتينِ فانهُ يتعينُ جعلهُ الاسم)[8] .

---

[1] المغني في النحو 3/52-53 ، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش 241/7 ، والمحتسبَ 116/2.

[2] سورة النمل / 56

[3] سورة الاعراف / 82

[4] من شواهد سيبويه 51/1 وهو لمفلس الاسدي ، وشرح شواهد الكتاب للسيرافي 278/1 ، والمحتسب لابن جني 116/2 ، والمعجم المفهرس في شواهد النحو الشعرية 226/1 .

[5] شرح المفصل 241/7 .

[6] سورة النمل آية / 56

[7] الهمع 377/2.

[8] الهمع 377/2.

الفصل الثالث
الأفعال

المبحث الاول :

ـ علة تسمية الفعل:

ذكر ابن فلاح علة تسمية الفعل فعلاً بقوله: (وأما لم يُسمّيَ فعلاً؟ ففيه وجهان ، احدهما: لعمومه الأفعال العلاجية وغير العلاجية ولذلك نطق به التنزيل في موضع عموم الفعل ، قال الله تعالى: (**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**) [الأنبياء: 23]. أي: عما يفعلون, ولو سُمي عملاً لكان مخصوصاً بالأفعال العلاجية ألا ترى أنه لو قيل لك: اذكر الله, حسُنَ أن تقول: قد فعلت دون عملت, ولو قيل: ابن ِ حائطاً, حسنَ فيه فعلتُ وعملتُ)[1].

الوجه الثاني: أنه سمي باسم مدلول مدلوله, وهو الفعل الحقيقي الذي هو حركة الفاعل ، وذلك أن المصدر اسم للفعل الحقيقي, وأصلٌ للفعل اللفظي, وإنما لم يسَمَّ زماناً ـ وإن كان من مدلولهِ الزمانُ ـ إمّا لأنه يدل على المصدر بجوهر لفظه ويدل على الزمن أما بحركة أو حرفٍ في أوله, ودلالة جوهر اللفظ أقوى, وإما لأن الفعل قد ينفكَ عن الزمان, بدليل أفعال الباري تعالى وإما لأن الزمان ينقسم ثلاثة أقسام والمصدر غير منقسم فكان أحقَّ بذلك لاتحاده))[2].

وذكر سيبويه الفعل فلم يسمه فقال: (في باب علم الكلم في العربية: (الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لمن ينقطع)[3].

وقال ابن يعيش : (فان قيل : ولم لقب هذا النوع فعلاً ، وقد علمنا ان الأشياء كلها افعال الله تعالى قيل : إنما لقب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينهُ وبين الاسم والحرف ، وخصص بهذا اللقب لأنهُ دال على المصدر والمصدر هو الفعل الحقيقي فلقب بما دل عليهِ .

فان قيل فأنهُ يدل على الزمان أيضاً فهلا لقب بهِ قيل الفعل مشتق من لفظ المصدر وليس مشتقاً من لفظ الزمان فلما اجتمع فيهِ الدلالة على المصدر وانهُ من لفظهِ كان أخص بهِ من الزمان) [4] .

(أذن فقد لقب بـ (الفعل), وذلك أن قولك إضرب لا يدل على الضرب, والزمان, والضرب هو فعل في الحقيقة فلما كان (ضرب) يدل عليه لقب بما يدل عليه) [5].

وهذا ابن السراج يضرب مثالاً للفعل فقال: (صلى زيد) يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان والحاضر نحو قولك: (يصلي) يدل على الصلاة وعلى

---

[1] المغني في النحو 128/1.

[2] المصدر نفسه 128/1- 129 .

[3] الكتاب 12/1.

[4] شرح المفصل 7 / 223 .

[5] علل النحو 186.

الوقت الحاضر, والمستقبل نحو (سيصلي) يدل على الصلاة وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل)[1].

وقد ذكر الزجاجي أن بعض النحويين حد الفعل بأن قال: (هو ما كان صفة غير موصوفٍ, نحو قولك: هذا رجل يقومُ, فيقوم صفة الرجل ولا يجوز, أن توصف يقوم بشيء, قيل لهُ: فإن الظروف قد تكون صفات للأسماء, ولا توصف هي فقال: الظروف واقعة مواقع الأفعال فالأفعال على الحقيقة هي التي يوصف بها, وليس ما قاله بشيء لأنّا قد نرى الظروف توصف ففي قولنا: مكاناً طيباً ومكاناً حسناً ، وجلسنا مجلساً واسعاً, وما أشبه ذلك.

الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين, وإنما هي عبارة عن أفعالهم وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال) [2].

وذكر الأنباري أيضاً في علة تسميته فعلاً فقال: (فإن قيل لِمَ سُمّيَ الفعلُ فعلاً؟ قيل: لأنه يدل على الفعل الحقيقي ألا ترى أنك إذا قلت: ضرب دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة؟ فلما دل عليه سُميَ به, لأنهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب. وهو كثير في كلامهم) [3].

وقال العكبري : (وإنما سُمي فعلاً لأنه دل على الحدث لفظاً وعلى الزمان من طريق الملازمة, إذ يستحيل فعل المخلوق إلا في زمان, ولم يُسمّ عملاً, لأن الفعل أعمُّ من العمل, وكان يقع على كلّ حركة وعزم, ولهذا يقول من بنى حائطاً قد عملت, وقد فعلت وإذا تكلَّمَ قال: قد فعلت, ولا يقال: عملت) [4].

فالفعل: هو ما دل على حدث مقترن بالزمن, أما دلالته على الحدث فناشئة من اشتراكه مع مصدر في مادة واحدة, وإما دلالته على الزمن فآتية من صيغة الفعل نفسها, ومن مجرى السياق أيضاً [5].

ـ علة انقسام الفعل على ثلاثة أقسام:

ذهب ابن فلاح في حديثه عن انقسام الفعل فقال: (قال جمهور العلماء: أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام إما ماضٍ, وحالٍ, ومستقبل)[6].في حين سيبويه يقسم الفعل على قسمين فقال: الفعل ماضٍ ومستقبل[7].

ثم ذكر ابن فلاح علة انقسامه إلى ثلاثة أزمان فقال: (وإنما انقسمت بوضعها إلى ثلاثة لأن المقصود بوضعها تعيين الأحداث الواقعة في الأزمنة المختصة, وإما

---

(1) الأصول 38/1, وانظر: النكت للأعلم الشنتمري 11/1 - 12, الإيضاح في علل النحو للزجاجي /52, 85, 86, 87.

(2) الإيضاح في علل النحو /53.

(3) الأسرار/ 35.

(4) اللباب 44/1 - 45, ينظر: الإيضاح في علل النحو /44.

(5) ينظر اللغة مبناها ومعناها/104.

(6) المغني في النحو - 129/1.

(7) ينظر: الكتاب 12/1, والمساعد على تسهيل 1-10, والجامع الصغير-9, والحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي 93 - 194.

الحدث المطلق فالمصدر يدل عليهما من غير تعيين, فيصير وضعها بمنزلة وضع المعرفة والنكرة) [1].

وقد ذهب الرضي الى أن الفعل تقسيمه لا وجود للحال فيه[2].

ثم ذكر ابن فلاح ما أحتج فيه الجمهور في أن أزمنة الفعل انقسمت ثلاثة أقسام:

فقال: (حجة الجمهور: من جهة السماع, والقياس, والمعقول[3].

فأما السماع: قوله تعالى: (**لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ**) [4]. وقوله تعالى: (**الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ**) [5].

و(خلقني) ما ضٍ , و (يهدين) وما بعده حال) ، (**والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي**)مستقبل [6].

وإما القياس: فإن (امس) للماضي و (لمْ) لنفيه, و (غداً) للمستقبل و(لن) لنفيه, فيكون ((الآن)) للحال و (ما) لنفيه, لأن كل فعل له زمنَ يختص به, وحرف يختص بنفيه[7].

ثم قال ابن فلاح: (أما المعقول: فمن أوجه:

احدها ـ أن المخبر بفعل إن تقدم وجود الفعل على الأخبار به فهو الماضي ونحو: ((قام زيد)) وإن تقدم الأخبار به على وجوده فهو المستقبل, نحو: ((سيقوم زيد)), وإن كان وجود الفعل مقارناً لزمن إخباره فهو الحال, نحو: ((يقوم زيد الآن)), وإذا أمكن اجتماع الأخبار والوجود ثبت الحال.

والوجه الثاني: أن الماضي ما عُدمَ بَعْدَ وجوده, والمستقبل: مالم يكن له وجود, والحاضر: هو الذي ينتهي إليه المستقبل ويسري عنه الماضي فلو فرضَ عدم الحال لامتنع امتداد الفعل حتى يصير ماضياً, لعدم الواسطة.

الثالث: أن مُراد النحويين بالحال: كلّ فعل كان فاعله متلبساً به حالة الإخبار عنه, فإن كان ذا أجزاءٍ يتصل بعضها ببعض, كالأكل والصلاة, سُمي الجميع باسم واحدٍ,

ولا يختلف العقلاء في أن بينهُ وبين فعل قد انقضى أو فعل لم يتلبّس به فرقاً)) [8].

ثم ذكر حجة النافي: (أن انقسام الأفعال بحسب انقسام الزمان, ولا يمكن إثبات زمن للحال, فلا يتصور وجود فعل الحال)[9], ثم بين ذلك فقال: (إن الزمان تابع لحركة الفلك ولا ثبوت له حتى يتصور منه زمن الحال, بل إن وُجِدَتْ الحركة ودلت

---

[1] المغني في النحو 129/1 ، وينظر: شرح المفصل 4/7.
[2] شرح جمل الزجاجي 127/1, وينظر: الهمع 7/1, والإيضاح في علل النحو: 86.
[3] المغني في النحو 1 /129.
[4] سورة مريم/64.
[5] سورة الشعراء/78.
[6] المغني في النحو 130/1.
[7] المصدر نفسه 130/1.
[8] المغني في النحو 130/1 -131.
[9]المصدر نفسه 1-131.

على الزمن الماضي, وكان الفعل الماضي تابعاً لها, وإن لم توجد فهو عبارة عن الزمن المستقبل, والفعل المستقبل تابع لها, ولا ثبوت له حتى يكون في مقابلِهِ فعل الحال)[1].

وأجاب عن ذلك: (أن الحركة الحاصلة في حالِ تلبّس الفاعل بالفعل, هي عبارة عن زمن الحال, لأنه لابد له من حركة حالة فعل الفاعل, وإذا ثبت زمانه لزمن ثبوته, غاية ما في الباب أن الزمان يكون لطيفاً لسرعة حركته فعلم بذلك ثبوت فعل الحال) [2].

ثم قرر في نهاية المطاف إلى القول بأن الفعل الماضي ينقسم ثلاثة أقسام: (ماضٍ في اللفظ والمعنى... وماضٍ في اللفظ دون المعنى وهو المصروف بقرائن الشرط... وماضٍ في المعنى دون اللفظ)[3].

ثم قسم الفعل المضارع أيضا ثلاثة أقسام فقال: (مستقبل في اللفظ والمعنى.. ومستقبل في المعنى دون اللفظ وهو الماضي المصروف بقرائن الشرط... ومستقبل في اللفظ دون المعنى...)[4]ً.

وأما أبو البركات الأنباري فنجده لا يذكر تقسيمه غير أنه يشير إلى الأزمنة ويلمح إليها في معرض حديثه عن حد الفعل: (.. كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل)[5].

وذكر ابن الخباز (وانقسامها إلى ثلاثة أقسام ضروري وذلك لأن الفعل لا يخلو من أن يكون زمان الأخبار به زمان وجوده أو غير زمان وجوده, فإن كان الأول فهو الحال وإن كان الثاني فلا يخلو زمان وجوده من أن يكون وجوده مترقباً أو منقضياً فالأول: المستقبل, والثاني: الماضي, وهذا الحصر ضروري لأنه دائر بين النفي والإثبات)[6].

(واختلف النحويون في الأصل من الأقسام الثلاثة فقال قوم: الماضي هو الأصل لأنه يكون مجرداً من الزيادة ثم تلحقه زيادات المضارعة والأصل عدم الزيادة وقال قوم: الأصل فعل الحال ؛ لأنه موجود والماضي والمستقبل معدومان, ولا شبهة في أن الموجود أقوى من المعدوم ، وقال قوم: المستقبل هو الأصل لأن العادات به تكون وهو يصير إلى الحال ثم إلى الماضي)[7].

وقال العكبري: (ولا أحد ينكر زمن الحال وهو أن ينظر في الأصل فكذلك الفعل الدال عليه, فهو واسطة بين الماضي والمستقبل ولذلك قال تعالى: (**لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ**) قالوا: أراد الأزمنة الثلاثة[8].

وقد نقل لنا الإمام الرازي في هذه الآية وجوهاً عدة:

---

[1]المصدر نفسه 131/1.

[2]المصدر نفسه 131/1 - 132.

[3]المصدر نفسه 132/1.

[4]المصدر نفسه 133/1.

[5] الأسرار 35.

[6] توجيه اللمع/100.

[7] المصدر نفسه/ 100, انظر: الإيضاح في علل النحو/ 85 وما بعدها.

[8] اللباب: 13/2 - 14.

احدها: له ما قدامنا وما خلفنا من الجهاتُ, وما نحن فيه فلا لك أن تنتقل من جهة إلى جهة, ومن مكان إلى مكان إلا بأمرهِ ومشيئته ، فليس لنا أن نقلب من السماء إلى الأرض إلا بأمره.
والثاني: له ما بين أيدينا: ما سلف من أمر الدنيا, وما خلفنا: ما يستقبل من أمر الآخرة, وما بين ذلك: وما بين النفختين وهو أربعون سنة.
والثالث: ما مضى من أزماننا وما غير من ذلك ، والحال التي نحن فيها.
والرابع: ما قبل وجودنا وما بعده فنائنا.
والخامس: الأرض التي بين أيدينا إذا أنزلنا والسماء التي وراءنا وما بين السماء والأرض.
وعلى التقديرات فالمقصود أنه المحيط بكل شيء لا تخفى عليه خافية ولا يعزب عنه مثقال ذرة فكيف تقدم على فعل إلا بأمره وحكمه) [1].
ذهب ابن يعيش بقولهِ (لما كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمان في مقومات الأفعال توجد عند وجودهِ وتنعدم عند عدمهِ انقسمت بأقسام الزمانِ ، ولمّا كان الزمانِ ثلاثة : ماضٍ وحاضر ومستقبل وذلك من قبل إن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركةً مضت ومنها حركةٍ لم تأتِ بعد ،ومنها حركة تفصل بين الماضية ، والآنية كانت الأفعال كذلك : ماضٍ ومستقبل وحاضر ....) [2]

علة اتصال الفعل بعلاماته:

ذكر ابن فلاح علل اتصال الفعل بعلاماته التي هي (قد, والسين, وسوف, ولو, و " أحرف المضارعة " , و " النواصب " و " الجوازم " , وقد تكون من آخره كـ (تاء التأنيث الساكنة, وضمائر الفاعلين البارزة, ونوني التأكيد الشديدة والخفيفة, وقد تكون من جملته كتنقلهِ في الأزمنة, وقد تكون من معناه وهو كونه خبراً ولا يخبر عنه)[3].
ثم فصل القول في هذه العلامات ذاكراً علة دخولها على الفعل:
(وإنما كانت (قد) من الخواص لأنها لتقريب الماضي من زمن الحال أو لتقليل الحال أو الاستقبال ومن كلامهم: ((إن الكذوب قد يصدق ، وإن الجواد قد يعثر) وهذا المعنى إنما لربما يصح في الفعل))[4].
(وإما ((السين)) و (وسوف) فلأنهما ينقلان الحال إلى الاستقبال, وذلك إنما يتصور في الفعل)[5].
وإما ((لو)) فلأنها تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره, وذلك التعليق إنما يتحقق في الفعل[6].

---

[1] تفسير الرازي 239/21.
[2] شرح المفصل لابن يعيش 7/ 224 .
[3] المغني في النحو 124/1.
[4] المصدر نفسه 124/1- 125 ، و ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 222/7 .
[5] المغني في النحو 125/1، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش 7 / 222.
[6] المصدر نفسه 125/1.

وإما ((أحرف المضارعة)) فلأنه يستفاد منها معرفة الفاعل, وذلك إنما يتصور في الفعل لأن بعض الأسماء وإن تضمن الفاعل ـ فلمْ توضع له قرينة تدل عليه[1].

وأما النواصب (فلأنّها نقله من الحال إلى الاستقبال وذلك إنما يتحقق في الفعل).

وإما ((الجوازم)) فمنها ما يفيد النفي ومنها ما يفيد الشرط والأمر, والنهي, وهذه المعاني إنما تتصور في الفعل[2].

لقد ربط ابن فلاح هذه الخصائص بالزمن وربط الزمن بالفعل على اعتبار الفعل عرض منتقل الأزمنة ومتجدد أما الاسم فإنه ثابت موجود في كل حال غير أننا نجد الرضي وغيره قد عللها بغير ذلك)[3].

(وإما ((تاء التأنيث)) فلأنها تدل على تأنيث الفاعل, والفاعل من لوازم الفعل) [4].

(وأما ((ضمائر الفاعل البارزة)) فلأن بروزها لا يوجد في غير الفعل.

وأما ((نونا التاكيد)) فلأنهما تنقلانه إلى الاستقبال ويحققان له الفعلية, وأما تنقله في الأزمنة ((فلا يوجد في غيره)) ولذلك استغني باختلاف صيغة عن إعرابه.

وأما ((كونه خبراً)) فلأنه لا يصح قيامه بنفسه من غير فاعل, لأنه عرض لا يقوم بنفسه فلو فرض الأخبار عنه لكان في ذلك نقل الوضع وجعل ، ما لا يقوم بنفسه قائماً بنفسه وذلك محال) [5].

وكذلك حول دخول علامة التأنيث وهي تاء التأنيث الساكنة على الفعل, لأن الغرض منها الدلالة على تأنيث الفاعل فقط لا الدلالة على تأنيث الفعل إذ الفعل لا يؤنث ولا تجد تاء التأنيث متحركة متصلة بآخر الفعل وإنما ذلك في الأسماء مثل (قائمة) والحروف مثل (رُبَّتَ) و (ثمت)[6].

قال ابن الخشاب: ((الأفعال لا يكون منها مذكر ومنها مؤنث على الحقيقة, فدخول التاء الساكن فيها إنما هو للدلالة على تأنيث فاعلها)[7].

ثم ذكر علة اتصال الضمائر بالأفعال وهي أيضاً من العلامات التي يتميز بها الفعل كما هو معلوم فقال: (وإنما دل اتصال الضمير المرفوع الموضع بالكلمة على أنها فعل لأن الضمير المتصل المرفوع لا يكون إلا فاعلاً والفاعل لا يتصل بغير الفعل)[8]. أذن (الفاعل يفتقر إلى الفعل والأسماء لا تفتقر إلى الفاعل بحق الأصل فلم تتصل هذه الضمائر به... فإن اتفق من الأسماء ما فتقر إلى الفاعل كالمصادر العاملة عمل الأفعال وأسماء الفاعلين كانت في الاحتياج إلى الفاعل محمولة على الفعل... لأن الفعل له العمل بحق الأصل وهذه الأسماء فروع عليه في العمل)[9].

---

[1] المصدر نفسه 125/1.

[2] المصدر نفسه 125/1.

[3] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 3/7, وشرح الكافية للرضي إلى 31/1 و 37.

[4] المغني في النحو 125/1 -126.

[5] المصدر نفسه 126/1 - 127.

[6] اللباب 49/1 - 50، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 7 / 223 .

[7] المرتجل /19.

[8] اللباب 50/1.

[9] المرتجل /17 - 18.

ذكر العكبري علة اختصاص الفعل بدخول العلامات المخصوصة عليه: فقال: (وإنما اختصت (قد) بالفعل لأنها وضعت لمعنى لا يصح إلا فيه ، وهو تقريب الماضي من الحال, وتقليل المستقبل كقولك: قد قام زيد, أي: عن قريب, وزيد قد يعطي أي: يقل ذلك منه[1], فأما قوله تعالى: **{قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ}** [2] فمعناه: قد علمنا.

قال الجوهري: ((وقد مخففة حرف لا يدخل إلا على الأفعال))[3].

وقد ذهب سيبويه إلى أن قد جواب لما يفعل فقال: (وأمَّا ((قد)) فجواب لما يفعل فنقول: قد فعل ، وزعم الخليل أن هذا الكلام ليقوم ينتظرون الخبر.. وتكون ((قد)) بمنزلة ((ربما...))[4].

وأما (السين) فقال سيبويه: و ((السين)) التي في قولك (سيفعل) زعم الخليل أنها جواب (لن يفعل)[5].

وقد ذهب العكبري بقوله: (إنما اختصت (السين) بالفعل ، لأن معناها جواب (لن يفعل) وكذلك ((سوف)) إلا أن (سوف) تدل على بعد المستقبل من الحال و (السين) أقرب إلى ذلك منها, ولما كانت (لن) لا معنى لها إلا في المستقبل كان جوابها كذلك)[6].

علة تسمية الفعل المضارع مضارعاً وإعرابه:

قال ابن فلاح: (أنه سمي مضارعاً لمشابهته للاسم, لأن المضارعة المشابهة ولذلك سُمي الضرعُ ضرعاً لمشابهته لصاحبه)[7] وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش في شرح المفصل كما سيرد بعد قليل, ثم قال عن علة اختصاصه بالمضارعة دون الاسم (أن الاسم في بنائه شابه الفعل والحرف فلو سُمي مضارعاً لم يعلم إلى إيها ينصرف, وأما الفعل المضارع فضارع الاسم وحده)[8].

قال الأنباري: (اجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة واختلفوا في علة إعرابها فذهب الكوفيون إلى أنها أعربت ؛ لأنّه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة ، وذهب البصريون إلى أنها أنما أعربت لثلاثة أوجه:

أحدها: أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيختص كما أن الاسم يكون شائعاً فيختص ألا ترى أنك تقول: (يذهب) فيصلح للحال والاستقبال, فإذا قلت سوف يذهب اختص بالاستقبال فاختص بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، كما تقول:

---

[1] اللباب 49/1.

[2] الأنعام: 33.

[3] الصحاح للجوهري 522/2.

[4] الكتاب 233/4.

[5] المصدر نفسه 217/4.

[6] اللباب 149/1.

[7] المغني في النحو 146/1.

[8] المصدر نفسه 146/1 - 147.

(رجل) فيصلح لجميع الرجال, فإذا قلت: (الرجل) اختص بعد شياعه ، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه) [1].
والوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول : (إن زيد ليقوم) كما تقول: (إن زيداً لقائم) فلما دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دل على مشابهةٍ بينهما, ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ، ولا على الأمر ألا ترى أنك لا تقول (إن زيداً لقام) ولا (إن زيداً لا ضرب عمراً) وما أشبه ذلك لعدم المشابهة بينهما وبين الاسم) [2].
والوجه الثالث : أنه يحتوي على اسم الفاعل في حركته وسكونه ألا ترى أن قولك يضرب على وزن ضارب في حركته وسكونه ، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذا الأوجه وجب أن يكون معرباً كما أن الاسم معرب) [3].

وقد ذهب العكبري في علة تسمية المضارع في معرض حديثه عن إعراب الفعل فقال: (إعراب الفعل المضارع استحسان)[4], وهذا ما ذهب إليه الانباري في أسرار العربية (فإن قيل: فاذا كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنياً فلم حمِلَ على الاسم في الإعراب؟ قيل: إنما حَمِلَ الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم ولهذا سُمي مضارعاً ، والمضارعة المشابهة ومنها سُمي الضرعُ ضرعاً, لأنه يشابه أخاه[5]. فـ (لو لم تعرب لم يشكل معناه ؛لأنَّها بنيت لأزمنة مخصوصة, فإعرابها أو تركها لا يخل بمعناها, والإعراب زيادة ومن شرط الحكم الا يزيد لغير فائدة فكان حق الأفعال ان تكون سواكن إلاّ أن الفعل الذي في أوله الزوائد الأربعة أشبه الاسم من أربع جهات:
احدها : ان يكون صفة كما يكون الاسم ، كقولك : مررت برجل يضرب ، كما تقول: مررت برجل ضارب[6] . (فالرفع والنصب والجزم حروف الإعراب وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربعة : الهمزة والتاء والياء والنون وذلك قولك : أفعل أنا وتفعل أنت وهي ويفعل هو ونفعل نحن)[7].
فقال أبو علي: (...وهذه الأفعال أعربت لمضارعتها الاسم فإذا لحقته السين أو سوف فقيل: سيفعل أو سوف يفعل خلصت للاستقبال, وزال بدخول الحرف عليه الشياع الذي كان قبل ، فصار كالاسم الذي دخله لام المعرفة, نحو: الرجل فقصدته على مخصوص بعد أن كان شائعاً)[8].

---

(1) الأنصاف 146/1.
(2) المصدر نفسه 549/2 - 550.
(3) المصدر نفسه 102/2.
(4) اللباب 21/2.
(5) الأسرار 46.
(6) علل النحو 199 - 200.
(7) الكتاب 13:/1.
(8) التعليقة 125/2 .

وقال عبد القاهر الجرجاني: (مررت برجل يكتب فيقع موقع كاتب ويكون بمعناه والوجهان الاولان عليهما الاعتماد)[1].
الثاني: إنه يصلح للزمانين, أحدهما الحال والآخر الاستقبال ثم تدخل ((السين وسوف)) فتبينه على الاستقبال كما أن قولك: ضارب لا يدل على شخص بعينه كما اختص الفعل بزمان بعينه.
وقد علق عبد القاهر الجرجاني على هذه المسألة فقال: (هذه الأمثلة فيها شياع وعموم ثم يدخل عليها حرف يزيل شياعها ويخلصها لشيء واحد تقول: زيداً يأكل ، فيصلح أن يكون متلبساً بالفعل ، وأن لا يكون قد شرع فيه بعد فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل خلص لأحد الوجهين وهو الاستقبال ، فلا يصلح للحال بدلالة ما تقدم في أنه لا يجوز أن تقول: سيفعل وهو في الفعل فلما كان كذلك صار بمنزلة الأسماء الشائعة كرجل وفرس لأنك تقول: جاءني رجلٌ فلا يختص بواحد من النوع ثم تدخل عليه حرفاً يخصه بواحد معين)[2].
وقال سيبويه: (...وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى, كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة).
والثالث: أن اللام التي تدخل في خبر ((إن)) تدخل على الاسم وعلى هذا الفعل كقولك: إن زيداً لقائم ، وإن زيداً ليقوم, ويقبح دخولها على الماضي, نحو: إن زيداً لقام, فلما شرك الفعل المضارع الاسم في حسن دخول اللام عليه ، علمنا أن بينهما مشابهة) [3].
والرابع : أن قولك : ضارب ، يصلح لزمانين ،وكذلك : يضرب ، يصلح لزمانين ، وانما صارت هذه المشابهة لها تاثير ، لان الاسم الواحد قد يقع لمسميات كثيرة فلما وقع المضارع لزمانين ، صار كالاسم الواقع لمسميين ، فلذلك صار هذا الوجه معتداً به في شبههِ للاسم ، ولم يحز ان يعتد يكون (ضرب) دالاً على الزمان الماضي ، فيجعل الماضي مشبهاً له في هذه الوجوه ،لان دلالة الفعل على معنى واحد لا يوجب شبهاً بالاسماء ، لأن الاتساع انما وقع في الاسماء ، لكون الاسم الواحد لمسميات لضيق الاسماء وكثرة المسمين بها ، فلما اشبهها من هذا الوجه يجري مجراها ، وما دل على معنى واحد فهو على اصله ، فلما اشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الجهات وجب ان يحمل على الاسم فيما يستحقه ، الاسم ، وهو الاعراب.)) [4]
(وإنما قبح دخول اللام على الماضي ؛ لأن هذه اللام أصل دخولها على المبتدأ, ونقلت عن موضعها لدخول ((إن)) عليها وحق خبر المبتدأ أن يكون هو المبتدأ في المعنى فلما كان الفعل المضارع مشبهاً للاسم حسن دخول اللام عليه, ولما بعد الماضي من شبه الاسم قبح دخولها عليه) [5].

---

[1] المقتصد 120/1.
[2] المصدر نفسه 118/1, وينظر : شرح المفصل لابن يعيش 227/7 . الايضاح للزجاجي 80, 86, 87, 88, والأسرار 46.
[3] علل النحو 200. ينظر الأسرار 47,وشرح المفصل لابن يعيش 7 / 228 . والتبين 159.
[4] علل النحو 202.
[5] المصدر نفسه 202 - 202, وينظر الأسرار 47.

وفي ذلك قال عبد القاهر: ((أعلم أن الأفعال المضارعة هي: ((المشابهة للأسماء)) ... من المشابهة أنك تقول: أن زيداً ليخرج ، فتدخل لام الابتداء على يفعل، وهو مما يختص بالأسماء ألا ترى أن الابتداء لا يكون في الفعل كيف ، والفعل لا يخبر عنه, وكل مبتدأ مخبر عنه, فلما ادخلوا هذه اللام الموضوعة للأسماء على هذا القبيل من الفعل فقالوا: إن زيداً ليفعل بدل قولك: إن زيداً لفاعل على كان ، ذلك مشابهة بينه وبين الاسم, والدليل على ذلك أنه لا يدخل على كل فعل ولا يجوز أن تقول إن زيداً لقام فتدخله على مثال الماضي المحض)) [1].

وقال ابن يعيش : ((انهُ يقع مواقع الاسماء ، ويؤدي معانيها نحو قولك : (زيدٌ يضربُ كما تقول : زيدٌ ضاربٌ) وتقول في الصفةِ : هذا رجلٌ يضربُ كما تقولُ هذا رجلٌ ضاربٌ فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم والمعنى فيها واحد)) . [2]

---

[1] المقتصد 119/1, وينظر أسرار العربية 46 - 48/47.

[2] شرح المفصل لابن يعيش 7 / 228 .

ـ علة جزم المضارع ونصبه :

قال ابن فلاح: (وأما عمل الناصب والجازم فيه مع وجود حرف المضارعة قلنا: لما اتصل به حرف المضارعة صار كالجزء ، فضعّف عمله ، وصار العامل المنفصل أقوى , أو أن القاعدة : أنه إذا دخل عامل أبطل عمل العامل الذي قبله إذا كان منفصلاً ، يمكن إزالته وأصل المراد إزالته فأبطل عمله , ولم يزله , لأنه يذهب بزواله الدلالة على الفاعل فصار عند دخول عامل غيره مسلوب العمل .

وأما عمله وهو كالجزاء قلنا: الفعل يعمل في الفاعل وهو كالجزاء فكذلك هاهنا))[1].

وقال ابن يعيش في نصب الفعل المضارع: (فأما النصب فبعوامل لفظية : (أن ولن وكي وأذن) هذه الأربعة تنصب الفعل بأنفسها ، وما عداها فبإظهار (إن) معها... والأصل في هذه الاربعة (أن) وسائر النواصب محمولة عليها ، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال كما عملت حروف الجر في الأسماء ؛ لاختصاصها بها، وأما عمل النصب خاصة فلشبه أن الخفيفة بأن الثقيلة الناصبة للاسم ووجه المشابهة من وجهين من جهة اللفظ والمعنى..)[2].

ثم ذكر في مواطن أُخر علة عمل الجوازم في الفعل المضارع فقال: (وإنّما عملت لاختصاصها بالأفعال دون الأسماء والحروف ، إذا اختص عمل فيما يختص به وهذه الحروف قد أثرت في الفعل تأثيرين ، وذلك أن (إن) نقلت الفعل إلى الاستقبال والشرط " ولم " تنقله إلى الماضي والنفي " ولما " كذلك إلا أن " لما " لنفي فعل معه " قد " و " لم " لنفي فعل ليس معه " قد " فإذا قال القائل (قامَ زيدٌ) قُلْتَ في نفيه (لم يقم) وإذا قال (قد قام) قلت في نفيه لما يقم ، ولام الأمر نقلته إلى الاستقبال والأمر والنهي كذلك)[3].

ثم قال بعد هذا الموضع متسائلاً ؟: (ولِمِ كان عمل بعض الحروف المختصة بالأفعال الجزم ، وبعضها النصب فالجواب عن ذلك: أن ما نقله إلى معنى لا يكون في الاسم عمل فيه أعراباً لا يكون في الاسم ولما كان الشرط والأمر والنهي لا يكون إلا في الأفعال عملت أدواته فيها الجزم الذي لا يكون إلا في الأفعال ، وأما " لم " و " لما" .. عملت فيه ـ عني الفعل المضارع ـ اعراباً لا يكون في الاسم فلذلك كانت جازمة فإن قيل: فالحروف الناصبة نحو: (أن, لن, وإذن, وكي) قد أحدثت في الفعل ما لا يكون في الأسماء فهلا كانت جازمة قيل: لعمري لقد كان القياس فيها ما ذكرت غير أنه عرض فيها شبه من أن الثقيلة فعملت عملها..)[4].

ونجد الصبان في شرحه على شرح الأشموني لا يذكر السبب الموجب لنصب الفعل المضارع وأما الجزم فهو يعلل لم جزم الفعل بقوله: (وإنما عملت الجزم لما فصله السيرافي فقال: إنَّ اصل الجوازم وعملت الجزم ، لانه لما طال مقتضاها يعني الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه ، والجزم إسقاط ثم حمل عليها (لم) لأن كلاً

---

[1] المغني في النحو ـ 154/1.
[2] شرح المفصل ابن يعيش 241/7.
[3] المصدر نفسه 227/7.
[4] شرح المفصل 227/7 _ 228 .

منها ينقل الفعل ، فإن تنقله أمر المخاطب أي: إلى التعين له ولم إلى الماضي، وكذلك لما وأما لام الامر فجزمت لأن أمر المخاطب, أي: كالضرب موقوف أي مبني فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني ؛ لأنه مثله في المعنى وحملت عليه لا في النهي من حيث كانت ضرةً لها ، وفيه نظر من جهة حمل الإعراب على البناء)[1].

وذكر العكبري ((أن أصلها (أن) المصدرية ، وإنَّما عملت لاختصاصها بالفعل وإنما نصب لأنها اشتبهت (أن) العاملة في الأسماء من أربعة أوجه:

أحدها: أنّ لفظها قريب من لفظها ، وإذا صارت مثلها في اللفظ.

الثاني: أنها وما عملت فيه مصدراً مثل: (أنّ) الثقيلة.

والثالث: أن لها ولما عملت فيه موضعاً من الاعراب كالثقيلة.

والرابع: أنّ كل واحدةٍ منها تدخل على جملةٍ)) [2].

---

[1] حاشيه الصبان 3/4.

[2] اللباب 30/2.

وقد ذكر سيبويه (أن) المصدرية في مواضع عدة[1], وكذلك انتشر الحديث عنها في المقتضب)) [2].

وما نستخلصه من هذه المسألة هو ما ذهب إليه ابن الانباري في باب الحروف التي تنصب المستقبل إذ يقول: (إن قال قائل: لمَ وجب أن تنصب (أن, ولن, وإذن, وكي) النصب؟ قيل: إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل, ووجب أن يكون عملها النصب لأن, (أن) الخفيفة تشبه (أنّ) الثقيلة و (أنّ) الثقيلة تنصب الاسم فكذلك (أن) هذه يجب أن تنصب الفعل ، وحملت (لن, إذن, وكي) على (أن) وإنما حملت عليها ؛ لأنها تشبهها ووجه الشبه بينهما أنّ (أن) الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال ، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال فلما اشتركا في هذا المعنى حملت عليها)[3].

علة رفع الفعل المضارع:

قال ابن فلاح: ((أنه اختُلِفَ فيه : فذهب البصريون إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم, فعامِلهُ معنوي, كعامل المبتدأ)[4] وهو قول سيبويه[5] الذي ذهب فيهِ إلى أن الفعل المضارع يرفع لوقوعهِ موقع الاسم : كقولك : زيدٌ يقومُ ، لأن ما بعد المبتدأ يصح ان يكون اسماً . وقد ارجع ابن فلاح قول ابن درستويه إلى قول البصريين فقال: (ارتفع المضارع لوقوعه بنفسه موقع الاسم ، و انجزم لما لم يقع بنفسه ولا بغيره موقع الاسم ، فإنه يرجع في التحقيق إلى قول البصريين)[6].
والكسائي يذهب إلى أن الفعل المضارع قد ارتفع بحرف المضارعة[7].

وأوضح قول الكسائي ابن يعيش بقولهِ : (وذهب الكسائي منهم إلى ان العامل فيهِ الرفع مافي أولهِ من الزوائد الأربعة قال : لأنهُ قبلها كان مبنياً ، وبها صار مرفوعاً فاضيف العمل إليها ضرورةً إذ لا حادث سواها) [8]
وقد أبطل ذلك فيما بعد فقال : (وهو قول واهٍ أيضاً ؛ لان حرف المضارعة إذا دخل الفعل صار من نفس الفعل كحرفٍ من حروفهِ ، وجزء الشيء لايعمل في باقيه لأنهُ يكون عاملاً في نفسهِ ، ووجه ثانٍ أن الناصب يدخل عليهِ فينصبهُ ، والجازم يجزمهُ وحروف المضارعة موجودة فيهِ ،فلو كانت هي العاملة الرفع لم يجز أن يدخل عليها عامل آخر كما لم يدخل ناصب على جازم ، ولا جازم على ناصب . [9]

ونص السيوطي على ذلك[10]. وقد أبطل ذلك ابن الخباز من وجهين فقال: (وذلك باطل لوجهين:

---

(1) الكتاب 1, 408, 430, 431, 457, 47, 4880, 481, 482.
(2) المقتضب 122/4.
(3) اللباب 30/2, وينظر: الأصول 207/2, والأنصاف 559/2 المسألة (77).
(4) المغني في النحو 150/1 - 151.
(5) ينظر الكتاب 297/2, و 3/ 9_10 ، والمقتضب 5/2 . وشذور الذهب/268، وشرح التصريح 229/2 .
(6) المغني في النحو 151/1.
(7) ينظر الأنصاف 551, وشرح المفصل لابن يعيش 238/7, وشرح الكافية للرضي مج 25/4 , والهمع 164/1.
(8) شرح المفصل لابن يعيش 238/7 .
(9) شرح المفصل 238/7 .
(10) الهمع 164/1.

أحدهما: أن الزائد بعض الكلمة فلا يعمل فيها.
والثاني : أن العوامل تدخل عليه فتغيره كقولك: لن يقومَ ولم يقع ، فلو كان الزائد عاملا لم يدخل عليه عامل) [1].

أما الفراء من الكوفيين فقد ذهب إلى أن رفعه لخلوه عن الناصب والجازم)[2] وضعفَ هذا القول بأنه يستدعي تقدم الجزم والنصب على الرفع ؛ لأن قوله: (لخلوه عن الناصب والجازم) يستدعي تقدمهما[3].

ثم ذكر ابن فلاح ما احتج به البصريون وهو: (أن الواقع موقع الشيء يستحق حكم ذلك الشيء ، بدليل وقوع الاسم موقع الفعل أو الحرف إلا أن النصب له عامل لفظي ، والجزم له عامل لفظي ، والجر لا يدخله فلم يبق إلا الرفع.. لوقوعه موقع الاسم)[4].

وقد اعترض على البصريين: ((أنه قد يرتفع من غير وقوعه موقع الاسم في صورٍ[5]):

منها اذا وقع صلة نحو : رأيت الذي يكرمه زيداً ؛ لأنَّ الصلةلا تكون إلا جملة ، وإنْ كان يجوز : جاء الذي ضارب هو على التقديم والتأخير
ومنها: إذا وقع بعد السين وسوف, نحو: (سيقوم وسوف يقوم).
ومنها: إذا وقع في أول الكلام نحو: (يقوم زيد).

وقد أجاب ابن فلاح عن هذه الصور: (أنه ارتفع فيها لأنه قد ثبت له الرفع في الأعم الأغلب فحمل عليه باقي الصور.

ثم ذكر ابن فلاح ما احتج به الكسائي فقال: (أنه كان قبل حرف المضارعة مبنياً ومعه مرفوع ، فلَمَ يوجد ما يمكن إحالة الرفع عليه سوى حرف المضارعة)[6].

وذكر ابن فلاح ما ينتقض به ارتفاع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم: (بالصور التي ارتفع فيها من غير وقوعه موقع الاسم, على أنه معنوي وما صرنا إليه لفظي والعامل اللفظي أقوى من المعنوي)[7] (وأما عمل الناصب والجازم فيه مع وجود حرف المضارعة قلنا.. أنه إذا دخل عامل أبطل عمل العامل الذي قبله وأزال إذا كان منفصلاً يمكن إزالته ، وهنا لا يمكن إزالته فأبطل عمله ، ولم يزله لأنه يذهب بزواله الدلالة على الفاعل فصار عند دخول عامل غيره مسلوب العمل)[8].

وذكر بطلان حجة الفراء: (أنه إذا وجد الناصب والجازم أثر فيه ، وإذا عُدِ ما ارتفع فليس هنا ما يمكن إحالة العمل عليه إلا التعري من العامل اللفظي قياساً على

---

[1] توجيه اللمع 351.
[2] ينظر : الهمع 164/1 ، وينظر : معاني القرآن للفراء 53/1 و469 .
[3] الهمع 164/1, وينظر المغني في النحو 151/1.
[4] المغني في النحو 152/1.
[5] المصدر نفسه 153/1 ـ وينظر شرح الكافية مج 25/4 .
[6] المغني في النحو 154/1.
[7] المصدر نفسه 154/1.
[8] المصدر نفسه 154/1.

تعري المبتدأ من العامل اللفظي)[1], (وأما حرف المضارعة فقد صار كالجزء, وأما الوقوع موقع الاسم فليس بمعهود أن الوقوع موقع شيء يوجب الاعراب) [2].

اذاً فسيبويه يذهب إلى ان المضارع رفع بوقوعه موقع الاسم ، وهو ما ايدهُ ابن فلاح سابقاً إذ يقول سيبويه: (أعلم أنها إذا كانت موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها .

وعلته: أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء ، كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ)[3].

وذهب المبرد إلى أن: (الفعل يرتفع بموقعه موقع الأسماء سواء أكانت تلك الأسماء مرفوعة أو مخفوضة أو منصوبة فمتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجز رفعهُ , وذلك نحو قولك: يقوم زيد ويقعد عمرو, وكذلك عمرو يقوم, وبكر ينظر ومررت برجل يقوم , ورأيت رجلاً يقوم, ذاك ألا ترى أنك إذا قلت: يقوم زيد ، وان تجعل موضع يقوم فتقول : زيد يفعل كذا وكذا اذا قلت : زيداً أخوك, فمتى وقع الفعل المضارع في موضع لا تقع في الأسماء ، فلا يجوز رفعه وذلك نحو قولك لم يقم زيد ولا يجوز أن ترفعه ؛ لأنه لا يجوز أن تقول: لم زيد فافهم هذا)[4].

وجاء في التسهيل: (أما الرفع فقد بينه بقوله: برفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم أي الذي يعمل في المضارع هو خلوه من عامل الرفع وعامل الجزم ولا خلاف أن الرفع للمضارع عامل معنوي ولكن اختلفوا في هذا المعنى ما هو؟ فقال البصريون: الرافع للمضارع هو موقعه موقعاً صالحاً للاسم, ومتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجز رفعه, تقول: يقوم زيْد ويقعد عمروٌ, وبكر ينطلق, وبشر يقول ذلك فترفع في هذا كله لوقوع الفعل منه موقع المبتدأ أو الخبر المفرد.

ولا يجوز الرفع في (أن يقوم زيد ولم يقعد عمروٌ) ؛ لأن الفعل فيه لم يقع موقع الاسم)[5].

وقال الكوفيون: الرافع للمضارع خلوه من الناصب والجازم فجعلوا الرافع له تجرده من العوامل اللفظية ليسند, كما كان الرافع للمبتدأ تجرده من العوامل اللفظية ليسند إليه)[6].وهو ما تبناه الفراء فيما سبق .

وقال ابن الحاجب: (وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم ؛ لأنه يكون إذن كالاسم فأعطي اسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع)[7].

---

[1] المصدر نفسه154/1.

[2]المغني في النحو 154/1.

[3] الكتاب 9/3 - 11 وينظر المقتضب 6/2 وأسرار العربية 28 - 29.

[4] الأصول: 146/2, وينظر الأنصاف 83/2 - 86, وشرح التسهيل لابن مالك5/4.

[5] شرح التسهيل 5/4.

[6] المصدر نفسه 6/4 وينظر معاني القرآن للفراء 53/1, وشرح جمل الزجاجي 13/1.

[7] الكافية 231/2, وينظر علل النحو /188.

ونقل ابن الحاجب رأي الكسائي المخالف لكل الآراء السابقة وهو أن: (عامل الرفع فيه حروف المضارعة ؛ لأنها دخلت في أول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها إذ أصل المضارع أما ماضي وأما مصدر ، ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف ، فأحالته عليها أولى من أحالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء...)[1].

و يظهر لنا من كلام ابن الحاجب أن الفعل المضارع مرفوع بالابتداء كما رفع به المبتدأ عند البصريين ، وهذا ما رده سيبويه بقوله: (ومن زعم أن الأفعال ترفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينصب فيه الاسم, ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم, ولكنها ترفع بكينونتها في وضع الاسم)[2].

وذكر ابن الوراق في استحقاق الفعل المضارع الرفع وجهين: فقال وإنما استحق الرفع لوقوعه موقع الاسم لوجهين:

أحدهما بأن وقوعه موقع الاسم معنى ليس بلفظ وهو مع ذلك متجرد من العوامل اللفظية فمن حيث استحق المبتدأ الرفع أعطي الفعل في هذا الموضع الرفع[3].

والوجه الثاني : هو أن الفعل له ثلاثة أحوال:

أحدها: أنه يقع موقع الاسم وحده كقولك: زيد يقوم, وهو في موضع (قائم).

والآخر : أنه يقع موقع الاسم مع غيره, كقولك: أريد أن تذهب فهو بمنزلة: أريد ذهابك.

والحالة الثالثة: ألا يقع موقع الاسم بنفسه ولا مع غيره, كقولك: إن تأتيني آتكَ, وكذلك: لم يقمْ زيد, لا يصح أن يقع الاسم موقع ما ذكرناه ، فلما كان الفعل قد حصل على الأشياء الثلاثة ، وكان الاسم هو الأصل في الأعراب كان وقوع الفعل في موضعه أقوى أحواله فوجب أن يعطي أقوى الحركات, وهو الرفع..)[4].

وقال ابن الخباز: (وإنما أُعرب المضارع ؛ لأنه شابه الأسماء من ثلاثة أوجه:احدها : أنه تدخل عليه لام الابتداء, تقول: إنّ عبْدَ الله ليفعل كما تقول: إن عبّدَ الله لفاعل.

والثاني: أنه يكون شائعاً بين زماني الحال والاستقبال فأشبه النكرة.

والثالث: أنه يختص بأحدهما فأشبه المعرفة باللام وأعرابه: رفع ونصب وجزم ولا يعرب بالجر لثلاثة أوجه:الاول : أن عامل الجر لا يصح دخوله عليه.

الثاني: أنه فرع على الاسم في الإعراب فينبغي أن يعرب بحركتين.

والثالث: أن الجزم عوض عن الجر فلو أعرب به لجمعت بين العوض والمعوض[5].

---

[1] شرح التسهيل 231/2. وينظر علل النحو /188.

[2] الكتاب 11/3, وينظر المقتصب 6/2.

[3] علل النحو /187, وينظر الكتاب 10/3, والمقتصب 5/2, وأسرار العربية 13.

[4] علل النحو /188, وينظر شرح جمل الزجاجي لابن هشام /104.

[5] توجيه اللمع /350, وينظر حاشيه الصبان على الأشموني 49/1.

ـ علة زيادة حروف المضارعة في أول المضارع:

قال ابن فلاح: (وإنما زيدت حروف المضارعة في أوله لوجهين:
أحدهما: لتدل على الفاعل أول وهلة ، وهل هو متكلم أو مخاطب أو غائب؟ كما أن تاء التأنيث اتصلت بالفعل لتدل على تأنيث الفاعل قبل ذكره.
والثاني : ليكون على زنةٍ يضارع بها اسم الفاعل, ولهذا لم تزد الحركات لعدم حصول المقصود بها, إذ كانت موجودة في الماضي)[1].

فالفعل المضارع لا يصير فعلاً مضارعاً: (إلا بزيادة الحروف المذكورة لأن الحركات موجودة في الماضي من ضم وفتح وكسر, وإنما زيدت الحروف المذكورة لأن أولى ما زيد حروف المدَّ إلا الألف لسكونها لا يمكن الابتداء بها فجعلت الهمزة بدلها إذا كانت أختها في المخرج, والواو لا تزاد أولاً لوجهين:
أحدها: ثقلها ولذلك لم تزد أولاً في موضع ما.
والثاني: أنه يؤدي في بعض المواضع إلى اجتماع ثلاث واوات فاء الكلمة, وحرف المضارع وحرف العطف, وذلك مستثقل مستنكر, فجعلت التاء بدلها لما ذكرناه في القسم, ولم يعرض للياء مانع, واحتيج إلى حرف آخرٍ، لتمام أدلة المعاني ، فزيدت النون إذا كانت تشبه الواو) [2].

فإن قيل: (لمَ زيدت هذه الأحرف دون غيرها؟ قيل: لأن الأصل أن تزاد حروف المد واللين, وهي: الواو والياء والألف, إلا أن الألف لما لم يمكن زيادتها أولاً, لأن الألف لا تكون إلا ساكنة والابتداء بالساكن محال ، أبدلوا منها الهمزة لقرب مخرجيها, لأنهما هوائيان يخرجان من أقصى الحلق ، وكذلك الواو أيضاً, لما لم يمكن زيادتها أولاً, لأنه ليس في كلام العرب واو زيدت أولاً, أبدلوا منها التاء لأنها تبدل منها كثيراً, ألا ترى أنهم قالوا: تراث, وتجاه, وتخمة, وتهمة, وتيقور, وتولج؟ قال الشاعر[3]:

متخذاً من عضوات تولجا متخذاً في ضعوات تولجا

وهو بيت الصائد, والأصل: وارث, ووجاه , ووخمة , ووهمة , وويقور, لأنه من الوقار وولج, لأنه من الولوج, فا بدلوا التاء من الواو في هذه المواضع كلها, وكذلك هنا, وأما الياء فزيدت ؛ لأنها لم يعرض فيها ما يمنع من زيادتها كما عرض في الألف والواو وأما النون فإنما زيدت لأنها تشبه حروف المد واللين, تزداد معها في باب (الزيدين و الزيدينَ))[4].

(والتحقيق في ترتيب هذه الأحرف ان تقدم الهمزة ثم النون, ثم التاء ثم الياء والتاء للمخاطب, والياء للغائب. والأصل أن يخبر الإنسان عن نفسه ثم عن نفسه وعمن معه, ثم المخاطب ثم الغائب فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الأحرف في أول المضارع)[5].

---

[1] المغني في النحو 142/1 .
[2] اللباب 23/2, وينظر كتاب سيبويه 3/1, وأسرار العربية /22.
[3] لجرير انظر ديوانه 187/1، وينظر : اللسان 401/2 مادة (ولجَ)
[4] أسرار العربية /44 ـ 45. وينظر: الخصائص 172/1. وشرح اللمع لابن برهان 116/1, وتوجيه اللمع /66.
[5] اسرار العربية 45.

وقد ذكر ابن الخباز علة زيادتها بقولهِ (الفصل الأول في علة زيادتها : قالوا: أولى الحروف العشرة بالزيادة حروف اللين ، فالألف : لا تزاد أولاً لسكونها فأبدلوا منها الهمزة .

والواو لا تزاد فأبدلوا منها التاء ، والياء : سلمت من ما نعي الألف والواو ، فزيدت هي نفسها .

والنون : زيدتْ ، لأنها ضارعت حروف المد واللين ؛لأن فيها غُنةٌ كما فيهن مدَّ ولأنها تكون إعراباً مثلهُنَّ)[1] .

ثم ذكر فيما بعد ترتيبها ، فقال : (والفصل الثاني في ترتيبها : الهمزة فقدمت، لأنها للمتكلم المفرد ، والمتكلم أقوى من المخاطب ، والمفرد قبل المثنى والمجموع ، والنون بعدها ، لأنها للمتكلم . ولمن معهُ . والتاء بعدها ؛ لأنها للمخاطب ، وتكون للغائبة ، كقولك : تضربُ هندٌ . والياءُ بعدها ؛ لأنها للغائب وهو أضعف الضمائر لمساواتهِ الظاهر) [2]

---

[1] الغرة المخفية 151/1 _ 152 .

[2] المصدر نفسهُ 152/1 .

المبحث الثاني :

ـ علة اختصاص أفعال الظن بالجمع بين ضميري الفاعل والمفعول:

قال ابن فلاح: (وإنما اختصت هذه الأفعال لهذا الحكم دون غيرها, لوجهين:
أحدهما: أن تعلقها بالمفعول الثاني لا بالأول على الحقيقة ؛ لأن الثاني هو الذي يقع فيه العلم والظن والشك, فكان الأول غير موجود بخلاف ضربتني فإن المفعول هو متعلق الفعل, فلا يتوهم عدم وجوده.
والوجه الثاني: أن كون الفاعل والمفعول في هذه الأفعال لشيء واحدٍ حملاً على الأكثر وجوداً ، فإن علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر وقوعاً من علمه بغيره وظنه بغيره)[1].

وقال العكبري: (جواز اتصال ضمير الفاعل والمفعول بها, وهما لشيء واحد, كقولك ظننتني قائماً) [2].

قال ابن الحاجب ذاكراً سبب اتصال ضميري الفاعل والمفعول: (وسببه أنهم إنَّما كرهوا ذلك في غيرها ، وإن كان هو الأصل لما ثبت من أن غيرها قل أن يكون في الوجود فاعله ومفعوله لشيء واحد ، فلما كان كذلك كرهوا أن يأتوا بالضميرين لهما ، فيسبق إلى التوهم أنهما مختلفان قضاءً بالأكثر,فيقع اللبس ، فعدلوا إلى لفظ النفس بالضمير لها ليكون أيذاناً باتحادهما لما فيه من زيادة لفظ في الضمير) [3].
وأما أفعال القلوب فإنها كثيراً ما يقع فاعلها ومفعولها لشيء واحد, بل هو الأكثر ؛ لأن علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر وقوعاً من غيره ، وإذا كان كذلك فقد زال المعنى المقتضي لتغير الأصل فبقيت على أصلها ، وحمل عليها قولهم: عدمتني وفقدتني لأنهما ضد (وجدتُ) ووجدتُ منها, فحملت على ضدها ، ولا يبعد في أن يحمل الشيء على ضده ـ والله أعلم)[4].

قال ابن يعيش: (أعلم أن الأفعال المؤثرة إذا أوقعها الفاعل بنفسه ، لم يجز ان يتعدى فعل ضميره المتصل إلى ضميره المتصل ، فلا يقال: ضربتني فيكون الضميران للمتكلم ، ولا ضربتك ويكون الضميران للمخاطب ، ولا نحو ذلك فإذا أرادوا شيئاً من ذلك قالوا: ضربت نفسي وأكرمت نفسي ونحو ذلك ، وإنَّما امتنع ذلك لأن الغالب من الفاعلين إيقاع الفعل بغيرهم ، وأفعال النفس هي التي لا تتعدى نحو قامَ زيدٌ وجلس بكر, وظرف محمد ونحو ذلك ، فإذا اتحد الضميران.

فقد أتحد الفاعل والمفعول من كل وجه وكان أبو العباس يحتج لذلك بأن الفاعل بالكلية لا يكون المفعول بالكليةوهذا معنى قولنا : لأنه لابد من مغايرة ما الاّ ترى أنه يجوز ما ضربني إلا أنَّا ،لأن الضميرين قد اختلفا من جهة إن أحدهما متصل ، والآخر منفصل فلم يتحدا من كل وجهٍ)[5].

ثم أخذ بالقول عن ((ظن وأخواتها)) فقال: (وأما أفعال القلب التي هي ظننت وأخواتها ، فإنه يجوز ذلك فيها ويحسن ((فيتعدى ضمير الفاعل فيها إلى ضمير

---

[1] المغني في النحو 329/3 ، وينظر : الغرة المخفية 247/1 .
[2] اللباب 251/1.
[3] الإيضاح في شرح المفصل 65/2.
[4] المصدر نفسه 65/2 - 66.
[5] شرح المفصل لابن يعيش 350/7 _ 351, وينظر شرح التسهيل لابن مالك 93/2.

المفعول الأول دون الثاني ، فنقول ظننتني عالماً وَحَسِبتُكَ غنياً)) وذلك لأن تأثير هذه الأفعال إنما هو في المفعول الثاني ألا ترى أن الظن والعلم إنما يتعلقان بالثاني؛ لأن الشك وقع فيه الأول كان معروفاً عنده ، فصار ذكره كاللغو ، فلذلك جاز أن يتعد ضمير الأول إلى الثاني لأن الأول كالمعدوم والتعدي في الحقيقة إلى الثاني وقوله: ((ورآهُ عظيماً)) في المثال يريد إن كان المفعول الأول هو الفاعل المضمر في رأي فاعرفه)[1].

وقال السيوطي : (يختص أيضاً المتصرف من الأفعال القلبية بجواز أعماله في ضميرين متصلين لمسمى واحد ، أحدهما : فاعلاً والآخر مفعولاً نحو : (ظننتني خارجاً ، وأنتَ ظننتُكَ خارجاً ، وزيد ظننتهُ خارجاً)).[2]

قال تعالى : **(أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى)** [3] وقد (الحق بأفعال هذا الباب في ذلك: رأى البصرية ، والحلمية بكثرة ، وعدم ، وفقد ، ووجد بقلة كقول الشاعر

وَلَقَد أرآنِي لِلَرِمَاحِ دَرِيئَةٌ مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وأَمَامِي [4]

وقوله تعالى : (**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً**) [5]

وحكى الفراءُ (عدمتني ، وفقدتني ، ووجدتني وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة)[6]

ـ علة التنازع في العمل:

(ليس من خلاف بين النحويين في جواز اعمال أحد العاملينِ في باب التنازع ، إلا ان الخلاف يأتي في أولوية احد المتنازعين) [7]

قال ابن فلاح: (إذا توجه فعلان أو شبههما إلى اسم ظاهر بعدهما ، فلا يخلو إما أن يتوجها إليه على جهة الفاعلية ، أو على جهة المفعولية أو يتوجه إليه الأول على جهة الفاعلية ؛ والثاني على جهة المفعولية أو يتوجه إليه الأول على جهة المفعولية والثاني على جهة الفاعلية)[8].

ثم قال ابن فلاح : (أنه إذا توجه إليه الأول على جهة الفاعلية والثاني على جهة المفعولية كقولك ضربني وضربت زيداً) [9] وقول الشاعر[10] :

وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كأَنَّ مُتُونَها جَرَىً فَوْقَها واَسْتَشْعَرتُ لَوْنَ مُذْهَبِ

وقد جوز البصريون اعمال الأول إلا أن أعمال الثاني عندهم أولى للقرب[1].

---

(1) شرح المفصل 351/7, وينظر شرح الكافية للرضي مج 4 / 167-168 , وارتساف الضرب 75/3.
(2) الهمع 499/1
(3) سورة العلق آية /7 .
(4) ديوان قطري بن الفجاءة /171 ، وشرح التصريح 10/4 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي /136 ، والمقاصد النحوية 150/3_305 ،والأشباه والنظائر 13/3 ، وجواهر الادب /322 .
(5) سورة يوسف آية /36 .
(6) الهمع 500/1
(7) المسائل الخلافية النحوية في اوضح المسالك 55 وما بعدها فيه تفصيل ذلك ، وينظر : شرح الحدود النحوية 102 .
(8) المغني في النحو 226/2.
(9) المصدر نفسه 266/2.
(10) ديوان الطفيل الغنوي / 23 ، وأمالي ابن الحاجب / 443 ، ولسان العرب / مادة (كمت) 81/2 ، والرد على النحاة / 197 .

أما الفراء من الكوفيين فقد منع اعمال الثاني ، واوجب اعمال الأول فعلى مذهب الفراء انه يرفع (لون مذهب) ؟ بـ (يجري) أما على مذهب البصريين فإنهم ينصبونه باستشعرت ويضمر فاعل جرى[2].

أما الكسائي فقد أجاز ، اعمال الثاني على حذف الفاعل من الأول ، ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع[3] وقد أبطل ابن فلاح مذهب الكسائي فقال : (لأن الفعل لا يتحقق من غير إسناده الى فاعل كما أن الفاعل لا يتحقق من غير إسناد الفعل إليه[4] وأما مذهب البصريين فلما بطل إسنادهما إليه أو حذف فاعل الأول قد استويا في صلاحية العلة لم يرجع احدهما على الآخر الا بمرجع والقرب صالح للترجيح [5].

اذن فقد عرفه النحويون بأنه ما يشتمل على فعلين غالباً متصرفين مذكورين او على اسمين يشبهانهما في العمل ، او على فعل واسم يشبهه في العمل ، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب لكل من الاثنين السابقين) [6].

قال ابن يعيش " ((اعلم انك اذا ذكرت فعلين ، او نحوهما من الأسماء العاملة، ووجهتها الى مفعول واحد ، نحو : ضربني وضربت زيداً ، فان كل واحد من الفعلين موجه الى ((زيد)) من جهة المعنى ، اذ كان فاعلاً للأول ومفعولا للثاني، ولم نجز ان يعملا جميعا فيه ، لأنَّ الاسم الواحد لا يكون مرفوعا ومنصوبا في حال واحد)) [7] .

يتضح من هذا انه ورد عن العرب قولهم ((ضربني وضربت زيداً)) ولهذا فان الفعلين كلاهما بحاجة الى الاسم بعدهما ، لتتم الجملة العربية فالفعل : ((ضربني)) بحاجة الى فاعل ، وضربت الى المفعول ، وكلاهما اسم واحد فاذا عمل الفعلين في(زيد) فهذا يؤدي الى ان الاسم مرفوعا ومنصوبا في حال واحد ، وهذا لايجوز في الجملة العربية ، فلم يبق الا ان يختص احدهما به ، وهو مقبول في تركيب اللغة ، حيث يمكن ان يؤول أحدهما على تقدير اسم محذوف له ، وهو شائع في لغة العرب لهذا سمّو هذا الاسلوب (باب التنازع) أي ان الفعلين يتنازعان على معمول واحد . فنسب تسميته بذلك الى النحويين ، رأوا ان العاملين يتنازعانِ معمولاً واحداً, كما يقولون مثلاً: ((حضرَ واستمعَ خالد)) فكل من الفعلين (حضر) و ((واستمع)) بطلب فاعلاً, و (خالد) هو الفاعل ولما كان لا يمكن أن يكون الفعل بلا فاعل كما أنه لا يمكن أن يكون الاسم فاعلاً للفعلين معاً قالوا تنازع الفعلان على هذا الفاعل كل منهما يطلبه[8].

وذكر ابن فلاح حجة الفريقين في أعمال أي الفعلين إذ يقول: (لكن الكوفيين يختارون إعمال الأول والبصريون يختارون إعمال الثاني:

حجة الكوفيين من وجهين:

---

[1] ينظر شرح المفصل 149/1, وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 617/1.

[2] ينظر : شرح المفصل 150/1-151, وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 617/1.

[3] ينظر : ذالمغني في النحو 227/2, وشرح ابن عقيل 160/2.

[4] المغني في النحو 229/2.

[5] المصدر نفسه 230/2 .

[6] ينظر : الكتاب 73/1 ، 79 وشرح المفصل 149/1 ، وشرح الكافية 77/1 ، وحاشية الخضري 182/1 ، وحاشية الصبان 97/2 .

[7] شرح المفصل 149/1 .

[8] معاني النحو 566/2.

أحدهما: أن الأول اسبق ، والسبق يقتضي مزيد قوة ؛ للعناية بتقديمه.
والثاني: أن أعمال الأول يقتضي تقدم المظهر على المضمر فيكون على قاعدة الأضمار ، وإعمال الثاني يقتضي تقدم المضمر على المظهر ، وهو على خلاف قاعدة الأضمار ، أو حذف مفعول الأول وجوباً ، خوفاً من الأضمار قبل الذكر ولا خفاء ، بضعف ذلك.
وحجة البصريين من وجهين:
أحدهما: أن إعمال الأول يؤدي إلى الفصل بين العامل والمعمول بالجملة ، وذلك ضعيف.
الثاني: أن في إعمال الأول أبطال ما حافظت العرب عليه من اعتبار القرب حتى حملهم ذلك إلى أن قالوا: جُحُر ضب خربٍ فجروا للقرب ، والجوار ما يجب رفعه)[1].

نقل ابن فلاح فيما سبق أن الفراء منع إعمال الثاني ، واوجب إعمال الأول ولا أدري من أين جاء به ؛ لأن الذي ورد عن ابن يعيش عنه خلاف ذلك إذ يقول: غير أننا نجد أن الفراء قد ذهب على أنك إذا قلت: ((قام وقعد زيد) فلكل الفعلين عامل في ((زيد)) لخلوهما من الضمير لانهما عملا في هذا الاسم الظاهر ورفعاه، وقد ضعف النحويون هذا الرأي ؛ لأنه من الجائز أن يغير حد العاملين بغيره من النواصب ، وحينئذ يؤدي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعاً ومنصوباً في حال واحد وذلك فاسد[2]
.

وفي تخصيص أحدهما في العمل قال : ((وذهب الجميع إلى إعمال أيهما شئت واختلفوا في الأولية فذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى ، وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أولى فإذا قلت: ((ضربني وضربت زيداً نصبت(زيداً) لأنك أعملت فيه ((ضربت)) ولم تعمل الأول فيه لفظاً ، وأن كان المعنى عليه وذهب سيبويه إلى أن في (ضربني) فاعلاً مضمراً دل عليه المذكور ، وَحَملَهُ على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل اللفظ ، وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوف يدل على الظاهر..
وأثر هذا الخلاف يظهر في التثنية والجمع فتقول على مذهب سيبويه في التثنية والجمع, لأن فيه ضميراً وتقول على مذهب الكسائي: ((ضربني وضربت زيداً) في التثنية ((ضربني وضربت الزيدين)) وفي الجمع: (ضربني وضربت زيداً)) فتوجد الفعل الأول في الأول في كل حال ، لخلوهِ من الضمير، والصحيح مذهب سيبويه ، لأن الأضمار قبل الذكر فقد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير من ذلك ضمير الشأن)[3].

ثم علل ابن يعيش العمل للثاني فيقول: (إذا قلت: ضربت وضربني زيداً أعملت الثاني, وهو فعل ومفعوله وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل ، والفاعل حقهُ الرفع... وهذا يشير إلى أنك حذفت المفعول الأول استغناء عنه ، ولم تضمره لأن

---

[1] المغني في النحو 232/2 - 233.
[2] ينظر شرح المفصل 154/1, شرح الكافية مج 177/1-178 , تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 86 وهمع الهوامع 137/5, وحاشيه الصبان 142/2-143 .
[3] شرح المفصل 149/1-150 , وينظر شرح ابن عقيل 160/2.

المفعول فضلة فلم تحتج إلى أضماره وعلى هذا يعمل الأقرب أبداً وذلك مقتضى القياس)[1] .

هذا باب قام على أقيسه نحوية قويمة حتى جاء المحدثون فعدوا هذا الباب أعني التنازع ترفاً نحوياً لا نفع فيه.

يقول الدكتور مهدي المخزومي عن هذا الباب: (هذا بابٌ عقدهُ النحويونَ لعرضِ مشكلةٍ افتعلوها, فشغل بها الدارسون زماناً, ولم يكن ليكونَ مشكلة لو أن النحويين كانوا ينهجون في دراساتهم نهجاً لغوياً بعيداً عن التمحلات الفلسفية التي تجافي طبيعة هذا الدرس؛ لأن اللغة لا ترى في اجتماع فعلينِ أو أكثر من فعلين مشكلةَ إذا دعت الحاجة إلى اجتماعهما, ولا ترى في تقديم الفاعل على الفعل محذوراً. إذا كان تقديمهُ يحقق غرضاً اقتضاهُ الكلام, وتطلبتهُ ملابسات القول, وحال المخاطب. وليس الفعل إلا مسنداً أسند إلى المسند إليهِ الذي اصطلح على تسميتهِ بالفاعل, ولعل تسميتهِ بالصيغة الزمنية فعلاً كان مما دفعهم إلى أن يسموا المسند إليهِ الذي أسند إليهِ الفعل فاعلاً, وإذا لم يكن الفعل إلا كغيرهِ مما يسند, فأي ضميرٍ في تعددهِ ما داموا أجازوا تعدد الخبر, وهو مسند أيضاً, كما أجازوا تعدد الخبر, فليس بدعاً أن يجتمع في جملة واحدة فعلانِ, أو أكثر من فعلينِ يسندانِ إلى فاعل واحد, فقد يكتفي الفاعل بإحداث فعل واحد, وقد يجمع بين فعلينِ أو أكثر, كأن: يجلس وينامُ ويستيقظ, وكل إنسان مختار أن يحدث عدة أفعال, أو يقتصر على فعل واحد يحدثهُ, ولكن النحويين بعد أن سيطرت فكرة العامل على أذهانهم وأنزلوا العامل منزلة العلة, وكان الفعل عندهم أقوى العوامل, أخذوا يعالجون موضوع إسناد الفعل إلى فاعله في ضوء ما أنتجوهُ في اعتبارت فلسفية, وعالجوا الفعل كما لو كان عاملاً حقيقةًً, وكما لو كان بمنزلة العلة حقيقة[2].

ثم يواصل حديثه في إبطال عمل كل ما يبني على باب الفعل من عمل لأنهُ عَدَّ هذا الباب باطل من أساسهِ إذ عد الفعل غير عامل, وليس هو الذي يرفع أو ينصب لأن الرفع والنصب عوارض يقتضيها الأسلوب) [3].

وأما الاستاذ عباس حسن فيعدُّ باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً, وتعقيداً, وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح, لما فيه من آراء ومذاهب متعارضة لا سبيل للتوفيق بينها[4].

أما الدكتور إبراهيم السامرائي فقد جعل "التنازع" قصة نسجتها قضية العامل, والعامل هو الفعل, وهذا العامل على قوتِه وسطوتِه عندهم لا يمكن أن يسري عملهُ إلى معمولينِ, فهو يعمل متقدماً أو متأخراً ظاهراً, ومقدراً لكنهم لم يستطيعوا قبول اشتراك "عاملينِ" في معمول واحد, لسبب منطقي هو أن المعمول لا يقبل تأثير العامل, على حدّ تعبيره[5].

---

[1] شرح المفصل 78/1.

[2] ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه – 161 – 162.

[3] المصدر نفسه – 162 – 163.

[4] ينظر: النحو الوافي 201/2 – 202.

[5] ينظر: في النحو العربي نقد وبناء/95 – 96.

هذهِ بضعة من أقوال كثيرة متناثرة في كتب المحدثين. في حملتهم على باب "التنازع" ويقتضي البحث منا أن نحتكم إلى نحونا العربي, لنرى أي الفريقين أحق بالصواب, فهل يمكن الاستغناء عن باب "التنازع"؟ وكيف نتعامل حينئذٍ معهُ؟

هذه أسئلة حري بنا أن نجيب عليها دون تعصب للنحويين الأوائل, أو رفض لأفكار المحدثين.

نأخذ مثالاً لأسباب التنازع لنعرض الأحكام, وهو قولنا: (قام وقعد زيدٌ). عرفنا سلفاً, أن الفعل ما دل على حدث مقترن بزمن, فالفعل يدل على معنى من المعاني و"المعنى" كـ (نام) , و (ضرب)... لها زمن ومكان تختص بهِ, ولما كان لهُ زمن خاص بهِ, فلا بد من وجود فاعل, عمل ذلك المعنى, كقولنا: "نام زيدٌ", فإذا أردنا أن ندلك على ""فعلين" فلا بد من معنيينِ, لكل منهما زمن خاص بهِ, وقد يتقاربان معاً.

أما بالنسبة لدلالتهِ فقد عرفهُ أبو علي النحوي بقوله: (إما الفعل فما كان مستنداً إلى شيء, ولم يستند إليهِ شيء مثال ذلك: "خرج عبد الله, وينطلقُ بكر") [1], وفصل الجرجاني الأمر فقال: (اعلم أن الإسناد مجراهُ مجرى الإخبار فكأنه قال: وأما الفعل فما كان خبراً عن شيء, ولم يكن مخبراً عنهُ, غير أن في الإسناد فائدةً ليست في الإخبارِ, وهي أن من الأفعال ما لا يصح إطلاق الإخبار عليهِ, كفعل الأمر, نحو: "ليضرب زيدٌ" إذ الأمرُ لا يكون من حيث أن الخبر ما دخلهُ الصدق والكذب, ويصح أن يطلق عليه الإسناد, لأن حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء وإحالتهِ إليهِ, وجعله متصلاً وملامساً... لذلك جاز أن نقول في: "ليضربَ زيدٌ", أن الفعل مسند إلى "زيد", لأنكَ قد أضفته إليهِ وعلقتهُ بهِ, فالإسناد إذاً يصلح لما يصلح لهُ الإخبارُ[2].

بهذا يتضح لنا أن الفعل يجب أن يسند إلى فاعل, سواء كان ظاهراً, أم مقدراً. لذلك فالفعل الأول: قام في مثلنا, لا بد لهُ من فاعل, ولما كان ما بعدهُ فعل معطوف عليهِ, فلا بد من تقدير فاعل لهُ. لأننا عرفنا أن كل فعل لا بد لهُ من فاعل. وقد عطف على الفعل الأول, فعل آخر, هو "قعد" فأصبح هناك فعل معطوف على فعل, بحرف العطف "الواو"[3].

وعلى الرغم من كثرة الأدلة التي ذكرت ولم تذكر فإن باب " التنازع" يجري على قياس العرب. ويسند إلى قواعدها التي بنيت على استقراء دقيق, لأفصح لغات العرب. أما من يظن أن باب التنازع هو فلسفة وتمحل, فهو كلام قد شط عن الحقيقة.

---

[1] المقتصد في شرح الإيضاح 76/1.

[2] المقتصد في شرح الإيضاح 76/1- 77 .

[3] ينظر: شرح ابن عقيل 226/3.

علة الفصل بين المتضايقين بالعطف في باب (ظن) وأخواتها عن العملِ:
قال ابن فلاح في الغاء "ظن" (ولها ثلاثة أحوال:
أ – التقدم,   ب – التوسط,   جـ - والتَّأخُّرِ."
ثم قال أ – فأما إذا تقدمت – كقولك: ظننتُ زيداً قائماً – فالجمهور على إعمالها, خلافاً لبعضهم) [1].
ثم ذكر حجة الجمهور فقال (من وجهين:
أحدهما – أن تقدمها يدل على قوة العناية بها, وإلغاؤها يَدُلُّ على إطراحها فتنافيا.
الثاني – أنَّ المقتضي إذا تقدم وقع في أعلى مراتبهِ, فقوي بذلك بدليل امتناع: ضربتُ لزيدٌ, وجواز لِزيدٌ ضربتُ) [2].
ثم ذكر حجة من خالفهم فقال: ((حجة المخالفِ, السماعُ, والقياسُ).
أما السماع فقولُ الشاعرِ:
أرْجُو وآملُ أن تَدْنُو مَودَّتَها
وما إخَالُ لَدَنْيا مِنْكِ تَنْوِيلُ[3]
فقد ألغى (أخال) عن العمل مع تقدمهِ ورفع تنويل على الابتداء وخبرهُ المجرور قبلهُ وأجاب ابن فلاح إلى أنَّهُ على حذف ضمير الشأن للضرورة وعن القياس: بالفارق المتقدم) [4].
(وأما القياس فعلى التوسط, والتأخر ؛ لأنها تفيد معناها في الجملة عملت أو ألغيت, ولا فرق في إفادة معناها بين التقدم والتأخُّرِ, والإعمال والإلغاء) [5].
ثم ذكر أنه يجوز إعمالها وإلغاؤها إذا توسطت كقولك: زيداً ظننتُ قائماً فقال:

(ووجه إلغائها نقصانها عن مرتبة التقدم, وليس يظهر نقصانها إلا بإلغائِها؛ ولأنَّ الفعل القوي, إذا تأخر ضعف, بدليل قولِه تعالى: **{ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ }** [6][7].
ثم ذكر وجه إعمالها فقال: (ووجه إعمالها أنها فعل متصرف, فلم يبطل عملها بالتأخُّرِ؛ قياساً على سائر الأفعال, ولأنَّ الفعل أقوى من الابتداءِ قبلها)[8].
وأما إذا تأخرت فقد ذكر أنهُ يجوز إعمالها وإلغاؤُها إلا أنهُ مال إلى الإلغاءِ ورجحهُ) وقال: (وعند التوسط الإعمال أرجحُ؛ لِقُربِ المتوسط من التصدُّرِ وبُعد المتأخرةِ عنهُ بدرجتينِ)[9].

---

[1] المغني في النحو 318/3, وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 314/1, وشرح التصريح 258/1.
[2] المصدر نفسه 318/3.
[3] المصدر نفسه 319/3, وينظر هامش المحقق وديوان كعب بن زهير/9, وشرح ابن عقيل على الألفية 435/1 والدرر للشنقيطي: 31/1 – 136.
[4] المغني في النحو 319/3 – 320.
[5] المصدر نفسه 320/3 – 321.
[6] الأعراف/154.
[7] المغني في النحو 321/3.
[8] المغني في النحو 321/3.
[9] المصدر نفسه 321/3 – 322.

ثم ذكر ابن فلاح علة اختصاص هذهِ الأفعال بالإلغاء دون غيرها من الأفعال فقال: (وإنما اختصت هذهِ الأفعال بالإلغاءِ دون غيرها من الأفعال – لأن هذه – إذا ألغيت استقلت الجملة بالفائدة, بخلاف باب أعطيتُ وغيرهُ)) [1].

ثم ضعف قول ابن درستويه في إعمالها في النية على الرغم من إلغائها أي (ظننتُ ذلك) ولكنهُ حذف اعتماداً على معرفةِ المخاطب فقال: (فلا حاجة إلى إلغائها؛ لعدم عِلَّةِ الإلغاء عندهُ)[2].

ثم ذكر ابن فلاح علة قطعها أو تعليقها عن العمل قال: (هو عبارة عن قطعها عن العملِ لفظاً لا تقديراً, لمانع منعَ من إعمالها وهو أحد ثلاثةِ أشياءٍ:

أ – لامُ الابتداءِ ب – والاستفهام جـ - والنفي.

وأما الإلغاءُ فهو عبارة عن قطعها عن العملِ؛ لضعفها مع جواز الإعمال) [3].

ثم استشهد على ذلك بقولهِ: (ومثال التعليقِ: عَلمتُ لَزَيدٌ منطلقٌ, وعَلِمتُ أزيداً في الدار أم عمراً... وفي التنزيل: (**لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا**) [4]..., وعلمتُ ما زيدٌ قائماً, أو ما زيدٌ قائمٌ.

وإنما عَلَّقَتْهَا هذهِ عن العمل لفظاً لأن لها صدر الكلام فلو عَمِلَ ما قبلها فيما بعدها لأبطل تصدُّرها, وأخرَجَهَا عن وَضعِها)[5].

(وأما في التقدير فهي عاملة والمسند إليهِ هو المفعول الأول ، والمسند هو المفعول الثاني؛ لأن المعنى يقتضي تعلقها بهما ، والتعلق المعنوي لا يبطل التصدر لكون اللفظ بعد التعلق على ما يقتضيهِ وضعهُ)[6].

ذكر العكبري أنهُ: (إذا تقدمت هذهِ الأفعال نصبت المفعولين لفظاً أو تقديراً فاللفظ كقولك: ظننتُ زيداً قائماً والتقدير في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يكون كل من المبتدأ والخبر مفسراً لضمير الشأن, كقولك: ظننتهُ زيدٌ منطلقٌ, أي: ظننتُ الشأن والأمرَ: فالجملة بعدهُ في موضع نصب لوقوعها موقع المفعول الثاني كما كان ذلك في خبر كان) [7].

جاء في المرتجل في معنى التعليق فقال: (أن يعترض بينهما وبين مفعوليهما حرف لهُ صدر الكلام, كـ (لام) الابتداء وهمزة الاستفهام, فإنَّ الحرف حينئذٍ يعلقها, وتعليقها أن يكفها عن العمل في اللفظ, فتعمل في موضع الجملة... وعلة ذلك أن اللام والهمزة لهما صدر الكلام و (علمت) عامل, والعامل لهُ حكم التصدر على معمولهِ, فتدافعا, فأبطل عمل الفعل في اللفظ فعمل في الموضع)[8].

---

[1] المصدر نفسه 322/3.
[2] المصدر نفسه 322/3.
[3] المصدر نفسه 325/3.
[4] سورة الكهف/12.
[5] المغني في النحو 325/3.
[6] المصدر نفسه 326/3.
[7] اللباب 327/1.
[8] المرتجل/152.

والثاني: أن يكون المفعول الأول استفهاماً كقولِه تعالى: (**ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا**) [1] فالجملة في موضع نصب, ولم يعمل الظن في لفظ الاستفهام, لأن الاستفهام لهُ صدر الكلام) [2].

(والثالث: أن تدخل لام الابتداء على المفعول الأول كقولِه (علمتُ لزيدٌ منطلق) ولا يجوز هنا غير الرفع, لأن الفعل وإن كان مقدماً عاملاً, ولكنه ضعيف,إذ كان من أفعال القلب. والغرض منهُ ثبوت الشك أو العلم في الخبر.

ومن ههنا أشبهت هذهِ الأفعال الحروف, لأنها أفادت معنى في غيرها. واللام وإن لم تكن عاملة, ولكنها قويت بشيئين:

أحدها: لزوم تصدرها كما لزم تصدر الاستفهام والنفي.

والثاني: أنها مختصة بالمبتدأ, ومحققة لهُ. وإذا كانت اللام أقوى من هذا الفعل في باب الابتداء, وكانت الجملة التي دخلت عليها هذه الأفعال مبتدأ وخبراً في الأصل لزم أن يمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها, ولهذا كسرت (إن) لوقوع اللام في الخبر, هذا مع أنها لم تتصدر) [3].

وذكر ابن الحاجب معلقاً على معنى الإلغاء والتعليق (والفرق بين التعليق والإلغاء أن الإلغاء عبارة عن قطعها عن العمل مع جواز الإعمال ببقائها على أصلها, والتعليق قطعها عن العمل لمانعٍ منعَ من إعمالها, وذلك عند دخول حرف الابتداء والاستفهام والنفي, لأنكَ لو أعملتَها لجعلت ما بعد لام الابتداء وحرف الاستفهام والنفي معمولا لما قبلهُ, فيخرج عن أن يكون لهُ صدرُ الكلام, وهو موضوع في صدرِ الكلام, فلا يعمل ما قبلهُ فيما بعدهُ, فوجب الإلغاء لذلك)[4].

(وموضعهُ موضع نصبٍ باعتبارِ المعنى, لأنَّه متعلقُ الظنِّ, إلا أنه جملة مستقلة, وكونَه متعلق الظن باعتبارِ المعنى لا يخرجهُ عن أن يكون لهُ صدرُ الكلام ألا ترى أنك إذا قلت: (زيدٌ ما ضربتُه) أو (زيداً هل ضربتهُ) لم يخرج بوقوعهِ خبراً للمبتدأ عن أن يكون لهُ صدرُ الكلامِ, لأنهُ وقع في جملتِه في صدر الكلام, فقد وفر عليه ما يقتضيهِ, فكذلك ههنا, وإذا دخل على هذهِ الجملةِ كان في المعنى المسند إليه هو المفعول الأول, والمسند هو المفعول الثاني)[5].

وقال ابن الوراق: فإن قال قائلٌ: فَلِمَ جاز إلغاؤها إذا توسطت بين المفعولين أو تأخرت؟

قيل لهُ: لأنك ابتدأت بالاسم, فقد حصل على لفظ اليقين, كانت هذهِ الأفعال ضعيفة في العمل, ووجب أن يحمل الخبر على ما انعقد عليهِ الكلام, وهو اليقين, وجعل الفعل في هذا الموضع في تقدير الظرف, وأن أوجب شكاً في الجملة, كقولِك زيدٌ منطلقٌ ظننتُ, في ظني فلما كان قولك لا يعمل فيما قبله جعل ايضا : زيد منطلق ظننتُ ، كأنك قلت: في ظني.

---

[1] الكهف/12 .

[2] اللباب 248/1.

[3] اللباب 249/1.

[4] الإيضاح في شرح المفصل 63/2 وينظر: اللمع 227/2 وما بعدها فيه خلاف طويل ستجدهُ في موضعهِ.

[5] المصدر السابق 63/2 – 64. وينظر: شرح الأشموني مج 363/1 وما بعدها. والتصريح على التوضيح 253/1.

وأما من أعمل الفعل إذا توسط أو تأخر, فلأنهُ حمل الكلام على ما في نيتهِ من الشكِ. فصار الفعل – وإن تأخر – مقدماً في المعنى, فلهذا جاز إعمالُه[1].

علة نصب مفعولي "ظن" والخلاف فيها:

قال ابن فلاح في علة نصب "ظن" وأخواتها للمفعولين: (وإنما نصبتهما لأنها تقتضيهما: أما الثاني فلأنهُ متعلقها, وأما الأول فلأنَّهُ مَحَلُّ الثاني, فلا يقومُ إلا بهِ, ألا ترى أنكَ إذا قلتَ: ظننتُ زيداً منطلقاً, فالانطلاق هو المظنونُ, فهو المُتَعَلِّقُ, وزيدٌ غيرَ مظنونٍ لكنَّهُ محل المظنونِ وهو الانطلاقُ فلا بُدَّ منهُ)[2].

وقد ضعف قول الكوفيين ، في أن الثاني منصوب على الحال فقال: (وهذا ضعيف ؛ لأن الثاني قد يكونُ ضميراً, نحو: ظننتُ زيداً إيَّاهُ, ومُعرّفاً باللامِ, نحو: ظننتُ زيداً العالِمَ, وشرطُ الحال أن يكون نكرة؛ ولأنَّ الفائدةَ تتوقف عليهِ, ولو كان حالاً لكان فضلةً ، ولا يفتقر إليهِ في الفائدة, وإنما توقَّفَتْ الفائدة على ذكرهِ لكونهِ في الأصلِ خَبَرَ المبتدأ)[3].

وقد ذكر ابن فلاح فائدة احتياج هذه الافعال للمفعولين فقال : (فإنَّكَ اذا قلت زيد منطلق ، احتمل ان يكون ذلك الخبر عن علم وعن ظن ، فاذا قلت علمت زيدا منطلقاً، او ظننت زيداً منطلقاً ، اكسبت الجملة معناها ودلت اما على العلم القطعي او على الظن وزال الاحتمال [4]

يقول العكبري : (هذهِ الأفعال من عوامل المبتدأ والخبر, ولذلك احتاجت إلى مفعولين: فالأول ما كان مبتدأ, والثاني ما صَلُح أن يكون خبراً. وإنما نصبتُهما؛ لأنهما جاءا بعد الفعل والفاعل, والذي تعلَّقَ بهِ الظن منهما هو المفعول الثاني.

وذكر المفعول الأول لأنهُ محلُّ الشيء المظنون, لا لأنَّهُ مظنون. ألا ترى أن قولك: ظننتُ زيداً منطلقاً. (زيدٌ) فيه غير مظنون, وإنما المظنون انطلاقُهُ. ولكن لو قلت: ظننتُ منطلقاً لم يُعلم الانطلاقُ لمن كان, كما لو ذكرت الخبر من غير مبتدأ.

فإن قيل: فلماذا دخلت هذهِ الأفعال على المبتدأ والخبر؟ قيل: لِتُحدث في الجملة معنى الظن والعلم اللذين لم يتحقق معناها في المبتدأ والخبر. ألا ترى أنَّ قولك: زيد منطلقٌ, يجوز أن تكون قد قلت ذلك عن ظنّ, وأن تكون قلتَهُ عن علمٍ. فإذا قلت: ظننتُ أو علمتُ صرَّحت بالحقيقة وزال الاحتمال)[5].

وإذا ذكرت هذهِ الأفعال مع فاعلها لم يلزم ذكر المفعولين, لأنَّ الجملة قد تمت, ولكن تكون الفائدة قاصرة, لأنَّ الغرض من ذكر الظن المظنون, فإذا أردت تمام الفائدة ذكرت المفعولين لتبيّن الشيء المظنون, والذي أسند إليه المظنون. ولا يجوز الاقتصار

---

[1] علل النحو/399, وينظر: المقتضب 95/3 – 144 وشرح اللمع لابن برهان 107/1, و المقتصد/496 – 497, وأسرار العربية/66, وشرح المفصل 334/7-335. وتوجيه اللمع/ 181 – 182 – 183.

[2] المغني في النحو 309/3.

[3] المغني في النحو 309/3.

[4] المصدر نفسه 309/3 .

[5] اللباب – 247/1.

على أحدهما, لأن المفعول الأول إن اقتصرت عليه لم يعرف المقصود بهذهِ الأفعال, وإن اقتصرت على الثاني لم يُعلم إلى مَن أُسند.[1]

وذكر سيبويه الحاجة إلى المفعولين في هذا الباب بقولِه (هذا باب الفاعل الذي يتعداهُ فعلهُ إلى مفعولين, وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولينِ دون الآخر, وذلك قولك: حَسبتُ عبد الله زيداً بكراً...) ثم ذكر علة عدم الاقتصار على أحدها بقولِه: (وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولينِ ههنا دون الآخر ؛ أنك إنما أردت أن تبين ما استقَّر عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً, وذكرت الأول, لتعلم الذي تضيف إليهِ ما استقرَّ لهُ عندك...)[2].

وأوضح المبرد هذهِ المسألة وهي علة احتياج (ظن وأخواتها) إلى المفعولينِ بقولِه: ((وإنما امتنع: ظننتُ زيداً) حتّى تذكر المفعول الثاني, لأنها ليست أفعالاً وصلت منكَ إلى غيرك, وإنما هو ابتداء وخبر.

فإن قلت: ظننتُ زيداً منطلقاً فإنما معناهُ: زيدٌ منطلقٌ في ظني, فكما لا بد للابتداء من خبر كذا لا بدَّ من مفعولها الثاني, لأنهُ خبر الابتداء وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك)).[3]

جاء في أسرار العربية (فإن قيل: فهل يجوز الاقتصار على أحد المفعولين؟ قيل: لا يجوز لأن هذهِ الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر, وكما أن المبتدأ لا بدَّ لهُ من الخبر, والخبر لا بد لهُ من المبتدأ, فكذلك لا بدَّ لأحد المفعولين من الآخر)[4].

وذكر ابن الحاجب علة تعدي (ظن) إلى المفعولين ونصبهما فقال (لأن تعديها إلى المفعولين إنما بالنظر إلى اقتضائها الجزأينِ)[5].

وذكر ابن الوراق: (إن قال قائلٌ: لم وجب أن تتعدى هذهِ الأفعال إلى مفعولين؟ قيل لهُ لأن أصلها أن تدخل على المبتدأ والخبر, والمبتدأ لا بد له من خبر, فوجب لدخولها عليهما أن ينتصبا))[6].

ثم قال أيضا: (فإن قال قائلٌ: أنت قلت: ظننتُ زيداُ خارجاً فالشك إنما وقع في خروجهِ لا في زيد, فوجب أن ينتصب زيد؟

فأما الفائدة من ذكرهِ فليعلم من الذي وقع الشك في خروجه, فلو لم يذكر زيدٌ لم يعلم صاحب الخروج, فلهذا وجب ذكرُ زيد, وإنما عمل فيه الفعل نصباً إذا كان هو والخبر شيئاً واحداً, والفعل قد استغنى بفاعلهِ, فوجب نصبه, إذ قد جرى مجرى المفعول المحض))[7].

قال ابن الخباز: (ولا بد لهذهِ الأفعال من المفعول الثاني: فلا يجوز أن تقول: ظننتُ زيداً, ولا ظننتُ قائماً, وذلك لوجهين:

---

[1] ينظر: المصدر نفسه – 247/2 – 248.

[2] الكتاب 18/1.

[3] المقتضب 95/3.

[4] أسرار العربية/160. وينظر: شرح الكافية لابن الحاجب مج 149/4 .

[5] الإيضاح في شرح المفصل 58/2.

[6] علل النحو/398, وينظر: الأصول 177/1, والمقتصد 493, 499, وشرح المفصل 335/7.

[7] علل النحو/398, ينظر: الكتاب: 40/1.

أحدها: أن المفعولين في الأصل مبتدأ وخبر ، وكما لا بد للمبتدأ من الخبر كذلك لا بد للمفعول الأول من المفعول الثاني .
والثاني: أنك لو قلت: ظننتُ زيداً؛ لم تعلم القصة التي هي متعلق الظَّنَّ ولو قلت: ظننتُ قائماً, لم يعلم صاحب القصةِ المظنونة.[1]
ثم قال ايضاً : (وإنما نصبتها ، لأنها أخذت الفاعل قبلها ، ولايجوز الاقتصار على احدهما ، لأنكَ لَو قُلتْ : ظننتُ زيداً لم تُعْلَم القصةُ المظنونةُ ، ولو قُلْتَ : ظننتُ قائماً لم يعُلم صاحبُ القِصّةِ) [2]

---

[1] توجيه اللمع/180.
[2] الغرة المخفية 245/1 ، وينظر : شرح التصريح 260/1 .

المبحث الثالث :

- علة تسمية "كان وأخواتها" بالناقصة:

ذكر ابن فلاح علة تسمية هذهِ الأفعال بالناقصة فقال: (وإنما سميت بالناقصة لوجهينِ:
أحدهما: لعدم دلالتها على الحدث.
والثاني: أنه لا يتم بها مع مرفوعها كلامٌ, بخلاف الأفعال المقتضيةِ للمرفوع والمنصوب, فإنه يتم بها مع مرفوعها كلامٌ)[1] .

وعلل ابن يعيش تسميتها بالناقصة بقوله : (فإنَّ الفعلَ الحقيقي يدلُ على معنى وزمان, نحو قولك: ضربَ, فإنه يدل على ما مضى من الزمان, وعلى معنى الضرب, وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط, ويكون تدل على ما أنتَ فيه, أو على ما يأتي من الزمان, فهي تدل على زمانٍ فقط, فلما نقصت دلالتها كانت ناقصةً)[2].

قال ابن الحاجب : (قال الشيخُ: هذهِ الأفعال كلها اشتركت في أنها لتقرير الشيء على صفةٍ, ومن ثم احتيج فيها إلى الجزأينِ, وهو معنى قولُه: (يَدخُلْنَ دخولَ أفعال القلوب) وإن اختلفت جهات الاحتياج, إذ جهة الاحتياج ثمة تبين متعلق الخبر أبالظن هو أم بالعلم, وجهة الاحتياج ههنا كونَها لتقرير الشيء على صفةٍ, فلا بُدَّ من ذِكر ذلك الشيء وصفته, ثم إنها تختلف بعد ذلك بحسب معانيها)[3]

ثم بين بعد ذلك علة تسميتها بالنواقص فقال: (كَونَهُنَّ نواقص من حيث أنهُ لو اقتصر على المرفوع لم يستقم , فكانت ناقصةً , أي: عند اقتصارك فيها على المرفوع خاصةً, بخلاف غيرها من الأفعال, فإنكَ لو اقتصرت على المرفوع لكان مستقيماً, ولم تكن ناقصةً, وسببهُ ما تقدم من أن وضعها لتقرير الشيء على صفةٍ, فإذا قطعتها عن الصفةِ استعملتها في غير موضعها, فلم يستقم لذلك)[4].

وقد رد ابن مالك على ابن جني وابن برهان والجرجاني بقوله: (زعم جماعة... أن كان وأخواتها تدل على زمن وقوع الحدث, ولا تدل على حدث, ودعواهم باطلة من عشرة أوجه اذكر منها اربعة وجوه :
أحدها: أن مدعي ذلك معترف بفعلية هذهِ العوامل, والفعلية تسلتزم الدلالة على الحدث والزمان معاً, إذ الدال على الحدث وحده مصدر, والدال على الزمان وحده اسم زمان, والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان, فبطل كونها دالة على أحد المعنين دون الآخر.
الثاني: أن مدعي ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين, فحكمُهُ على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل, فلا يقبل إلا بدليل.
الثالث: أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان, لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى, كما ينعقد منه ومن اسم زمان, وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه.

---

[1] المغني في النحو 9/3.
[2] شرح المفصل – 353/7.
[3] الإيضاح في شرح المفصل 67/2.
[4] المصدر نفسه 67/2.

الرابع: أن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين ، فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث كقولنا: أَهانَ وأَكرمَ, فإنهم متساويان بالنسبة إلى الزمان, مفترقان بالنسبة إلى الحدث. فإذا فرض زوال ما به الافتراض, وبقاء ما به التساوي, لزم ألا يكون بين الافعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة, ولو كانت كذلك لم يكن فرق بين: كانَ زيدٌ غنياً, وصار غنياً, والفرق حاصل, فبّطل ما يوجب خلافه...) [1]

وهذا ابن الخباز يقول : (وتسمى هذهِ الأفعال ناقصة؛ لأنها لا تستغني بالمرفوع...

وقيل : (هذهِ الأفعال تسمى نواقص . وأختلف في سبب تسميتها ذلك .

فقيل : لعدم دلالتها على الحدث . بناءً على أنها لا تفيده وقيل : وهو الاصح : لعدم أكتفائها بالمرفوع . لأنها فائدتها لا تتسم ِ بهِ فقط بل تفتقر إلى المنصوب) [2]

علة زيادة كان:

ذكر ابن فلاح لزيادة " كان " شرطين:

(أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي؛ لأنه أشبه بالحرف ؛ للاشتراك في البناء, والزيادةُ بابُها الحرفُ.

والثاني: عَدَمُ التقدُّم ؛ لأن التقدم يدلُّ على فرط العناية بهِ وإلغاؤهُ يدل على قلةِ الاحتفال بهِ.

ثم ذكر فائدة زيادتها فقال: (وفائدة زيادتها الدلالة على الزَّمن وجردت من العمل ؛ لأن فيه إطالة, وإفادةُ التأكيد فيما تُزادُ فيه) .[3]

ثم ذكر أن فاعلها عند السيرافي (مصدرها وهو الكونُ؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل ولا فاعلَ لها عند أبي علي ؛ لأنَّها تصيرُ جملةً فتكثُرُ الزيادة)[4].

إلا أننا نجد ابن عصفور (ينسب الرأي الأول لأبي علي الفارسي والثاني للسيرافي)[5].

وردَّ على السيرافي في أن الزائدة لا تعمل إذ قيل :(وهو هوس إذ لا معنى لقولك ثبتَ الثبوتُ) [6].

فمن زيادتها قولهم : ((إن من أفضلهم كان زيداً)) وكان مزيدة لضربٍ من التأكيد إذ المعنى أنهُ في الحال أفضلهم وليس المراد أنهُ كان فيما مضى إذ لا مدح في ذلك .

ولأنك لو جعلت لها اسماً وخبر لكان التقدير ، إن زيداً كان من أفضلهم وكنت قد قدمتَ الخبر على الأسم ، وليس بظرف وذلك لا يجوز لأن زيداً يكون أسم إن وكان وما تعلق بها الخبر فلذلك قيل إن ((كان)) هنا زائدة ...)[7]

---

[1] شرح التسهيل – 338/1 – 339.

[2] الهمع 368/1.

[3] المغني في النحو – 32/3 – 35.

[4] المصدر نفسه 32/3 – 33.

[5] شرح جمل الزجاجي 98/7 – 99, والتذكرة والتبصرة للصميري 192/1.

[6] شرح المفصل 98/7 – 99, وشرح الكافية للرضي مج 187/4-188, والهمع للسيوطي 380/7-382.

[7] شرح المفصل 365/7 .

ثم ذكر ابن فلاح مواقع زيادتها فقال: (ومواقع زيادتها بين المبتدأ والخبر, وبين الفعل والفاعل, وبين الصفةِ والموصوف, وبين الجار والمجرور, وبين المعطوف والمعطوف عليه) [1].

وأمثلة ذلك قول الشاعر:

وَلَبِسْتُ سِربالَ الشَّبَابِ أزُورُهَا

وَلِنعْمَ كَان شِبيَبةُ المُحَتالِ[2]

فقد زاد الشاعر "كان" بين "نعم" وفاعلها (شبيبةُ)

وقال: **في غُرفةِ الجنَّةِ العُليا التي وَجَبَتْ**

لـهُم هناكَ بسعي كان مَشْكُورِ[3]

وهذا ما جاءت بهِ " كان " زائد بين الصفة والموصوف.

وقال:

سراة بني أبي بكرٍ تساموا

على كانَ المسوَّمةِ العِرابِ[4]

وهذا شاهد على زيادة كان بين الجار والمجرور.

وقال:

في لُجَّةٍ غَمَرتْ أباك بُحورُهَا

في الجاهليَّةِ كان والإسلامِ[5]

---

[1] المغني في النحو 33/3.

[2] ينظر: شرح الأشموني 240/1 ، وهو بلا نسب فيه .

[3] ينظر: شرح الأشموني 241/1, والخزانة للبغدادي 35/4.

[4] ينظر: أسرار العربية : 136, وشرح الكافية الشافية لابن مالك 412/1 ، والاشباه والنظائر 303/4 ، والمقاصد النحوية 41/2 .

[5] ينظر: ديوان الفرزدق: 305/2,شرح الكافية للرضي مج188/4 , وشرح الأشموني 243/1.

جيء بهِ شاهداً على زيادة "كان" بين المتعاطفينِ.

ومن كلامهم: "وَلَدتْ فاطمة الخرشُبِ الكلمة من بني عَبسٍ لم يوجد – كان مِثْلُهُم, وكذا في قولهم: " إنَّ من أفضَلِهم كان زيداً, خلافاً للمبرد, فإنه زعم: أنَّ " زيداً " اسم إنَّ و (من أفضلهم) خبرُ كان واسمها مضمرٌ فيها والجملة خبرُ "إن" (1).

وقد خطَّأَ ابن فلاح الكسائي فيما ذهب إليهِ فقال (وهذا خطأ! لأنَّ خبر إنَّ لا يتقدم على اسمها في غير الظرفِ)(2) ، في قولهم (إن من افضلهم كان زيداً) .

ذكر العكبري في زيادة كان (وإنما ساغ أن تزاد (كان) لأنها أشبهت الحروف في أنَّ معناها في غيرها، ولـ (كان) الزائدة فاعل مُضمَرٌ فيها تقديرهُ: كان الكون...) (3) .

جاء في شرح المفصل: (الزائدة دخولها كخروجها، لا عمل لها في اسم ولا خبر. وذهبَ السيرافي إلى أنّ معنى قولنا زائدة ألاّ يكون لها اسم ولا خبر، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالة على الزمان، وفاعلها مصدرها. وشبهها بظننتُ إذا ألغيت، نحو قولك: زيدٌ ظننتُ منطلقٌ، فالظنُ ملغى هنا لم تعملها، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الشك، كأنَكَ قلتَ: زيدٌ منطلقٌ في ظني. والذي أراهُ الأوَّل) (4).

وإلى هذا ذهب ابن السراج إذ يقول (وحقُّ الزائد ألاّ يكون عاملاً ولا معمولاً، ولا يحدث معنى سوى التأكيد) (5) .

(وإنما لم يظهر ضمير فاعلها، لأنَّ الضمير يرجع إلى مذكور، فيلزم أن يكون لها اسم، وإذا كان لها اسم كان لها خبر، ولهذا تبيَّنَ فسادُ قولِ من قال في قول الفرزدق:

فَكَيْفَ إذا رَأيْتَ دِيَارَ قَومٍ وَجِيْرَانٍ لَنا كَانُوا كِرَامُ (6)

وهذا البيت قد ذكرهُ سيبويه استدلالاً على زيادة كان)) (7) .

والمبرد ناقش هذهِ القضية ـ أعني زيادة كان ـ فقال: (القوافي مجرورة، وتأويل هذا سقوط (كان) على (وجيرانٌ لنا كرام) في قول النحويين أجمعين. وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) وذلك أن خبر كان (لنا) فتقديره: وجيران كرامٌ كانوا لنا) (8) .

وهكذا فإننا نجد المبرد ينفي أن تكون (كان) زائدة في هذا البيت، وللنحاة جدال طويل فيه(9).

وقد ذهب العكبري إلى عد (كان) زائدة في قول الفرزدق إذ قال: (إن (كان) زائدة والصحيح أن خبرها (لنا) و (كرام) صفة لجيران) (10) .

---

(1) المغني في النحو 35/3.
(2) المصدر نفسه 35/3.
(3) اللباب 172/1.
(4) شرح المفصل 365/7 .
(5) الأصول 51/1 .
(6) ديوان الفرزدق /835.
(7) ينظر : الكتاب 153/3.
(8) المقتضب 116/4-117.
(9) ينظر: شرح ابن عقيل 299/1، ومغني اللبيب /726، وشرح التصريح 192/1، واللسان باب (كون).
(10) اللباب 173/1.

(وإنما لم تقع الزائدة في أول الكلام ؛ لأن الزائدة فرع ومؤكّدة وتقدمُه يخلُّ بهذا المعنى). [1]

وذكر ابن الخباز شرطين لزيادة (كان) فقال: (ولزيادتها شرطان):
أحدهما: أن تكون ماضية فلا تزاد مضارعة.
والثاني: أن تكون متوسطة أو متأخرة، فلا تزاد متقدمة تقولُ:
(زيدٌ كان قائماً، وزيدٌ قائمٌ كان، ومررت برجل كان قائِم، ومررت برجلٍ قائمٌ كان)[2]
.

وما نلمحه، من قول ابن السراج الماضي: إنه ليس في كلام العرب زائد؛ لأنهُ تكلمٌ لغير فائدةٍ، وما جاء من ذلك حملهُ على التوكيد ، وهو أمر مطلوب بدليل أنهم وضعوا لهُ ألفاظاً تخصُّهُ [3] ، إذ جعل لكان ثلاثة مواضع، قال في الموضع (الثالث: أن تكون توكيداً زائدة نحو قولك: زيدٌ كان منطلقاً) [4] .

وقد ذكر السيوطي في الهمع رأي أبو علي الفارسي في اختلاف النحاة في معنى زيادة كان إذ قال: (فذهب أبو علي الفارسي إلى أن زيادتها عبارة عن دخولها في الكلام مجردة عن الفاعل، وحجتُه أنا لو جعلنا لها فاعلاً لكانت معهُ جملة، والجملة لا تزاد) [5].

وذهب أبو سعيد السيرافي إلى (أن معنى زيادتها عدم اختلاف الكلام بسقوطها، ولابدّ لها من الفاعل؛ لأنها فعل، وكلا القولين حسن موافق لأصول كلام العرب) [6] .

والذي يقوي قول أبي علي الفارسي ما أنشدهُ ابن جني في زيادتها:
سَرَاةُ بني أبي بَكرٍ تسامى   على كانَ المسَوَّمة القِراب. [7]

(وهذا البيت يقوي قول أبي علي؛ لأنها زيدت بين الجار والمجرور، فلو كان لها فاعل لكثر الفصل بينهما، والأصلُ عدمهُ، وجميع ما وقع خبراً عن المبتدأ يخبرُ بهِ عن كان وأخواتها..)[8]

وذكر المبرد في موضع من كتابهِ (ولا تكون زائد إلا بين اسمين لا يستغنى أحدهما عن الآخر؛ نحو اسم كان وخبرها أو مفعولي ظننتُ وعلمتُ وما أشبه ذلك والابتداءُ والخبر وباب (إنَّ)) [9]

وذكر سيبويه ذلك بقولهِ في (باب ما يكون فيه هو وأنت، وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً. اعلم أنهن لا يكن فصلاً إلا في الفعل، ولا تكون كذلك إلا في كل فعلٍ الاسمُ بعدهُ بمنزلتِه في حال الابتداء، واحتياجهُ إلى ما بعدهُ كاحتياجهِ إليهِ في الابتداء فجاز هذا في هذهِ الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداءِ إعلاما بأنهُ قد فصل الاسم، وأنهُ

---

[1] المصدر نفسه 173/1.
[2] توجيه اللمع/142.
[3] ينظر : الأصول 51/1.
[4] ينظر: المصدر نفسُه 51/1.
[5] ينظر : الهمع 382/1.
[6] نص على رأيه السيوطي في الهمع 382/1.
[7] الخزانة 33/4، وينظر: سر صناعة الإعراب 298/1، وارتشاف الضرب 169، وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي/73.
[8] توجيه اللمع/143.
[9] المقتضب: 104/4.

فيما ينتظر المحدث، ويتوقعهُ منهُ مما لا بد لهُ أن يذكرهُ للمحدث، لأنكَ إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئهُ لما بعدهُ ، فإذا ابتدأتَ فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لا بد منهُ وإلا فسد الكلامُ). [1]

وقال ابن عصفور: (وليس فيها ما يزاد بقياسٍ ، وذلك بين الشيئيين المتلازمين ، إلا ((كان)) .... وكان إذا كانت زائدة فللدلالة على إقتران مضمون الجملة بالزمانِ) [2]

قال ابن خباز: (الزائدة _ هي التي تفيدُ محض التوكيد من غير عَمَلٍ في الجزأينِ _ كقولك : زيدٌ كان قائمٌ . ولزيادتها شرطانِ : مجيئها على صيغةِ الماضي وعَدَمُ التقدم) [3].

ـ علة تقديم كان على أخواتها. (أو اعتبارها أم الباب)

قال ابن فلاح (وإنما قدموا ((كان)) على أخواتها لوجهين:

أحدهما: لأنهُ يعبر بها عن زمان كلِّ حدثٍ، ولا تَخصُّ وقتاً بعينهِ، بخلاف سائر أخواتها، لأنها تختص ببعض الأوقات.

والثاني: أنها أوسع تصرفاً من أخواتها بانقسامها خمسة أقسام). [4]

قال العكبري : (وإنما كانت (كان) أم هذهِ الأفعال لخمسة أوجه:

أحدُهما: سعة أقسامها.

والثاني: أنَّ (كان) التامة دالة على الكونِ، وكلَّ شيءٍ داخل تحت الكون.

والثالث: أن (كان دالة على مطلق الزمان الماضي، و (يكون) دالة على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها، فإنها تدل على زمان مخصوص كالصباح والمساء.

والرابع: أنها أكثر في كلامهم، ولهذا حذفوا منها النون، إذا كانت ناقصة في قولهم: لم يك.

والخامس: أن بقية أخواتها تصلح أن تقع اخباراً لها كقولك: كان زيدٌ أصبح منطلقاً، ولا يحسنُ: أصبح زيدٌ كان منطلقاً). [5]

وقال ابن الخباز (وإنما بدأ بكان لأنها اعمُّ الأفعال؛ لأن كل شيءٍ داخل تحت الكونِ، وإنما عملت هذهِ الأفعال؛ لأنها أشبهت الأفعال الحقيقية بالفعلية). [6]

وقال الأنباري (إنها تكون ناقصة تدل على الزمان المجرد عن الحدث، نحو: كان زيدٌ قائماً، ويلزمها الخبر لما بينا) [7].

و (تتجلى حقيقة الأفعال الناقصة في ظهور دلالتها على الزمن وضمور دلالتها على الحدث، وبهذا الأمر تمتاز من الأفعال التامة التي تدل على الحدث بقدرٍ متساوٍ. فـ

---

[1] الكتاب /394/1، وينظر: امالي الشجري 107/1- 108، وابن يعيش 365/7، وشرح الكافية المرضي مج190/4 ، ومغني اللبيب 762 .

[2] المقرب 101/100 ، وينظر / شرح ابن عقيل 288/1 _ 290 .

[3] الخرة المخفية 2/ 425 .

[4] المغني في النحو – 3/ 14 – 16. وينظر : شرح المفصل لأبن يعيش 363/7

[5] اللباب 166/1. وينظر: الاسرار/131.

[6] توجيه اللمع/134.

[7] الاسار /131.

(كان) تدل على اتصال اسمها بخبرها في الزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل بحسب صيغتها)[1].

[1] من نحو المباني إلى نحو المعاني/167، وينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه/178 – 179.

المبحث الرابع :

ـ علة فعلية (عسى):

قال ابن فلاح : (فجمهور النحويين على أنها فِعلٌ، خلافاً لابن السراج فإنه زعم أنها حرف مثل (لعل) إذا اتصل بها ضمير نصب) [1].

(حجةُ الجمهور:

اتصال ضمائر الفاعل البارزة بها، واتصالُ تاءِ التأنيث بها وفي التنزيل: (**فَهَلْ عَسَيْتُمْ**) ـ وقولك: عسيت، وعسيتما، وعسيتُمْ، وعسيتُنَّ، والزيدانِ عَسَيَا، والزيدون عَسَوا، أن يقوموا، وهند عستْ أن تقوم، حُجةُ المخالفِ من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها بمعنى لعل، ولَعَلَّ حَرفاً، فكذلك عسى.

الثاني: إنَّها توصل بها أن المصدرية.

الثالث: إنَّها لا تتصرف، والتصرف من خصائصِ الأفعال.

والجواب عن الأول: إن كونها بمعنى الحرف لا يوجب لها الحرفية، بدليل أنفي واستفهم، فإنَّ معناهما معنى الحرف ولم يُوجبُ ذلك لهُما الحرفية.

وعن الثاني: إنها لم توصل بأن المصدرية؛ لأنَّهُ لا يسبك منها مصدرٌ لعدم تصرفها.

وزعم بعضهم أن مصدرها معساه وهو ضعيف لأن المصدر إنما يكونُ للأفعال المتصرفة.

وعن الثالث من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنها لما كانت موضوعةً للرجاءِ لَزِمَت معنى واحداً لدلالتها على الإنشاءِ الذي لا يُقابَلُ بالتصديق والتكذيب، وتصرُّفُها يَدلُّ على الخبَرِ في الأزمنةِ، وذلك يُناقِضُ الإنشاء.

الثاني: أنهُ لمّا كان لفظها ماضياً، وهو يدل على الاستقبال، استغني بذلك عن دخول حرف المضارعة عليها؛ لأنَّ فائدتَهُ نقل الفعل عن الماضي ، وهي لا تدل على الماضي لأن الرجاء والطمع لا يتصَّورُ في الماضي، وإنما يقع بذلك الندامةُ ، وإذا لم تدل على الماضي، فلا حاجة إلى قرينةِ الاستقبالِ.

الثالث: أنها لما أشبهت لعلَّ ـ لاشتراكهما في الطمع ـ جمدت. وهذا ضعيف، لأن اشتراك الفعل والحرف في المعنى لا يُوجِبُ للفعلِ الجُمودَ بدليل أنفي، واستفهم، وأُشَبِّهُ، وأتمنَّى)[2].

أما ابن السراج فقد ذكر ما يخالف مذهبهُ الذي نقلهُ عنهُ ابن فلاح في حرفيتها فقد قال في الأصول: (أما ليس فالدليل على أنها فعل وان كانت لا تتصرف تصرف الأفعال ـ قولك لستُ كما نقول ضربتُ) [3]

وقد استدل العكبري على المذهبينِ فقال : (والدليل على الأولِ أنهُ يتحمل الضمائر، وتتصل بهِ تاء التأنيث الساكنة على حسب اتصال ذلك بالأفعال المتصرفة، فكان فعلاً قياساً على (عسى) وبيان الوصف أنك تقول: لستُ، لستَ، ولستِ، وليسا، وليسوا، ولسنَ، كما تقول: قلتُ ، وقلتَ ، وقلتِ ، وقالا ، وقالوا ، وقلنَ ، وكذلك عسيت

---

[1] المغني في النحو 341/1 ، وينظر الأصول 93/1 ، ومغني اللبيب 727 .

[2] المغني في النحو 342/3.

[3] الأصول 93/1.

وما يتصل بها من الضمائر ، وإذا ثبت هذا حكم بأنها فعلٌ لما تقرر أن الحرف لا تتصل بها هذهِ العلامات وكذلك الأسماء، وإذا اختصت هذهِ العلامات بهذا اللفظ حكم بكونهِ فعلاً؛ لبطلانِ كونهُ من القسمين الآخرين...)[1].

ثم قال : (فلئن قُلْتمُ فمن أين يثبت كونهُ حرفاً؟ قلنا: لما نذكرهُ في الترجيح في حجتنا.

فالجواب: إما النقص فغير لازم ، وذلك أن هذهِ العلامات لا تتصل بالحروف والأسماء على حسب اتصالها بـ (ليس) وبيانهُ أما الحرف في أنتَ، وأنتما، وأنتم، فان الاسم فيه أن وهي الموجودة في قولِكَ: أنا قلت فزيدت التاء عليه، علامة للخطاب، ثم كسرت في المؤنث للفرق بينهُ وبين المذكر فإذا أردت التثنية والجمع زدت على التاءِ ميماً وألفاً وميماً وتاءً فقلت: أنتما، وأنتم، وهذهِ حُروف تدل على الخطاب والكمية، وليست كذلك في لسنا، ولستم، أما لسنا فالضمير فيه (نا) مثل قمنا ولستُما، ولستُمْ فالضميرُ فيهِ التاء وما بعدها علامةٌ مجاوزة الواحد، و (ليس) قائمةٌ بنفسها، وليست اسماً بالاتفاق ، و (أن) في أنت هو اسم ، ولذلك تقول في المثنى وفي الجمع نحنُ و (ليس) لا يتغير لفظها و (إن) تتغير العلامات المتصلة بها ، وإما (هاء) في اسم الفعل فلا ينقص به؛ فإنها اسم بالاتفاق و (ليس) ليست اسماً عند أحدٍ، وإنما جاءت العلامات في هاء وهاء وهاء على جهة التشبيه بالفعل، وهذا في بعض اللغات، وفيها لغات لا تدل العلامة فيها على مثل ما تدل العلامة في الفعل، كقولهم : (هاؤم) فإنهُ زاد اليمُ والمراد بهِ الأمر، وليس في أفعال الأمر ما هو كذلك كقولك خُذ وخذوا، لإنه لا ميم فيه، وإذا بَعُدَ هذا اللفظ من اللفظ من فعل الأمرِ ومن بقية الأفعال وكان اسماً لم يناقض بهِ باب (ليس) [2] .

وقد ذهب الأنباري رداً على مذهب ابن السراج حول حرفيتها فقال: (... وهو قولٌ شاذ لا يعرج عليه، والصحيح أنه فعل، والدليل على ذلك أنهُ يتصل بهِ تاء الضمير وألفهُ، وواوهُ، نحو: (عسيتُ، وعسينا، وعسوا)، قال تعالى: (**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ**) [3] فلما دخلتهُ هذهِ الضمائر كما تدخل على الفعل نحو: قمتُ، وقاما، وقاموا، وقمتم دل على أنهُ فعل؛ وكذلك أيضاً تلحقهُ تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل نحو (عَسَتِ المرأةُ) كما تقول: (قامتْ وقعدتْ) فدل على أنهُ فعل)[4] . ولا اعلم من اين جاء به فالذي نقلناه سابقاً عن ابن السراج يدل على انه يذهب الى انها فعل .

ويفهم من مذهب ابن الحاجب أنه يعدها أفصح فعلاً يحتاج إلى اسمٍ وفعل يقويه (قولهُ: ((ولها مذهبان)) يعني في الاستعمال باعتبار الظاهر: أحدهما أن تأتي لها اسم وخبر.
والثاني: أن تستعمل داخلة على أن والفعل خاصة مستغنى بذلك عن اسمٍ قبلها) [5] .

---

[1] التبيين /309.
[2] التبيين/309-310.
[3] سورة محمد: 22 .
[4] الأسرار/ 125.
[5] الإيضاح في شرح المفضل لابن الحاجب 84/2.

ويذهب العكبري إلى أن (عسى) فعل جامدٌ بقولهِ: (وهي فعل بدليل اتصال الضمائر بها وتاء التأنيث الساكنة نحو: عسيتُ ، وعسوا ، وعسين ، وعست. ومعناها الإشفاق[1] . والطمعُ في قرب الشيءِ ، كقولك : عسى زيدٌ أن يقومَ، أي: أطمع في قرب قيامهِ، وهي فعل ماضٍ ، لأنك تخبر بها عن طمع واقع في أمر مستقبل . ولا يكون منها مستقبل ولا اسم فاعل ، بل هي فعل جامد وإنما كانت كذلك لوجهينِ:

أحدهما: أنها أشبهت الحروف ، إذا كان لها معنى في غيرها، وهي الدلالة على قرب الفعل الواقع بعدها، وحكم الفعل أن يدل على معنى في نفسهِ، وشبهها بالحرف يوجب جمودها، كما أن الحرف جامد.

والثاني: أنها تشبه لعل في الطمع والإشفاقِ فتلزم صيغة واحدة كـ (لعلَّ) [2] .

وذكر ابن يعيش أن معاني هذه الحروف مستفادة من الأفعال فقال: معاني هذهِ الحروف مستفادة من الأفعالِ. ألا ترى أنَّ (إلا) في الاستثناءِ نائبةٌ عن (استثني)، والهمزة في الاستفهام نائبة عن (استفهم)، و (ما) النافية النائبة عن (أنفي) والشيء إنما يعطى حكماً بالشبهِ إذا أشبههُ في معناه، وأما إذا أشبهه في معناه هو لهُ أو يساويه فيه، فلا. ولو جاز أن يمنع التصرُّف (عسى) لأنَّها في معنى (لعلَّ) لجاز أن يمنع (استثني) التصرف لمشاركةِ (إلا) [3] .

وقد استدل ابن الخباز على أن ((عسى)) فعل ماضٍ غير متصرف بقولهِ (والدليل على أنها فعل : اتصال تاء الضمير بها كقولهِ تعالى (**فَهَلْ عَسَيْتُمْ**) [4]

والدليل على إنها ماضٍ : تجردها من زيادات المضارعة وانها ليست بأمر .

وانما لم تتصرف ؛ لأنها اشبهت لعل ، لأن معناها الطمح والرجاء ، وهي من عوامل الميتدأ والخبر ، من باب كان ترفع الاسم وتنصب الخبر)) [5]

---

[1] اللباب 191/1، وينظر: الكتاب 233/4. وتوجيه اللمع / 394 وهو قول ابن جني .

[2] اللباب 191/1.

[3] شرح المفصل ابن يعيش 116/7.

[4] سورة محمد من الآية /25 .

[5] توجيه اللمع / 394 _ 395 . ينظر : شرح المفصل لأبن يعيش 7 / 390 _ 391 .

علة الإخبار بالحدث عن الجثة في عسى.

قال ابن فلاح : (فإن قيلَ؛ لِمَا أجزتُمْ في عَسَى أن يكون المخبر حدثاً؟ قُلنا: لوجهين:

أحدهما: أن الخبر في تأويل المفعولِ، ولذلك يُقدَّرُ: بقارَبُ زيدٌ القيامَ، والمفعولُ غير الفاعل).

والوجه الثاني: أنهُ على حذفِ مضافٍ أي: عسى زيدٌ صاحِبَ القيامِ.

فإن قيلَ: فاحكم بأنَّه مفعول لا خبر، وقد زال عنك الإشكالُ ـ قُلنا: لا يصحُّ ذلك لوجهين:

أحدهما: أن الفائدةَ تتوقف عليهِ، وليس كذلك المفعولُ.

الثاني: أنهُ لم يفعل بهِ شيئاً على الحقيقة) [1] .

ثم قال ابن فلاح : (ينبغي أن يكون خبر عسى مما يُمكنُ وقوعُهُ، فلا يُقالُ: ((عسى زيدٌ أن يطيرَ)) ؛ لامتناع وقوع الطيران منهُ) [2] .

قال ابن الخباز: (ويلزم خبرها ثلاثة أمور... وأن يكون مشفوعاً بأن، لأنها تحقق الاستقبال، تقولُ عسى زيدٌ أن يقوم، وفي التنزيل: (**فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ**) [3] ، وقال تعالى: (**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ**) [4] فموضع أن ، وما بعدها نصبٌ والدليل على ذلك قولهم في المثل : (عسى الغوير أبؤُساً)) [5] .

(وقيل : إن في موضع نصب بـ (عسى) ولو قدَّمتَ فقلت: فعسى أن يأتي اللهُ؛ لكانت في موضع رفع بـ (عسى) وتسد مسد خبر (عسى)، كما تسد (أنّ) المشددة مسد المفعولين في قولك: علمتُ أنكَ كريمٌ . [6]

وقال الأنباري: (فإذا قيل: فهل يجوز أن تُحذف (أن) إذا كانت مع صلتها في موضع رفع؟ قيل: لا يجوز ذلك؛ لأن مع شرط الفاعل أن يكون اسماً لفظاً ومعنى، فإذا قلت: عسى يخرج زيدٌ، فقد جعلت الفعل فاعلاً، والفعل لا يكون فاعلاً؛ لأن الفاعل مخبرَ عنهُ، والإخبار إنما يكون عن الاسم لا عن الفعل، بلى إن جُعلَ زيدٌ في نحو (عسى يخرج زيدٌ) فاعل عسى، وجعل (يخرج) في موضع الخبر، جازت المسألة؛ لأن المفعول لا يبلغ في اقتضاء الاسمية مبلغ الفاعل؛ ألا ترى أنهُ قد يقوم مقام المفعول ما ليس باسم نحو (ظننت زيداً قام أبوهُ) ؟ فـ (قام أبوه) جملة فعلية، وقد قامت مقام المفعول الثاني لـ (ظننتُ). وأمّا الفاعل فلا يجوز أن يقع قط إلا اسماً لفظاً ومعنىً لما بينا)[7].

---

[1] المغني في النحو 348/3.

[2] المصدر نفسه 348/3.

[3] المائدة /52.

[4] محمد /22.

[5] توجيه اللمع/395، وينظر شرح المفصل وابن يعيش 7 / 392.

[6] مشكل إعراب القرآن 1/ 228 .

[7] الأسرار/128.

وما ذهب اليه ابن هشام في كون (زيدٌ) في نحو: عسى زيدٌ أن يخرج، فاعلاً مبني على أن عسى فعل متعدٍ بمنزلة (قارب) معنى وعملاً، أو لازم بمنزلة قرب من أن يفعل، وحُذف الجار توسعاً، وهذا مذهب سيبويه والمبرد [1] .

وقال ابن عصفور : (وإذا استعملت عسى استعمال قارب نحو (عسى زيدٌ أن يقوم ، ((فزيد)) اسم (عسى) وان يقوم في موضع الخبر) [2] وقيل (زيدٌ فاعل عسى وأن يقوم في موضع المفعول . والدليل على ذلك أنَّ أنَّ وما بعدها تقدر بالمصدر والمصادر لا تكون اخباراً عن الجثث .

والصحيح ان الفعل الذي بعد (عسى) في موضع الخبر والدليل على ذلك أنهم لما ردوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل ولم ينطقوا بالمصدر ....) [3]

---

[1] ينظر: مغني اللبيب / 43 و 202 .

[2] شرح جمل الزجاجي 2/ 178 .

[3] المصدر نفسهُ 178/2 .

علة تجرد خبر (عسى) من ((إن)).

قال ابن فلاح: ((وقد جاء في خبرها السينُ عِوَضَ ((أن))، قال:

عسى طيءٌ مِنْ طيءٌ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطفيءُ غُلاَّتِ الكُلى والجَوانِحِ [1]

وليس بمطردٍ، لعدم تقديرها بالمصدرِ مثل ((أن))، وقد جاء خبرُها بغيرِ أن للدلالة على شدَّةِ المقاربةِ بمنزلةِ كادَ [2].

وعلل ابن يعيش قوله: (قد تقدم القول إن الأصل في عسى أن يكون في خبرها أن لما فيها من الطمعِ والإشفاقِ ، وهما معنيانِ يقتضيانِ الاستقبال ، وأن مؤذنة بالاستقبال وأصل (كاد) أن لا يكون في خبرها (أن) لأن المراد بها قرب حصول الفعل في الحال إلا أنهُ قد تشبه (عسى) بـ (كاد) فينزع من خبرها ((أن)) [3].

وذكر الأنباري علة حذف (أن) من خبر (عسى) فقال: (فإن قيل: فَلِمَ حذفوا (أنْ) من خبرهِ في بعض أشعارهم؟ قيل: إنما يحذفونها في بعض الأشعار لأجل الاضطرار تشبيهاً لها بكاد، فإنَّ كاد من أفعال المقاربة كما أن عسى من أفعال المقاربة، فلهذا الشبه بينهما جاز أن تُحمل عليها في حذف (أنْ) من خبرها [4] من نحو قوله:

عسى الهمُّ الذي أمسيتَ فيه يكون وراءَه فَرَجٌ قريبُ [5]

وقال ابن الحاجب : (لما كانت (كاد) و (عسى) مشتركتين في أصل معنى المقاربة، وإن اختلفتا في وجوه المقاربة حُملت كلَّ واحدةٍ منهما على صاحبتها تشبيهاً بها ومشاركتها لها في أصل معناها، كما قالوا: (لا أبا لزيدٍ) لمشاركتهِ للمضاف في أصل معناهُ، فدخلت لذلك (أنْ) في كاد وحُذفتْ من عسى) [6].

وقال العكبري : فإن قيل: فهل يجوز أن تحذف (أن) إذا كانت مع صلتها في موضع رفع؟ قيل: لا يجوز ذلك، لأنهُ من شرط الفاعل أن يكون اسماً لفظاً ومعنىً) [7]

.

وقال سيبويه : (واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها (بكاد يفعل)، فيفعل حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قولهِ: (عسى الغويرُ ابؤساً))[8]

علة لزوم خبر كاد بـ (إن) وعدمهُ:

ذكر ابن فلاح علة لزوم أخبار أفعال المقاربة (إن) فقال: هي على ضربين: أحدهما: أن يكون لها اسمٌ وخبرٌ، ويشترط في خبرها أن يكون ((أن)) مع الفعل

---

(1) لقسام بن رواحة في خزانة الادب 341/9 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي / 960 ، وشرح شواهد المغني / 445 .

(2) المغني في النحو 3 /348 – 349 .

(3) شرح المفصل لابن يعيش 397/7. وبنظر: اللباب 194/1.

(4) الأسرار 131 - 132.

(5) خزانة الأدب 81/4، وينظر العيني 184/2، والمقتضب 70/3.

(6) الإيضاح في شرح المفصل 85/2.

(7) اسرار العربية 133/1.

(8) الكتاب 158/3.

المضارع وفي التنزيل: (**فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ**)[1] و (**عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ**)[2].

ثم قال: إنما لزمت أن في خبرها؛ لوجهينِ:

أحدهما: أن المضارع يصلح للحال، والترجي لا يكونُ إلا في المستقبل؛ لأنَّ الحال موجود فلا يتعلَّقُ الرجاء بهِ، فصرفتهُ أن إلى المستقبل المُطابق لمعنى عسى.

والثاني: أن الخبر في تأويل الاسم الذي هو الأصل، وأنْ مع الفعلِ في تأويل الاسم فلذلك لَزِمَتْ) [3].

قال العكبري: وكما أن عسى تشبه بكاد في حذف (أنْ) معها، فكذلك كاد تشبَّه بعسى في إثباتها معها) [4] ، قال الشاعر:

---

(1) سورة المائدة/52.

(2) سورة الإسراء/8.

(3) المغني في النحو 345/3 .

(4) اللباب 132/1.

رَسْمٌ عَفَا مِنَ بَعْدِ ماَ قدِ انْمَحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البَلَى أنْ يَمْصَحَا [1]

فأثبت (أنْ) مع كاد، وإن كان الاختيار حذفها، حملاً على عسى، فدل على وجود المشابهة بينهما.

فإن قيل: ولم كان الاختيار مع كاد حذف (أن) وهي كعسى في المقاربة؟ قيل: هما، وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة، إلا أن (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال و (عسى) أذهب في الاستقبالِ، ألا ترى أنكَ لو قلت: (كاد زيدٌ يذهب بعد عام) لم يجز، لأن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحالِ، ولو قلت: (عسى الله أن يدخلني الجنة برحمتهِ) لكان جائزاً ، وإن لم يكن شديد القرب من الحال، فلما كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها (أن) التي هي علم الاستقبال، ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال أتي معها بأنْ التي هي علم الاستقبال[2] ذكر سيبويه تشبيه (كاد) (بعسى) فقال: (وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها (أنْ) وكذلك كربَ يفعَل، ومعناهما واحد. يقولون؛ كربَ يفعل، وكاد فعِل، ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال لما ذكرتُ لك)[3].

ونستشف من قول الانباري أن (كاد) فعل لأنهُ يحملها على (عسى) بقوله: (فإن كاد من أفعال المقاربة كما أن عسى من أفعال المقاربة، فلهذا الشبه بينهما جاز أن تحمل عليها في حذف (أن) من خبرها...) [4] .

---

[1] ديوان رؤبة/272، انظر ابن يعيش 121/7. وفي خزانة الآدب لهدية بن خشرم 328/9_330 ، وشرح ابيات سيبويه 142/1 ، والمعجم المفصل 89/1 .

[2] اللباب 132/1-133.

[3] الكتاب 159/3.

[4] الأسرار/127.

علة تصرف كاد دون (عسى):

قال ابن فلاح: (فإن قيلَ : لِمَ جاء المضارعُ من هذهِ دون عسى، مع اشتراكهما في المقاربة؟ قُلنا: دُخُولُهَا في المقاربة إلى زَمَنِ الحال أكسبها التصرف لأن الإنشاءَ في عسى يتعلقُ بالمستقبل، فلما فارقتها في التعلق ، فارقتها في التصرف فصارت خبراً محضاً) [1] .

قال ابن الحاجب: (وهي موضوعةٌ لمقاربةِ الخبرِ على سبيل حُصولِ القُربِ لا على رجائهِ، وهي خبرٌ محضٌ بقربِ خبرها، فلذلك جاءت متصرفة تصرف الأفعالِ) [2] .

وقال ابن يعيش حول تصريف (كاد) فقال: فإن قيل: فهلا منعتم كاد من التصرف كما فعلتم بعسى إذ معناهما واحدٌ قيل له جوابان:

أحدهما: إن كاد قد يخبر بها عن المقاربة فيما مضى ، وفيما يستقبل نحو قولك: كاد زيدٌ يقوم أمسِ، ويكاد يخرج غداً. فلما أريد بها معنى المضي ، والاستقبال أتى لها بالأمثلة التي تدل على الأزمنة ، وهو بناء الماضي والمضارع ولما كانت عسى طمعاً والطمع يختص بالمستقبل فقط، اختير لهُ أخف الأبنية وهو مثال الماضي ، ولم تكن حاجة إلى تكلف زيادة المضارع.

والجواب الثاني: إنهم قد غالوا في (عسى) فاستعملوها موجبة ، ولم تأتِ في الكتاب العزيز إلا موجبة، إلا في موضع واحد [3] وهو قوله تعالى:(**عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ**) [4] قال ومنه قول الشاعر:

ظَنِّي بِهِمْ كَعَسَى وَهُمْ بِتَنُوفَةٍ   يَتَنَازَعُونَ جَوَائِزَ الأمْثَالِ [5] .

والمراد ظني بهم كاليقين ، فلما تناهت عسى في بابها وكان فيها ما ليس في كاد أخرجت عن بابها وباب الفعل إلى حيز الحروف وجمودها وأما قول حسان:

وتكاد تكسل أن تجيء فِراشها   في جسمِ خرعبةٍ وَحُسْنِ قوامِ [6]

فإنّهُ قد قيل: إن تكاد فيه زائدة والمرادُ أنها تكسل أن تجيءَ فراشها لدلالها)) [7] .

وذكر العكبري إن كاد فعل متصرف لقوله: (وأمَّا (كاد) ففعل متصرف يدلُّ على شدة مقاربة الفعل، ومن هنا لم يدخل خبرها (أنْ) ليكون لفظه كلفظ فعل الحال) [8] .

قال ابن يعيش :(واشترطوا ان يكون الخبر فعلاً ؛ لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض وجرد ذلك الفعل من أن ؛ لأنهم أرادوا قرب وقوعهِ في الحال ، و" أن " تصرف الكلام إلى الاستقبال ، فلم ياتوا بها لتدافع المعنيين ولما كان الخبر فعلاً محضاً مجرداً من أن قدروهُ باسم الفاعل ؛ لأن الفعل يقع

---

[1] المغني في النحو 356/3.

[2] الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 85/2.

[3] شرح المفصل 396/7.

[4] سورة التحريم آية / 5

[5] ديوان ابن مقبل /261 ، وورد في الاضداد / 188 ، ولسان العرب 327/5 (جوز)

[6] ديوان حسان بن ثابت /107 ، ولسان العرب 384/3 (كيد ، والمحتسب 48/2)

[7] شرح المفصل 396/7.

[8] اللباب 194/1.

في الخبر موقع اسم الفاعل نحو : زيدٌ يقومُ والمراد (قائم) ودل على أنهُ منصوب ... قولهم (عسى الغويرُ أبوساً) على ان موضع ان ببأس نصب ...) [1]

علة انحصار ليس بالنقصان:

قال ابن فلاح: ((وأما ليس: فلا تستعمل إلا ناقصة؛ لأنها للنفي، والنفي، يتناول الأخبار، دون الذوات. فإن قيل: ينتقد بزال، فإنها تفيد النفي، وقد استعملت تامة؟ قلنا: النفي فيها مأخوذ من معنى المفارقة. وليس بقوي، بخلاف ليس، أو لقوتها بالتصرف استعملت تامة)) [2] .

لقد صرح ابن الحاجب بعدم تصرف ((ليس)) فقال: (وقد منع قوم تقديم خبرها عليها، وعلته أنه لم يثبت مصرحاً تقديمه، ولأنها فعل غيرُ متصرف معناهُ نفي، فكان كالحرف في امتناع تقديم خبرها عليها) [3] .

وقد ذهب ابن خروف بقوله: (والذي يتأول عليه قول سيبويه ـ رحمه الله ـ أنه لا يتقدم لعدم تصرفها وشبهها بالحرف، ولا دليل في إجازته (أزيداً) لست مثله)) [4]

وقال ابن السراج: (ولا يتقدم خبر ((ليس)) قبلها ؛ لأنها لم تتصرف تصرف (كان) لأنك لا تقول : منها بفعل ولا فاعل) [5] .

وهذا ابن يعيش يذهب إلى أن ((ليس)) فعل (اعلم أن ليس فعلاً يدل على جملة ابتدائية ((فينفيها في الحال)) وذلك أنك قلت : زيدٌ قائم ، ففيه إيجاب قيامهِ في الحال وإذا قلت: ليس زيدٌ قائماً ، فقد نفيت هذا المعنى فإن قيل: فمن أين زعمتم أنها فعل وليس لها تصرف الأفعال بالمضارع واسم الفاعل كما كان ذلك في كان وأخواتها وإنما هي بمنزلة ((ما)) في دلالتها على نفي الحاضر؟ قيل: الدليل على أنها فعل ؟ اتصال الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال بها على حدِّ اتصاله بالأفعال وهو الضمير المرفوع نحو قولك: لستَ ولسنا ولستُ، ولستُما، ولستُمْ، ولستِ، ولستُنَّ) ولأن أخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية وتلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلاً ووقفاً نحو: ليست هندٌ قائمة كما نقول كانت هندٌ قائمة، وليس كذلك التاء اللاحقة للأسماء فإنها تكون متحركة بحركات الإعراب نحو: قائمة وقاعدة فلما وجد فيها ما لا يكون إلا في الأفعال دل على أنها فعل) [6] .

ثم أخذ يفصل القول في نقصانها (فإن قيل الأفعال بابها التصرف وليست غير متصرفة فهلا دلكم ذلك على كونها حرفاً قيل : عدم التصرف لا يدل على أنها ليست فعلاً إذ ليس كل الأفعال متصرفة ألا ترى أن ((نعم))، و ((بئس))، و(عسى)، و (فعل التعجب) كلها أفعال ، وإن لم تكن متصرفة وأما كونها بمنزلة (ما) في النفي فلا يخرجها أيضاً عن كونها أيضاً فعلاً؛ لأنه يدل على مشابهة بينهما وهو الذي أوجب

---

[1] شرح المفصل لأبن يعيش 395/7 .

[2] المغني في النحو 44/3.

[3] الإيضاح في شرح المفصل81/2.

[4] شرح جمل الزجاجي لابن خروف 418/1.

[5] ينظر : الاصول

[6] شرح المفصل 383/7.

جمودها وعدم تصرفها ، وأما أن يدل أنها حرف فلا ، إذ الدلالة قد قامت على أنها فعل ومما يدل على أنها فعل وليست حرفاً أنها تتحمل الضمير...) [1]

ذهب السيوطي بقولهِ إلى أن : (هذهِ الأفعال تسمى نواقض . واختلف في سبب تسميتها ذلك .

فقيل : لعدم دلالتها على الحدث بناءً على أنها لا تفيدهُ .

وقيل : وهو الأصح : لعدم اكتفائها بالمرفوع لأن فائدتها لا تتم بهِ فقط ، بل تفتقر إلى المنصوب ... ثم منها ما لزم النقص ، وهو (ليس) باتفاق ...) [2]

ثم قال في موطن اخر انها فعل غير متصرف بقوله (جميع هذه الافعال تتصرف ، : فياتي منها المضارع والامر ، والمصدر ، والوصف ، إلا ان الامر لا يأتي صوغه من المستعمل منفيا الاّ ليس ، فَجُمِعَ على عدم تصرفها) [3]

---

[1] شرح المفصل 383/7.

[2] الهمع 368/1 .

[3] المصدر السابق نفسه 368/1 .

الفصل الرابع
الحروف والأدوات

المبحث الرابع

تعريف الحرف وحدهُ

ولمَ سمي حرفاً ؟

من المفردات النحوية التي تحدث عنها النحويون هو الحرف والوصول الى الحد الذي نبغيه والوصول الى معناه الدلالي : هل للحرف معنى او إن معناه يحصل في غيره ؟ وهذا هو ما سأعرج عليه في هذا الفصل .

فقد حد ابن فلاح الحرف بقوله : (كل كلمة دلت على معنى في غيرها فقط ، وخرج بقيد " فقط " : الاسماء التي تدل على معنى في نفسها وفي غيرها ، كاسماء الشرط والاستفهام ، والموصولات) [1]

وقد ذهب ابن السراج : الى أنَّ (الحرف ما لايجوز ان يكون خبراً نحو : من ، والى) [2].

اما ابن هشام فقد حد الحرف بقوله : (إن الحرف ما جاء ليؤدي معنى في غيره) [3]

وليس ببعيد ما ذهب اليه ابن يعيش : (بأنّ الحرف ما جاء ليؤدي معنى في غيره) [4]

وقد بين ابن فلاح بقوله : (ان المعنى في غيره هو العلة ، والمجيء هو المعلول ، والعلة غير المعلول ، فقد عرفه بأمر خارج عن حقيقته) [5]

وقد وضح في معنى ما دل على معنى في نفسه ان حصول معناه في الذهن غير متوقف على امر خارج عنه ، ومعنى قولهم : ما دل على معنى في غيره . إن تصور معناه في الذهن على امر خارج عنه وهو متعلقه [6]

وهذا ابو علي النحوي يذهب الى أن (الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، نحو : " لام الجر " ، و " هل " ، و " قد " ، و " ثم " ، و " سوف " ، و " حتى " ، و " اما ")[7].

وقد علق الجرجاني على هذا الحد اذ قال : (... فكأنه قال : ليس الحرف غير ـ ما ذكرنا ـ من انه جاء لمعنى . فان قلت : فكيف قالوا ما جاء لمعنى والاسماء بهذه المنزلة : ألا ترى أنَّ " زيدا " و " الرجل " و " الفرس " يجيء كل واحد من ذلك لمعنى مفرد ؟ الجواب بان مقصودهم في ذلك لمعنى غير منصوب ، وقولهم : ليس " غير محد يدل على ذلك " ويعني التصرف ان تكون فاعلا ومفعولا ومضافا اليه : تقول (ضرب زيدٌ) و (ضربت زيداً) و (جاءني غلام زيد) فتختلف المقاصد والمعاني في " زيد " باختلافات اخرى ، ولا تكون هنا في الحرف ثم يخلص الى نتيجة فيها : (واذا كان الحرف دالاً على معنى غير متصرف فارق بذلك الاسماء المتمكنة نحو " زيد " و " عمرو " و " احمد " لانها تتصرف ..) وفارق الاسماء

---

[1] المغني في النحو 172/1-178 .

[2] الاصول 39/1 ، وينظر : الحلل في اصلاح الخلل /74 .

[3] الجامع الصغير / 10 .

[4] ينظر : شرح المفصل 2/8 .

[5] المغني في النحو 173/1 .

[6] المصدر نفسه 173/1 .

[7] المقتصد 84/1 .

المبنية نحو : أين ، ومتى ، ومن جهة تعريته من الاعراب التقديري واذا بينا هذه الاقسام ... فهو ما دل على معنى غير متصوف ، ولم يكن لهُ إعراب بوجه, ولم يتضمن الزمان وهذا مطرد منعكس, إذ ما من لفظ تجتمع فيهِ هذهِ الشرائط إلا أن يكون حرفاً) [1].

ونستشف من هذا أن أبا علي النحوي, والجرجاني قد نظرا إلى ذات ((الحرف)) قياساً على ذات ((الاسم, والفعل)), فكأنما أعطيا لذات ((الحرف)) معنى, غير أن هذا المعنى يخص ((الحرف)) وحدهُ. وبذلك فهما لم يشيرا إلى العلاقة التي تربط الحرف بالاسم والفعل.

وهذا ما جعل ابن عصفور يقول (669 هـ) في حد ((الحرف)) (كلمةٍ تدل على معنى في غيرها ولا تدل على معنى في نفسها, وحينئذٍ لا تدخل عليه الأسماء. لأن الأسماء وإن دلت على معنى في غيرها فهي مع ذلك دالة على معنى في نفسها) [2].

فالنحويون حين نظروا إلى ذات ((الحرف)) لم يجدوا لهُ دلالة تامة كدلالة الأفعال والأسماء. لذلك فابن السراج حدهُ بقولهِ: ((هو الذي لا يجوز أن يخبر عنهُ ، ولا يكون خبراً))[3]. فهم بذلك جعلوا الحرف في ذاتهِ نقيضاً للاسم والفعل. غير أن الرضي الاسترابادي أعطى فهماً واسعاً لدلالة الحرف. فقد بين أن ذات ((زيد)) لا تحدد إلا بلفظ ((زيد)) وهذا ما هو قصدهُ النحويون حين قالوا في تعريفهِ: ((... معنى في نفسهِ)), فمهما تبدل المواقع الإعرابي لـ ((زيدٌ)) في السياق التركيبي, فإن الذات تبقى ثابتةً لا تتبدل, وما يحدث من تغير إعرابي, فهو اختلاف في المعاني فقط.

أما ((الحرف)) فإن ذاتهُ ليست مستقلة. وإنما تكون تبعاً لغيرهِ, ولكن هذا لا يعني عدمية الذات الحرفية, فالحرف لهُ ذات, غير أن هذهِ الذات لا تظهر إلا في سياقهِ التركيبي, والدليل على هذا: أن كانت هذهِ المعاني لا تتحصل إلا بارتباط الحرف بغيرهِ. لذلك قال فيه الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها.

غير أن بعض المحدثين لم يفهموا آراء النحاة الأوائل بدقة, مما جعلهم يحكمون عليهم بالاضطراب.

عبد الرحمن أيوب يرى أن النحاة يرون أن كلمة ((إلى)) لا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها, أي: في ((ذهب)), وفي ((علي)) في قولنا: ((ذهبَ الولدُ إلى علي)).

والنحاة قد اخطؤوا الصواب. فكلمة ((إلى)) قد دلت على معنى في نفسها, هو العلاقة التي تضيفها على الكلمة التي تشير للحدث, والكلمة التي تشير للذاتِ في المثال السابق. ولو كانت العلاقة موجودة في هاتينِ الكلمتينِ, لأدت المعنى دون حاجة إلى وجود كلمة ((إلى)) ولكان من الممكن أن نقول: ((ذهبَ الولدُ علي)) لتنفيذ المعنى الذي يستفاد من الجملة:((ذهب الولد إلى علي)) لقد وقع النحاة في هذا الخطأ, لأنهم كانوا في الواقع متأثرين بالفلسفة الإغريقية عن الموجودات, أكثر مما كانوا يدرسون خصائص الألفاظ العربية ذاتها[4].

أما الزمخشري فقد نظر إلى ((الحرف)) على أساس ((العلاقة)) التي تربطه بالاسم والفعل. فقال: ((الحرف ما دل على معنى في غيرهِ, ومن ثم لم ينفك من اسم, أو فعل يصحبه))[5].

---

[1] المصدر نفسه 658/1.

[2] شرح جمل الزجاجي 100/1 _ 101.

[3] الأصول في النحو 37/1.

[4] دراسات نقدية في النحو العربي/9.

[5] شرح المفصل/283.

وقد وضح ابن يعيش حد الزمخشري بقولهِ: ((... وقولنا: دلت على معنى في غيرها, فصل ميزه من الاسم والفعل. إذ معنى الاسم والفعل في ((أنفسهما)) ومعنى الحرف في ((غيرهِ)) الا تراك إذا قلتَ ((الغلامُ)) فُهِم منهُ ((المعرفة)), ولو قلت ((أل)) مفردة لم يفهم منهُ معنى, فإذا قرن بما بعدهُ من الاسم أفاد التعريف في الاسم. فهذا معنى دلالته في غيرهِ))[1].

غير أن الرضي الاسترابادي يعترض على هذا الحد, ويرى أن قولهم: ((في غيرهِ)) في تعريف الحرف لا يقف حداً فاصلاً بين الفعل والاسم من جهةٍ, أو الحرفِ من ناحيةٍ أخرى. إذ يقول: ((أن قولهم: ما دل على معنى في نفسهِ وقولهم: ما دل على معنى في غيرهِ)) راجع إلى معنى آخر. فإن معنى: ما دل على معنى في نفسهِ, أي: إلا باعتبار غيرهِ, كقولهم: ((الدار قيمتها في نفسها)) كذا: قيمةُ الدارِ في غيرها.. بل يقالُ: ((إلا في نفسِها... فالحرفُ كلمةً دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها. فـ ((غير)) صيغة للفظ ، وقد يكون ((اللفظ)) الذي فيه معنى الحرف مفرداً كالمعرف باللام... وقد يكون جملة, كما في ((هل زيدٌ قائمٌ))، لأن الاستفهام معنى في الجملة, إذ قيام ((زيد)) مستفهم عنهُ والأكثر أن يكون معنى ((الحرف)) مضمون ذلك اللفظ, فيكون متضمناً للمعنى الذي أحدث فيه الحرف مع دلالتهِ على معناهُ الأصلي))[2].

بهذا تنحل رموز ((الحرف)) بصورة لا لبس فيها, جمهور النحويين أسند عمل الحرف إلى العلاقة التي تربطهُ بغيرهِ, من الأسماءِ والأفعال. كما نص على ذلك الجرجاني في ((نظرية النظم)) (والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف, وللتعليق فيما بينها... لا يعد وثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم, وتعلق اسم بفعل, وتعلق حرف بهما)[3].

المبحث الثاني :

علة اختصاص ((الباء)) من بين الحروف بزيادتها في خبر ((ليس)) :

قال ابن فلاح: ((وخُصَّت الباءُ بالزيادة لأنها للإلصاق. واللامُ لتأكيد الخبر, ومُلاصَقةُ الشيء للشيءِ تَدُلُّ على تأكيد العُلْقَةِ بينهما, ولأن الإلصاق يعطي المقاربة, فإذا قلت: ليس زيدٌ بقائمٍ, فكأنَّكَ قلتَ: ما قام زيدٌ, ولا قَاربَ القيامَ.

وهذهِ الباءُ لا تتعلق بشيءٍ؛ لأنها غيرُ معديةٍ لفعلٍ حتى تُوصِلَ معناهُ إلى الاسم, وتقدّمُ معمولِ ما بعدها عليها يدل على زيادتها, كقولهِ تعالى: {ليسوا بها بكافرين}[4], فبها يتعلق بكافرين))[5].

وقيل : ((وإنما اختيرت ((الباء)) دون غيرها لثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أنَّ أصلها الإلصاق, والإلصاق يوجبُ شدةِ اتصال الشيئين بالآخر.

والثاني: أنها من حروف الشفتين, فهيَ أقوى من اللامِ وغيرها من حروف الجرِ.

والثالث: أن حروف الجر كلها توجبُ مع تعديتها الفعل معنى كالتبعيض والملك والتشبيه وغير ذلك. والباء لا توجب أكثر من تعديةِ الفعلِ, ولذلك استعملت في القسم, وهو باب التوكيد))[6].

---

[1] المصدر نفسه 471/8.
[2] شرح الكافية 33/1-34 .
[3] دلائل الإعجاز/48.
[4] سورة الأنعام/89.
[5] المغني في النحو 81/3 _ 85.
[6] اللباب 2 / 173 _ 174 .

قال ابن الخباز: ((وموضع الباء وما بعدها النصب, لأنها لو سقطت لكان منصوباً, ولو عطفت عليهِ اسماً, لجاز جرهُ حملاً على اللفظ ونصبهُ حملاً على الموضع, تقول: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ, ولا بخيلاً))[1].

ثم قال بعد هذا الموضع: ((وإنما زيدت الباءُ دون غيرها؛ لأن معناها الإلصاقُ, وإنما زيدت في الخبر؛ لأنهُ مشبه بالمفعول, وهي تزاد معهُ)[2] كقوله تعالى: (**وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**)[3])).

فالحرف ((الباء)) موضوعٌ في أصل الفعل لمعانٍ, من هذهِ المعاني ((الإلصاق)), و ((التعدية)) وغير ذلك مما ورد سابقاً.

فإذا جاء في خبر ((ليس)) مثل قولهِ تعالى: (**لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ**)[4] فإن هذا الحرف حقيقة من الممكن أن يستغنى عنهُ, فيقالُ: ((لست عليهم مسيطر)) فإذا جاء, فأي معنى من معانيه الأصلية أداها في اتصالهِ بخبر ((ليس)) نجدهُ لم يأتِ لأي معنى وُضِعَ لَهُ في أصل اللغةِ, فلَمْ يأتِ للتعديةِ, ولا للاستغاثةِ... الخ.

فإذا تدبرنا في معنى الآية, نجد أن المعنى يكونُ مؤكداً بالباءِ, ولا يكونُ بهذا المعنى إذا ما خلت الآية من الباءِ.

إذن فالباء جاءت هنا للتأكيد, ولا يكون في الكلام تأكيداً إذا خلا من الباء, وهذا في قوله تعالى: (**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**)[5].

ولا ننكر أن هذا الحرفِ ((الباء)) في تأكيدهِ نلمح فيه شيئاً من المعنى الذي وُضِعَ لهُ, إلا أنهُ ليس جوهرياً في الكلام.

وبيان ذلك: هو أنهُ أفاد إلصاق نفي الظلم من الله تعالى بالعباد, وفي معنى نفي الإلصاقِ التوكيد, إذ نفى الإلصاقِ والملابسةِ معناهُ شدة النفي, على الرغم من أن هذا الحرفِ زائد, فقد استعنا بأحد معانيه الأصلية, لإفادة التوكيد, ولكن لا عن طريق أدائهِ هذا المعنى أداءً جوهرياً, وإنما المعنى الجوهري الأساسي الذي يؤديهِ هذا الحرف هنا التوكيد, والتوكيد ليس من معانيه الأصلية التي وضعت لهُ.

إذن وجود هذا الحرف في الكلام ليس كَعَدمِهِ ، إذ أنهُ يفيدُ التوكيد ، ويخلو الكلام من التوكيد عند حذفهِ.

إذن فـ ((الباء)) وردت زائدة في الخبر المنفي غالباً ، وهذا ما نلحظه من الأمثلة الماضية, وهذا هو القياس, ومجيئها مع ((ليس)) أشهر ؟ من النفي بـ ((ما)) قال الله

---

(1) توجيه اللمع/144, وينظر: الكتاب 448,352,34/1, ومغني اللبيب 575- 576 , وحاشية الأمير 97/2.

(2) المصدر نفسه /144.

(3) سورة البقرة/195.

(4) سورة الغاشية/22.

(5) سورة فصلت/46.

تعالى: (**وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**)[1] وقولهُ تعالى: (**وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ**)[2] أصل الآيتين في غير القرآن: ليس اللهُ ظلاّماً للعبيد, وما الله غافلاً عما تعملون. فـ ((ظلاماً)) و ((غافلاً)) خبران منصوبان لـ ((ليس)) و ((ما)) فلما جاءت الباءُ طارئةً على الأصل قالوا بزيادتها.

علل السيوطي زيادة الباء بقولهِ: ((رفع توهم أنَّ الكلام موجبٌ لاحتمال أنَّ السامع لم يسمع النفي أول الكلمة, فيتوهمهُ موجباً, فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم, ولذا لم تدخل في خبري ((ليس)) و ((ما)) الموجب, فلا يجوز ((ليس زيدٌ إلا بقائم)) ولا ((وما زيدٌ إلا بخارجٍ))[3].

ونستشفُ من هذهِ التحليلات ما يأتي:

1 – أن " ليس " و " ما " ليس لهما دلالة نصّية في النفي, بل النفي معنى من معانيهما.

2 – النفي الحقيقي يتعلق بالأحداث ((الأفعال)), إذ أن النفي نفي للحوادث, نحو: لم يدرسْ زيدٌ. فهذا نفي صريح لحدثٍ لزيد.

3 – لذلك النفي بـ ((ليس)) و ((ما)) يتعلق بالخبر, ولما كان الخبرُ وصفاً يعمل عمل الفعل, جيءَ بالباء لتأكيد نفي الحدث. نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ, أشد نفياً من: ليس زيدٌ قائماً.

4 – أصبحت الباءُ مع ((ليس)) و ((ما)) قرينةً على النفي, فزادتهما دلالةً وتوكيداً.

5 – عملت الباء على التقريب بين أداتي النفي ((ليس)) و ((ما)) وبين أخبارهما ((ظلام)) و ((غافل)) بسبب وجود فاصل بينهما وهو اسم ((ليس)) و ((ما)) كأنَّ الفصلَ بينهما أضعف نفي الخبر, فجيء بالباءِ إزالة الضعف.

إذن, فهناك فرق كبير بين قولنا ((ليس اللهُ بظلام)), و ((ليس اللهُ ظلاماً)) من جهةِ التركيب, والدلالة, فلا يجوز القول بإسقاط الباء لزيادتها.

(لأنهم يزيدون (الباء) في خبر (ليس) للمبالغة في النفي ، والتوكيد فيقولون : ليسَ زيدٌ بقائمٍ)[4]

علة عمل ((لا)) النافية للجنس, وبناء اسمها في حالة الافراد والنكرة المقصودة:

وَجَّهَ ابنُ فلاح علة عمل ((لا)) إذ قال: (فإنَّها عملت لأنَّها أشبهتْ إنَّ)[5], من خمسةِ أوجهٍ:

الاول : اشتراكهما في تلقِّي القسم.

الثاني : اشتراكهما في التأكيد, فإنها لتأكيد النفي كما ((أَنَّ)) و ((إِنَّ)) لتأكيد الإثبات.

الثالث : أنها نقيضة إنَّ, وهم يحملون الشيءَ على نقيضهِ, حملاً لأحد الطرفين على الآخر, لتلازمهما في الذهن, فإذا أعطي أحدهما حُكماً أعطي الآخر الملازمُ مثلَهُ.

الرابع : اشتراكهما في طلبِ التَّصور.

الخامس : اشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبر) [6].

فقال: ((فلما ناسبتها في هذهِ الأوجه عملت عملها, ليظهرَ بذلك تأثير الشبه))[1].

---

(1) سورة آل عمران/182.

(2) سورة البقرة/74.

(3) همع الهوامع 404/1.

(4) الغرة المخفية 2 / 431 .

(5) المغني في النحو 242/3.

(6) المصدر نفسه 242/3.

ثم اشترط ابن فلاح لعملها:

1 – أن يكون اسمها نكرة.[1]

2 – ألا يفصل بينها وبين اسمها فاصلٌ, ولو كان ظرفاً[2].

وإنما بُنِيتِ الأسماءُ مع ((لا)) لوجوهٍ:

أحدها: أنه جوابٌ لقولِكَ: هل من رَجُلٍ في الدارِ؟ والجارُّ والمجرورُ بمنزلةِ الشيءِ ما هو جوابهُ, إذا كان الناصبُ مع المنصوبِ لا يكون كالشيء الواحدِ.

ووجهُ آخر: هو أن تكون ((مِنْ)) مقدرة بين ((لا)) وما تعمل فيه, فيكونُ الأصلُ: لا مِن رجلٍ في الدارِ, فلما حذفت ((من)) تضمن الكلامُ معنى الحرف, والحروف مبنية, فوجب أن تبنى ((لا)) مع ما بعدها, لتضمنها الحروفَ.

---

(1) المصدر نفسه 242/3.

(2) المصدر نفسه 242/3.

ووجه ثالث: أَنها لما كانت مشبهة بالحروف في العمل, وكانت الحروف مشبهة بالفعل وصارت فرعاً للفرع, فضَعُفَ, فَجُعِلَ البناءُ فيها دليلاً على ضعفها) [1].

ثم قال: ((واعلم أن النكرة التي تبنى مع ((لا)) في المفردة – وإن كانت موصولة أو مضافةً – لم يجز البناءُ فيها, لأن التنوين يصيرَ في وسطِ الكلمة تجري مجرى سائر الحروف, والمضاف إليهِ يقوم مقام التنوين, فيمتنع أيضاً من البناء...))[2].

قال العكبري: وتعمل النصب في الاسم عند الجميع كما عملت ((إنَّ)). وإنّما تعملهُ بثلاث شرائط:

أحدها: ((أن تلي الاسم من غير فصلٍ)) [3], فقد جاء في شرح المقدمة المحسبة ((فإذا فصل بين ((إلا)) والنكرة بطل البناءُ, ووجب أن تقول: لا فيها رجلٌ, ولا فيها أحدٌ))[4].

والثانية: أن تكون داخلة على نكرة.

والثالثة: أن تكون تلك النكرة جنساً.

وإنما عملت بهذه الشرائط لأنها اختصت بهذهِ الأشياءُ, وكلَّ مختصّ يجب أن يعمل, وعملت النصبَ لما ذكرنا من مشابهتها ((إنَّ))[5].

(واختلف النحويون في الاسم النكرة المنفيةَ بـ ((لا)) نفياً عاماً إذا لم تكن مضافةَ, ولا مشابهةً للمضافِ, أهي مبنيةً أو معربةً ؟ فمذهبُ أكثر البصريين أنها مبنية[6]: ((فإذا وقع فصل بين ((إلا)) والنكرة بطل البناءُ, ووجب أن تقول: لا فيها رجلٌ, ولا فيها أحدٌ))[7].

واحتج الأولون على بنائها من أوجه:

أحدها: أن بين ((لا)) وبين النكرة حرفاً مقدراً, وهو ((مِنْ)), والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُنِيَ...) [8] .

ثم علق على دخول ((من)) في حيز لا فقال: ((فإذا أدخلتَ ((مِنْ)) تناول الجنس كلهُ. وكذلك إذا قلت: ما جاءني من رجلٍ لم يجز أن يكون جاءك واحد أو أكثر. وإن حذفت ((من)) جاز أن يكون جاءك رجلان أو أكثر. وإذا ثبت ذلك صار الاسم متضمناً معنى ((من)) المفيدة معنى الجنس))[9].

والوجه الثاني: أنّ ((لا)) لمّا لم تعمل إلا إذا لاصقت الاسم وكانت ((من)) بينهما مرادةً صارتا كالاسم المركب في باب العدد كخمسة عشر, والمركب يبنى لتضمنهِ معنى الحرف.

والثالث: أن ((لا)) في هذا البابِ خالفت بقية حروف النفي من وجهين:

أحدهما: أنها جواب لِمَا ليس بإيجاب, بل لما هو استفهام, وبقية حروف النفي يجاب بها عن الواجب.

---

[1] علل النحو/37.
[2] المصدر نفسه /37.
[3] اللباب 227/1.
[4] شرح المقدمة المحسبة 277/1.
[5] اللباب 227/1.
[6] المصدر نفسه 227/1.
[7] المقدمة المحسبة 277/1.
[8] اللباب 227/1 - 228.
[9] المصدر نفسه 228/1.

والثاني: أنها مختصةً بالنكرة العامة التي هي جنس ، وليس شيءٌ من حروف النفي مختصاً بضرب من الأسماء)[1].
وذكر حجة من قال إن الاسم معرب بأربعة أوجه:
(أحدها: إن الاسم المعطوف عليهِ معرب, كقولك إلا رجل وغلاماً عندك. والواو نائبة عن ((لا)).
والثاني: إن خبرها معرب وعملها في الاسمين واحد.
والثالث: أن ((لا)) عاملة, فلو حصل البناءُ هنا لحصل العاملُ والبناء لا يحصل بعامل, لأن العامل غير المعمول, والبناءُ شبه التركيب, وجزءاً المركب شيءٌ واحد.
والرابع: إن الاسم لو كان مبنياً لبني على حركةٍ غير الفتح ؛ لأن الفتح, لا يعْمل النصب. فإذا عرض البناءُ وجب أن تكون حركتهُ غير حركة الإعراب, كما في قبلُ وبعدُ.
والجواب: أن المعطوف عليهِ بني لتضمنهِ معنى الحرف, وإنما يكون ذلك مع ((لا)) نفسها, والواو لا تنوب عن ((لا)) في هذا المعنى, بل تنوبُ عنها في العطف فقط ولهذا يسوغ إظهار ((لا)) مع الواو[2].
وقد ذهب الكوفيون إلى أن اسم ((لا)) منصوب وقد احتجوا على ذلك إلى أنها نقيضة ((إنَّ))... إلا أنها لما كانت فرعاً على ((إنَّ)) في العمل, و ((إن)) تنصب مع التنوين نصبت ((لا)) من غير تنوين[3].
قال المبرد: (اعلم أن ((لا)) اذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوينٍ, وإنما كان ذلك ما أذكرهُ لك:
إنّما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام. إذ قلت: لا رجلَ في الدارِ – لم تَقْصِد إلى رجل بعينهِ؛ وإنما نفيت عن الدار صَغيرَ هذا الجنس وكبيرهُ. فهذا جواب قولك: هل أحدٍ في الدار؟ لأنهُ يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره) [4].
(فأما ترك التنوين, فإنما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحدٍ ((كخمسة عشرَ))[5].
وهذا ما ذهب إليه سيبويه من قبل في باب النفي بلا إذ يقول: و ((لا)) تعمل فيما بعدها فتنصبهُ بغير تنوين, ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها.
وترك التنوين لما تعمل فيه لازمٌ, لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلةِ اسم واحدٍ نحو ((خمسةَ عشرَ)) وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم, وهو الفعل وما أُجري مجراهُ, لأنها لا تعمل إلا في نكرة, ولا وما تعمل فيه موضع ابتداءٍ, فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسةَ عشرَ)[6].
وقول سيبويهِ يحتمل الأمرين – أعني النصب أو البناء – لأن قولهُ النصب يدل على الإعراب وذكرُ خمسة عشرَ يَدلُّ على البناءِ.

---

(1) المصدر نفسه 228/1.
(2) اللباب 229/1.
(3) ينظر : الأنصاف 366/1 – 367.
(4) المقتضب 357/4.
(5) المصدر نفسه 357/4.
(6) الكتاب 274/2 – 275, انظر: التبيين/362 – 368, والأنصاف 366/1.

قال العكبري: ((واختلفوا في الاسم النكرة المنفية بـ ((لا)) نفياً عاماً إذا لم تكن مضافة ولا مشابهة للمضاف؛ هل هي مبنيةً أو معربةً؟ فمذهب أكثر البصريين أنها مبنيةً))[1].
وقد فصل القول فيمن ذهب إلى أن لا والاسم الذي بعدها معربة[2].
وقال الانباري : ((فإن قيل: لم بُنِيت ((لا)) مع النكرة دون المعرفة؟ قيل لأن النكرة تقع بعد ((من)) في الاستفهام, ألا ترى أنك تقول: هل من رجلٍ في الدارِ؟ فإذا وقعت بعد ((من)) في السؤالِ جاز تقدير ((من)) في الجواب, فإذا حذفت ((من)) في الجواب تضمنت النكرة معنى الحرف, فوجب أن تبنى[3])). ((وهكذا فبنيت هنا مع ((لا)) لتضمنها معنى " من " الاستغراقية)) [4].
وقد ذكر العكبري حجة البصريين بقوله: ((واحتج الأولون على بنائها من أوجه:
أحدها: أن بين ((لا)) وبين النكرة حرفاً مقدراً, وهو ((مِنْ)) والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني....
والوجه الثاني: أنَّ ((لا)) لما لم تعمل إلا إذا لاصقت الاسم وكانت ((مِنْ)) بينهما مرادةً صارتا كالاسم المركب في باب العدد كخمسة عشر والمركب يبنى لتضمنهِ معنى الحرف[5].
وقد ذكر العكبري حجة الكوفيين القائلة بالإعراب فقال: ((واحتج من قال: الاسم هنا معرب بأربعة أوجه:
أحدها: أن الاسم المعطوف عليهِ معرب, كقولك: لا رجلَ وغُلاماً عندك, والواو نائبة عن ((لا)).
والثاني: أن خبرها معرب, وعملها في الاسمين واحد.
والثالث: أن ((لا)) عاملة, فلو حصل البناء هنا لحصل بعامل, والبناء لا يحصل بعامل, لأنَّ العامل غير المعمول, والبناء شبه التركيب, وجزءاً المركب شيء واحد.
والرابع: أن الاسم لو كان مبنياً لبنيَ لتضمنهِ معنى الحرف, وإنما يكونُ ذلك مع ((لا)) نفسها, والواو لا تنوب عن ((لا)) في هذا المعنى, بل تنوبُ عنها في العطف فقط. ولهذا يسوغ إظهار ((لا)) مع ((الواو))[6].
إذن ((إن ((لا)) وما تعمل في موضع رفع بالابتداء, ولا بد لهُ من خبر...))[7].
وقال سيبويه في باب النفي بـ ((لا)): (واعلم أن (لا) وما عملت فيهِ في موضع ابتداء, كما أنك إذا قلت: هل من رجلٍ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. وكذلك: ما من رجلٍ, وما من شيءٍ, والذي يبنى عليهِ في زمان أو في مكان, ولكنك تضمرهُ, وإن شئت أظهرتهُ, وكذلك لا رجُلَ ولا شيءَ, إنما تريد لا رجلَ في مكان, ولاشيء في زمان)[8].

علة إبطال عمل ((لا)) ووجوب تكرارها عند دخولها على المعرفة:

---

[1] اللباب 227/1.
[2] قد ذهب إلى ذلك الزجاج والسيوافي وأهل الكوفة, وينظر: الأنصاف 366/1, والمقتضب 251/4.
[3] الأسرار: 226, وينظر: الامالي الشجرية 222/2, وشرح المفصل 210/1 و 463/2 , والمرتجل/179.
[4] شرح الكافية 186/2.
[5] اللباب 228/1.
[6] اللباب 229/1.
[7] المصدر نفسه /553.
[8] الكتاب 175/2.

قال ابن فلاح في علة إبطال عمل ((لا)) ووجوب تكرارها: (وأما في المعرفة: فلانه لا يمكن عَمَلُها فيها, لعدم دلالتها على الجنسيةِ التي تقتضيها لا, وإذا لم يمكن عَمَلُها وجب الرفع بالابتداء, وَوَجب التكريرُ؛ لوجهينِ:
أحدها: ليكون التعدّدُ عوضاً عن الجنسية التي تقتضيها ((لا)) الدالة على التعدُّدِ.
والثاني: لأنهُ جواب سؤالٍ مكررٍ, فإذا قيل: هل زيدٌ في الدارِ أو عمرو؟ فجوابهُ المطابقُ لهُ: لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرو.
وكذلك النكرة المتكررة جواب السؤال, فإذا قيل: هل رجلٌ في الدارِ أو امرأةٌ؟ فجوابهُ المطابقُ لهُ: لا رجلَ في الدارِ ولا امرأة فالرفع والتكريرُ يعلل به ثلاثةُ أحكام:
أ – الفصل, ب – والدخولُ على المعرفة, جـ - ورفع النكرة المكررة)[1].
وقال العكبري: ((وإذا دخلت ((لا)) على المعرفةِ لم تعمل فيها, ولزم تكرارها, كقولك: لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرو. وإنما لم تعمل هنا لبطلان شبهها بـ ((إنَّ)). وإنما لزم التكرير, لأنهُ جواب من قال: أزيدٌ في الدارِ أم عمرو؟ فلو قلت: لا, مقتصراً عليها لم يطابق الجواب السؤال. وكذا لو قلت: لا زيدٌ, لم يُستوفَ جواب السؤال))[2].
وجاء في مغني اللبيب: إذا عطفت بـ ((أو)), فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً... وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياساً, وكان الجواب بـ ((نعم)), أو بـ ((لا))[3].
وقد نص العكبري على أن الإجابة بـ ((لا)) لا تستوفي جواب السؤال. ولهذا لم يكن بدُ من ((أم)).
فأمّا قولهم: لا نوَ لك أن تفعل, فجاز من غيرِ تكريرٍ حملاً على المعنى والمعنى: لا ينبغي لك)) [4].
وهذا ما صرح بهِ ابن يعيش بقولهِ: ((فأمّا قولهم: ((لا نوَ لك أن تفعل كذا)), فهي كلمة تقال في معنى لا ينبغي لك, وهي معرفة مرفوعة بالابتداء, وما بعدها الخبر, ولم يكرروا))[5].
وقال الأنباري: ((فإن قيل: فَلِمَ وجبَ التكريرُ في المعرفةِ؟ قيل: لأنهُ جاء مبنياً على السؤالِ, كأنهُ قيل: أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟ فقال: لا زيدٌ عندي ولا عمرو. والدليلُ على أن السؤال في تقدير التكرير أن المفرد لا يفتقر إلى ذكرهِ في الجواب؛ ألا ترى أنهُ إذا قيل: أزيدٌ عندك؟ كان الجواب أن تقول: لا, من غيرِ أن تذكرهُ؛ كأنكَ قلت: لا أصل لذلك؟ فأما قولهم: لا نوَ لك أن تفعل كذا, فإنما لم تكرر لأنهُ صار بمنزلةِ: لا ينبغي لك, فأجروها مجراها, حيث كانت في معناها, كما أجروا ((يَذَرُ)) في مجرى ((يَدَعُ)) لاتفاقهما في المعنى))[6].
ووجه ابن الحاجب علة ذلك فقال (... وكذلك إذا كان المنفي معرفةً فإنهُ يجب التكرير أما لأنهُ جواب على مثل ما ذكر وهو جواب لسؤال سائل : أرجلٌ في الدار أم إمراة ألا ترى إنك لو قلت : لا زيدٌ في الدار لم يجز من جهةِ كونهِ لا يصحُ تقديرهُ جواباً .

---

[1] المغني في النحو 261/3 – 262.
[2] اللباب 240/1.
[3] مغني اللبيب/63-64 .
[4] اللباب 240/1.
[5] شرح المفصل 476/2.
[6] أسرار العربية/227.

إذ لو كان جواباً لاستغنيت بلا ، وإنما يقدر جواباً عند التكرير فوجب التكرير لذلك ، وأما لأن أصل (لا) . أن تدخل على الأجناس ولما تعذرت الجنسية في المعرفة قَصِدَ إلى مجيء التكرير ليكون كالقاضي من حقها في أصل وضعِها لما في التكرير من التعدد المشابهِ للأجناس) [1]

وقال ابن الخباز: وإذا دخلت على المعرفة لا تعمل؛ لأنها لا تصح أن تنفي نفياً عاماً لخصوصيتها ويجب التكرير أيضاً؛ لأنهُ جواباً لسؤال مكرر في التقرير تقول: لا زيدٌ فيها ولا عمروٌ[2], قال أبو ذؤيب:

هُنَالِكَ لا إتْلافُ مَالِي ضَرَّنِي وَلاَ وارِثِي إن ثُمِّرَ المالُ حامدي[3]

ويجوز للشاعر ترك التكرير, وهو ضرورة كقولهِ:

فلا أنا منه ما أفاد ذوو الغِنى أَقَدتُ وأعداني فأَتْلَفْتُ ما عندي[4]

وقال أبن عصفور (وأن كانت معرفة لم يجز فيهِ إلا الرفع على الموضع ، نحو قولك: (لا غلام رجل في الدار وعمرو) ، وإن قدرتها تكراراً للأول فالأمر على ما كان عليهِ لو لم تكرر ، وإن قدرتها مستأنفة جاز في الاسم بعدها ما كان يجوز فيهِ لو انفردت ، من إجرائها مجرى (إن) تارةً و (ليس) أخرى .

وقال :(لا يخلو ان تدخل على معرفة أو نكرة ، فإن دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً ولزم تكرارها) [5]

ورد على قول أبي العباس المبرد بأنهُ لا يلزم تكرارها عند دخولها على المعرفة [6]
بقولهِ وهذا فاسد ، بدليل أنهُ لا يخلو ان تجعل ، لا زيدٌ عندك ، في جواب من قال : أزيدٌ عندكَ أم عمرو ؟ أو في جواب من قال : أزيدٌ عندك ؟ فأن جعلته في جواب من قال : أزيدٌ عندك ؟ فباطل لأن جوابهُ نعم أو لا , وإن جعلتهُ في جواب من قال : أزيدٌ عندك أم عمرو . فجوابهُ إنما هو : لازيدٌ عندي ولا عمرو ...) [7]

علة إعمال ((ما)) في لغة أهل الحجاز في رفع الاسم ونصب الخبر وعدم إعمالها في لغة تميم:

ذكر ابن فلاح في ((ما)) النافية لغتين: فقال: ((فأهل الحجاز يرفعونَ بها الاسم, وينصبونَ الخبرَ, قياساً على ليس))[8] ثم ذكر علة حمل ((ما)) على ((ليس)) فقال: (والجامع بينهما من ثلاثةِ أوجهٍ:
أحدها: اشتراكهما في نفي الحال.
الثاني: اشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبرِ.
الثالث: اشتراكُهما في دخول الباء في خبرهما, لتأكيد النفي)[1].

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 393/1 .
[2] توجيه اللمع/159.
[3] ديوان الهذليين 123/1. استشهد بهِ على إهمال ((لا)) ووجوب تكريرها لدخولها على المعرفة وروايتهُ : أعاذل لا إهلاك مالي ضرني * ولا وارثي إن ثمر والمال حامدي .
[4] ذكر في توجيه اللمع/159. استشهد بهِ على جواز ترك تكرير ((لا)) مع دخولها على المعرفة لضرورة الشعر.
[5] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 269/2 .
[6] ينظر المقتضب 360/4.
[7] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 269/2 .
[8] المغني في النحو 97/3. وينظر : شرح المفصل لأبن يعيش 210/1 .

ثم قال: ((وإذا تقرر ذلك فالمشابهةُ تقتضي التأثيرَ, بدليل بناءِ بعض الأسماء لمشابهةِ المبني, وإعراب المضارع لشبهِهِ بالاسم, ومنع بعض الأسماء الصرفَ لشبهها بالفعلِ))[2].

ثم ضعف قول الكوفيين الذي مؤداهُ أن اسمها انتصب لفقد الخافض ((لأن هذا إنما يكونُ في الحرفِ المُعدّى للفعلِ, فإذا حُذفَ الحرفُ وصل إلى المعمول فنصَبهُ, وهذهِ العِلَّةُ معدومةٌ ههنا))[3].

ثم ذكر ما ذهب إليهِ الكوفيون في عدم اعمالها فقال: ((وأما بنو تميم فلا يعملونَها, بل يرفعونَ ما بعدها بالابتداءِ والخبرِ. وحجتُهم: أنها غيرُ مختصةٍ بأحدِ القبيلينِ فلم تعمل, وقياساً على حروف العطف والاستفهام مما لا يعمل لعدمِ اختصاصهِ))[4].

وقال : ((أن عمالها على لغة أهل الحجاز مقيد بشروط:

أحدها: أن لا ينتقض النفي بإلا, أو ما يُعطى معناها.

الثانية: أن لا يُفصِلَ بينها وبين معمولها بغيرِ الظرفِ.

الثالثة: أن لا يتقدم خبرها على اسمها, ولا معمولِهِ[5].

ذكر الأنباري في إعمال ((ما)): (إن قال قائل: لِمَ عملت ((ما)) في لغة أهل الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر؟ قيل: لأن ((ما)) أشبهت ((ليس)) ووجه الشبه بينهما من وجهينِ:

أحدهما: إن ((ما)) تنفي الحال كما أن ((ليس)) تنفي الحال.

والوجه الثاني: أنَّ ((ما)) تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ((ليس)) تدخل على المبتدأ والخبر؛ ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ((ليس)) فإذا ثبت أنها قد أشبهت ((ليس)) وجبَ أنْ تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر, وهي لغة القرآن)[6], قال الله تعالى: (**مَا هَذَا بَشَرًا**)[7].

((وذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوبٌ بحذف حرف الجرِّ))[8] وقد أفسد الانباري هذا الرأي فقال: ((وهذا فاسد, لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصبِ, لأنّهُ لو كان حذف حرف الجرِّ يوجبُ النصب لكان ينبغي أن يكون ذلك في كلِ موضعٍ, ولا خلاف أن كثيراً من الأسماءِ يحذف حرف الجرِّ منها ولا تنتصب بحذفهِ, كقوله تعالى: (**وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا**)[9] ولو حذف حرف الجر لكان: ((وكفى اللهُ ولياً وكفى الله نصيراً)) بالرفع))[10].

---

[1] المغني في النحو 97/3. وينظر : الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 397/1 _ 398 .

[2] المغني في النحو 97/3.

[3] المصدر نفسه 97/3.

[4] المصدر نفسه 98/3.

[5] المغني في النحو 99/3.

[6] الأسرار/143 , وينظر: اللباب 175/1 ، وتوجيه اللمع /144 _ 145 ، والغرة المخفية 429/2 ، وشرح ابن عقيل 302/1.

[7] سورة يوسف/31.

[8] الأسرار/139. .

[9] سورة النساء/45.

[10] الأسرار/139.

قال ابن الحاجب : ((ما)) حرفٌ من حروف المعاني في هذا البابِ... وهي حرف, وتدخل على الجملة الفعلية والابتدائية, وهي للحالِ. فإذا دخلت على الابتداء والخبر اعملها أهل الحجاز عمل ((ليس)) بثلاثةِ شروط:
أحدها: ألاَّ يتقدم خبرها على اسمها كائناً ما كان.
والثاني: ألاَّ تدخل عليها ((إن)) النافية مؤكدةً.
والثالث: أن يكون خبرها منفياً, فإن صار إيجاباً – بأي وجه كان – لم تعمل. وإن تقدم الخبر على الاسم – كائناً ما كانَ – أو أدخلت عليها ((إن)) النافية لك تعمل أيضاً)[1]
إلا اننا نجد ابن عصفور يعلل اعمالها وعدم اعمالها على اللغتين بقولهِ (اعلم ان ((ما)) لها شبهان عامٌ وخاص . فالعام شبهها بالحروف التي لاتخص الاسم بالدخول عليهِ إذ هي غير خاصة بالاسم ، والخاص شبهها بـ (ليس) في انها للنفي ، وانها إن دخلت على المحتمل خلصتهُ للحال ، كما ان (ليس) كذلك ، فبنوا تميم راعوا الشبه العام فلم يعملوها ، واهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاص فاعملوها عمل (ليس) [2] وهذا ما ذهب إليهِ ابو حيان النحوي من ان الحرف لايعمل إلا إذا أختص فإذا أختص بالأسماء عمل فيها وإذا أختص بالافعال عمل فيها) [3] .
ثم ذهب ابن خروف إلى أن من العرب من لم يعمل ((ما)) فقال: ((وغيرهم من العرب – وهم بنو تميم وغيرهم – لم يعملوها في شيء على حالٍ, وهو قياسٌ لضعفها على العمل, ألا ترى أن الذي أعملها يبطل عملها بما ذكرنا))[4].
يعلل الانباري علة عدم اعمالها في لغة بني تميم فيقول: ((فإن قيل لم لم تعمل على لغة بني تميم؟ قيل: لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً بالاسم كحرف الجرِ, أو بالفعل كحرف الجزم, وإذا كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف, و ((ما)) تدخل على الاسم والفعل, ألا ترى أنكَ تقولُ: ((ما زيدٌ قائمٌ, وما يقومُ زيدٌ)) فتدخل عليهما, فلما كانت غير مختصة, وجب أن تكون غير عاملة))[5].

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل 587/2, وينظر: الكتاب 57/1, وشرح الجمل لابن عصفور 591/1 – 592, والمساعد على التسهيل 277/1.
[2] المقرب /112 .
[3] ينظر : التقريب لابي حيان النحوي / 54 .
[4] الإيضاح في شرح المفصل 587/2.
[5] الأسرار/144 ، و ينظر : شرح ابن عقيل 302/1 .

علة اختلاف ضمير الشأن واختلافهُ عن بقية الضمائر:

قال ابن فلاح: (وضمير الشأنِ يُفارقُ سائر الضمائر من عشرةِ أوجه:

أحدها: أن يكون لغائبٍ؛ لأن ضمير المتكلم والمخاطب في نهاية الإيضاح, والمقصود بضمير الشأنِ الإبهامُ.

الثاني: أنَّ الجملة المُفَسِّرة لضمير الشأنِ لها محلٌ من الإعراب بخلاف الجُمل المفسرةِ.

الثالث: أنهُ يشترط أن يكون ما يفسرهُ بعدهُ, بخلاف سائر الضمائر, فإنهُ لا بدَّ لها مما ترجع إليهِ لفظاً أو تقديراً, لأنها لا تستقل بالمفهومية من غير مفسِّرٍ.

الرابع: أنه لا يجوز تقديمُ خبرهِ عليه.

الخامس: أنهُ لا يفسَّر إلا بجملةٍ, لأنها عبارةٌ عنهُ.

السادس: أنهُ لا يقوم الاسم الظاهر مقامهُ, فلو قلت: الشأن زيدٌ قائمٌ, لم يجز, بخلاف سائر الضمائر, فإن الظاهر يقوم مقامها.

السابع: أنهُ لا يُبدلُ منهُ؛ لأنَّ البدل يوضع المُبَدلَ, والمقصود منه الإبهام.

الثامن: أنهُ لا يُؤكّد.

التاسع: أنهُ لا يُعطَف عليهِ, وعِلَّتُهما أنهما يوضحانهِ .

العاشر: أنهُ لا يكونُ في الجملة المفسرة لهُ ضميرٌ يعود عليهِ ؛ لأنها عبارةٌ عنهُ, بخلاف سائر الجمل التي تقع إخباراً, فأنهُ يشترط عودُ الضميرِ منها؛ لأنها ليست السابق) [1].

ومما جاء على إضمار الشأن قولهُ تعالى: (**مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ**) [2](**وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا**) [3] على أحد الوجهينِ)[4] .

---

[1] المغني في النحو 20/3 – 23.
[2] سورة الأعراف/137.
[3] سورة الجن/4.
[4] المغني في النحو 22/3 .

وقول الشاعر:

إذا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شامِتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أصْنَعُ[1]

قال سيبويه: وأما قول عُدي بن زيد:

أرْوَحٌ مُوَدِّعٌ أم بُكورُ أنتَ فانْظُر لأيِّ ذَاكَ تَطِيرُ[2]

فإنهُ على أن يكون في الذي يرفع على حالةِ المنصوب في النصب. يعني أن الذي من سببهِ مرفوع فترفعهُ بفعل هذا يفسره, كما كان منصوبُ ما هو من سببهِ ينتصب, فيكونُ ما سقط على سببهِ يفسرهُ في الذي ينصب على أنهُ شيء هذا تفسيرهُ. يقول: ترفع ((أنت)) على فعل مضمر, لأن الذي من سببهِ مرفوع, وهو الاسم المضمر الذي في انظر)[3].

وقد يجوز أن يكون أنت على قولهِ: أنت الهالكُ, كما يقال: إذا ذُكِرَ إنسانُ لشيء, قال الناسُ: زيدٌ. وقال الناس: أنت. ولا يكون على أن تضمر هذا, لأنكَ لا تُشيرُ للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك, وإنما تُشيرُ لهُ إلى غيرهِ. ألا ترى لو أشرت لهُ إلى شخصه فقلت: هذا, لم يستقم)[4].

قال ابن يعيش معلقاً على استتار الضمير بقولهِ: (أن تكون بمعنى الشأن والحديث وذلك قولك كان زيدٌ قائم ترفع الاسمين)[5]معاً بقول الشاعر السابق الذي ذكرهُ ابن فلاح.

يروى نصفانِ ونصفين فمن نصب جعلها الناقصة ومن رفع جعلها بمعنى الشأن والحديث وعادة العرب أن تصدر قبل الجملة بضمير مرفوع ويقع بعدهُ جملة تفسرُهُ وتكون في موضع الخبر عن ذلك المضمر نحو قولك: هو زيدٌ قائم وإنما يفعلون ذلك عند تفخيم الأمر وتعظيمهِ وأكثر ما يقع ذلك في الخطب والمواعظ لما فيها من الوعد والوعيد ثم تدخل العوامل على تلك القضية ، فإن كان العامل ناصباً نحو ((أن وأخواتها)) و ((ظننتُ وأخواتها)) كان الضميرُ منصوباً وكانت علامتهُ بارزة نحو قولك: إنهُ زيدٌ قائمٌ فتكون الهاء ضمير الشأن والحديث ، وبرز لفظها لأنها منصوبة والمنصوب يبرز لفظهُ ، ولا يستتر قال الله تعالى: (**وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ**)[6] وربما جعلوا مكان الأمرِ والحديث والقصةِ فأنثوا فيقولون: إنها قامت جاريتكَ, قال الله تعالى: (**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ**) وأكثر ما يجي إضمار القصة مع المؤنث وإضمارها مع المذكر جائز في القياس, وتقول: ظننتَهُ زيدٌ قائمٌ, والمرادُ : ظننتُ الأمر والحديث زيدٌ قائم فالهاء المفعول الأول والجملة المفعول الثاني ، فإذا دخلت كان عليه صار الضمير فاعلاً واستتر ،لأن الفاعل متى كان مضمراً واحداً لغائب لم تظهر لهُ صورة، وتقع الجملة بعدهُ للخبر وهي كالمفسرة لذلك الضميرِ وتسميتهِ الكوفيون الضمير المجهول ؛ لأنهُ لا يعود إلى مذكورٍ)) [7].

وقال السيوطي: (.... فان مفسره الجملة بعده ، قال ابو حيان : وهو ضمير غائب ياتي صدر الجملة الخبرية والا على قصد المتكلم استعضام السامع حديثه ، وتسمية البصريين ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكرا ، وضمير القصة إذا كان مؤنثا ، قدروا في معنى الجملة

---

[1] خزانة الادب 72،73/9 ، وشرح ابيات سيبويه 144/1 ، والمقاصد النحوية 85/2.

[2] ديوان عدي بن زيد / 84 ، وينظر الاغاني 126/2 ، والجنى الداني / 71 .

[3] الكتاب 140/1 – 141.

[4] المصدر نفسه /141.

[5] شرح المفصل 64/2-65.

[6] سورة الجن / 19

[7] : شرح المفصل مج 2 / 64-65 .

اسماً جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المقدر ، حتى يصح الاخبار بتلك الجملة عن الضمير ، ولا يحتاج فيها الى رابط به ، لانها نفس المبتدأ في المعنى . والفرق بينه وبين الضمائر أنه لا يعطف عليه ، ولا يؤكد ، ولا يبدل منه ، ولا يتقدم خبره عليه ، ولا يفسر بمفرد . وسَمّاه الكوفيون : ضمير المجهول لانه لا يدرى عندهم ما يعود عليه)[1] .

علة إبطال عمل ((ما)) بدخول ((إلا)) بين معموليها:

قال ابن فلاح في عمل ((ما)): (والأعمال على لغة أهل الحجاز – بثلاث شرائط:

أحدها: أن لا ينتقض النفي بإلا, أو ما يُعطي معناها.

الثانية: أن لا يفُصل بينها وبين معمولها بغيرِ الظَّرفِ.

الثالثة: أن لا يتقدم خبرها على اسمها, ولا معمولِهِ)[2].

وإنما بطل عملُها بدخولِ إلا؛لأنَّها تُصيِّرُ الكلام إيجاباً, فلو عَمِلتْ فيما بعد إلا لتواردِ النفي والإيجابُ على محلٍ واحدٍ, وهو مُحالٌ)[3], وفي التنزيل: (**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**) [4],(**وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ**) [5], (**مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**) [6].

وذكر لنا الانباري علة عدم اعمالها فقال: ((فإن قيل: فَلِمَ بطل عملُها في لغة أهل الحجاز إذا فصل بين اسمها وخبرها بإلا؟ قيل: لأن ((ما)) إنما عملت ؛ لأنها أشبهت ((ليس)) من جهةِ المعنى وهو النفي, و ((إلا)) تبطل معنى النفي, فتزول المشابهة, وإذا زالت المشابهةَ وجب ألا تعمل))[7].

وقال ابن الخباز في علة إبطال عمل ((ما)) بدخول ((إلا)): ... وذلك لأن ((إلا)) قلبت الكلام إيجاباً فزال النفي الذي أشبهت بهِ ((ما)) ((ليس))) [8], فأما قول الشاعر:

وما الدهرُ إلا منجنونا بأهْلِهِ وما صاحِبُ الحاجاتِ إلا مُعَذَّباَ [9]

فإنهُ نصبهما مصدرين[10].

وذكر ابن الوراق معللاً أيضاً إبطال عمل ((ما)) عند انتقاض نفيها بـ ((إلا)) فقال: ((فإن قال قائل: فما الذي أوجب إبطال عملها إذا فصلت بين الاسم والخبر بـ ((إلا)) ؟ قيل لهُ: لأنَّ ((إلا)) توجب الخبر, فبطلَ معنى ((ما)), فإنَّما هي مشبهة بـ ((ليس)) من جهةِ المعنى لا اللفظ, فإذا زال المعنى بطل عملها, لأن الشبه قد زال فرجعت إلى أصلها, واعلم أن الأقيس في ((ما)) ألا تعمل شيئاً وإنما كان الأقيس فيها هذا, لأنها تدخل على الاسم والفعل, كما تدخل حروف الاستفهام عليها, وإنما يعمل العاملُ في الجنس إذا استبد بهِ دون غيرهِ, وهذا أصل في العوامل, و ((ما)) في هذا ليست بالأسماء أولى منها في الأفعالِ, ولكن أهل الحجاز لما رأوها بمعنى ((ليس)) تنفي ما في الحال والمستقبل أجروها مجراها

---

[1] الهمع 224/1 .

[2] المغني في النحو 99/3, وينظر: مغني اللبيب / 399 ، و شرح المفصل 210/1-211 .

[3] المغني في النحو 99/3.

[4] سورة آل عمران/144.

[5] سورة القمر/50.

[6] سورة المؤمنين 33/24.

[7] الأسرار/140. وينظر : الغرة المخفية 430/2 .

[8] توجيه اللمع/146, وينظر: مغني اللبيب 98/1.

[9] وهو لذي الرمة الديوان / 173 .ورد في مغني اللبيب / 102, والخزانة 129/2 ،

[10] توجيه اللمع/146.

في العمل, وأصل موضع عمل الأفعال أن يكون فاعلها قبل مفعولها, فرفع ما عملت فيه, فقدم على منصوبها تشبيهاً بـ ((ليس)) على أصل موضع عمل الأفعال, فإذا زالت ((ما)) عن ترتيب الأصل بطل عملها, ورجعت إلى ما تستحقهُ من القياس, وهذهِ العلة كافية في ((ما)) وانصرافها عن العمل)) [1].

وذكر سيبويه علة أبطال عمل ((ما)) فقال: ((هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز, ثم يصيرُ إلى أصله... ومثل ذلك قوله عز وجل: (**مَا هَذَا بَشَرًا**) [2] في لغة أهل الحجاز – وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف))[3].

وقد ردَّ ابن الحاجب قول الزمخشري المحمول على قول سيبويه بقولهِ (غير مستقيم لأنهُ لايحل أن يقرأ القرآن على حسب أختلاف اللغات ما لم تُنقل تواتراً ، ويقرؤون : (ما هذا بشرٌ) يؤذن بأن لأهل كل لغةٍ أن يقرؤا بلغتهم ويؤذن بان هذهِ القبيلة كانت تفعل ذلك ، وليس ذلك بمستقيم . وقولهِ ((إلا من درى كيف هي في المصحف)) يؤذن بأن القراءة كانت سائغة ثم لما كتب في المصحف لم يسغ إلا على ما يوافقهُ وكلاهما غير مستقيم) [4]

وذكر المبرد العلة فقال: ((هذا بابُ ما جرى في بعض اللغاتِ مجرى الفعل لوقوعهِ في معناه وهو حرفٌ جار لمعنى ويجري في غير تلكَ اللغةِ مجرى الحروف غير العاملة وذلك الحرف ((ما)) النافية))[5].

وذكر العكبري فقال: وإنما بطل عملها بدخول ((إلا)) لزوال شبهها بـ ((ليس)) إذا كان الكلامُ يعود إلى الإثباتُ, ولم يبطل عمل ((ليس)) بإلا لأنها أصلٌ. فأما قول الشاعر:

وما الدهرُ إلا منجنونا بأهله وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معذباً[6]

- وهو بيت قد سبق ذكره – ففيهِ وجهانِ:

أحدهما: أن المنصوب مفعول بهِ, والخبر محذوف تقديره: إلا يشبه منجونا, وهو الدولاب في دورانهِ, وإلا يشبه معذباً.

والثاني: أن ((منجونا)) و ((معذبا)) منصوبان نصب المصادر, ونائبان عن فعل تقديرهُ, إلا يدور دوراناً, وإلا يعذب تعذيباً[7].

وذكر السيوطي رأي الكوفيين في عدم دخول الباء على خبر ((ما)) مع إلا إذ قالوا: ((لم يجز النصب إذا قدم الخبر نحو ما قائمٌ زيدٌ, أو دخل حرف الاستثناء نحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ, لأنه لا يحسن دخول الباء معهما, فلا يقال: ما بقائم زيدٌ, وما زيدٌ إلا قائمٌ))[8].

وقد نسب شارح الكافية اعمال ((ما)) على هذا النحو إلى يونس, إذ قال: ((ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها ؛ لأن عملها إنما كان لأجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهةِ, ونقل عن يونس أنهُ يجوز إعمالها مع انتقاض نفيها بإلا))[9].

---

(1) علل النحو 360 – 361. وينظر: الجنى الداني/326.
(2) سورة يوسف/31.
(3) ينظر: الكتاب 59/1. وهمع الهوامع 389/1 _ 390 .
(4) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 397/1 _ 398 .
(5) المقتضب 188/4, والمقتصد 429/1.
(6) ينظر : شرح شواهد المغني / 219 ، واوضح المسالك 276/1 ، وتخليص الشواهد / 271 .
(7) اللباب 175/1 – 176.
(8) الأنصاف 165/1.
(9) ينظر: شرح الكافية مج2 / 218 .

واشترط ابن مالك في عملها عمل ليس: بقاء النفي, فلا عَمَلَ لها عند زوالـهِ[1], كقولـهِ تعالى: (**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**)[2].

ذكر ابن الحاجب إلى أنه يبطل عمل ((ما)) إذا انتقض نفيها بـ ((إلا)) فقال: ((وأما إذا انتقض نفيها بـ ((إلا)) فإنما يبطل العمل من حيث كان العمل لأجل النفي, فلو أُعمل بعد الإثبات لتناقض, ألا ترى أنكَ إذا قلت: ((ما زيدٌ إلا قائمٌ)) فلو نصب لوجب أن يُقدَّرَ ما بعد إلا ناصباً لقائم, وَوَجبَ أن يكون ((قائماً)) مثبتاً لوقوعهِ بعد ((إلا)) فيجتمع النفي والإثبات في محل واحد بعد إلا وهو محال))[3].

---

[1] شرح الكافية الشافية ابن مالك 431/1.

[2] سورة آل عمران/144.

[3] ينظر : الإيضاح في شرح المفصل 398/1 .

المبحث الثاني :

علة إبطال عمل ((ما)) إذا تقدم الخبر أو معمول الخبر على الاسم :

قال ابن فلاح: (وإنما بطلُ عملها إذا تقدَّم خبرُها, أو معمولُه, كما تقدم, كقولك: ما مسيءٌ مَنْ أعْتَبَ, وما قائمٌ زيدٌ – لوجهين:

أحدهما: أن التقديم فرعٌ, وعمل ((ما)) فرع ، فلا يُجمعُ بين فرعينِ.

الثاني: لينحطَّ الفرعُ عن رتبةِ أصلِها, وهو ليس؛ لأنَّ القاعدةَ: انحطاط الفروع عن رُتبةِ الأصول) [1].

ثم قال: ((لا يقالُ : يكفي في الانحطاط المنع من تقديم خبرِها عليها؛ لأنّا نقولُ: إنهُ يؤدي إلى مساواة الفرعِ للأصل, على قولِ مَن منع تقديم خبر ليس عليها, وإذا بطل عملها بتقديم معمولِ الخبر أيضاً لأن المعمول يقعُ حيث يقعُ العاملُ, فتقديمُهُ كتقديم العامِلِ))[2].

قال أبو البركات: ((يبطل عملها أيضاً إذا تقدم الخبر على الاسم نحو: ((ما قائمٌ زيدٌ)) لضعفها في العمل, فألزمت طريقة واحدة))[3].

وذهب العكبري في إبطال عمل ((ما)) بقولهِ: (وإنما بطل عملها بتقديم الخبر, لأن التقديم, لا تَصرُّفَ لِـ ((ما)), ولأنَّ التقديم فرع عمل, و ((ما)) فرع, فلا يجمع بين الفرعين.

فأما قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هُمْ قُرَيْشٌ, وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ [4]

بنصب فعل ففيه أربعة أوجه:

أحدها: أنهُ غلط من الفرزدق, لأن لغتهُ تميمية, وهم لا ينصبونه بحال, لكنهُ ظن أنَّ أهل الحجاز ينصبون خبرها مؤخراً ومتقدماً.

والثاني: أنها لغة ضعيفةٌ.

والثالث: أنهُ حال تقديرهُ: ((إذ ما في الدنيا بشرٌ مثلهم)) فلما قدم صفة النكرة نصبها, وهذا ضعيف, لأن العامل في الحالِ إذا كان معنى لا يحذف ويبقى عملهُ, وإلا أنهُ سوغهُ شبه ((مثل)) بالظرف) .

والرابع: أنه ظرف تقديرهُ: ((إذ ما مكانهم بشرٌ)) أي: في مثلِ حالهم, إلا أنّهُ سوغهُ شبه مثل بالظرف[5].

ذهب ابن الحاجب في الكافية إلى عدم إعمالها بقولهِ: ((ومن ذلك أن يتقدم نفس الخبر ظرفاً كان أو غيرهُ نحو: ما قام زيدٌ, وما في الدارِ زيدٌ, وذلك لضعفها في العمل فلا تنصرف في العمل بأن تعمل النصبَ قبل الرفع كالفعل))[6].

ثم نقل عن ابن عصفور بجواز اعمالها إذا كان الخبر المقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً لكثرة التوسع فيهِ كما تعمل ((إن)) وأخواتها, قال أبو علي: ((زعموا أن قوماً ما جوزوا

---

(1) المغني في النحو 106/3. وينظر : شرح المفصل لأبن يعيش 210/1 _ 211 .

(2) المصدر نفسه 106/3.

(3) الأسرار/141.

(4) ديوان الفرزدق 185/1 ، وينظر الجنى الداني / 189 ، 324 ، 446 .

(5) اللباب 176/1 – 177.

(6) الكافية مج219/2. وينظر الغرة المخفية 430/2 .

اعمالها متقدمةَ الخبرِ ظرفاً كان أو غيرهُ)) وقال الربعي: ((العمل عندي هو القياس لبقاء معنى النفي))[1].

وقال ابن الحاجب: ((وأما إذا تقدم الخبر فلأنَّ العاملَ ضعيفٌ, فلم يَقْوَ قُوَّةَ الأصلِ, فلما روعيَ التقديم تُرِكَ العَمَلُ, فقيلَ: ما قائمٌ زيدٌ))[2].

وذكر ابن هشام شروطاً لعمل ((ما)) هي لا تتعدى ما ذكرهُ المتقدمون إلا أن الذي يهمنا ذكرهُ هو عدم عملها في حالة تقدم الخبر على الاسم أو انتقاض نفيها بـ ((إلا)) وذكر لذلك شواهد سبق ذكرها عند المتقدمين من النحاة[3].

وقال سيبويه: ((ومثل ذلك قوله عز وجل: { ما هذا بشراً } في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحفِ. فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُ الله, أو ما مُسيءٌ مَنْ أعتب, رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدماً مثلهُ مؤخراً, كما لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبد اللهِ على حدّ قولك: إن عبد الله أخوك, لأنّها ليست بفعل, وإنما جُعِلَت بمنزلتهِ فكما لم تتصرف إن كالفعل, كذلك لم يجز فيها كلُّ ما يجوز فيه ، ولم تقو قوتهُ فكذلك ما))[4].

وقال المبرد : ((فأما تقديم الخبر: فقولك: ما منطلقٌ زيدٌ, وما مسيءٌ من أعتب. فإنما قدمت على حد قولك: ما زيدٌ منطلقٌ, ولو أردت التقديم على قولك: ما زيدٌ منطلقاً – لم يجز, كما لا يجوز: إن منطلقٌ زيداً.

وهذا قولٌ مغنٍ في جميع العربية, كلُّ ما كان متصرفاً عَمِلَ في المقدم والمؤخر, وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعهُ, لأنهُ مُدْخَلٌ على غيرهِ))[5].

وقال ابن الخباز في إبطال عمل ((ما)) (يبطل عمل ((ما)) بأمرينِ... الثاني: تقديم الخبر, كقولك: ما قائِمٌ زيدٌ, وذلك لأن ((ما)) حرف, وليس للحرف من التصرف ما للفعلِ)[6].

علة اعمال ((لا)) المشبهة بـ ((ليس)):

قال ابن فلاح: (قد شُبِّهتْ ((لا)) بـ ((ليس)) , فقيل: لا رجلٌ أفضلُ منك؛ لاشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبرِ, وفي دخول الباءِ في الخبرِ)[7], قال:

وكذاك لا خيرٌ على أحدٍ ولا شرٌ بدائِمِ[8]

(وفي النفي إلا أنها أضعف مِن ما, لكونها لمطلق النفي, وما للنفي الخاص بليس, فلذلك قالوا: لا يجيءُ إلا في الشّعرِ, ولم تدخل إلا على النكرة, دون المعرفة بخلا ف ((ما)), فإنها تدخل على المعرفة والنكرة لقوتها) [9].

ذهب سيبويه إلى أن اعمال ((لا)) لا يكون إلا في النكرات فقال: ((... ولا تعمل لا إلا في النكرة, وتَجعل معها بمنزل))[1].

---

[1] المصدر نفسه مج/219, وينظر : تخليص الشواهد وتلخيص القوائد/277.
[2] الإيضاح في شرح المفصل لأبن الحاجب 1 /398.
[3] وينظر: شرح شذور الذهب 251 – 254, وقطر الندى 165 – 116.
[4] الكتاب 59/1. وينظر: شرح ابن عقيل303/1.
[5] المقتضب 190/4.
[6] توجيه اللمع/146.
[7] المغني في النحو 110/3.
[8] وينظر: الوحشيات لأبي تمام/166, وحماسة البحتري/163, والمؤتلف والمختلف للآمدي/102.
[9] المغني في النحو 110/3.

قال المبرد: (نقول: ما زيدٌ قائماً, وما هذا أخاك, كذلك يفعل أهل الحجاز. وذلك أنهم رأوها في معنى ((ليس)), تقع مبتدأةً, وتنفي ما يكون في الحالِ, وما لم يقعِ. فلما خَلَصَتْ في معنى ((ليس)) ودلت على ما تدل عليهِ, ولم يكن بين نفييهما فَصْل البتة حتى صارت كل واحدٌ تغني عن الأخرى أجروها مجراها)[2].

فمن ذلك قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: (**مَا هَذَا بَشَرًا**) [3], (**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**) [4].

(وأما بنو تميم فيقولون: ما زيدٌ منطلقٌ, يدعونها حرفاً على حالها بمنزلةِ ((إنما)) إذا قلت: إنَّما زيدٌ منطلقٌ)[5].

وذكر ابن الوراق وجه ذلك بقولهِ: ((وأعلم أن ((لا)) وما تعمل فيه في موضع رفع بالابتداء ولا بد لهُ من خبرٍ وحكم حبره – إن كان اسماً – أن يكون مرفوعاً كخبر المبتدأ إذا كان هو الأول, كقولك: لا رجُلَ أفضلُ مِنكَ, فـ ((أفضلُ منكَ)): خبر الابتداء))[6].

وقيل أيضاً في (لا) المشبه في (ليس) وأما للرفع بها ونصب الخبر فضعيفٌ لايجوز إلا في الشعر ...) [7]

وقال ابن عصفور في سبب اعمالها : (وسبب ذلك انها انما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم ، ولاتكون خاصة حتى تكون للنفي العام فتكون في جواب السؤال العام نحو قولك : هل من رجلٍ قائمٌ) فيلزم دخولها من أجل ذلك على الاسم النكرة .) [8]

علة عمل ((إن)) وأخواتها رفعاً ونصباً:

قال ابن فلاح : ((أما عملُها: فإنما عَمِلَتْ لاختصاصها بالأسماءِ, وإنما عَمِلَتْ عَمَل الأفعال, رفعاً ونصباً, لأنها أشبهت الأفعال معنى ولفظاً, أما المعنى ؛ فلأن معانيها معاني الأفعال كأكدّتُ, وشبهتُ, وتمنيتُ, وترجّيتُ, واستدركتُ))[9].

ثم ذكر (أنها شابهت الفعل من ناحية اللفظ من خمسة أوجه:

أحدها: فتح آخرها كالأفعالِ الماضيةِ.

الثاني: اتصال نون الوقاية بها كالأفعال.

الثالث: اتصالُ ضمائرُ المنصوبِ بها كالفعل.

الرابع: إنَّ أقلَّها حروفاً ثُلاثيٌّ, كما أن أقلَّ الأفعالِ حُروفاً ثُلاثيٌّ.

الخامس: اختصاصها بالأسماءِ كالأفعال)[1].

---

(1) الكتاب 288/2, 296 – 297. وينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي/748.

(2) المقتضب 188/4.

(3) سورة يوسف/31.

(4) سورة المجادلة/2.

(5) المقتضب 188/4.

(6) علل النحو/407.

(7) الإيضاح في شرح المفصل لأبن الحاجب 398/1 .

(8) المقرب / 115 .

(9) المغني في النحو 123/3.

يقول ابن يعيش: ((هذه الحروف تنصب الاسمَ وترفع الخبرَ لشبهها بالفعل, وذلكَ من وجهين: أحدهما من جهة اللفظ والآخر من جهة المعنى. فأما الذي من جهة اللفظ فبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية ، وأما الذي من جهة المعنى فمن قبل أن هذه الحروف تطلب الأسماء وتختصُ بها فهي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، لما ذكرناهُ من شبه الفعل إذا كان يرفع الفاعل وينصب المفعول وشبهت من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعلهِ. فإذا قلت: إنَّ زيداً قائمٌ, كان بمنزلة: ضربَ زيداً عمرو. وقد تدخل ((ما)) على هذه الحروف فتكفها عن العمل وتصير بدخول ((ما)) عليها حروف ابتداء تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعدها ويزول عنها الاختصاص بالأسماء ، ولذلك يبطل عملها فيما بعدها وذلك نحو قولك إنما وأنما وكأنما وليتما))[2].

ويقول العكبري: ((وإنما عملت الرفع والنصب ؛ لأنَّها شابهت الأفعال في اختصاصها بالأسماء في دخولها على الضمائر نحو ((إنَّك)) و ((إنه)) وفي أن معانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه وغير ذلك. وفي أنها على ثلاثة أحرف مفتوحة الآخر))[3].

وقال الأنباري: (لِمَ أعملت هذهِ الأحرف؛ قيل: لأنها أشبهت الفعل, ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

والوجه الثاني: أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف.

والوجه الثالث: أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء.

والوجه الرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو ((إنني وكأنني ولكنني وليتني)).

والوجه الخامس: أن فيها معاني الأفعال, فمعنى إن وأنّ: حققت, ومعنى كأن: شبهت, ومعنى لكنَّ: استدركتُ, ومعنى ليت: تمنيتُ, ومعنى لعل: رجيتُ, فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمله ، وإنما عملت في شيئين لأنها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بينا في ((كان))[4].

(فإن قيل: فلِمَ نصبت الاسم ورفعت الخبر؟ قيل: لأنها لما أشبهت الفعل ، وهو يرفع وينصب, شبهت بهِ فنصبت الاسم تشبيها بالمفعول ، ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل)[5].

---

[1] المصدر نفسه 123/3.

[2] شرح المفصل 549/8, وينظر: شرح جمل الزجاجي 452/1.

[3] اللباب 208/1.

[4] أسرار العربية 143 وينظر : شرح ملحمة الاعراب / 45 .

[5] المصدر نفسه /144.

(فإن قيل: فلِمَ وجب تقديم المنصوب على المرفوع؛ قيل: لوجهين:
أحدهما: أن هذه الحروف تشبه الفعل لفظاً ومعنى, فلو قُدم المرفوع على المنصوب لا يُعلم هل هي حروف أو أفعال)[1].

(فإن قيل: الأفعال تتصرف والحروف لا تتصرف, قيل عدم التصرف لا يدل على أنها حروف لأنه قد توجد أفعال لا تتصرف وهي: نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا, فلما كان ذلك يؤدي إلى الالتباس بالأفعال, وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعاً لهذا الالتباس)[2].

(والوجه الثاني: أن هذهِ الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقي لفظاً ومعنى حُملت عليه في العمل فكانت فرعاً عليه في العمل, وتقديم المنصوب على المرفوع فرع, فالزموا الفرع الفرع, وتخرَّج على هذا ((ما)) فإنها لمّا أشبهت الفعل من جهة اللفظ. وإنما أشبهتُهُ من جهة المعنى, ثم الفعل الذي أشبهتهُ ليس فعلاً حقيقياً وفي فعليتهِ خلاف, بخلاف هذهِ الحروف, فإنها أشبهت الفعل الحقيقي من جهة اللفظ والمعنى من الخمسة أوجه التي بيَّناها, فبان الفرق بينهما)[3].

(وقد ذهب الكوفيون إلى أن ((إن)) وأخواتها إنما تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع بهِ قبل دخولها, لأنها فرعٌ على الفعل في العمل ، فلا تعمل عملَهُ, لأن الفرع أبداً أضعف من الأصل, فينبغي ألا تعمل في الخبر. وهذا ليس بصحيح, لأن كونهُ فرعاً على الفعل في العمل لا يوجب ألا يعمل عملَهُ. فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عملَهُ, على أنا قد عملنا بمقتضى كونه فرعاً, فإنا ألزمناهُ طريقةً واحدةً, وأوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع, ونجوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل لئلا يجري مجرى الأصل)[4].

يقول ابن الوراق: (لم وجب أن تنصب هذه الحروف الاسم وترفع الخبرَ, هلا رفعت الاسم ونصبت الخبر؟ وبالجملة لِمَ وجب أن تعمل؟.

فالجواب في وجوب عملها: أنها حروف تختص بالاسم, ولا تدخل على الفعل, وبعضها يحدثُ معنى في الاسم, وأواخرها كأواخر الفعل الماضي ، فلما شاركت الفعل في لفظها ولزومها الاسم, وجب أن تعمل عملَهُ, والذي أوجب لها أن تعمل عملين: الرفع والنصب, أنها عبارةٌ عن الجمل, وليس لها معنى في العبارة عن الاسم المفرد, فلما اقتضت اسمين, وجب أن تعمل... ولا يخلو عملها فيهما من أحد ثلاثة أشياء: إما أن ترفعهما جميعاً, أو تنصبهما جميعاً, أو ترفع أحدها وتنصب الآخر, فلم يجز رفعهما جميعاً لأنها قد جرت مجرى الفعل في العمل ، والفعل لا يجوز أن يرفع فاعلين بغير اشتراك ولا تثنيةٍ, فلو رفعت الاسمين لخالفت ما شبهتهُ به, وهو الفعل, ولا يجوز أن تنصبهما جميعاً؛ لأن الفعل الذي شُبّهت بهِ لا يجوز أن ينصب بغير فاعل يكون معه, فلو نصبنا بها الاسمين لصارت بمنزلة فعل نصبت مفعوله بغير فاعل, وهذا لا يوجد في الأصل والفرع)[5].

قال ابن هشام: ((... وإنما نصبت هذهِ الحروف الاسم ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل, وذلك أنها تطلب اسمين كما يطلبها الفعل المتعدي في قولك: إنهُ, وإنكَ, وإنني, كما تقول:

---

[1] أسرار العربية /144.
[2] المصدر نفسهُ /144.
[3] المصدر نفسهُ /144.
[4] المصدر نفسهُ /145.
[5] علل النحو/332 _ 333 ، وينظر : الإيضاح / 64 – 65 ، والتعليل النحو في الدرس اللغوي القديم والحديث / 127 .

ضربني, وضربهُ, وضربكَ, وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي ، ومعانيها كمعاني الأفعال من التوكيد والتشبيه, والترجي والتوقع ، فلما أشبهت الأفعال عملت عملها, فنصبت, ورفعت وشبهت في الأفعال بما قدمَ مفعوله على فاعلهِ...))[1].

وقيل : (اعلم إن هذهِ الحروف لما كانت مختصةً بالأسماء ، ولم تكن كالجزء منها ، أشبهت الأفعال ، فَعَمِلَتْ رفعت أحد الاسمين ونصبت الآخر ؛ لأنها أشبهت منها ما يطلب اسمين ، وما يطلب من الأفعال اسمين يرفع أحدهما وينصب الآخر .

ولما كانت معاني هذهِ الحروف في إخبارها أشبهت الأخبار العُمد فرُفعِت ، وأشبهت الأسماء الفضلاتِ فنصبت) [2]

---

[1] شرح جمل الزجاجي لابن هشام/145.

[2] المقرب / 117

قال المبرد: ((فهذهِ الحروف مشبهةٌ بالأفعال. وإنما أشبهتها؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء, وفيها المعاني من الترجي, والتمني, والتشبيه التي عبارتها الأفعال, وهي في القوة دُونَ الأفعال؛ ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي))[1].

وقال ابن السراج: ((وجميع هذهِ مبنيةٌ على الفتح مشبهةٌ للفعل الواجب, ألا ترى أن الفعل الماضي كلهُ مبني على الفتح, فهذهِ الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع الخبر, فتقولُ: إن زيداً أخوك, ولعل بكراً منطلقٌ, كأنَّ زيداً الأسدُ, فإن: تشبه من الأفعال ما قدم مفعولهُ نحو: ضربَ زيداً رجلٌ, وأعملت هذهِ الأحرف في المبتدأ والخبر, كما أعملت ((كان)) وفرق بين عمليهما: بأن قدم المنصوب بالحروف على المرفوع كأنهم جعلوا ذلك فرقاً بين الحرف والفعل) [2], فإن قال قائل: إن ((إنَّ)) إنما عملت في الاسم فقط فنصبَهُ وتركت الخبر على حالهِ كما كان مع الابتداء))[3].

ثم أجاب عن السؤال بقولهِ: ((قيل لهُ: الدليل على أنها هي الرافعة للخبر, إن الابتداء قد زال وبهِ وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر, فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه ومع ذلك أنا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ رفعاً أو نصباً, عمل في خبرهِ, ألا ترى إلى ظننتُ وأخواتها في المبتدأ عملت في خبرهِ وكذلك: كان وأخواتها, فكما جاز لك في المبتدأ والخبر, جاز مع ((إن)) لا فرق بينهما في ذلك, إلا أن الذي كان مبتدأ ينتصب بأن وأخواتها))[4].ثم قال في موضع آخر معللاً سبب اعمالها فقال (ذلك باب تعريف بين عمل كان واخواتها وهي افعال ، وان واخواتها وهي حروف))[5]

قال ابن مالك: ((وسبب اعمال هذهِ الأحرف اختصاصها بمشابهة كان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر, والاستغناء بهما, فاللزوم مخرج لما يدخل عليهما وعلى غيرهما كـألاّ ، وأمَّا الاستفتاحيتينِ والاستغناء بهما مخرج لـ (لولا) ، و(لوما) الامتناعيتين , ولأذا المفاجأة, فإنهن يشبهنَ كان في لزوم المبتدأ والخبر ويفارقنها بافتقار لولا ولوما إلى الجواب, وافتقار إذا إلى كلام سابق .

(وضم أكثر النحويين إلى المشابهة من الوجه المذكور المشابهة بسكون الوسط وفتح الآخر, والصحيح عدم اعتبار ذلك, إذ لو كان سكون الوسط معتبراً ، لم يعد يكلف لأن وسطها متحرك, ولو كان فتح الآخر معتبراً لزم إبطال عمل إنَّ, وأنَّ وكأنَّ عند التخفيف)[6].

وقال ابن عصفور ((لما وجب رفع احدهما تشبيها بالعمد ، ونصب احدهما تشبيهاً بالفضلة كان اشبههما بالعمد الخبر ، أو ترجيهِ أو التشبيهِ بهِ ، فصارت الاسماء كانها غير مقصورة ، فلما رفع الخبر تشبيها بالعمد نصب الاسم تشبيهاً بالفضلات) [7]

ثم قال (انهما أشبهت في الافعال ضرب ، فكما ان ضرب ترفع احد الاسمين وتنصب الآخر فكذلك هذهِ الحروف) [8]

---

[1] المقتضب 108/4.
[2] الأصول 230/1.
[3] وهذا هو مذهب الكوفيين, ينظر: الأنصاف 176/1- وما بعدها , وارتشاف الضرب/583.
[4] الأصول 230/1 – 231.
[5] المصدر نفسهُ 172/1
[6] شرح التسهيل 8/2.
[7] شرح جمل الزجاجي لأبن عصفور 1/ 424
[8] المصدر نفسهُ 1/ 423

علة جواز تقديم خبر ((إن)) إذا وقع ظرفاً:
قال ابن فلاح: (فإن قيل فَلِمَ جازَ تقديمُ الخبرِ إذا وقع ظرفاً[1] كقولهِ تعالى: (**وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ)** [2] (**ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا مِنْ حَمِيمٍ)**[3] (**إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ)**[4] (**وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ)**[5], فـ ((منكم)) خبرها, و ((لَمَنْ)) اسمها, واللامُ للتأكيدِ, وليبطئَنَّ جوابُ قسم تقديرهُ؛ وإنَّ منكم لَمَنْ أقسم باللهِ ليُبطئَنَّ, ومن موصولةُ والجملة صِلَةٌ, أو موصوفةٌ والجملة صفة, والراجح عليها الضميرُ المستكن في ليبطئنَّ)[6].
ثم ذكر علة التقديم فقال: (قلنا لأربعة أوجُهٍ:
أحدها: أنهُ عُدِمَ إضمارهُ ضميرَ المرفوع الذي دارَ الأمرُ بين استتارهِ وإظهارهِ.
الثاني: أنا لو لم نقدمهُ لامتنَعَ دخولُ إن على المبتدأ إذا كان نكرة؛ لعدم جوازهِ بلا شرطٍ, فصار تقديمهُ وصلةً إلى دخولِ إن على النكرة كقوله تعالى: (**إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ)** و(**إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا)**, عدينا الحكم من النكرة إلى المعرفةِ)[7].
(الثالث: أن الظرف ليس لهذهِ الحروف فيهِ عَملٌ, بل هو معمولُ خبرها, وخبرُها يُقدَّرُ بعد اسمها. غايةُ ما في الباب أنهُ فُصِلَ بينها وبين اسمها بمعمولِ غيرها, وذلك جائز في الظروف)[8] بدليل قولهُ:

فلا تَلْحَني فيها فإنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصابُ القلبِ جمٌّ بَلابِلُهُ[9]

(الرابع: أنَّ الظروف يُتَسَعُ فيها ما لم يَتَّسعُ في غيرها؛ لأنها أوعيةٌ لجميع الأشياء سوى الباري تعالى فَلَمْ يعدُّ الفصلُ بها فصلاً؛ لاقتضائِها لمظروفِها, وقد كَثُرَ الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليهِ مع أن اتصالَ المضاف بالمضاف إليهِ أشدُّ من اتصالِ أنَّ باسمِها)[10] ومما جاء من ذلك قولُهُ:

لمَّا رأتْ سَاتِيدَ ما استعبَرتْ للهِ دَرُّ – اليومَ – مَنْ لاَمَهَا[11]

ذكر ابن الوراق: ((فإن قيل: فما الذي مَنَعَ مِنْ التقديم والتأخيرِ؟ قيلَ لهُ: ضعفها في أنفسها إذ كانت حروفاً لا تتصرَّفُ في أنفُسِهَا, فإنَّما عَمِلتْ بالتشبيه بهِ فألزمت وجهاً واحداً... فإذا قُدِّمتْ فلم تُقَدِّمْ شيئاً قد عملت فيهِ ((إن)) وإنما لم يجز تقديمُ ما عملت فيه ((إنَّ)) لضعفها فأمَّا تقديم ما عمل فيهِ غيرُها فليس بمنكرٍ, إذا كان ذلك العاملُ فعلاً, والفِعلُ يعملُ في مفعولهِ مقدماً ومؤخراً))[12].

---

[1] المغني في النحو 144/3.
[2] سورة الصافات/83.
[3] سورة الصافات/67.
[4] سورة القلم/34.
[5] سورة النساء/72.
[6] المغني في النحو 144/3 – 145.
[7] المغني في النحو 144/3.
[8] المصدر نفسه 145/3 – 146.
[9] المصدر نفسه 146/3 وينظر : الكتاب 133/2, شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 440/1, شواهد العيني 209/2.
[10] المغني في النحو 146/3.
[11] البيت لعمر بن قميئة في ديوانه / 182 ، وينظر : الكتاب 178/1, ومجالس ثعلب 125/1, وشرح المفصل لابن يعيش 46/2.
[12] علل النحو/20.

وقال ابن يعيش ((ولا يجوز تقديم خبرها ولاسمها عليها ولاتقديم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرف هذهِ الحروف وكونها فروعاً على الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال فجاز التقديم في الافعال نحو ((قائماً كان زيدٌ)) ((وكان قائماً زيدٌ)) ولم يجز ذلك في هذهِ الحروف اللهم ((إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فلا يجوز أن تقول : إن منطلقٌ زيداً ، ويجوز أن تقول : إن في الدار زيداً وذلك أنهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الأستعمال ...)) [1]

وذهب ابن خروف أنَّها عملت ((رفعاً ونصباً لضعفها عن الفعل, وإنما عملت لشبه الفعل لا بمعانيها كما ذهب إليهِ طائفة من المتأخرين؛ لأنها لو عملت بما تضمنت من المعاني لعملَ جميعُ الحروف, كحروف النفي, والاستفهام, والأمر... الخ))[2].

وقد ذهب إلى جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً ((وجاز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً لاتساعِ فيهما...))[3].

وذكر السيوطي: ((ولا يتقدم خَبَرَهُنَّ عليهن, ولا على اسمينِ؛ إلا أن كان ظرفاً أو مجروراً, فيجوز, وَقَدْ يجب نحو: إن في الدارِ ساكنها, وإن عند هندٍ بعلها, ويقدر العامل فيها بعد الاسم, ولو توسط بينها وبين اسمها بمعموله جاز نحو إنَّ بكَ كفيلينِ أخواك...))[4].

وذكر ابن الحاجب الوجوه التي يعدم فيها تقديم الخبر فقال : (وإنما قدم منصوب ((إن)) على مرفوعها لأوجه ثلاثة:

أحدها: للفرق بينها وبين ما شبهت بهِ, وشبهها بالأفعالِ ظاهرٌ, فلم يحتج إلى ذكرهِ.

والثاني: أن الفعل الذي شبهت بهِ لهُ عملان, عمل أصليٌّ, وعَمَلٌ فرعي, فالأصليُّ أن يتقدم مرفوعهُ على منصوبهُ, والفرعيُّ أن يتقدم منصوبهُ على مرفوعهِ, وهذهِ فرع, فعملت عمل الفرع.

وثالثها: أنهُ إنما قدِّم لئلا يؤدي إلى محذورٍ, وهو الإضمارُ في الحروف, لأنكَ لو قلتَ: ((إنَّ قائمٌ زيداً)) , فقيلَ : اجعل مكان ((زيد)) ضميراً – أي قبل قائم وبعد إنَّ – لكنت أما أن تأتي بهِ متصلاً أو منفصلاً, وكلاهما فاسد)[5].

وقال ابن الوراق : (فان قال قائل : من أين خالفت الظروف لسائر الاسماء حتى جاز الفصل بها ؟ .

فالجواب في ذلك على وجهين :

احدهما : ان الظروف قد تقوم مقام الاخبار ، نحو قولك : إن زيداً خلفكَ ، فلما كفت عن الخبر وقامت مقامهُ لم يصر كالاجنبي من الاسم ، وان كانت في تقدير مفعول الخبر ، فجاز الفصل بها ، لأنَّها قد صارت كالخبر ، فأما غيرها من الاسماء فلا تقوم مقام الخبر فصار اجنبياً محضاً ، فلم يجر أن تتخلل بين شيئين احدهما مع الآخر كالشيء الواحد .

والوجه الثاني : أن الظروف فيها اشتمال على الجملة التي تتعلق بها ، فقدمت الظروف واخرت فقد صارت بهذا الاشتمال على الجملة والتعلق بها ، والاحتواء عليها بمنزلة بعض الجملة ، وما

---

[1] شرح المفصل لأبن يعيش 200/1 . ، وينظر : الهمع 434/1 .

[2] شرح جمل الزجاجي 452/1.

[3] المصدر نفسه 453/1.

[4] ارتشاف الضرب 1244/3،وينظر شرح التصريح 214/1.

[5] الإيضاح في شرح المفصل 176/1 – 177.

ليس بأجنبي من الاسم والخبر ، فجاز لك أن تفصل بهِ . فجاز الفصل بها ولم يجز بغيرها تقدير هذا المعنى والفصل بهِ ، لأنهُ ليس لهُ هذا المعنى الذي في الظروف) [1]
وفي ذلك يقول عبدالقاهر الجرجاني : (واعلم أن الفصل بين هذهِ الحروف وبين ما يعمل فيهِ بالظروف جائز قولك : (إن في الدار زيدٌ قائمٌ) [2]
وقال ابن عصفور (... إلا ان يكون ظرفاً أو مجروراً فإن العرب اتسعت فيهما)[3]

علة نصب اسم ((إنَّ)) ورفع الخبر وبطلان غيره:
ذكر ابن فلاح علة عمل ((إنّ)) في نصب الاسم ورفع الخبر فقال: ((وإنما نصبت الاسم ورفعت الخبر, لأنهُ لا يخلو إما أن تنصبهما معاً أو ترفعهما معاً, أو ترفع الثاني وتنصب الأول, أو العكس, فأما الجر فلا وجهَ له؛ لأنها شابهت الفعل, والجر ليس من عَمَلِ الفعل))[4].
وقال الأنباري: ((فإن قيل: فلم وجب تقديم المنصوب على المرفوع؟ قيل لوجهينِ:
أحدهما أن هذهِ الحروف تشبه الفعل لفظاً ومعنى, فلو قدِّمَ المرفوع على المنصوب لم يُعْلم هل هي حروف أو أفعال))[5].
(فإن قيل: الأفعال تتصرف والحروف لا تتصرف, قيل : عدم التصرفِ لا يدل على أنها حروف, لأنه قد توجد أفعال لا تتصرف وهي: نعمَ وبئسَ وعسى وليسَ وفعل التعجب وحبذا, فلما كان ذلك يؤدي إلى الالتباس بالأفعال, وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعاً لهذا الالباسِ)[6].
(والوجه الثاني: إن هذه الحروف لمَّا أشبهت الفعل الحقيقي لفظاً ومعنىً حُمِلتْ عليهِ في العمل فكانت فرعاً عليه في العمل, وتقديمُ المنصوب على المرفوع فرع, فالزموا الفرع الفرع...)[7]
ثم ذهب ابن فلاح إلى ابطال النصب في معمولي ((إنَّ)) إذ يقول : (فنصبهما باطلٌ؛ لأنه يؤدي إلى أن تفيد الجملة بغير مرفوع, وذلك معدوم في كلامِ العربِ)[8], (ولأن الفعل الذي شبهت بهِ لا يجوز أن ينصب بغيرِ فاعلٍ يكون معهُ...)[9]
ثم علل ابن الوراق عدم جواز رفعهما وأبطل ذلك فقال: ((ورفعهما باطلٌ؛ لأن الفعل الذي قيست عليهِ لا يرفعُ اسمين, فكيفَ يَرفَعُ الفرع المقيس عليه؟![10] لأنها قد جرت مجرى الفعل في العمل, والفعل لا يجوز أن يرفع فاعلين بغيرِ اشتراكٍ ولا تثنية, فلو رفعت الاسمين لخالفت ما شابهت بهِ وهو الفعل))[11].

---

(1) علل النحو / 338
(2) المقتصد 1/ 453 .
(3) المقرب / 118 _ 119 .
(4) المغني في النحو 142/3 – 145.
(5) أسرار العربية /148.
(6) المصدر نفسه /148.
(7) المصدر نفسه /148.
(8) المغني في النحو 142/3.
(9) المصدر نفسه 142/3 – 143.
(10) علل النحو/333.
(11) المصدر نفسه /333. وينظر : الغرة المخفية 441/2 .

ثم ذكر ابن فلاح الوجوه التي يبطل بها رفع الأول ونصب الثاني فقال: (ورفع الأول ونصب الثاني باطلٌ؛ لأربعةِ أوجه:
أحدها: أنهُ يؤدي إلى مُساواةِ الفرع للأصلِ, وهو كان, والقاعدةُ حطُّ الفرع عن رتبِ الأصول.
الثاني: أنها أشبهت الأفعال لفظاً ومعنى, فلو قُدِّمَ المرفوع لالتبست بالأفعال وعدمُ التصرفِ لا يكفي فارقاً؛ لأن من الأفعال ما لا يتصرفُ.
الثالث: أنهُ لو تقدمَ المرفوع وكان مضمراً, لدارَ بين أمرين: أما أن يستتر في الحرف, كما يستتر في الفعل, وذلك ممتنع ؛ لأن ذلك من خصائص الأفعال والأسماء المأخوذة منها, المحتاجة إلى الفاعلين وأما أن يظهر معها وذلك ممتنع؛ لأنهُ بخلاف الوضعِ, لأن الوضع أنه إذا ولى ضمير المرفوع, رافعهُ استتر فيه بخلاف ضمير المنصوب فإنهُ يكون ظاهراً)[1].
فإضمار الغائب مستتر فيما عمل فيه, كقولك: قام زيدٌ, فلو قيل لك: أضمر زيداً, لقلت: قام, فلو جاز أن ترفع ((أن)) وأخواتها الاسم الذي يليها ، لوجب أن يستتر ضميرهُ فيها, ... ويظهر تاء المتكلم نحو قولك: أنتَ لو تكلم بهِ ، فلكان ذلك يؤدي إلى اللبس بـ أنت وإلى إضمار في الحروف والحروف لا يجوز الإضمار فيها؛ لأنها جوامد لا تتصرف, وإنما جاز الإضمار في الأفعال, لأن في أوائلها حروفاً تدل على الضمير, ومحل ما لا دلالة فيه على ما فيه الدلالة, لاشتراكهما في الفعلية . فهذا الذي يجوز في الأفعال دون الحروف والأسماء) [2].
(الوجه الرابع: أنه يفضي إلى اللبس في بعض الصورِ. وذلك عند تخفيف أنّ. أو اتصالِ ضمير المخاطب بها إذ يصيرُ اللفظ: أنتَ قائماً, فيكونُ التاءُ اسمها, فيلتبس بضميرِ المخاطب المنفصل) [3].
ثم ذهب ابن عصفور إلى أنهُ: ((لما وجب رفعُ أحدهما تشبهاً بالعمد ، ونصب أحدهما تشبيهاً بالفضلةِ كان أشبهها بالعمدِ الخبر, لأن هذهِ الحروف إنما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنيهِ أو ترجيهِ أو التشبيهِ بهِ, فصارت الأسماءِ كأنها غيرِ مقصورةٍ, فلما رفع الخبرِ تشبيهاً بالعمدةِ نصب الاسم تشبيهاً بالفضلات))[4].
ثم علل ذلك ابن السراج : (بأن ذلك هو تفريق بين عمل كان وأخواتها وهي أفعال ، وإن وأخواتها وهي حروف) [5].
وقال ابن الوراق: ((فإن قال قائل: لِمَ وجبَ أن تنصب هذهِ الحروف الاسم وترفع الخبر, هلا رفعت الاسم ونَصَبَتْ الخبر... فالجواب في وجوب عملها: أنها حروف تختصُّ بالاسم, ولا تدخل على الفعل, وبعضها يحدث معنى في الاسم, وأواخرها كأواخر الفعل الماضي, فلما شاركت الفعل في لفظها ولزومها الاسم, وجب أن تعمل عملهُ, والذي أوجب لها أن تعمل عملينِ: الرفعُ والنصبُ, أنها عبارة عن الجملِ. وليس لها معنى في العبارةِ عن الاسم المفرد, فلما اقتضت اسمينِ وجبَ أن تعمل – لما ذكرناهُ - فيها))[6].
وقد أجاب ابن فلاح على أبطال حمل (((أن وأخواتها)) على ((ما)) في جواز تقدم منصوبها وهي حرفٌ محمولٌ على فعلٍ, مع امتناعِ الإضمارِ فيها فقال: (فالجواب من وجهين:

---

[1] المغني في النحو 143/3.
[2] ينظر: علل النحو/333.
[3] المغني في النحو 143/3.
[4] أسرار العربية /143. وينظر: الخصائص 177/2-178.
[5] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 424/1.
[6] علل النحو/332, وينظر: توجيه اللمع/148.

أحدهما: أن الفعل الذي أشبهتهُ ((ما)) جامدٌ غيرُ متصرفٍ, ولذلك اختلف في فعليتهِ فجاز مساواة الفرع بالأصل في اللفظ مع انحطاطهِ عندهُ بشرائط أُخرَ.

الوجه الثاني: إن هذهِ الأحرف شابهت الفعل لفظاً ومعنى, وأما ((ما)) فإنها شابهتهُ معنى لا لفظاً على حرفينِ, فصارت هذهِ أوغل في الشبه فتحققت لها بذلك الفرعية, وأما ((ما)) فشبهها ضعيفٌ, فلم يتحقق لها الفرعية, فهي أقرب إلى الأصل, فلذلك سارت أصلها في صورة عملِهِ, وهذهِ لمَّا تحققت فرعيتها شبّهت بما لَزِمَ منصوبهِ على مرفوعهِ, كقولك: زان الثوبُ عَمَلُهُ (**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**)[1].

فإن هذا من الفروع اللازمة)[2].

(وإذا ثبت أنها مشبهةٌ بالفعل فاسمها مشبهٌ بالمفعول, لأنهُ نصبهُ عامل مشبه بالفعل. وخبرها مشبه بالفاعل؛ لأنهُ رفعهُ عامل مشبه بالفعل)[3].

وقد ذكر الانباري مذهب الكوفيين في أن ((إنَّ)) وأخواتها تنصب الاسم ، ولا ترفع الخبر, وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفعُ بهِ قبل دخولها, على اعتبار أنها فرع والفرع لا يرتقي إلى الأصل في العمل[4].

وقد ردَّ الانباري على دعواهم فقال: وهذا ليس بصحيح؛ لأن كونهُ فرعاً على الفعل في العمل, لا يوجب ألا يعمل عملهُ, فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل, ويعمل عملهُ. على أنا قد عملنا بمقتضى كونهُ فرعاً, فإنا ألزمناهُ طريقة واحدة, وأوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع ، ولم نجوز فيه الوجهينِ كما جاز ذلك مع الفعل, لئلا يجري مجرى الأصل, فلما أوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع بأن ضعف هذهِ الحروف وانحطاطها عن رتبة الفعل فوقع الفرق بين الفرع والأصل ، ثم لو كان الأمرُ كما زعموا, وأنهُ باقٍ على رفعهِ, لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك, فلما وجب نصبُ المبتدأ بها وجب رفعُ الخبر بها, لأنهُ ليس في كلام العرب عاملٍ يعمل في الأسماء النصب ، ولا يعمل الرفع, فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدةٍ, وذلك لا يجوز)[5].

ذهب ابن الحاجب بقولهِ : (وإنما قدم منصوبها على مرفوعها لأوجه ثلاثة :

أحدهما : للفرق بينهما وبين ما شبهت بهِ ، ...

والثاني : أن الفعل الذي شبهت بهِ لهُ عملان : عملٌ أصلي ، وعملٌ فرعي ، فالاصلي أن يتقدم مرفوعهُ ، وهذا فرعٌ فعمل عمل الفرع .

الثالث : إنهُ إنما قدم لئلا يؤدي إلى محذور ، فيقل أجعل مكان زيدٍ ضميراً لكنت اما ان تاتي بهِ متصلاً أو منفصلاً ، وكلاهما فاسد فالذي يؤدي إليهِ فاسد ؛ وبيانهُ أنكَ لو أتيت بهِ متصلاً لم يخلُ من أن يكون صورتهُ ضمير النصب أو الرفع ، فان كان ضمير الرفع فهو فاسد ؛ لأنهُ يؤدي إلى الاستتار في الحرفِ ، وإن اتيت بهِ منصوباً لم يستقم لوضعك المنصوب موضع المرفوع ، وان كان منفصلاً ولم يخل اما ان يكون مرفوعاً أو منصوباً ، فالمرفوع لايستقيم لأن المضمرُ إذا ولي عاملهُ وجبَ أن يكون متصلاً ، والمنصوب فاسدٌ من الوجهين جميعاً)[6]

---

[1] سورة البقرة/124.

[2] المغني في النحو 144/3.

[3] توجيه اللمع/148.

[4] ينظر الأسرار/145.

[5] أسرار العربية /145.

[6] الإيضاح في شرح المفصل لأبن الحاجب 1/ 209 _ 210 ، وينظر الغرة المخفية 451/2 _ 452 .

المبحث الثالث :

علة اختصاص (اللام) بالدخولِ في خبرِ (إنَّ) دون سائرِ أخواتها:

قال ابن فلاح: (وإنما اختُصَّتْ اللامُ بالدُّخول في خبرِ أن, دون سائر أخواتها؛ لأنَّ اللام تُفيدُ التأكيد, وإنَّ تُفيدُ التأكيد, فلا منافاةَ بينهما, ولذلك اشتركا في جواب القسم ، لإفادةِ التأكيدِ, وأما ليتَ, ولعلَّ, وكأنَّ, فإنها تنقلُ الكلامَ إلى التمني, والترجي, والتشبيه, واللامُ لتأكيد الخبر, وما بعدَ هذهِ ليس بخبر, فتحصلُ المنافاة بينها وبين اللامِ. وأما أن المفتوحةُ – وإن كانت لا تنقل الخبر – لكنَّها معمولة لِما قبلها)[1].

(ومن شأنِ اللامِ أن تُعلِّقَ ما قبلَها عن العملِ, ولذلك كُسِرَتْ لما دخلت اللامُ في خبرها[2] في قوله تعالى: (**وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**) [3] لأنها تقدر قبل إن فعلَّقت يشهدُ عن العملِ في إن لفظاً)[4].

قال العكبري: (وإنما أخرت ((اللامُ)) إلى الخبر لئلاَّ يتوالى حرفا معنى, كما لا يتوالى حرفا نفي واستفهام, وكانت ((اللام)) أولى بالتأخير من ((إن)) لثلاثة أوجه:

أحدها: أن ((اللام)) غير عاملة, و ((إنَّ)) عاملة, وتأخير غير العامل أولى.

والثاني: أنَّ ((اللام)) تؤثِّر في المعنى فقط, و ((إنَّ)) تؤثِّر في اللفظ والمعنى. فكان لإقرارها ملاصقة للفظ الذي تعمل فيه أولى.

والثالث: أنَّ ((إنَّ)) لو أخرت الخبر فنصبتهُ, وارتفع ما قبلها تغيّر حكمها وإن بقي ما قبلها منصوباً, وما بعدها مرفوعاً لزم منهُ تقديم معمولها عليها)[5].

وقال ابن أبي الربيع: (واعلم أنهُ يدخل في خبر ((أنَّ)) من بين سائر أخواتها ((اللام)) ثم قال: وأما دخولها على خبر ((إنَّ)) فيكون بشرطينِ:

أحدهما: أن يفصل بين ((أنَّ)) والخبر, فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً, وتقدم على الاسم, فلا يجوز دخول اللام على الخبر لاتصالهِ بـ ((إنَّ)).

الثاني: أن يكون الخبر اسماً مفرداً أو فعلاً مضارعاً أو ظرفاً أو مجروراً, فتقول إن زيداً لقائمٌ, وإن عمراً ليقومُ, وإن زيداً لفي الدارِ, وإن محمداً لعندك. فإن كان الخبر ماضياً, فلا تدخل اللام عليهِ, وتقول: إن زيداً قامَ, ولا يجوز: إنَّ زيداً لقام. لأن هذهِ اللام طالبةٌ الأسماء. لأنها لام الابتداء, وأصلها أن تدخل على المبتدأ, فلما تعذر دخولها على المبتدأ هنا, ... أدخلوها على الخبر...)[6]

وقال ابن عقيل: (يجوز دخولُ لامِ الابتداء على خبر ((إنَّ)) المكسورة, نحو ((إنَّ زيداً لقائمٌ)) وهذهِ اللام حقُّها أنْ تدخل على أول الكلام, لأن لها صدر الكلام, فحقُّها أن تدخل على ((إن)) نحو ((لأنَّ زيداً قائمٌ)) لكن لما كانت اللام للتأكيد, وإن للتأكيد, كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد, فأخَّروا اللام إلى الخبر.

ولا تدخل هذهِ اللامُ على خبر باقي أخوات ((إنَّ)) فلا تقول ((لعلَّ زيداً لقائمٌ)) وأجاز الكوفيون دخولها في خبر ((لكن)), وأنشدوا:

---

[1] المغني في النحو 170/3.

[2] المصدر نفسه 171/3.

[3] سورة المنافقين/1.

[4] المغني في النحو 171/3.

[5] اللباب 216/1 – 217.

[6] البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن ابي الربيع 779/2.

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني في حبها لعميدُ[1]

وخرج على أن اللام زائدة...)[2]

وذهب ابن هشام بقولهِ: ((تدخل لام الابتداء على خبر إن المكسورة, مفرداً كان أو جملةً فعليةً أو اسمية.

فالأول, نحو: (**إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ**) [3].

والثاني, نحو: (**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ**) [4].

والثالث: كقوله تعالى: (**وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ**) [5].

إذ لا يكون ((نحن)) توكيداً ولا بدلا, لأن اللام لا تدخل عليهما باتفاق, ولا فصلاً, لأنه لا يكون إلا بين اسمينِ خلافاً للجرجاني في تنزيلهِ المضارع منزلة الاسم, فتعين كونهُ مبتدأ...) [6]

وقال ابن الوراق: ((وإنما يحسن دخولُ هذهِ اللامِ في خبرِ ((إنَّ)), فأمَّا دُخولها في خبر المبتدأ فضعيف...))[7]

وقال ابن يعيش (اعلم انهُ قد تدخل لام الابتداء في خبر إن مؤكدة دون سائر اخواتها نحو قولك : ((إن زيداً لقائمٌ ، وإن عمراً لأخوك)) قال الله تعالى : (**إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ**)[8] وحق هذهِ الام أن تقع أو لا من حيث كانت لام الابتداء ، ولام الابتداء لها صدر الكلام نحو قولك ((لزيدٌ قائمٌ)) وكان القياس ان تقدم اللام فتقول لأن زيداً قائمٌ في إن زيداً لقائمٌ ، وإنما كرهوا الجمع بينهما ، لأنهما بمعنى واحد وهو التأكيد وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد وذلك ان هذه الحروف إنما أتي بها نائبة عن الأفعال اختصاراً ، والجمع بين حرفين بمعنى واحد يناقض هذا الغرض . وهذه اللام لا تدخل إلا في خبر المكسورة لانها اختها في المعنى ، وذلك من وجهيين :

احدهما : أن إن جواباً للقسم واللام يتلقى بها القسم .

والجهة الثانية : أن إن للتأكيد واللام للتأكيد فلما (اشتركا فيما ذكرنا ساغ الجمع بينهما لاتفاق معنييهما فأن قيل : فقد قررتم أنهم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد فكيف جاز الجمع بينهما هاهنا وما الداعي الى ذلك ؟ قيل : إنما جمع بينهما مبالغة في إرادة التأكيد .... ولا تدخل هذه اللام في سائر اخواتها من كأن ، ولعل ولكن فلا تقول كان زيداً لقائمٌ ، ولا لعل بكراً لقادم ، ولا لكن خالداً لكريمٌ لان هذهِ الحروف قد غيرت معنى الابتداء ونقلتهُ إلى التشبيه والترجي والاستدراك وهذهِ اللام لام الابتداء فلا تدخل إلا عليه ثم قال بعد ذلك (... وإنما جوزنا دخول اللام في خبر إن لاتفاقهما في المعنى وهو التأكيد وإنها لم تغير معنى الابتداء فجاز دخول اللام عليها كما يجوز مع الابتداء المحض في نحو : (لزيدٌ قائم)[9]

---

[1] ينظر : الاشباه والنظائر / 38 ، والانصاف 209/1 ، وتلخيص الشواهد / 357 .

[2] شرح ابن عقيل 333/1 – 334.

[3] سورة إبراهيم/39.

[4] سورة النحل/124.

[5] سورة الحجر/23.

[6] تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد/354 – 355.

[7] علل النحو/244.

[8] سورة العاديات آية /11

[9] شرح المفصل لأبن يعيش 8/ 561 _ 562

قال سيبويه تقول: ((أشهدُ إنه لمنطلقٌ)), فأشهدُ بمنزلةِ قولهِ: ((والله إنه لذاهبٌ)) وإنَّ غير عاملة فيها أشهدُ, لأن هذهِ اللام لا تُلحق أبداً إلا في الابتداء. ألا ترى أنك تقول: أشهدُ لعبدُ اللهِ خيرٌ من زيد, كأنكَ قلت: والله لعبدُ اللهِ خيرٌ من زيد, فصارت اللام مبتدأة حين ذكرت اللام هنا, كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام. فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن اللام إلا مكسورة, كما أن عبد الله لا يجوز هنا إلا مبتدأ. ولو جاز أن تقول: أشهد أنك لذاهبٌ, لقلت أشهدُ بذاك. فهذهِ اللام لا تكون إلا في المبتدأ, وتكون اشهر بمنزلة والله اعلم)[1].

وقال ابن السراج: ((ومذهب الكوفيين والبغداديين في ((إن)) التي تجاب باللام, يقولون: هي بمنزلةِ ((ما)) وإلا وقد قال الفراء: إنها بمنزلةِ ((قد)) وتدخل أبداً على آخر الكلامِ, نحو قولك: إن زيداً لقائمٌ, تريدُ: ما زيدٌ إلا قائمٌ, وقد قيل: أنهُ, يريدُ: قد قام زيدٌ... وكل ما كان من صلة الثاني لم تدخل اللامُ عليهِ, وكل ما كان من صلة الأول أدخلت اللام عليهِ نحو قولك: إن ظننتُ زيداً لفي الدار قائماً, فإن كان في الدار من صلة الظن دخل عليها, وإن كان من صلة ((قائم)) دخلت اللامُ على ((قائم)) يعنون أن اللام إنما تدخل على ما هو في الأصل خبر المبتدأ ألا ترى أنهُ لو خلا الكلام من ((ظننتُ)): كان زيدٌ في الدارِ قائماً, فزيدٌ مبتدأ وفي الدار خبرهُ وقائمٌ حال, والعاملُ فيه ((في الدار)) فهو من صلة ((في الدارِ)) فأستقبحوا أن يدخلوا اللام على ((قائم)) لأنهُ من صلة الثاني, وهو الخبر...))[2].

وقال ابن هشام الأنصاري: (واعلم أنهُ يدخل في خبر إن وحدها اللام كقولك: إن زيداً قائمٌ ((وإن زيداً لقائمٌ)).
إن: تأكيد. وزيداً: نصب بأن. لقائم: اللام لام التأكيد, وقائم خبر إن ، أنت مخبر في الإتيان باللامِ وتركها ، وإنما دخلت هذهِ اللام لتوكيد تصححهُ كما دخلت إن لتوكيد الجملة.
وإنما دخلت اللام في خبر إن وحدها ، ولم يدخل في أخبار سائر هذهِ الحروف لانقطاعها مما قبلها وتضمنها المعاني) [3].

قال ابن خروف: ((واللام تدخل في خبر ((إن)), وهي لامُ الابتداءِ التي في قولهم: ((لزيدٌ قائمٌ)), فلما دخلت ((إنَّ)) لم يجتمع حرفان بمعنى واحد, فأخّرتِ اللامُ للخبر أو للاسم إذا تأخَّر...))[4].

ويفهم من كلام ابن عصفور أن تلزم اللام إذا لقيت (إن) إذ يقول (... فأن عملت لم تلزم اللام في الخبر بل يجوز ((إن زيداً قائمٌ)) ((والقائم)) وإن أُلغيت لزمت اللام فرقاً بينهما وبين النافية نحو (إن زيداً لقائمٌ) فمن الغاها فلزوال الاختصاص ، وإذا قد تدخل على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو قولك : (إن ظننتُ زيداً لقائماً) وتلزم (اللام) فارقةً ، ويكون دخولها على المنصوب الذي هو خبر في الاصل ، وعلى الفعل ، نحو قولك: (إن ظننتُ زيداً لهو قائم) [5] .

قيل (... وإنما أختصت بـ ((إنَّ)) لاشتراكهما في التوكيد بقاء الجملة معها على استقلالها) [6] .

---

[1] الكتاب 146/3 – 147.
[2] الأصول 260/1 – 261.
[3] شرح جمل الزجاجي 146/1 – 147. وينظر: شرح التسهيل 26/2 – 27.
[4] المصدر نفسه 455/1.
[5] المقرب / 123 .
[6] الغرة المخفية 442/2 .

إذن فـ (تلزمها " اللام " في الخبر لئلا تلتبس بـ (إن) التي للجحد فتقول إن زيداً لقائم ، فتكون ايجابا فان قلت : إن زيداً قائم كان نفياً)[1] .

[1] منازل الحروف ج1 / 48 .

علة عدم اعتبار المستثنى في نحو ((لا إلـه إلا الله محمد رسول الله)) و ((لا سيف إلا ذو الفقار)) و ((لا فتى إلا علي)) خبراً لـ ((لا)):

قال ابن فلاح: (فلا يصحُ أن يكونَ خبراً: لثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنهُ خاصٌ, والأخبارُ عن العامِّ بالخاصِّ يَجعَلُ القضية كاذِبَةً, كقولك: الحيوانُ إنسانٌ.

الثاني: أنهُ معرفةٌ, و ((لا)) تعمل في المعارف.

الثالث: أنَّهُ مستثنى من مذكورٍ, فلا يَصُحُّ جَعْلُهُ خبراً عنهُ)[1].

(فإن قيلَ: فهل يصُحُّ أن يكون مبتدأ والخبر ما تقدم, قلنا: زَعَمَ بعضهم ذلك, وذكر: أنَّ الكلام مستقلٌّ بالإفادةِ من غيرِ تقديرٍ, فاللهُ مبتدأ, و ((لا إلـه)) الخبر, وتقديرهُ: الله إلـهٌ, وفائدةُ الاستثناءِ إثباتُ الإلهية للهِ تعالى ونفيها عما عَداهُ)[2].

وذكر العكبري: (فإن استثنيت بعد ((لا)) وقعت المستثنى, كقولك: لا إله إلا الله, لأنه بدل من الموضع. وقد بطل عمل ((لا)) بالاثباتِ, والتقدير: لا إلـه في الوجود إلا الله, أي: الله وحده إلا لهُ)[3].

وقد ذكر الرضي: ((وأما نحو قولك: ((لا إله إلا الله))... فالنصبُ على الاستثناء فيهِ أضعف منهُ في نحو: لا أحد فيها إلا زيداً, لأنَّ العامل فيهِ – هو خبر ((لا)) – محذوف إمَّا قبل الاستثناء وإما بعدهُ, وفي نحو: لا أحد فيها إلا زيداً, ظاهر, وهو خبر لا))[4].

ثم أبطل ابن فلاح علة عدم جعله مبتدأ والخبرُ ما تقدم فقال: (وهذا باطلٌ؛ لوجهينِ:

أحدهما – أنهُ مستثنى مذكورٍ مخرج عنهُ وإخراجهُ عنهُ يدُلَّ على مغايرتهِ لهُ, والخبر صفةٌ قائمةٌ بالمخبرِ عنهُ. غيرُ مغايرةٍ لهُ, لأنهُ أثر يخُصُّهُ, وإنما الأخبار يصحُ في الاستثناءِ المفرغ الذي ليس بمخرجٍ مِنْ مذكورٍ, وأما قياسهُ على: لا منطلقَ إلا زيدٌ, قُلنا: زيدٌ ليس بمستثنى مِن منطلقٍ حتى يمتنع جعله خبراً عنهُ بخلافِ صورةَ النزاع.

والوجه الثاني: أن ((لا)) تنصب الاسم, وترفع الخبر في أصل وضعها, فلا يخلو في صورةِ النزاع إما أن يُقَدَّرُ لها خبرُ أو لا, لا جائز أن ((لا)) يُقدرَ؛ لأن ذلك إبطال لوضعها؛ لأن من قال بحذفِ خبرها يقول بتقديرهِ, حملاً على الأعم والأغلب, وإذا لزم تقديرهُ بطل قولُ القائلِ: بعدَمِ التقدير وذلك ما أردناهُ ولأنهُ إذا يُقدِّر يكونُ الخبر مفرداً والخبر المفرد يجب مطابقته للمخبر عنهُ في الإعراب, وهو إما منصوب, على قولِ بعضهم, وإما مبني على الفتحِ على قولِ بعضهم, وذلك يمنع كونهُ خبراً لعدم مطابقتهِ للمبتدأ في الإعراب, فثبت امتناعُ كونهِ مبتدأ, واثباتُ تقدير الخبر)[5].

علة إبطال عمل ((إن)) إذا دخلت عليها ((ما)) الكافة:

قال ابن فلاح: (وإذا كانت كافةً فالجمهور على أنها حرفٌ, وذهب ابن درستويه وقومٌ من الكوفيين إلى أنها نكرةً مبهمةً بمنزلةِ الشأنِ, والجملةُ بعدها خبرها, وهذا ضعيف؛ لأنها في محل المبتدأ, ولا يبتدأ بالنكرةِ من غير شرط, كما تقدم.

وإنما بَطَلَ عَمَلُ هذهِ الحروف إذا كفتها ((مَا)) لوجهينِ:

---

[1] المغني في النحو 283/3.
[2] المصدر نفسه 283/3.
[3] اللباب 245/1.
[4] شرح الكافية مج 144/2-145 .
[5] المغني في النحو 383/3 – 384.

أحدهما: أنها أخرجتها عن شبه الفعل من فتح آخرها, واتصال الضمير ونون الوقايةِ بها, ولانتفاء هذه العلة في ((لم)) لَمْ يبطل عملُها ؛ لبقاء اختصاصها بالفعلِ, وأما هذهِ فيبطل اختصاصها.
والثاني: أنها تصيرُ مُركَّبةً, وليس لنا فعل مركب يمكن مشابهتهُ؛ ولأنها قد كفت ما أقوى منها, وهو الفعل, وحرفُ الجرِّ, والاسمُ عن الإضافةِ)[1].
ووافع ما ذهب إليهِ سيبويه في دخول ((ما)) على الأفعال ((طالما, وقلما وكثرما)), إذ هيأت لوقوع الفعل بعدهُ والفعل الذي لا يلي الفعل, تقول: طالما فعلت كذا, وكثرما فعلت كذا, وقلما تفعلُ كذا, ولا فاعل لهُ, إذ نجد أن ((ما)) كفت هذهِ الأفعال عن الاقتضاء إلى الفاعلِ, ولا ضميرَ يعود فيه على مذكورٍ[2]. (لانها تخرج (بما) عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ألاّ تعمل ، واذا اهملت فـ (ما) كافة ؛ ... واذا عملت، فـ (ما) زائدة حرفية)[3].
وروي (عدم سماع الاعمال في (كأنَّما) و (لعلما) ، و (لكنما) ، وقياسها في الاعمال على (ليتما) سائغ عند الكسائي واكثر النحاة ، إذ لا فرق بينها وبين ((ليتما)) ، واذا سمع في ((إنما)) مع ضعف معنى الفعل فيها ، فما ظنك بهذه الحروف ؟ لكن الالغاء اولى بالاتفاق ، لعدم السماع ، وفوات الاختصاص بسبب (ما))[4].
وقد ذكر ابن فلاح ما ذهب إليه بعض النحاة من اعتبار ((ما)) مصدرية لا يبتعد عن الصواب وهذا ما ذهب إليه الرضي في الكافية وابن هشام في المغني[5].
قال العكبري: ((وإنما بطل ذلك لأنها هيأتها لدخولها على الأفعالِ, كقولك: إنما قام زيدٌ))[6].
قال ابن الحاجب: جواباً على سؤال الزمخشري في المفصل: (وتلحقها ((ما)) الكافة فتعزلها عن العملِ, قال: لأنها مما لا يدخل على الفعلِ, فلما دخلت على هذهِ الحروف أخرجتهُ عن شبه الفعلِ أو لأنَّها لمَّا اتصلت بهِ صارت كالجزء منهُ فأخرجتهُ عن شبه الذي هو بناءُ آخرهِ على الفتح, واتصالُ الضمائرِ بهِ كاتصالها بالفعلِ, فلذلك أُبتدئَ بعدها الكلامُ, ولما بطل عملها لما ذكرناهُ صَحَّ وقوعُ الجملتينِ بعدها, لأنها إنما اقتضت الاسمية لمشابهتها للفعل وإذا خرجت عن مشابهة الفعل صحَّ وقوع الجملتين بعدها, ومُثِّل بوقوع الاسمية) [7] بقوله تعالى: (**إِنَّمَا إِلَـهُكُمْ إِلَـهٌ وَاحِدٌ**) [8].
قال ابن يعيش: ((وإنما غير عاملة فقد كفتها ((ما)) عن العمل وصار يليها كل كلام بعد أن كان يليها كلامٌ مخصوص))[9].

---

[1] المصدر نفسه 3 /212 – 215.
[2] ينظر: الكتاب 115/3, والمغني في النحو 212/3, ومغني اللبيب: 403, وشرح الكافية للرضي: مج4 /345.
[3] شرح الكافية مج354/4 .
[4] شرح الكافية مج4 / 354 .
[5] ينظر : المغني في النحو 212/3, وينظر: شرح الكافية مج4 / 354 , ومغني اللبيب/404.
[6] اللباب 212/1.
[7] الإيضاح في شرح المفصل 156/2.
[8] سورة الكهف/110.
[9] شرح المفصل 551/8.

وقال قبل هذا الوضع : (وقد تدخل ما على هذهِ الحروف فتكفها عن العمل وتصير بدخول (ما) عليها حروف ابتداء تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعدها ، ويزول عنها الاختصاص بالاسماء ولذلك يبطل عملها فيما بعدها)[1]

وقال ابن خباز : (الفعل الأول في الكف ، وحقيقتهُ : أنهم يركبون (أن) واخواتها مع (ما) ويجعلون الكلمتين كالواحدة ويعزلونها عن العمل لزوال الشبه بالتركيب لآن الفعل لاتركيب فيهِ وتلي الجملتين : الاسمية والفعلية ...) [2]

ويفهم من كلامهِ أنهم يلفظون (أن) عند تركيب (ما) لأنهُ بالتركيب يذهب شبهها بالفعل .

وقد ذهب ابن عصفور إلى أنهُ إذا لحقت هذهِ الحروف ـ أعني المشبه بالفعل ـ ((ما)) ، لم تعمل لزوال اختصاصها بالاسماء . [3]

وقال ابن السراج: ((وتدخل ((ما)) على ((إن)) على ضربين: فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها, لا تغير إعراباً, تقول: إنما زيداً منطلقٌ وتدخل على ((إن)) كافة للعمل فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل, فتقولُ؛ فتقول: إنما زيدٌ منطلقٌ, ((فإنما)) هاهنا بمنزلةِ ((فعلٍ)) ملغى مثل: شَهِدَ لزيدٌ خيرٌ منكَ))[4].

وذكر ابن عقيل: ((إذا اتصلت ((ما)) غير الموصولةِ بإنَّ وأخواتها كَفَّتْهَا عن العمل, إلا ((ليت)) فإنهُ يجوز فيها الاعمال والإهمال فتقول: ((إنما زيدٌ قائمٌ)) ولا يجوز نصب ((زيد))... وظاهر كلام المصنف أن ((ما)) إن اتصلت بهذهِ الأحرف كفتها عن العمل))[5].

قال ابن خروف:(وأما إذا دخلت عليها ((ما)) أجمع, كانت كافة لها عن عملها إذا وليتها الجملة الاسمية, وإن وليتها الجملة الفعلية كانت مهيأة لدخولها على الفعل)[6].

ثم قال: ومن العرب من يعملها في الاسم بعدها, كحالها قبل دخولِ ((ما)) ويجعلُ ((ما)) زائدة) [7] , كقولهِ:

ألا ليتما هذا الحمامُ لنا   إلى حمامتنا ونصفهُ, فقدِ[8]

وذكر ابن الخباز دخول ((اللام)) على خبر ((إن)) فقال: ((وتدخل اللام مع إنَّ على ثلاثة أشياء ـ منها ـ دخولها على الخبر وذلك جائزٌ))[9] كقولهِ تعالى: (**إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ**) [10])).

علة إبطال عمل ((لكن)) إذا خففت:

قال ابن فلاح: (وأما ((لكن)) – إذا خففت – فإنهُ يبطل عَمَلُها مطلقاً, خلافاً ليونس)[1].

---

[1] المصدر نفسه 550/8 ، ينظر : معاني النحو 354/1 .
[2] الغرة المخفية 444/2 .
[3] ينظر : المقرب /121 .
[4] الأصول في النحو 232/1.
[5] شرح ابن عقيل 342/1.
[6] شرح جمل الزجاجي لابن خروف 466/1.
[7] شرح جمل الزجاجي لابن خرّوف 466/1 .
[8] ينظر : شرح المفصل 551/8, وشرح الجمل لابن عصفور 434/1, ومغني اللبيب /376, والخزانة: 251/1.
[9] توجيه اللمع/152.
[10] سورة النحل/18.

(وإنما بَطَل عَمَلُها لأنها أشبَهتْ لكن العاطِفَةَ لفظاً ومعنى, فأجريتْ مجراها في عَدِم العملِ[2] قال الشاعرُ:

لقد باليتُ مظعَنَ أمِّ أوفى ولكِنْ أُمُّ أوفى لا تُبالِي[3]

ثم ذكر ما ذهب إليه يونس: ((فإنهُ زعَم أنها إذا كانت مخففة بمنزلةِ المشددة وليس عندهُ حرفَ عطفٍ لدخول الواو عليها...))[4].

وقد ضعف قول يونس إذ قال: ((لأنَّهُ لم يظهرْ لها عَمَلٌ أصلاً, ولو كانت عامِلَةً لظهر في بعضِ المواضع وأما دخولُ الواو عليها فإنا نقول: إذا دخلت عليها انتقل العطفُ إليها, وبقيت لكن تُفيدُ الاستدراك))[5].

قال ابن الوراق: ((وإذا خففت ((لكنّ)) كان رفعاً ما بعدها بالابتداء والخبر وحكم الاستدراك باقٍ, فثبت بما ذكرناهُ أنَّ دُخول هذا المعنى في ((لكنَّ)) لا يؤثر في حكمِ المبتدأ))[6].

وهذا ابن الحاجب يجيب على قول الزمخشري في المفصل: ((وتخفف فيبطل عملها كما يبطل عملُ ((إنَّ)) و ((أنَّ)) إذ يقول: لم يُرِدْ تشبيهها بهما في جواز الأعمال لأنها لا تعمل إذا خُفِّفَت, بخلاف ((إنّ)) و ((أن)) وإنما لم يعملوها لأنها أشبهت بالتخفيف ((لكن)) العاطفة في اللفظ والمعنى, فأجريت مجراها في تركِ العَمَلِ, بخلافِ ((إن)) و((أنّ)) فإنهما ليس لهما ما يجريانِ عليهِ في منع العملِ))[7].

ويوجه ذلك ابن عصفور بسؤال الاختصاص بقوله (فأما لكنَّ) اذا خففت فيبطل عملها لزوال الاختصاص نحو (ما قام زيدٌ لكن عمروٌ قائمٌ) [8]

قال ابن مالك: (وموقع لكنَّ بين كلامينِ متنافيينِ بوجه ما, كقوله تعالى: (**وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا**) [9] وكقولهِ تعالى: (**وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ**) [10].

ولضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل, لم يسمع من العرب إعمالها مع التخفيف, وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على ما خفف من إنّ, وأنَّ وكأنَّ ورأيهما في ذلك ضعيف)[11].

قال ابن يعيش: ((اعلم أنهم قد يخففون لكن بالحذف لأجل التضعيف كما يخففون إن وأن فيسكن آخرها كما يسكن آخرهما لأن الحركة إنما كانت لالتقاء الساكنين وقد زال أحدهما فبقي الحرف الأول على سكونهِ ولا نعلمها اعملت مخففة كما أعملت أن وذلك أن شبهها بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل فلذلك لما خففت وأسكن آخرها بطل عملها إلا أن معنى

---

[1] المغني في النحو 239/3, وينظر: المساعد على التسهيل لابن عقيل 328/1, وشرح المفصل لابن يعيش 591/8.
[2] المصدر نفسه 239/3.
[3] ينظر: ديوان زهير/57, المغني في النحو 239/3, مغني اللبيب/516, وشرح أبيات المغني للبغدادي 227/6.
[4] المغني في النحو 240/3.
[5] المصدر نفسه 240/3, ونظر: مغني اللبيب /386.
[6] علل النحو/341.
[7] الإيضاح في شرح المفصل 2/ 188 ، وينظر شرح الكافية مج4 / 392 .
[8] المقرب /121 .
[9] سورة البقرة/102.
[10] سورة الأنفال/43.
[11] شرح التسهيل 37/2 – 38.

الاستدراك باقٍ على حالـه ولـذلك دخلت في بـاب العطف إذا كـان حكمهـا أن تقـع بـين كلامـين متغايرين وهي في العطف كذلك))[1].

قال المبرد: ((و ((لكن)) للاستدراك وإن كانت ثقيلةً عاملة بمنزلتها, وهي مخففة... وإنما يستدرك بها بَعْدَ النفي, نحو قولك: ما جاءني زيدٌ لكن عمرو. ويقول القائل: ما ذهبَ زيدٌ, فتقول: لكنَّ عمراً قد ذهب...))[2].

علة عدم جواز الفصل بين ((لا)) واسمها:

قال ابن فلاح: (إذا فُصِلَ بينها وبين اسمها, أو دَخَلتْ على معرفةٍ – وجبَ الرفعُ والتكرير وبطل عَملُها.

أما في الفصل: فلأنها مركبةٌ مع اسمها, والفصلُ يبطلُ التركيب, وعلى من قال بالإعراب؛ لتنحط رتبتُها عن رتبة أصلهِ الذي قيست عليهِ, وهو ((إنْ)), فإنَّها يُفصَلُ بينها وبين اسمها بالظرف, واتصالُ اسمِها بها أشَدُّ من اتصال المضاف إليهِ بالمضاف, بدليل أنَّ تركيبها معهُ صيّرَها كخمسةَ عَشَرَ, وبدليل تخطي العامل إلى ما بعدها, نحو: جئتُ بلا مالٍ, وغضبتُ من لا شيءٍ, فتخطي العامل يَدُلُّ على أنها كالجزءِ مما بعدها, إذ لم تمنعهُ عن العمل, كما يمنع المضافُ العاملَ قبلهُ أن يعمل فيما بعدَهُ)[3].

(إلا أنْ يقال: إن المضاف صالحٌ للعملِ فيما بعدَهُ, وأما لا فغيرُ صالحةٍ لعملِ الجر, ولا يمكن إلغاءُ حرفِ الجرّ)[4].

(وإذا بَطَلَ عملها وجب الرفعُ بالابتداءِ, ووجبَ التكريرُ؛ لأنَّه جواب لسؤال مكرر؛ لأن غير المكرر يُجابُ بلا أو نعم) [5], وفي التنزيل: (لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ) [6].

(أما في المعرفة:

فلأنه لا يمكن عملها فيها؛ لقدمِ دلالتها على الجنسية التي تقتضيها ((لا)), وإذا لم يمكن عَمَلُها وَجَبَ الرفعُ بالابتداءِ, وَوَجَبَ التكرير؛ لوجهينِ.

أحدهما: ليكون التعدد عِوضاً عن الجنسيةِ التي تقتضيها ((لا)) الدالة على التعدد.

والثاني: لأنَّهُ جواب سؤالٍ مُكرّر, فإذا قيل: هل زيدٌ في الدارِ أو عمرو؟ فجوابُهُ المطابِقُ لهُ: لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرو)[7].

(وكذلك النكرة المتكررةُ جوابُ لسؤال, فإذا قيل: هل رجلٌ في الدارِ أو امرأةٌ, فجوابُهُ المطابقُ لهُ: لا رجل في الدارِ ولا امرأةٌ فالرفعُ والتكريرُ يُقَلِّلُ بهِ ثلاثةُ أحكام)[8]:

أ – الفصل ب – والدخولُ على المعرفة جـ - ورفع النكرة المكررةِ.

ثم علق ابن الوراق في عدم جواز الفصل بين لا واسمها بقولهِ: ((وإن فصلت بين ((لا)) وما تعملُ فيه بطل عَمَلُها لأنها مشبهٌ بالحروف فلم تقوَ على العمل مع الفصل , ومع

---

[1] شرح المفصل ابن يعيش 591/8 .
[2] المقتضب 108/4.
[3] المغني في النحو 3/ 260 ، وينظر : شرح الكافية مج2 / 188 .
[4] المغني في النحو 260/3.
[5] المصدر نفسه 260/3.
[6] سورة الصافات/47.
[7] المغني في النحو 261/3.
[8] المصدر نفسه 261/3.

ذلك فإنها مع النكرة المفردة كاسمينِ جُعلا اسماً واحداً, وأما مقامهما فكما أن الفصل بين الشيئينِ اللذين هُما كالشيء الواحدِ لا يجوز, فكذلك أيضاً لم يجز الفصل بين الشيئينِ اللذين هما كالشيءِ الواحد لا يجوز, فكذلك أيضاً, لم يجز الفصل بين ((لا)) وما تعمل فيهِ, إذ قد جريا مجرى شيءٍ واحدٍ))[1].

ثم قال: ((ومتى فصل بينها وبين ما تعمل فيه – وهي رافعة – فالأحسنُ أن يبطل عملها, لما ذكرناه من ضعفها))[2].

قال سيبويه: ((واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي, كما لا تفصل بين مِنْ وبين ما تعمل فيه, وذلك أنهُ لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجل, كما أنهُ لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابهُ هل من فيها رجلٍ. ومع ذلك أنهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلةِ خمسة عشر فقبح ان يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيءٍ من الكلام؛ لأنها مشبهةٌ بها))[3].

وذكر ابن يعيش في شروط عمل ((لا)) : (أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيرهِ فتقول: لا رجل منطلقاً...)[4]

وقال ابن عقيل: ((ولا يُفصَلُ بينها وبين اسمها؛ فإن فُصِلَ بينهما ألغيت كقوله تعالى: { لا فيها غول })).

وقال ابن السراج: [وكذلك إذا فصلت بين ((لا)) والاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد الثانية لان جعل جواب اذا عندك ام ذا فمن ذلك قوله تعالى: ((لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون)) ولا يجوز: لا فيها أحد, إلا على ضعف , فإن تكلمت بهِ لم تكن إلا رافعاً, لأن ((لا)) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبةً, ومعنى قولي رافعةً إذا عملت عمل ليس تقول: لا أحد أفضل منكَ في قولِ مَنْ جعلها كـ ((ليس))][5].

---

[1] علل النحو/554.

[2] المصدر نفسه /555.

[3] الكتاب 276/2, انظر: مغني اللبيب 313/1, المقتضب 361/4, خزانة الأدب 337/39/3.

[4] شرح المفصل 212/1.

[5] الأصول 394/1.

الخاتمة والنتائج

1. استبان لنا مما تقدم ان ابن فلاح كان ينتصر كثيراً للبصريين ويعضد حججهم ويزيد عليها من أدلة الكوفيين ، ويبين فسادها .
2. تعدد العلل عند ابن فلاح وهو ما يصعب في فهم المسألة فكان الأجدر به أن يذكر العلة التي تتصل بالحكم أوثق اتصال وترك ما عداها من العلل ، لأن في تعدد العلل بعثرة تعلم وضياع لمجهود العالم والمتعلم معاً .
3. كان ابن فلاح يعلل بأكثر من علة لحكم واحد وكان يستطرد بذكر العلة ، يذكر مما نعتها أو موافقتها للقياس ، أو موافقتها للعقل أو مخالفته ، أو موافقتها للسماع أو مخالفته ، وهكذا حتى يستوفيها كلها ، يذكر حجج كل فريق .
4. ظهر في هذا البحث ان الاهتمام بالعامل النحوي والبحث عنه والسؤال عن المسألة لماذا كان هذا ولم يكن هكذا ؟ كان له أثر في اختلاف النحويين في مسائل نحوية ليست بالقليلة .
5. رأينا ان التكلف في مبدأ التقدير والتأويل يخرج بالنحو في كثير من الأحيان عن الغرض الذي وضع له ، وان كثير من مسائل التعليل في إعراب أو توجيه ظاهرة أو ترجيح وجه ما من الأوجه المحتملة في هذه العبارة أو تلك أدى إلى ظهور المسائل الخلافية في النحو .
6. ومما خرج به البحث مدى انشغال أذهان النحاة في العلة النحوية منذ أمد بعيد فتجاذبوا الآراء فيها فانقسموا فريقين ، فريق يثبتها ويدافع عنها وهم أكثر العلماء القدامى ، وفريق ينفيها ويردها ويجعلها ضرباً من الخيال ويعيب من تكلم بها وهم نفر قليل تزعمهم ابن مضاء . الذي أنكر على النحاة القول بالعلة والقياس.
7. ومما هو جدير بالذكر ان ابن فلاح كان يستطرد في ذكر مسائل ترجع إلى علوم أخرى من لغة وعلم كلام ومنطق وتاريخ وأصول فقه وترجمة وغيرها كثير ومن ذلك كلامه عن خواص الاسم وعلاماته .
8. ومما ظهر أيضا ان أسلوب ابن فلاح في المغني كان أسلوبا علمياً محكماً في عرض المادة العلمية ، ويتجلى ذلك في دقة التعريفات وترتيب الاستشهاد وبالنصوص القرآنية ثم بالحديث النبوي الشريف ثم بآثار العرب وأقوالهم المنثورة والمنظومة وله عناية خاصة بالقراءات السبعية والعشرية، وقد استشهد بالشاذ منها وغالبا ما يؤخذ ذكر الشواهد التي تحمل أوجهاً إعرابية متعددة وفي بعض الأحيان يُعلل الوجه الذي جاءت عليه .
9. ومما خرج به البحث ان ابن فلاح كان له دراية ومعرفة بالمدارس النحوية والمذاهب اللغوية إذ نجده يذكر الخلاف في بعض المسائل بين العلماء ويوضح دليل كل واحد منهم ذاكراً اسم ذلك العالم والمدرسة التي ينتمي إليها . وكان يناقش تلك الآراء جميعا ويذكر الوجه المناسب والذي يكون اصح من غيره من وجهة نظره .

المحتويات